الكافي في التصريف

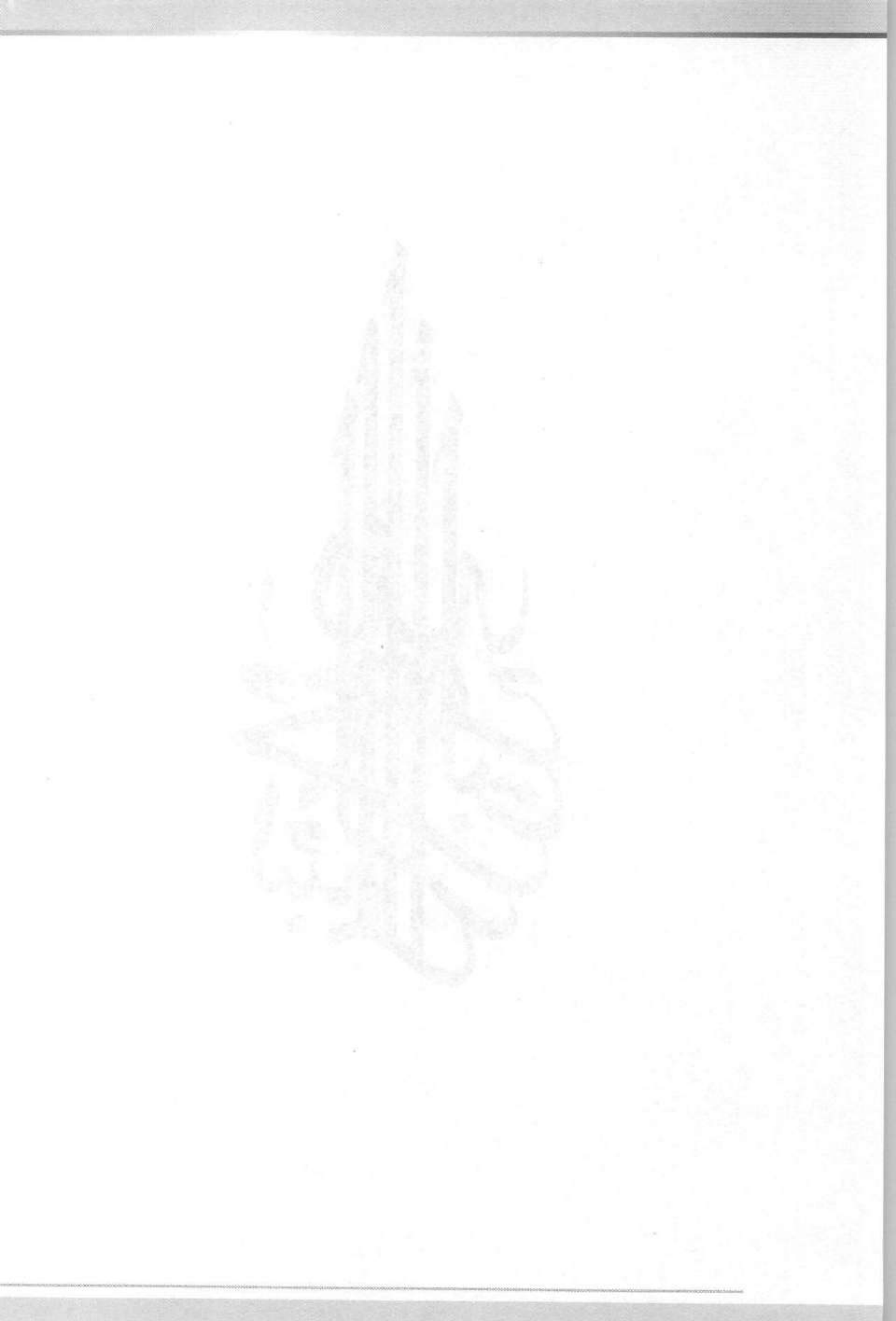
أمحمد بن يوسف أطفيش (١٢٣٦هـ - ١٣٣٢هـ)

تحقيق ودراسة

عائشة يطو

الطبعة الأولى
١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢م





كشّاف الرموز المستعملة :

و : وجه الورقة من المخطوط.

ظ : ظهر الورقة من المخطوط.

ج : جزء.

ص : صفحة.

خ : مخطوط.

ط : مطبوع.

ط.ح : طبعة حجريّة.

ت : توفي.

هـ : هجري.

م : ميلادي.

٢/١٠ : الجزء ٢، صفحة ١٠.

[ ] : قوسان معقوفان يحصران الزيادات.

مج : مجلّد.

ع : عدد (في المجلّة).

ق : قرن.

مح : محقّق.

// : بداية صفحة المخطوط.

ط.ب : طبعة بيروت.

ط.ج : طبعة الجزائر.

مقدمة البحث

المقدّمة

إنّ تراث الأمم المخطوط هو ذخيرتها وعدّتها، إن هي سارعت لنجدته، وعرفت كيف تحافظ عليه، وأبرزته إلى النّور. فقد ضاع كثير من جهد الأجداد هباء منثوراً بعوامل الزّمن المختلفة طبيعيّة كانت أو بشريّة، لم تحسن الأجيال - إلاّ ما ندر- على مرّ العصور الحفاظ عليه، فرمت به بين أيد غريبة، تلقّفته واستغلّته في نهضتها. أما ما تبقّى فغفلت عنه الأعين فهو ينمحي من الوجود[1].

فهل نترك هذه الكنوز تضيع وفي مقدورنا إنقاذها، وبعث الرّوح فيها من جديد، لتكون مرتكزا لبناء صرح علميّ ؟!

هاهي ذي - بما تبقّى فيها من نفس - تستغيث طالبة أيدي ذوي العزائم العالية من أبناء هذا الجيل الغيورين على موروث الأجداد. فهل من مجيب ؟!

أجبت، وعزمت المساهمة حينما ارتحلت إلى وادي ميزاب، وتمكّنت من الحصول على نسخة مخطوطة من (الكافي في التّصريف) لأمحمّد بن يوسف أطفيّش – أحد أعلام الجزائر – من مكتبة

" الشيخ صالح لعلي" ببني يزقن بغرداية في ربيع (١٩٩٣م)، بمساعدة الأستاذ" مصطفى وينتن ". وقد عرضتها بعد ذلك على أستاذي الدّكتور "بوعناني مختار "فشجّعني – بعد الاطّلاع عليها – على تحقيقها، ودعاني إلى الاجتهاد في البحث عن نسخة ثانية، لأنّ الاعتماد على نسخة وحيدة في التّحقيق تكتنفه صعوبات جمّة.

وفّقني اللّه في صائفة السّنة نفسها إلى الحصول على هذه النّسخة الثّانية

---

١ - ينظر : تراثنا بين ماض وحاضر ص٣٢-٤٠.

بفضل الأستاذ "مصطفى وينتن". وكانت هذه النّسخة مجزوءة إلى قسمين: واحد بمكتبة "الإصلاح" بغرداية، والآخر بمكتبة "القطب" ببني يزقن، إلاّ أنّها غير تامّة. ومع ذلك اطمأنّ قلبي إلى أنّها ستزيح من طريقي كثيراً من العقبات. وبعد عرضها على أستاذي المشرف تمّ تسجيل موضوع هذه الرّسالة الموسوم بـ:

"الكافي في التّصريف" لأمحمّد بن يوسف أطفيّش.

- تحقيق ودراسة -

دواعي البحث: وقع الاختيار على هذا الموضوع لأسباب منها: الغيرة على التّراث، والرّغبة في إنقاذه من الضّياع. كذا موضوع المخطوط من العلوم العقليّة المستعصية، والاهتمام بها قليل، والتّآليف في فنّ الصّرف قليلة إذا ما قورنت بما ألّف في فنّ النّحو. والأهمّ أنّ المخطوط من وضع شخصيّة جزائريّة مرموقة في زمن عصيب من جميع النّواحي[1].

أهداف البحث: سيكشف تحقيق هذا المخطوط ودراسته عن جهود مؤلّفه في مجال اللّغة الّتي بقيت مغمورة، لأنّ كثيرا من الباحثين أولوا الاهتمام لإبراز جهوده في جوانب أخرى كالتّفسير، والعقائد، والسّياسة. وعليه يضاف هذا البحث إلى بحوث سابقة اهتمّت بفكر الشّيخ، أذكر بعضا منها مرتّبة ترتيباً هجائيّاً:

- آراء الشّيخ امحمّد بن يوسف أطفيّش العقديّة[2].
- رسالة (حكم الدّخان والسّعوط). دراسة وتحقيق[3].

---

١ - ينظر ما أوردته في عصر المؤلّف ص ١-١١.

٢ - رسالة ماجستير قدّمت من قبل الطّالب مصطفى بن النّاصر وينتن في مارس (١٩٩٦م) بجامعة الأمير عبد القادر، بقسنطينة (ط).

٣ - رسالة ماجستير مقدّمة من قبل الطّالب بكّير يحي الشّيخ بلحاج (١٩٩٣م)، بمعهد أصول الدّين، جامعة الخرّوبة، بالجزائر.

- (الرّسم في تعليم الخطّ). تحقيق[1].
- الشّيخ محمّد بن يوسف أطفيّش ومذهبه في تفسير القرآن الكريم، مقارنة إلى تفسير أهل السّنّة[2].
- الفكر السّياسي عند الإباضيّة من خلال آراء الشّيخ محمّد بن يوسف أطفيّش[3].
- منهج الشّيخ محمّد بن يوسف أطفيّش في تفسيره (التّيسير)[4].

ولاشكّ أنّ خزانتنا الوطنيّة بحاجة إلى مثل هذه المؤلفات الّتي ستسدّ بها ثغرات في مجال التّصريف الّذي استصعبه النّاس قديما وحديثا.

الصعوبات : لم يخل إنجاز هذا العمل من صعاب، تركت بعض الثّغرات في بنائه، منها :

- عدم العثور على كثير من المصادر الّتي تخدم البحث وخاصّة تلك الّتي استقى منها المؤلّف مادّته، سواء أكانت له أم لغيره، مثل: حاشيته على شرح المرادي على الألفيّة (الجزء الأخير).
- صعوبة الدّخول إلى كثير من المكتبات بوادي ميزاب بسبب غلقها في غالب الأحيان، مثل : مكتبة الشّيخ صالح لعليّ ببني يزقن، ومكتبة الشّيخ أبي اليقظان بالقرارة، ومكتبة الإصلاح بغرداية.
- جهل سنة تأليف المخطوط، ممّا جعل وضعه في إطاره الزّمني أمراً صعباً.

---

١ – رسالة ماجستير قدّمت من قبل الطّالب أحمد مسعود عيسى العزّابي، بجامعة الفاتح بطرابلس، ليبيا ينظر : أخبار التّراث العربي، مج٤، ع٣٧، مايو (١٩٨٨م).

٢ – رسالة ماجستير قدّمت من قبل الطّالب يحي بن صالح بوتردين (١٩٨٩م)، جامعة عين شمس، القاهرة. (مرقونة).

٣ – رسالة ماجستير مقدّمة من قبل الطّالب عدّون جهلان. (ط).

٤ – رسالة ماجستير قدّمت من قبل الطّالب محمّد عكّي علواني(١٩٩١م) ، بمعهد أصول الدّين، جامعة الخرّوبة، الجزائر (مرقونة).

- عدم الإشارة إلى عنوان المخطوط من طرف المهتمّين بفكر المؤلّف ممّا غمر حقائق كثيرة متعلّقة بهذا المصنّف.

خطّة البحث : جعلت البحث قسمين؛ الأوّل للتّحقيق، والثّاني للدّراسة.

أمّا القسم الأوّل فصدّرته بما يأتي :

- تمهيد حول عصر المؤلف، وما تميّز به من أحداث مختلفة. وأهمّيّة هذا التّمهيد لمعرفة دافع التّأليف عند صاحب (الكافي)، وظروف وضع المخطوط.
- ترجمة لحياة المؤلّف بذكر اسمه، ونسبه، وولادته، ونشأته، وشيوخه، وتلاميذه، فتنقّلاته، ومكانته العلميّة. كما عرضت بعضا من أشعاره، ومختارات ممّا ألّف في كلّ فنّ، فوفاته.
- تحقيق عنوان المخطوط، وتوثيق نسبته إلى صاحبه بإيراد أدلّة على صحّة ذلك من ذات المخطوط وخارجه.
- الباعث على تأليفه، والذي لم يصرّح به صاحبه، إلاّ أنّني حاولت التّوصّل إلى ذلك من خلال بعض القرائن.
- وصف النّسخ المعتمدة في التّحقيق وصفاً دقيقاً، مع إبراز ما امتازت به كلّ نسخة عن الأخرى. ودعّمت هذا الوصف بصور لبعض الصّفحات من كلّ نسخة معتمدة.

بعدئذ عرضت النّصّ المحقّق. وقد سار العمل في التحقيق على النّحو الآتي :

- استنساخ محتوى النسخة (أ) –المتّخذة أصلاً– وفق القواعد الإملائية الحديثة.
- وضع عناوين مناسبة لفصول وأبواب لم يعنونها المؤلف، وكان ذلك بين قوسين معقوفين [ ].

- مقابلة ما نسخ على النسختين (ب) و(ج)، وإثبات الاختلاف في الهامش.
- عدم التدخل في النص بكيفية تغير جوهره، ومقصد مؤلفه إلاّ ما كان تصحيحاً لخطإ، أو إضافة تقيم النص مع وضعها بين معقوفين، والإشارة إلى ذلك في الهامش.
- ضبط النصوص المُشكّلة، من شواهد مختلفة، وأمثلة، وأبنية، وأسماء الأعلام وغيرها.
- شرح الألفاظ اللغوية، والمصطلحات التي أغفل المؤلف شرحها، مستعينة بكتب في هذا المجال.
- الترجمة للأعلام الواردة في المخطوط ترجمة مختصرة مع الإشارة إلى مصادرها في الهامش.
- تخريج الشواهد من آيات قرآنية، وأحاديث نبوية وأشعار، وأمثال، و أقوال العلماء، والإشارة إلى مصادر ذلك في الهامش.
- وضع فهارس فنيّة للمخطوط تسهّل الرّجوع إليه، والاستفادة منه.
- وحوى القسم الثاني :
- مفهوم التصريف عند المؤلف، من خلال ما أورده من تعاريف.
- تبويب وتنظيم الموضوعات، مع ذكر العلّة في هذا الاختيار.
- منهج تأليف المخطوط، لتبيين أهمّ ما نميّز به المخطوط من اختصار، واهتمام بشرح الأمثلة، وغيرها.
- مصادر المخطوط التي اعتمدها المؤلف في وضع مؤلفه، وهي متنوعة، منها ما هي له، ومنها ما هي لغيره. وتبيين ما استفاد منها.
- موقف المؤلف من مسائل الخلاف الواردة في المخطوط وما اختاره من آراء، وما ردّه.
- تأثّره بمن سبقه من العلماء في التبويب والموضوعات والمحتوى،

صريحاً كان ذلك أو غير صريح. وضّحت ذلك بنماذج للوصول إلى مناحي هذا التأثر.

- الشواهد الواردة في المخطوط، القرآنية منها والشعرية ؛ دراستها بإيراد نماذج منها، وتبيين منهج المؤلف في إيرادها.
- المصطلحات الصرفية المبثوثة في هذا المصنف، بحصرها، والكشف عن مدى تداولها، والتركيز على مصطلحين نادرين، وآخر جديد - فيما أعلم -.
- الموازنة بين (الكافي) و(شرح لامية الأفعال) للمؤلف نفسه، وذلك لاكتشاف أوجه التقارب بينهما، وسرّ ذلك، وما تميز به الأول عن الثاني.
- ملاحظات على قضايا في المخطوط وقع فيها اضطراب لا تنقص من قيمة (الكافي).
- قيمة المخطوط.

وخصصت الخاتمة لبعض النتائج الهامة المتوصل إليها.

المنهج : تعددت المناهج المستخدمة في هذا البحث، منها المنهج التاريخي الذي بدا واضحاً في حديثي عن عصر وحياة المؤلف، أما المنهجس الوصفي والمقارن فاستعنت بهما في تحقيق النص ثم دراسته.

المصادر والمراجع : تمّ الاعتماد على جملة من المصادر والمراجع أساسية وثانوية، تنوّعت بتنوّع محتوى المخطوط ومتطلبات الدراسة. وهذه المظانّ هي الآتية :

- كتب صرفية ونحوية للمؤلف نحو (شرح لامية الأفعال) وغيره نحو (شرح التصريف الملوكي) لابن جني و (شرح المفصل)لابن يعيش. استعنت بها لتوثيق ما حواه المخطوط من نصوص، وإضافة أخرى للتدعيم والشرح.

- تفاسير المؤلف نحو(تيسير التفسير) وغيره نحو (معاني القرآن) للفراء، رجعت إليها لتوثيق الشواهد القرآنية المختلفة وما صاحبها من تأويل، وتوضيح ما غمض منها.
- كتب تاريخية من مثل (تاريخ الجزائر الثقافي) لأبي القاسم سعد الله،و (بغية الوعاة)للسيوطي إضافة إلى مجموع مقالات، أفدت منها في التمهيد، وترجمة حياة المؤلف، وتخريج الأعلام المختلفة الثابتة في المخطوط.
- معاجم لغوية نحو (لسان الغرب) لابن منظور، و (القاموس المحيط) للفيروز آبادي لتفسير الغريب من الألفاظ في المخطوط وتوثيق الشروح الواردة فيه.

القسم الأول

التحقيق

مقدمة التحقيق

تمهيد

عصر المؤلف

عرف عصر المؤلف أحداثاً، تستدعي منّا الوقوف والتأمل، فقد انعدمت فيه وسائل الراحة، وكل ما يبعث على تنمية المواهب، واشتدت فيه سطوة أعداء الدين والعلم، فكادوا للعلماء العاملين[1] إلاّ أنّ ذلك لم يزد صاحب المخطوط إلا علو همة وصدق عزيمة على المثابرة في سبيل تحقيق نهضة شاملة.

١. الجانب السياسي :

إن وادي ميزاب امتاز باستقلال سياسي منذ القرن الرابع الهجري وحتى خلال فترة الحكم العثماني لم يكن تابعاً إلاّ اسماً، مقابل خراج معين يدفعه للحكومة العثمانية[2] وتمتع أيضاً بهذه الاستقلالية أيام الاحتلال الفرنسي للجزائر من (١٨٣٠م) إلى (١٨٥٣م)، حيث عقدت معاهدة الحماية بين فرنسا وميزاب[3] - والتي رفضها جماعة من أهالي ميزاب من بينهم القطب - تنص على دفع الميزابيين الضريبة نفسها المدفوعة للدولة العثمانية، مع اعترافهم بسيادة الدولة الفرنسية، وكذا امتناعهم من مساندة أو إيواء الثائرين عليها. ووعدتهم بعدم التدخل في بلادهم وشؤونها[4].

وجاءت سنة (١٨٨٢م) لتفاجئ فيها فرنسا الميزابيين بإصدار قرار يقضي باحتلال منطقتهم عسكرياً، ناقضة بذلك معاهدة (١٨٥٣م)، بدعوى أنهم خالفوا صكّ الحماية، وتركوا الثوار يغشون أسواقهم. وكان

---

١ - ينظر : الذهب الخالص، المقدمة ص (أ).

٢ - ينظر : نبذة من حياة الميزابيين ١/٢٢٦، ٢٤٨.

٣ - ينظر : الإباضية في الجزائر ٢/٥٨٢.

٤ - تنظر : المعلومات الوافية حول هذه المعاهدة في : الإباضية في الجزائر ٢/٥٨٢، وتاريخ بني ميزاب ص ٩٩، وكتاب الجزائر ص ٦٤.

رد فعل الأهالي مقاطعة هذا المحتل من حيث عدم العمل في إداراته، وامتناعهم من إدخال أبنائهم في مدارسه، ورفضهم التجنيد في صفوف جيشه إلى غيرها من المواقف[1].

وقد عان هذا العهد – كسابقيه من العهود من كثرة الفتن الداخلية بسبب العصبية القبلية، وانحطاط المستوى الثقافي، وغياب سلطة قاهرة كالجيش النظامي أو الشرطة[2].

٢. الجانب الاجتماعي :

حافظ المجتمع الميزابي على تقاليده وعاداته ومذهبه، بفضل نظام العزابة الذي يعد مؤسسة ذات سلطة تحكم وتسير المجتمع، وهذا بالرغم من إنشاء الاستعمار لمؤسسات جديدة. ولم يمنع ذلك من ظهور الخرفات والبدع الفاسدة، والتعصب المذهبي[3].

٣. الجانب الاقتصادي :

كان الاقتصاد في وادي ميزاب متميزاً باعتماده على الصناعة النسيجية، والفخار، ودباغة الجلود. كذا بيع المحصول من التمور مقابل الصوف والسمن وغيرها من المواد الآتية من مدن أخرى.

وما كانت الحياة المستقرة لتدوم، لأنّ حكم ضم الصحراء إلى ممتلكات فرنسا ولدّ فقراً. ولا أدلّ على ذلك من أنّ عدد العمّال في صناعة الزرابي بلغ ستة آلاف، وذلك قبل فترة الاحتلال، لم يبق في عهده أكثر من ألف وخمسمائة عامل[4]. ضف إلى ذلك الضرائب التي كانت تدفع للسلطات الفرنسية منذ (١٨٥٣م) قدرها في هذه السنة خمسة وأربعون

---

١ – ينظر : قطب الأئمة ص ٥٥.
٢ – ينظر : ما ذكر عن بعض هذه الفتن : تاريخ بني ميزاب ص ٧٣ وما بعدها.
٣ – ينظر : قطب الأئمة ص ٥١، ٥٢، ٨٦، ونبذة من حياة الميزابيين ١/٣٢١.
٤ – ينظر : مختصر تاريخ الجزائر ص ٢٦٤.

ألف (٤٥٠٠٠) فرنك ذهبي، بدأت في التضاعف بمرور الأيام[1]، وهو أمر أرهق كاهل السكان.

٤. الجانب الثقافي :

أ – الأحوال الثقافية حين استعمار الجزائر:

إنّ الكثير يدعي أو يظنّ أنّ فترة ما قبل الاحتلال كانت فترة جهل وجهالة، وأنّ فرنسا قدمت إلينا لتنشر العلم، وتلبسنا حلة الحضارة. غير أنّ الوقائع والدلائل تنفي ذلك نفيا قاطعاً بشهادة أفراد فرنسيين ؛ سواء من خلال تصريحاتهم أو كتاباتهم. فهاهي ذي الدكتورة "إيفون تورين" (Yvonne Turin)[2] تورد حقائق كثيرة من ذلك أنّ المدارس وباقي المؤسسات الثقافية كانت منتشرة في جميع القطر الجزائري، ومستوى التعليم كان يضاهي نظيره في المدارس الفرنسية، مبينة ذلك بإحصائيات عن عدد بعض المدارس والمساجد والزوايا المنتشرة في ربوع وطننا، وكذا عدد التلاميذ المرتفع.

ويدعم هذا شهادة شخصية فرنسية أخرى وهو "أوجن لومب" (Eugène Lamb) حول حال التعليم الحسنة في بداية الاحتلال، وكثرة المؤسسات التعليمية حيث عدد المدارس يفوق الألفين[3].

ولعلّ كثرة هذه المؤسسات، وإقبال المتعلمين على موارد العلم قلصّ من نسبة الأمية بين الجزائريين مقارنة بما وجد في الجيش المحتّل. فحسب القائد الفرنسي "والسن إسترهازي" (Walson Esterhazy) أنّ هذه النسبة في جيشه هي خمسة وأربعون في المائة (٤٥ ٪) بينما نسبة المحسنين للقراءة والكتابة من الجزائريين تزيد عن تلك النسبة، وذلك

١ –ينظر : الجزائر بين الماضي والحاضر ص .٤٠٥.
٢ – ينظر : المجابهات الثقافية في الجزائر المستعمرة من (١٨٣٠) إلى (١٨٨٠)، ص .١١٧.
٣ – ينظر : الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج، ص .٢٦١.

ما بين (١٨٣٦ و١٨٣٧م)[١].

تلاحظ من خلال هذه الشهادات أنّ المستوى الثقافي حين حلول المحتل كان رفيعا بعدد مؤسساته التعليمية، وكثرة القائمين عليها، وغرام الأمة بالتعلّم، لم ينقطعوا عن دراسة العلوم المختلفة، وخاصة الشرعية واللغوية. ولعلّ هذا التواصل الحضاري ركيزته تلك الأوقاف التي كان يحبسها الصالحون من الرجال والنساء للمدارس والزوايا، تمثلت في أملاك خاصة وعقارات وأراضي، يذهب ريعها لها ولتوظيف المعلمين، وما إلى ذلك من حاجيات هذه المهنة[٢].

ب- **سياسة فرنسا في المجال الثقافي**: ما أن وطئت أقدام فرنسا أرض الجزائر، واطلعت على أحوال البلاد والعباد، حتى تأكّد لها أنّ الطريق الوحيد للاستيلاء عليها لا يكون إلاّ بالسيطرة على التعليم ومؤسساته. فسعت إلى وضع سياسة خاصة تتلخص في مصادرة أوقاف المسلمين وممتلكاتهم، لأنّها أساس ثبات ونشاط المؤسسات التعليمية، وبسط الأيدي على المساجد وتحويلها إلى ثكنات وكنائس، ونهب المكتبات، واستغلال الكثير من الزوايا لتحقيق أهدافها بنشرها الفساد، والأفكار المضللة[٣]. أمّا المؤسسات المتبقية فكانت تحت رقابة المستعمر توجه برامجها. لمّا لم تنجح هذه السياسة تماماً راحت تفتح أبواب المدارس الرسمية عام (١٨٨٣م) أمام أبناء البلد حيث التعليم فيها فرنسي محضُ، وحظّ اللغة العربية - التي هي لغة أجنبية - فيها ضئيل جدّاً؛ تدّرس بطريقة مشوّهة منفّرة. ومن هذه المدارس يتخرّج الموظفون والمثقفون الحاملون لفكرها - وفي هذا الباب قام علماء فرنسيون بوضع كتب تاريخية مدرسية تشوّه

---

١ - ينظر النهضة العربية بالجزائر في النصف الأول من القرن الرابع عشر للهجرة ص ٣٨-٣٩.

٢ - ينظر تاريخ الجزائر الحديث ص ١٥٦.

٣ - ينظر جوانب من تاريخ قسنطينة السياسي والحضاري ص٥٤، والروابط الثقافية ص٢٦١ وما بعدها

تاريخ بلادنا، وتضلّل العقول - وكانت المدارس والمعاهد النشطة تغلق بالقوّة، ولا يسمح لها بالفتح إلاّ برخصة مع الالتزام بتعليم القرآن دون تفسيره، أو إعطاء دروس أخرى[1].

ولم تكتف السلطة بذلك، بل سعت جاهدة إلى اضطهاد المعلمين ومضايقتهم، وذلك بمراجعة المؤهلات العلمية، وتنظيم اختبارات جديدة تفرض عليهم، الغرض منها حرمانهم من التعليم كما طردت الأجانب من المدرسين وخاصةً المغاربة والتونسيين. وهذه السياسة أدّت إلى هجرة العلماء، وغلق كثير من المؤسسات التعليمية[2]، لم يبق منها سوى القليل الذي يلقّن العلوم بطريقة تقليدية.

ج- الهيئات الاستعمارية المنفذة لهذه السياسة :

كان للمحتلّ هيئات متعدّدة نفذّت من خلالها مشروعها الاستعماري، منها :

• **هيئة الاستشراق** : بدأت عملها مع بداية الاحتلال، حيث تأسّس في كلّ منطقة مكتب عربي يهتم بشؤون سكّانها. وللاستزادة من المعرفة بهم راح المستشرقون يجمعون وثائق تمكّنهم من ذلك، قاموا بترجمتها، ووضع مؤلفات تخصّ جميع جوانب الحياة في تلك المناطق. وهؤلاء العلماء نشطوا أيّما نشاط في تعليم الفصحى واللهجات المختلفة في المعاهد الجامعية، وترجمة كثير من النصوص بمشاركة كثير من الجزائريين، من مثل "أحمد بن مصطفى بومرزاق" الذي أعان "أدريان بيار بروجر" (Adrien Pierre Burger) في ترجمة (رحلة العيّاشي) — ولا شك أنّ الأعمال المترجمة من العربية إلى الفرنسية تخدم اللغة

---

١ - ينظر الروابط الثقافية ص١٦١ وما بعدها.

٢ - ينظر الروابط الثقافية ص١٦١ وما بعدها، والمجابهات الثقافية ص١١٨-١١٩.

الثانية – وفي مجال التأليف تجد تلك الوفرة من الإنتاج بسبب السياسة المرسومة – المذكورة آنفاً – وكانت في مجالات متعددة : لهجات، وأنساب، وعادات، وجغرافية ومعتقدات وغيرها. أعانهم على ذلك جزائريون أيضاً ؛ سواء بالمخطوطات والوثائق المتحصل عليها بطريقة من الطرق وبمعلومات هامة، أو بإشراكهم في التأليف، مثل ما حدث في وضع المعاجم التعليمية الخاصة باللهجات الجزائرية[1]. أو بتأليفهم كتباً بطلب من هؤلاء المستشرقين، من ذلك (الرسالة الشافية) لمحمد بن يوسف أطفيش الذي ألفها بطلب من المستشرق "إيميل ماسكري" (Emile Masqueray) وكتاب (تعريف الخلف برجال السلف) وضعه "الحفناوي" نزولاً عند رغبة الحكومة الفرنسية.

وقاموا بتحقيق بعض المخطوطات، وكلفوا جزائريين بتحقيق بعضها الآخر، مثل ما نجده عند العلامة "ابن أبي شنب" الذي حقق كثيراً من النصوص بتوجيه من المستشرق "رينيه باصيه" (René Basset). وهذه الأعمال جميعها خدمت لغة المستعمر وأثرتها، والعكس صحيح بالنسبة للعربية الفصحى.

• **هيئة التنصير** : إلى جانب خدمات هيئة المستشرقين، هناك هيئة لا تقل أهمية عنها، وأعني بها "التنصير" التي نشطت مع السنوات الأولى للاحتلال بدءًا من (١٨٣٩م)، مدعومة من طرف الحكومة، فكثرت مؤسساتها وكثر رجالها. وكان من أهدافها تحطيم كل مظاهر الحياة الإسلامية بما في ذلك التعليم، فأنشأت المدارس الدينية والملاجئ والمكتبات، تهتم بتعليم اللغة الفرنسية، ومهناً مختلفة. إلاّ أنّ سياسة التنصير فشلت، بالرغم من كل الدعم الذي كانت تتلقاه[2].

---

١ - ينظر تاريخ الجزائر الثقافي (ط.ب) ٦/١٤ وما بعدها، و٨/٤٨-٤٩.

٢ - ينظر تاريخ الجزائر الثقافي (ط.ب) ٦/١٤ وما بعدها.

د- الصحافة :

ثمة مجال آخر كان للسياسة الاستعمارية ميداناً تجول وتصول فيه، دون أن تلقى منافساً – إلاّ ما شدّ – إنّه ميدان كان للجزائريين علم به من خلال اتصالهم بالصحف العربية، التي كان يرد منها الكثير، فيقتنونها ويشاركون فيها بكتاباتهم مثل : مجلة "المنار" و"اللواء" و"المؤّيد". استمدوا منها الثقافة الواعية التي جعلتهم يفكرون في إيجاد صحافة وطنية يتنفسون من خلالها، بعدما كتم المحتل الأنفاس. إلاّ أنهم أدلوا بدلوهم متأخرين لأسباب كثيرة منها : العجز المادي، وعدم امتلاك فنيات الصحافة، وتلك القوانين الصارمة من طرف المستعمر، كذاك الذي صدر عام (١٨٨١م) يمنع صدور أية جريدة من دون رخصة، والمخالفون يُغرّمون ويُسجنون[١].

وبناءً على ذلك، كان السبق للمستعمر بإصداره عدة صحف منذ السنوات الأولى للاحتلال، يتضح ذلك من خلال جريدة "المونيتور ألجيريان" (le moniteur algérien) – أي : المرشد الجزائري – عام (١٨٣٢م) لها قسم بالعربية. وهكذا توالى صدور الصحف الفرنسية التي خدمت الاستعمار، بالرغم من تظاهر بعضها بخدمة الجزائريين من خلال ما كانت تنشره من معارف. ولعلّ أشهر هذه الجرائد "المبشر" الصادرة بالعربية والفرنسية منذ (١٨٤٧م) تأتّى ذلك من مساهمة أقلام شخصية جزائرية مشهورة فيها، والخبرة التي أمدتها لهم نظراً لطول عمرها[٢]. ومن الجرائد الحكومية أيضاً التي اشترك فيها جزائريون

١ – ينظر المقالة الصحفية الجزائرية ٤٢/١ وما بعدها، وتاريخ الجزائر الثقافي (ط.ب) ٢٤٢/٥.
٢ – ينظر تاريخ الجزائر الثقافي ٢٢٨/٥، والنهضة العربية بالجزائر ص ٥٩ وما بعدها.

من خلال كتاباتهم: (المغرب) عام (١٩٠٣م)، و (كوكب إفريقيا) في (١٩٠٥م)[1].

أمّا الصحافة الحرة الإصلاحية التي تخدم الإسلام والعربية، فظهرت متأخرة - كما مرّ - وكان لها الاستعمار بالمرصاد. منها (المبصر) في (١٨٨٣م) و (الحق العنابية) في (١٨٩٤م)، و (الحق الوهراني) في (١٩١٢م)، و (الفاروق) في (١٩١٣م) لصاحبها "عمر بن قدور"، وقد عطّلت بعد سنة وبضعة أشهر من صدورها، ونفي صاحبها. وجريدة (ذو الفقار) في (١٩١٤م) من إنشاء "محمد راسم" أوقفت مع قيام الحرب العالمية الأولى، وسجن صاحبها[2].

هـ - المؤسسات العلمية الجزائرية:

إنّ المؤسسات العلمية كانت تعجّ بها الأرجاء - كما عرفت - في بداية الاحتلال، ورغم سياسة المحتّل تجاهها لإلغاء دورها، إلاّ أن الكثير منها صمدت، وأدّت رسالتها، فنهضت بالأمّة، وأنجبت العلماء والمصلحين المجاهدين، ونشرت العلم، وحافظت على العربية. ومن هذه المؤسسات:

- **الزوايا**: هذه الزوايا مشهورة داخل الوطن وخارجه، أذكر بعضاً منها: الزاوية (التيجانية) بتوقرت، وزاوية (الهامل) المؤسسة في (١٨٦٣م) جنوب غرب مدينة بوسعادة من قبل "الشيخ محمد بن أبي القاسم" الذي كان على علاقة "بالشيخ محمد بن يوسف أطفيش". وزاوية "الشيخ علي الطيّار" في البيبان ومعها زاوية "الشيخ سعيد بن أبي داود" بآقبو في بلاد القبائل. وزاوية (طولقة) بالشرق الجزائري[3].

١ - ينظر النهضة العربية بالجزائر ص ٥٩ وما بعدها.
٢ - ينظر المقالة الصحفية ١/ ٤٢ وما بعدها.
٣ - ينظر نهضة الجزائر الحديثة ١/ ٤٢ وما بعدها.

• **المعاهد والمدارس**: المشهور منها: المدرسة (الكتانية) بقسنطينة ومدرسة (مازونة) بالغرب، و(الثعالبية) بالعاصمة[1]. وفي ميزاب اشتهر معهد الحياة بالقرارة و معهد القطب ببني يزقن الذي كان قبلة الراغبين في التعليم العالي من داخل الجزائر وخارجها. ويأتي بعده معاهد تلاميذه، يتصدّرها معهد "الشيخ صالح بن عمر" ببني يزقن، أسس عام (١٨٨٩م)، ومعهد "الشيخ إبراهيم بن بكير حفّار" (ت. ١٩٥٤م) في القرارة. وبها أيضاً معهد "الشيخ الحاج إبراهيم بن عيسى الإبريكي" (ت. ١٩١١م)، وهو أوّل المعاهد بها، تخرّج منه شيوخ أجلاّء من أمثال: "إبراهيم بيوض"، و"أبو اليقظان". وبغرداية معهد "الشيخ بابكر بن الحاج مسعود". وكلّ هذه المعاهد للتعليم الابتدائي والثانوي تدرّس العلوم الشرعية والعربية[2].

وكان لهذه المؤسسات مكتبات عامّة غنيّة بالمخطوطات والمطبوعات، كما وجدت المطابع العربية أواخر القرن التاسع عشر ميلادي، تطبع الصحف والمنشورات المختلفة، وأولها مطبعة (رودوسي قدّور) - المسماة بالمطبعة (الثعالبية) فيما بعد - أنشئت سنة (١٨٩٦م)، واهتمت بنشر الكتب الدينية كتفسير القرآن للثعالبي، و"كشف الرموز" لابن حمادوش[3].

و- الإنتاج العلمي:

على الرغم من أساليب الاستعمار لتدمير العربية، برزت للوجود أقلام كتبت بلغة القرآن في ميادين معرفية عديدة: شرعية، وأدبية ولغوية يقول "أبو القاسم سعد الله"[4] عن العلوم الشرعية: "إنّ التأليف فيها كان

١ - ينظر النهضة العربية بالجزائر ص٣٧ وما بعدها.
٢ - ينظر نهضة الجزائر ٢/١٤٠ وما بعدها.
٣ - ينظر تاريخ الجزائر الثقافي (ط.ب) ٥/٣٦٠ وما بعدها.
٤ - تاريخ الجزائر الثقافي (ط.ب) ٧/٧ وما بعدها.

قليلاً بسبب ضعف الثقافة العربية والإسلامية – على أنّ هذه المباحث الشرعية تستدعي ثقافة متنوعة وواسعة، وهو ما لم يتوفر تبعاً للأوضاع المختلفة التي عرفتها الجزائر – ففي علم التفسير – مثلاً – لم يبرز من المؤلفين سوى (الشيخ محمد بن يوسف أطفيش) بتفاسيره الثلاثة [المذكورة لاحقاً[1]. وقد ظلّت هذه التفاسير الوحيدة في الميدان حتى ظهور (الشيخ ابن باديس). "

وكانت هذه المصنفات الشرعية عبارة عن حواشي أو شروح أو منظومات، غلب عليها التقليد والتكرار لما جاء به الأوّلون. إلاّ أنّ الهدف منها هو التيسير وخدمة طلاّب العلم.

أمّا إذا ما توّجهت صوب الفنون الأدبية، فإنّك تصادف فنونا تقليدية مثل: الخطابة، والترّسل، والقصّ الشعبي، أسهم فيها الجزائريون، وتراوح إنتاجهم ما بين الضعف والقوّة تبعاً لشخصية الأديب والظروف التي وجد فيها. وهذا الإنتاج الأدبي ينبئ بقوّة جوهر العربية – وإن كان الظاهر عكس ذلك –.

يقول "عبد الله ركيبي" عن لغة النثر في هذه الحقبة: "حدث في لغة النثر تغير منذ بداية الاحتلال، حيث تحرّر من السجع، ومال الأسلوب إلى السهولة وبعُد عن التعميم. فاللغة تحرّرت من تلك الألفاظ الأعجمية الغريبة ... وعكس إلى حدّ كبير وضع اللغة العربية ..."[2].

وهذا الوضع وصف بالضعف – لأسباب سبق ذكرها –[3] مع أنّ الفترة عرفت أدباء متميزين مثل: المجّاوي، ومحمد الشاذلي، ومحمد بن يوسف أطفيش، وعبد الحليم بن سماية، وعمر بن قدور.

---

١ – تراجع ص ٢١ من مقدمة التحقيق.

٢ – تطور النثر الجزائري الحديث (المقدمة) ص٥٠ وما بعدها.

٣ – ينظر: ص ٣ من مقدمة التحقيق.

وما يميّز هذه المرحلة هو ظهور فنّ المقال الصحفي[1]، وكذا طغيان النثر الصوفي على باقي الأجناس النثرية الأخرى[2]، ومن أبرز رواده الأمير عبد القادر[3].

والأمر نفسه بالنسبة للشعر فصيحا كان أو ملحوناً - وإن كان الفصيح قليلاً - الذي طغت عليه الصبغة الدينية؛ وعلّة ذلك أنّ الشاعر وجد في "الدين - باعتباره قوّة حفظت للشعب عقيدته - ملاذه الذي يلتجئ إليه، ووجد في التصوّف راحته، مع الظلم الذي عمّ البلاد..."[4].

استطاع هؤلاء الأدباء بإنتاجهم الضئيل الحفاظ على العربية من الاندثار، بإحيائهم أساليب المتقدمين وألفاظهم ومعانيهم[5].

ز- العلماء البارزون:

كان العلماء الذين أنجبتهم الزوايا والمعاهد المختلفة أبناء بررة غيورين على العربية والدّين، يضيق المجال بسرد كثير من الأسماء وما خلّفوه من آثار عظيمة، ويكون الاقتصار على ذكر البعض ممّن أحيوا الأمّة، فصاروا أحياء عند ربّهم يرزقون، مرّتبين حسب تاريخ الوفاة:

- **أبو القاسم اليزاغتي المجاجي** (١٨٦٧م): تولّى القضاء في الشلف. له (شرح ملحة الإعراب) للحريري، و(شرح نظم مقدمة ابن آجرّوم) لابن الفخّار[6].

---

١ - ينظر: ما ورد حول الصحافة في ص ٥ من مقدمة التحقيق.
٢ - ينظر: تطور النثر الحديث ص ٨.
٣ - يراجع ما كتب حول الأمير عبد القادر في: الأمير عبد القادر الجزائري متصوّفا وشاعراً، والأمير عبد القادر الجزائري ثقافته وأثرها في أدبه.
٤ - الشعر الديني الحديث ص ٣٢.
٥ - ينظر: الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر ص ١٠٦.
٦ - ينظر: معجم أعلام الجزائر ص ١٣٣، وتاريخ الجزائر الثقافي (ط.ب) ٤٥/٨.

- **المازري بن محمد بن يطو** (١٨٧١م) : من علماء الجنوب، فقيه نحوي له مشاركة في علوم الحديث، والتفسير، والمنطق، والبيان[1].

- **حميدة العُمّالي** (١٨٧٣م) : مفتي المالكية بالعاصمة، ومدّرس بالجامع الأعظم. من مؤلفاته : كتاب في القضاء درس فيه خصائص القضاء، وحلية القاضي وشروطه[2].

- **امحمد بن سليمان بن ادْريسو** (١٨٨١م) : فقيه رافق "القطب" في دراسته وجهاده في بني يزقن، من تآليفه : شرح ألفية ابن مالك، ونظم الآجرومية[3].

- **الأمير عبد القادر الجزائري** (١٨٨٣م) : مجاهد أديب، وعالم متصوّف، تحسن المستوى الثقافي على عهده من مؤلفاته : "المواقف" في التصوف، ورسالة "ذكرى العاقل"[4].

- **حسن بن بريهْمات الجزائري** (١٨٨٤م) :من النبغاء في الأدب، أسس مدرسة نظامية عصرية للعلوم الشرعية بالعاصمة عام (١٨٥٣م)، وخلّف ديواناً شعرياً، وكتاباً جامعاً في تاريخ العرب[5].

- **علي بن عبد الرحمن بن محمد الخَفّاف** (١٨٩٠م) : فقيه مالكي مقرئ، تولّى الإفتاء بالعاصمة، له كتاب في القراءات السبع سمّاه : "منّة المتعال في تكميل الاستدلال"[6].

---

١ - ينظر : معجم أعلام الجزائر ص ١٨٥.

٢ - ينظر : تاريخ الجزائر العام (ط.ج) ٢٧٤/٤ وما بعدها، ومدينة الجزائر تاريخها وحياتها الثقافية ص ٨٨.

٣ - ينظر : نهضة الجزائر ٢٨٥/١، ومعجم أعلام الجزائر ص ١٥١.

٤ - ينظر : تاريخ الجزائر العام(ط.ج) ٢٣٨/٤ وما بعدها، ومختصر تاريخ الجزائر ص ٢٣١.

٥ - ينظر : تاريخ الجزائر العام (ط.ج) ٤٣٥/٤ وما بعدها، ومدينة الجزائر : تاريخها وحياتها الثقافية ص ٨٨.

٦ - ينظر : معجم أعلام الجزائر ص ١١٥.

- **عبد القادر المجاوي (١٩١٣م)** : درّس في المدرسة التعالبية بالعاصمة، وقد منحته الحكومة الفرنسية أوسمة عالية نظير مردوده العلمي في هذه المدرسة، وهو من العلماء الذين توثقت صلتهم بالقطب، إذ بعث هذا الأخير ببعض تلامذته ليدرسوا عليه. خلّف آثار عديدة منها : "شرح شواهد ابن هشام"، و"شرح اللامية المجرادية"[1].

- **محمد بن مصطفى بن الخوجة المُضَرَّبة (١٩١٥م)** : من المجددين المهتمين بقضايا المرأة، مارس الصحافة من خلال جريدة (المبشر)، وصحف مشرقية عديدة، كما عمل مدرساً بأحد المساجد لمادتي التفسير والفقه. من مؤلفاته : "الجوهر المنظوم في شرح مقدمة ابن آجروم" درسه للمبتدئين، وديوان شعر، كما حقق ونشر العديد من كتب التراث[2].

- **محمد بن عبد الرحمن الدّيسي (١٩٢١م)** : مقرئ ونحوي، تخرج من زاوية الهامل، ودرس بها، وقد ترك الكثير من التآليف، منها : منظومة في نحو الجمل وسمها بـ "الزهرة المقتطفة"، وشرح منظومة الشبراوي في النحو[3].

- **محمد بن أبي شَنَب (١٩٢٩م)** : هو أوّل جزائري حاصل على شهادة الدكتوراه في اللغة العربية من الجامعة الجزائرية، درس في جامعة الجزائر، وحاز على العضوية في مجمع اللغة العربية بدمشق عام عشرين وتسعمائة وألف، له آثار بالعربية والفرنسية، منها : "شرح مثلثات قطرب"، و"الألفاظ التركية والفارسية الباقية في اللهجة

---

١ – ينظر : نهضة الجزائر ٨٢/١ وما بعدها، ومعجم أعلام الجزائر ص ٩٥، والنهضة العربية بالجزائر ص ٥١.

٢ – ينظر : نهضة الجزائر ١٢٨/١ وما بعدها، وتاريخ الجزائر العام (ط.ج) ٤٤٨/٤ وما بعدها والنهضة العربية ص ٥٢–٥٣، ومدينة الجزائر ص ٨٨.

٣ – ينظر : نهضة الجزائر ٧٩/١ وما بعدها، وتاريخ الجزائر العام (ط.ج) ٤٢١/٤ وما بعدها، ومعجم أعلام الجزائر ص ١٥٥–١٥٦.

الجزائرية "، كما صحح وحقق،ونشر الكثير من نفائس التراث العربي[1].

- **عبد الحليم بن سَمَاية** (١٩٣١م) : درّس في المدرسة الثعالبية، وشارك في جرائد محلية وتونسية، منها : (الإقدام)، و(المبشر)، وخلف آثار منها : "فلسفة الإسلام" وقد كافأته الحكومة الفرنسية على علمه بأوسمة رفيعة[2].
- **أبو القاسم محمد الحفناوي** (١٩٤٢م) : مفتي المالكية، ومدرس بالجامع الكبير بالعاصمة، ومحرر بجريدتي (المبشر)، و(كوكب إفريقية)، ترك العديد من المؤلفات أشهرها : "تعريف الخلف برجال السلف"، وقام بترجمة كثير من الآثار بمشاركة مستشرقين فرنسيين[3].

حـ - مؤلفات في النحو والصرف :

إنّ اهتمام العلماء بالعلوم اللغوية يعود إلى كونها لغة الدّين، فصيانتها واجبة اقتداء بإخوانهم في المشرق، وتمثل هذا الاهتمام في كثرة التآليف المتمحورة في المنظومات والشروح والحواشي والمختصرات حول الكتب المتداولة في التدريس آنذاك، من ذلك مثلاً ما يأتي :

- نظم مغني اللبيب - لابن هشام - لمحمد بن يوسف أطفيش.
- تقاييد على شرح المكودي على الألفية، لأبي حامد المَشْرفي.
- شرح شواهد السيد الشريف ابن يعلى على ابن آجروم، لأبي القاسم البوجليلي.
- نظم الآجرومية ، لابراهيم بن محمد الساسي السوفي (ت ١٣٥٣ هـ).

---

١ - ينظر : معجم أعلام الجزائر ص ١٦٢ وما بعدها، والنهضة العربية ص ٥٥ وما بعدها، ومدينة الجزائر ص ٨٨.

٢ - ينظر : النهضة ١/١٠٦ وما بعدها، وتاريخ الجزائر العام ٤/٤٠٠ وما بعدها.

٣ - ينظر : تاريخ الجزائر العام ٤/٤٢٥، والنهضة العربية ص ٤٨، ومدينة الجزائر ص ٨٩.

- مفيد الطلبة – وهو شرح على الآجرومية – لأحمد الطيّب بن محمد الصالح الزواوي (ت ١٢٥١هـ).
- شرح لامية الأفعال - لابن مالك - لعبد القادر المَسْعدي[1].
- القولة الشافية بشرح القواعد الكافية[2]، للعربي بن سنوسي القيزاني المستغانمي (ت ق ١٣ هـ).
- شرح الآجرومية[3]، لمحمد بن شعيب.

يرى البعض[4] أنّ تآليف هذه الحقبة التاريخية - أي القرن التاسع عشر- غلب عليها التقليد، فهي خالية من كل جديد، ولا يمكن رد هذا القول بغير الرجوع إلى تلك الفترة الزمنية، والاطلاع على الأوضاع المزرية التي عاشها علماؤنا، فجعلتهم لا يمدّوننا إلاّ بتلك الحواشي والشروح، ولكونهم امتهنوا التعليم جاءت كتبهم مدرسية تخدم طلاب العلم باختلاف درجاتهم، فمثلاً كثرة المنظومات والمختصرات - كما يرى الشيخ "عليّ دبوز"[5] - عائد إلى فقد المطابع، وصعوبة الحصول على الكتب، ممّا جعل المتعلمين يعتمدون على الحفظ - وما سهله هو هذه المنظومات والمختصرات -.

هذه حجج بالغة لا تُرد، تنصف علماءنا وما صنعوه؛ فلو قاس اللبيب ما خلفه هؤلاء بميزان زمانهم لوجد لهم أعذاراً شتى، وأثنى عليهم، فهم الذين كُمِّمت أفواههم فتكلموا، وكُبِّلت أيديهم فكتبوا.

---

١ - عناوين المؤلفات المثبتة مستقاة من تاريخ الجزائر الثقافي (ط.ب) ٨/٤٤ وما بعدها.
٢ - هو مخطوط يحقق من طرف الطالب بن قنونة، بإشراف د/مختار بوعناني في جامعة وهران. ينظر : القولة الشافية بشرح القواعد الكافية-منهجه ومحتواه ص ١٤٥ وما بعدها.
٣ - هو مخطوط يحقق من طرف الطالب بوشاقور، بإشراف د/مختار بوعناني في جامعة وهران.
٤ - ومنهم الشيخ عبد الرحمن الجيلالي في كتابه تاريخ الجزائر العام (ط.ج) ٤/٢٤٢-٢٤٣.
٥ - ينظر : نهضة الجزائر الحديثة ١/٣٤.

حياة المؤلف

١. اسمه ونسبه :

صاحب المخطوط هو الشيخ الحاج أَمْحَمَّدْ[١] - بفتح الهمزة أولاً وإسكان الميم بعدها – بن يوسف بن عيسى بن صالح بن عبد الرحمن بن عيسى بن اسماعيل بن محمد بن عبد العزيز بن بكير الحفصي[٢]، أَطْفَيَّشْ[٣] الشهير بقطب الأئمة[٤].

أما والدته فهي السيدة "مامَّة سَتِّي" بنت الحاج سعيد بن عَدُّون بن يوسف بن قاسم بن عمر بن موسى بن يَدَّر من عشيرة "آل يَدَّر" المعروفة في بني يزقن[٥].

---

١ - إنّ علة إثبات هذه الهمزة هو ما ذكره صاحب المخطوط نفسه في كتابه (كشف الكرب) ٢٦٣/١ من أنّ زيادة همزة قطع مفتوحة وإسكان الميم، يرجع إلى الرغبة في التميّز عن لفظ اسم رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حتى لا يتعرض اسمه الكريم - إذا استحق من اسمه محمد السبّ مثلاً -إلى الإهانة-.

وهناك مراجع أوردت اسم المؤلف بدون همزة، من مثل: تاريخ الجزائر العام (ط.ب) ٤٥٤/٤ ومعجم المفسرين ٦٥٨/٢، ومعجم أعلام الجزائر ص ١٩، والأعلام ١٥٦/٧.

٢ - ينتهي نسبه إلى أبي حفص عمر بن يحي الهنْتَاتي، جدّ العائلة الحفصية المالكة في تونس. وهو من قبيلة المصامدة الماجدة في جنوب المغرب الأقصى، هاجر أحد أجداده من مدينة يجران بالساقية الحمراء في المغرب الأقصى، واستقر في وارجلان، ثمّ انتقل منها إلى ميزاب، في ق ٩هـ. (نهضة الجزائر ٢٩٠/١).

وقيل: إن نسبه يتصل بسيدنا أبي حفص عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-. ينظر: ملحق السير ١٥٣/٢، والذهب الخالص (المقدمة) ص أ.

٣ - لقب أطفيش -وهو باللهجة البربرية - مركب من ثلاث كلمات: (أَطَّفْ) بمعنى (خُذْ)، و(أَيَّ) بمعنى (تَعَالَ)، و(أَشْ) بمعنى (كُلْ). وربما هو كناية عن الكرم في عائلته. ينظر: معجم أعلام الإباضية ٥٤٧/٤.

٤ - اشتهر بقطب الأئمة عند المغاربة، وبقطب المغرب عند المشارقة. وقد إشتهر بهذا اللقب لمكانته العلمية والدينية، ومرجعيته في التفسير والفقه، وخاصة في المذهب الإباضي. ينظر ملحق السير ١٥٣/٢.

٥ - ينظر نهضة الجزائر ٢٩٥/١، ومعجم أعلام الإباضية ٥٣٨/٤.

٢. ولادته ونشأته :

ولـد المؤلف عـام (١٢٣٦هـ) الموافق لـ (١٨١٨م)[١] بمدينة غرداية[٢] على الرغم مما عرف من نسبته إلى "بني يزقن"[٣]. وهذا الانتساب ما هو إلا من باب اعتبار "بني يزقن" مسقط رأس آبائه وأجداده[٤].

ارتحل إلى "بني يزقن" -وهو ابن خمس سنين- بعد وفاة والده؛ حيث كفلنه والدته وألحقته بالكتّاب ليحفظ القرآن الكريم، فكان أسرع ما يكون حفظا واستيعابا، إذ أتم ذلك ولما يتجاوز الثامنة من عمره. انتقل بعدئذ إلى تلقي مختلف العلوم في دور العلماء، وكانت هذه الدور لمبادئ الشريعة والعربية[٥] فنبغ فيها .وكان قد جلس للتعليم مع أخيه إبراهيم وهو لا يزال في الخامسة عشر من عمره. ومن ثم فتح داره للتدريس[٦]، وابتدأ الجهاد في سبيل إنقاذ العباد من خطر الجهل، واستمر فيه إلى آخر أيامه. وقد نجح نجاحاً باهراً في هذا المجال السامي، والدليل على

---

١ - اختلف في تاريخ الميلاد، فأبو اليقظان في ملحق السير ١٥٣/٢، وعلى دبوز في نهضة الجزائر ٢٩٠/١، وأبو إسحاق أطفيش في مقدمة كتاب الذهب الخالص ص (ب)، أوردوا تاريخ (١٢٣٦هـ). أما في معجم أعلام الإباضية فأثبت عام (١٢٣٧هـ). وقد أورد مصطفى وينتن في بحثه الآراء العقدية عند الشيخ أطفيش ص ٨ أن مولده كان في (١٢٣٨هـ). والراجح أن سنة الميلاد هي (١٢٣٦هـ) لكونها ثابتة من أحد تلامذته وهو أبو اليقظان.

٢ - غرداية هي إحدى القرى السبع لبني ميزاب، وعاصمتها. أسست عام (٤٧٧هـ) على جبيل منقطع عن باقي الهضبة. ينظر كتاب الجزائر ص ٢٢٦، وتاريخ بني ميزاب ص ٢٢. وقد اختلف حول موطن الولادة، فعلي دبوز في النهضة ٢٩٠/١ يثبته ببني يزقن، وتبعه في ذلك عادل نويهض في معجم المفسرين ٦٥٨/٢ ومعجم أعلام الجزائر ص ١٩ وما بعدها. كذا الزركلي في الأعلام ١٥٦/٧، وعبد الرحمان الجيلالي في تاريخ الجزائر العام (ط.ب) ٤٥٤/٤، وأبو إسحاق أطفيش في الذهب الخالص ص أ. أما المصادر التي أثبتت الميلاد بمدينة غرداية فهي: ملحق السير ١٥٣/٢، ومعجم أعلام الإباضية ٥٣٨/٤.

٣ - بني يزقن أسست عام (١٣٢١م). ولفظ "يزقن" أو "يسجن" قد يكون تعريب "إسجن" - وهو بربري - ومعناه "النصف" بالعربية. ينظر الرسالة الشافية في بعض التواريخ ص ٢٠، وتاريخ بني ميزاب ص ٢٢.

٤ - ينظر الشيخ محمد بن يوسف أطفيش ومذهبه في تفسير القرآن الكريم ص ٣٧.

٥ - ينظر ملحق السير ١٥٣/٢-١٥٥، ونهضة الجزائر ١٩٥/١ وما بعدها.

٦ - للتعرف على هذا المعهد ومناهج التعليم فيه وما يتعلق بذلك ينظر النهضة ٣٦٣/١ وما بعدها.

ذلك كثرة تلاميذه وشهرتهم في الجزائر وخارجها[1].

إلى جانب التدريس في المعهد، كان يخصص دروسا في الوعظ والإرشاد للعامة في المسجد، وذلك في حلّه وترحاله. فكان بحق مصلحا اجتماعيا حارب البدع والخرافات.

وكان القطب محبا لوطنه الصغير الجزائر ولوطنه الكبير العالم الإسلامي، اتخذ مواقف متعددة من قضايا عصره السياسية والاجتماعية وغيرها. وبسبب ذلك كان له أعداء كثيرون، فقد نفي من بني يزقن إلى بنورة[2]، حيث بقي سبع سنين. كما شددت السلطات الفرنسية الرقابة عليه[3].

إنّ سر الشهرة الحقيقية يكمن في شيئين اثنين: الأخلاق الفاضلة، والثقافة المتنوعة، فعن أخلاقه يقول تلميذة أبو اليقظان: "كان غيورا على الإسلام، شديد الوطأة على الفساق والعصاة، آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر... شفوقاً على الفقراء... سخي اليد... يكبر علماء الإسلام... شديد الاهتمام بأحوال العالم الإسلامي... يدعو له بالعزة والنُّصرة... له دعابة حلوة في دائرة الاحترام..."[4].

أما ثقافته فكانت عصامية غير منقطعة، لم يعتمد كلية على شيوخ، أو مؤسسات تعليمية، وإنما أخذ عن بعض الشيوخ مفاتيح العلوم، وانكب على قراءة كتب لا حصر لها حوتها مكتبات عدة، تمكن من دخولها مثل: مكتبة أخيه إبراهيم، ومكتبة الشيخ ضياء الدين عبد العزيز الثميني[5]، كذا خزانة زوجته السيدة "سَتِّي بنت عمر نَتَّمُوسْنِي" وغيرها. وكان لا

---

١ - ينظر قائمة تلاميذه وتراجمهم في ص ١٥ وما بعدها من مقدمة التحقيق.

٢ - بنورة إحدى قرى وادي ميزاب أسست عام (١٠٦٥م). ينظر تاريخ بني ميزاب ص ٢٢.

٣ - ينظر النهضة ١/ ٣٥٠.

٤ - ملحق السير ٢/١٦٣-١٦٥.

٥ - هو من شيوخ بني يزقن ورائد نهضتها العلمية (ت ١٢٢٣ هـ) ينظر النهضة ١/٢٦٣ وما بعدها.

يسمع بخزانة ثرية إلا ويتخذ كل الوسائل للإطلاع عليها، ولم يكتف بذلك إذ كان يبدل الأموال الطائلة لشراء أو استنساخ الكتب النفيسة القديمة، سواء في المغرب أو في المشرق. ودليل على ذلك أنّه خلّف مكتبة مليئة بالنفائس من الكتب[1].

ولم يؤت القطب النجاح الذي أوتيه لو لم يكن منظما لساعات أيّامه مستغلاً لها أيّما استغلال.

٣. شيوخه :

تتلمذ المؤلف لمجموعة من الشيوخ – وهم قلّة – أذكر منهم:

- **سليمان بن عيسى عَدُّون** (ت ١٨٤٨م) : هو من تلاميذ الشيخ عبد العزيز الثميني. تولّى مشيخة العزابة ببلده بني يزقن، والمشيخة العامّة بميزاب. كان القطب يحضر حلقته في دار التلاميذ اليسجنيين[2].
- **محمد بن عيسى آزْبَار** (ت ١٨٧٢م) : إنّه أحد تلاميذ الشيخ الثميني المشهورين، ومن أكثر من تردّد على دروسهم المؤلف. هاجر إلى المشرق العربي، وأقام بعُمان. وقد ترك خزانة كتب ضخمة صارت إلى القطب، فاستفاد منها وأفاد[3].
- **إبراهيم بن يوسف أطفيش** (ت ١٨٨٦م) : هو شقيق المترجم له، وأحد تلاميذ الشيخ عبد العزيز الثميني. من رواد النهضة الحديثة، ارتحل إلى المشرق قاصدا عمان ثم مصر، وأقام فيهما دارساً ومدّرساً.

---

١ – اسمها (مكتبة القطب)، وهي من أشهر المكتبات في وادي ميزاب. تحتوي كتباً مطبوعة ومخطوطة، قديمة وحديثة. ولأهميتها زارها كثير من الشخصيات من بلدان مختلفة، وأبدوا إعجابهم بها. وما تزال هذه المكتبة تفتح أبوابها للقراء والباحثين. ينظر مكتبة الشيخ أطفيش ذخر الماضي وزاد المستقبل. جريدة العقيدة، ٠٨ مارس ١٩٩١م. ينظر أيضا النهضة ٣٠٣/١. وما بعدها، وأطفيش ومذهبه في تفسير القرآن الكريم ص٣٨ وما بعدها.

٢ – ينظر ملحق السير ١٥٥/٢، والنهضة ٢٨٣/١ ومعجم الأعلام ٥٣٩/٤، وتاريخ بني ميزاب ص١٠٦، ومعجم أعلام الاباضية ٤١٩/٣.

٣ – ينظر نهضة الجزائر ٢٨٣/١-٢٨٤، وملحق السير ١٥٥/٢، وتاريخ بني ميزاب ص ١٠٧.

وعند عودته إلى بلدته بني يزقن انتصب مدّرسا في مسجدها، إذ أفاد طلبته كثيراً بما حمله معه من نفائس الكتب. أخذ القطب عنه مبادئ النحو والفقه[1].

٤. تلاميذه :

كان للقطب تلاميذ كثيرون تنوّع نشاطهم، ولكلّ منهم آثاره الفكرية والاجتماعية. منهم من انقطع في المراحل الأولى من التعليم، ومنهم من أتّم كلّ المراحل، وصار من العلماء البارزين المكّملين لنشاط أستاذهم، أذكر منهم :

- **عمر بن حمّو بن باحمد بن عيسى بن بَكَلّي** (ت ١٩٢٢م) : ولد في مدينة العطف، وأخذ فيها مبادئ العلوم عن والده. وفي بني يزقن تتلمذ على بعض مشايخها، ولازم كثيرا القطب وساعده في التدريس. نبغ في كثير من العلوم، وبعد تخرّجه من معهد القطب عاد إلى مسقط رأسه، وعمل مدّرساً في مساجدها. كماشارك في المجالين الاجتماعي والسياسي، وترك مكتبة قيّمة من المخطوطات والمطبوعات. توفي في العطف[2].
- **صالح بن عمر بن داود لَعْلي** (ت ١٩٢٨م) : أحد أقطاب العلم ببني يزقن، أخذ مبادئ العلوم عن بعض العلماء من عائلته، وانتهى إلى القطب متمّماً لمشواره العلمي، حيث درس عليه كتبا نفيسة في التفسير والحديث والفقه. ارتحل إلى تونس مرّتين، ثمّ إلى مصر. اشتغل بالتعليم في سنّ مبكرة، فكان خير خليفة لشيخه القطب. مات ببني

---

١ - ينظر نهضة الجزائر ٢٨٤/١ وما بعدها، ومعجم أعلام الإباضية ٥٣٨/٤، وملحق السير ١٥٥/٢، وتاريخ بني ميزاب ص ١٠٧-١٠٨.

٢ - ينظر معجم اعلام الاباضية ٤٩٠/٤، والنهضة ٣٧٧/١ و١٤٧/٢ وما بعدها وتاريخ بني ميزاب ص١٤٦، ونبذة من حياة الميزابيين ٢٨٩/١ وما بعدها.

يزقن، وترك لنا مكتبة زاخرة بنفائس الكتب[1].

- **سليمان بن عبد الله بن يحيى الباروني باشا**(ت ١٩٤٠م): أحد زعماء النهضة العربية الإسلامية الحديثة،شاعر وسياسي محنّك. ولد بليبيا لعائلة البارونيين البارزة في العلم والسياسة.تعلّم في عدّة مناطق:ليبيا وتونس ومصر والجزائر بميزاب على يدي القطب.له عدّة أعمال جليلة وخاصة في المجال السياسي. توفي بالهند ودفن بها[2].

- **صالح بن يحي بن الحاج سليمان بن عيسى آل الشيخ** (ت ١٩٤٨م) : من أعلام "بني يزقن" ، أخذ العلم عن القطب وغيره، ثمّ ارتحل إلى تونس ضمن بعثة علمية. أخذ المزيد من العلم هناك، وأقام مشتغلاً بالتجارة.ساند الشيخ عبد العزيز الثعالبي في جهاده ضد الاستعمار، وأسّس معه حزب الدستور التونسي، مات بتونس[3].

- **أبو إسحاق إبراهيم بن الحاج أمحمد بن الحاج إبراهيم بن يوسف أطفيش** (ت ١٩٦٦م) : أخذ مبادئ العلم بمسقط رأسه "بني يزقن" عن عمّه القطب، وعن الحاج إبراهيم زَرْقون، انتقل بعدئذ إلى الجزائر العاصمة، ومن ثمّ إلى تونس، ومصر لاستزادة من العلم، كانت له أنشطة علمية وسياسية كثيرة، توفي بالقاهرة ودفن بها[4].

- **إبراهيم بن الحاج عيسى حمدي أبو اليقظان** (ت ١٩٧٣م): من العلماء البارزين المؤسسين لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين،

---

١ - ينظر معجم أعلام الاباضية ٤٥٦/٤ وما بعدها، والنهضة ٣٧٨/١ و١٢٩/٢، وتاريخ بني ميزاب ص١٧٧.

٢ - ينظر معجم أعلام الاباضية ٤١٢/٣ وما بعدها، والنهضة ٣٧٧/١، وسليمان الباروني باشا في أطوار حياته، ونبذة من حياة الميزابيين ٣٢٧/١ وما بعدها.

٣ - يراجع معجم أعلام الإباضية ٤٥٨/٤ وما بعدها، والنهضة ٣٨٠/١ و ٣٨/٢.

٤ - ينظر معجم أعلام الإباضية ٤٢/٢ وما بعدها، والنهضة ٣٨٠/١، وتاريخ بني ميزاب ص ١٨٥ وما بعدها، وأبو إسحاق إبراهيم اطفيش.

والصحافة الجزائرية، بدأ تعليمه في مسقط رأسه بالقرارة، وفي عام (١٩٠٧م) انتقل إلى بني يرقن لأخذ العلم عن القطب، فكان من أبرز تلامذته، سافر إلى تونس للدراسة عام (١٩١٢م)، ومن ثمّ عاد إلى القرارة، وشارك في مجال التعليم توفي بمسقط رأسه[1].

٥. تنقلاته :

كانت للقطب أسفار قليلة خارج الجزائر، والسبب تأثير الأوضاع المختلفة فيه، كانشغاله بالتدريس منذ العقد الأوّل من حياته، كذا مضايقات الاستعمار له[2]، أمّا تنقلاته داخل مدن وادي ميزاب فكانت كثيرة، ولقد أفاد واستفاد في ترحاله، وبالأخص عند زيارته للحجاز، حيث اطلع على أحوال العالم الإسلامي وتعرّف على علماء كثيرين من البلاد الإسلامية.

ويمكن تقسيم هذه الزيارات إلى الآتي :

أ. زيارة مدن ميزاب القريبة : وهي غرداية، والعَطْف[3]، وبُنُورة، ومْليكة[4]. وكانت -في غالبها- بطلب من تلاميذه وأصدقائه، ليلقي دروساً على العامة في مدنهم[5].

ب. زيارة مدن ميزاب البعيدة : وأقصد بها : بَرَّيان[6]، والقرارة[7]،

---

١ - ينظر : معجم أعلام الإباضية ٢/ ٣٤ وما بعدها، والنهضة ١/ ٢٨٠، وتاريخ بني ميزاب ص ١٨٩ وما يليها وأعلام الإصلاح في الجزائر ١/ ٢١١ و ٢/ ٢٢٧ وما بعدها.

٢ - ينظر : الآراء العقدية ص ١١.

٣ - العطف : أقدم القرى تأسيساً (٤٠٢هـ)، تقع شرقي بونورة ينظر كتاب الجزائر ص ٢٢٧، وتاريخ بني ميزاب ص ٢١.

٤ - مليكة : أسست عام (٧٥٦هـ) ؛ تبعد عن غرداية بستمائة متر ينظر كتاب الجزائر ص ٢٢٧، وتاريخ بني ميزاب ص ٢٣.

٥ - ينظر نهضة الجزائر ١/ ٣٤٠.

٦ - بريان حديثة الابتناء (أو اخرق ١٧م)، تبعد عن غرداية بثمان وأربعين كيلومترا. ينظر كتاب الجزائر ص ٢٢٧

٧ - القرارة : تأسست في (منتصف ق١١ هـ) تبعد عن غرداية بتسعين كيلومترا في جهة الشمال الشرقي ينظر كتاب الجزائر ص ٢٢٧.

ووارجـلان[1] أمّا الأولتـين فكان يـزور أهلها مرتين خلال العـام الواحد، وذلـك ربيعـا وخريفاً، بهـدف الوعظ والإرشـاد يصـطحب معـه كبار تلاميذه، وبعض الأصـدقاء من الأعيان. أمّا وارجلان فزارها بطلب من تلاميذه وأصـدقائه في هذه البلدة لغرض الانتفاع بدروسـه، أقام نصف شهر واعظاً، كما زار الآثار التاريخية فيها[2].

ج. **تنقلاتـه في مـدن الشمال الجزائري** : كان مقلاً في أسـفاره إلى هذه المدن بسبب البعد ،وانشغاله بالتدريس والتأليف، والقيود الشديدة للتنقل بين المدن الجزائرية -وخاصـة من الصـحراء إلى الشمال- الموضوعة من طرف الحكومة الفرنسية، ومراقبتها الدائمة له.

ومع ذلك كلّه لما سـافر للحج، توقـف في طريقه إلى ذلك بالمدن الكبرى، واتصـل بعلمائهـا، ومـن هـذه المـدن، : قسـنطينة وبوسـعادة والجلفة وسطيف،وفي كلّ منها كان يلقي دروساً توجيهية[3].

د. **تنقلاتـه خـارج الجزائر** : زار تونس وهـو في طريقه إلى الحج، وأقام بهـا أيّاماً، التقى خلالها بعلمـاء الزيتونة[4]، وزار الحجاز خلال حجتيه[5]، واتصل بعلماء كثيرين، قدّمه بعضهم لإلقاء دروس في الحرم النبوي[6].

٦. مكانته العلمية :

حظـي بالثنـاء والذكـر الحسـن لعظـم منزلته عنـد العامة والخاصـة مـن الناس، وقـد أبدى كثير من العلمـاء وفحول الشـعر إعجابهم بهذا

---

١ - وارجلان هي ورقلة حالياً، تقع في الجنوب الشـرقي من الجزائر ارتحل إليها الإباضـية بعد سقوط الدولة الرستمية في (ق ١٠م) ينظر كتاب الجزائر ص ٢٤٤-٢٤٥.

٢ - ينظر النهضة ٢٤٠/١ وما بعدها.

٣ - يراجع النهضة ٢٥٠/١-٢٥١.

٤ - ينظر نهضة الجزائر ٣٥١/١.

٥ - كانـت الأولى حوالي سـنة (١٢٩٠هـ) ، والثانيـة في عام (١٣٠٣ هـ)، ينظر ملحق السـير ١٥٩/٢، وقطب الأئمة ص ١١٤، والآراء العقدية ص ١١-١٢.

٦ - ينظر النهضة ٣٥٢/١.

العلّامة، فهذا "حمو محمّد عيسى النُّوري" يقول عنه : "... مرجع الفتوى عند الإباضية، بل في العالم الإسلامي ..."[1]. وقال عنه الشيخ أبو إسحاق أطفيش : "... مجتهد القرن الرابع عشر، الجامع بين المعقول والمنقول..."[2]. وجاء في مقدمة "كشف الكرب"[3]، ما نصه : "... شاع ذكره وذاع في جميع الأصقاع واعترف له جهابذة الملل بالسبق والاقتدار وطول الباع وناهيك بما اشتهر من تآليفه العديدة التي عمّ نفعها الخافقَين ومآثره الحميدة التي سارت سير النيرَين".

أمّا صاحب كتاب "العقود الفضية في أصول الإباضية"، فصرّح بأنّ القطب هو "فخر المتأخرين الذي ألّف في كل فن من الفنون"[4]. وفي مقدمة رسالة "إن لم تعرف الإباضية يا عقبي يا جزائري"[5] : "[هو الأستاذ الإمام علم العلماء وكهف الفقهاء ... فإنّ القلم طوع بنانه ...". وكان أهل زُوارة قد بعثوا برسالة إلى القطب يستفتونه في بعض المسائل، جاء فيها : "... سلام من علماء زوارة ومعامتهم على من ... أضاءت الأقطار والمدن والقرى بعلمه بحر العلم والعمل ... إمام مذهبنا وحجة الأمّة موافقيها ومخالفيها ..."[6].

ومن الشعراء الذين مدحوا القطب، - وهم كثر - الشيخ محمّد بن شَيْخان[7] من عُمان، وعبد الله الباروني[8]، وابنه سليمان باشا[9] من ليبيا، وناصر بن

---

١ - نبذة من حياة الميزابيين ١/٧٤.
٢ - الدعاية إلى سبيل المؤمنين ص ١٠٧.
٣ - ج ١ (المقدمة).
٤ - ينظر ص ٢٥٠.
٥ - ص ٧.
٦ - جواب أهل زوارة، ص ٢.
٧ - ينظر الذهب الخالص (المقدمة) ص (ح –ط).
٨ - ينظر سليمان الباروني ١/٢٤٤.
٩ - ينظر الذهب الخالص (المقدمة) ص (ي).

سـالم الرواحي[1]، إلى جانب ذلك أهديت للقطب أوسمة علمية كبرى[2] من طرف ملوك أقطار إسلامية عرفوا قدره، ومن هؤلاء : السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، وسـلطان زنجبار "بَرْغَشْ"، وأئمة عمان[3]، ومنحت الحكومة الفرنسية للشيخ وساماً علمياً كبيراً نظير حله للغز الماء[4].

٧. شعره :

خلّف تراثاً شـعرياً ضـخماً متنوعاً، ما بين منظومات في المديح والمواعظ وأشـعار في الغزل الصـوفي، وأخـرى تخلد أحداثاً بـارزة، وكان الغرض من هذه القصـائد دينياً واجتماعياً. ويرى علي دبوز : "أنّ أكثر قصـائد القطـب كانـت بطلب مـن تلاميذه ليتغنـوا بها في أعراسـهم ومحافلهم ... وكان الشـيخ حريصـاً على قصـائده يدعو تلاميذه إلى التغني بها في المناسـبات، نظراً لما تشـتمل عليه من المعاني التي يريد أن تغرس في نفوس الجماهير"[5].

ومن أرجوزة في المواعظ والإرشاد يقول :

تواضع المرء زيادة شـرف	به تتم نعم مع التـرف
حب الرئاسة وحب المـال	وعمل بمـا إليـه ينتدب[6]

وفي قصيدته الرائية في مدح محمد رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قوله :

وبعد، فإن لي بأحمد سلـوة	عن الشهوات كلها أوأرى النشـرا

١ – ينظر المرجع نفسه (المقدمة) ص (ي).
٢ – هذه الأوسمة موجودة بمكتبة القطب ببني يزقن – غرداية.
٣ – ينظر نهضة الجزائر ١/٣٥٣.
٤ – يراجع نصّ اللغز في نهضة الجزائر ١/٣١٩–٣٢٠.
٥ – نهضة الجزائر ١/٣٢٠.
٦ – المرجع السابق ١/٣٢١.

تشق قلـوب لاجيـوب إذا ذكـر   ويرجى الثواب فالعقاب انتفى جذرا[1]

وقال حين سافر إلى وارجلان :

وفيها أقمنا خمسة عشر بالكرم   وتلذيذيا والفـرش فـوق سريـر

وزرنا مشاهد الثقاة الأوائـل   بأهـل القـرى كبيـرهـم وصغـيـر[2]

وله في مدح سلطان زنجبار قصيدة منها :

سلطاننـا أم مليك أم خليفتنـا   واجـزم بالآخر والحـرب مطيعتـه

إذا دعوت نزال كـان أول مـن   يجيب غضـاو ذي الشمـس طليعتـه

أعلامه في الوغى صيغت من الغلب   لا من نسيجـك والحسنـى رفيعتـه[3]

وقال في شأن باي تونس "محمد الهادي" :

أراه بتونس ابن هود بقرطبـة   وإن لـم يكـن من فـوقه فله العـذر

تقوى به الإسلام شرقا ومغربـا   وشـب وقـال ياهنيئا لك الفخـر[4]

٨. مؤلفاته :

أمضى الشيخ أطفيش حياته في التأليف والتدريس، وقد خلّف لنا آثاراً عدّة، ضاع منها الكثير لعوامل مختلفة. وهذه الآثار الباقية متفرّقة بين مكتبات كثيرة، خاصة منها في منطقة وادي ميزاب[5] ما يزال أغلبها مخطوطا،لم تصل إليه أيدي الكثير من الدّارسين لسبب من الأسباب إلى جانب ما هو مطبوع بالجزائر وبالمشرق وخاصة بسلطنة عمان[6].

---

١ – الدر الثمين في معجزات سيد المرسلين ص ٧٠.

٢ – مجموع قصائد القطب (خ) ص ٦٠.

٣ – المصدر السابق ص ٦١.

٤ – المصدر السابق ص ٦٥.

٥ – مثل مكتبة القطب، ومكتبة صالح بن عمر لعلي، ومكتبة الاستقامة، وكلها ببني يزقن بغرداية.

٦ – قامت وزارة التراث والثقافة في عمان بطبع كثير من مؤلفاته، من مثل : شرح لامية الأفعال، وتيسير التفسير، وكشف الكرب، وغيرها كثير.

والجدير بالذكر أن الاختلاف حول تعداد مؤلفات القطب ما يزال قائما، فمنهم من يصل بها إلى ما فوق الثلاثمائة ما بين كتاب ورسالة[1]. والبعض جعلها فوق المئات عدا الأجوبة[2]. وقال آخرون: إنها تفوق مائة مؤلف بين كبير ومتوسط وصغير ورسالة[3]. وقد توصّل أحد الباحثين[4] إلى أنّ عدد المؤلفات خمس وثلاثون ومائة (١٣٥) ما عدا المراسلات، عدد الكتب فيها سبعة ومائة (١٠٧) الموجود منها ثلاثة وتسعون (٩٣)، والضّائع المفقود منها أربعة عشر (١٤). أمّا القصائد والمنظومات فتصل إلى ثمان وعشرين (٢٨) عدا المقطوعات.

ومهما يكن من أمر، فإنّ القطب ترك لنا تراثاً ضخماً متنوّعاً بتنوّع ثقافته، أسرد منه بعض العناوين في كلّ فنّ من الفنون:

أ- **علم التفسير**: له ثلاثة تفاسير، وهي:

- تيسير التفسير: طبع مرّتين، آخرهما طبعة وزارة التراث القوميّ والثقافة بعمان سنة (١٩٨٦م) وهذا التفسير هو آخر تفاسير المؤلف[5].
- داعي العمل ليوم الأمل: ما يزال مخطوطاً[6]، وقيل إنّه لم يتمّه.
- هِمْيان الزاد إلى دار الميعاد: وهو أوّل تفاسيره، ألّفه في صغره، مطبوع في عمان في ثلاثة عشر مجلداً.

ب- **علم التجويد والقراءات**:

- تلقين التالي لآيات المتعالي (خ): وهو شرح لمنظومة "جامع حرف ورش".

---

١ - ينظر ملحق السّير ٢/ ١٥٩.
٢ - هو رأي لأبي إسحاق إبراهيم أطفيش في مقدمته لكتاب (الذهب الخالص) ص (هـ).
٣ - ينظر نهضة الجزائر ١/ ٣١٣.
٤ - وهو أ/ مصطفى وينتن في بحثه الآراء العقدية ص ٤٠٦.
٥ - صدرت الأجزاء الستة منه محققة من طرف الأستاذ إبراهيم طلاّي، الأوّل في (١٩٩٦م) والثاني في (١٩٩٧م) والثالث والرابع والخامس في (١٩٩٨م) والسادس في (١٩٩٩م).
٦ - توجد نسخة من أجزائه الأخيرة في مكتبة القطب تحت رقم (أب/٢).

- جامع حرف ورش (ط).

ج- **علم الحديث :**

- ترتيب الترتيب (ط).
- جامع الشمل في أحاديث خاتم الرسل (ط) : وهو محقق من قبل د/ محمد القادر عطا ببيروت (١٩٨٧م).
- وفاء الضمانة بأداء الأمانة في فنّ الحديث (ط) بعمان (١٩٨٢م).

د- **علم الكلام والتوحيد :**

- إزهاق الباطل بالعالم الهاطل (ط).
- الجُنة في وصف الجَنة (ط) بعمان (١٩٨٥م).
- حاشية على شرح النونية (خ).
- حاشية القناطر (خ).
- الحجّة في بيان المحجة في التوحيد بلا تقليد (ط).
- الذّخر الأسني في أسماء الله الحسنى (خ)[١].
- شرح أصول تِيبْغُورِين (ط).
- شرح رسالة الوضع في علم الكلام (خ)[٢].
- شرح عقيدة التوحيد (ط).
- شرح لامية ابن النَّظر العُمَاني (خ).
- فتح الباب للطلاّب (خ) : وهو شرح لكتاب "معالم الدّين".

هـ - **علم الفقه وأصوله :**

- ترتيب كتاب المعلقات(ط).
- ترتيب نوازل نَفُّوسة (خ).

---

١ - منه نسخة بمكتبة القطب تحت رقم (أهـ - ٥).
٢ - منه نسخة بمكتبة القطب تحت رقم (أهـ - ٦).

- الذهب الخالص المنوّة بالعلم القالص (ط) بمطبعة البعث بقسنطينة (١٩٨٠م).
- شامل الأصل والفرع (ط) بالجزائر.
- شرح الدّعائم (خ)[1].
- شرح شرح مختصر العدل والإنصاف (خ)[2].
- شـرح كتاب النيل وشـفاء العليل (ط) من طرف دار الفتح ببيروت، ومكتبة الإرشاد بجدّة (١٩٨٥م).
- مختصر العبادات (خ)[3].
- مسائل السير (خ).

و- علم التاريخ والسيرة النبوية :

- الإمكان فيما جاز أن يكون أو كان (ط) بالجزائر (١٣٠٤هـ).
- تاريخ ميزاب (خ).
- الرّسـالة الشافية في بعض تواريخ أهل وادي ميزاب (ط) بالجزائر (١٢٩٩هـ).
- السيرة الجامعة من المعجزات اللاّمعة (ط).
- الغَسول من أسماء الرّسول (ط).

ز- علم المنطق :

- إيضاح المنطق في بلاد المشرق (خ).
- شرح سلّم الأخضريّ (خ).

ح- علم الطّبّ :

- تحفة الحِبّ في أصل الطّبّ (ط) بعمان (١٩٨٥م).

---

١ - منه نسخة بمكتبة القطب برقم (أو-٢).
٢ - منه نسخة بمكتبة القطب برقم (أهـ١-).
٣ - منه نسخة بمكتبة القطب برقم (أو-٣).

ط- علم الفلك :

- شرح القَلْصَادي (خ).
- مسلك الفَلك (خ)[1].

ي- علم الطبيعيات :

- النِّحلة في غرس النَخْلة (ط) ضمن مجموع ستة كتب بغرداية.

ك- علم اللغة :

أولاً - النّحو:

- حاشية ثانية على شرح أبي القاسم الدّاوي على الآجرومية (خ).
- حاشية على شرح المرادي على الألفية (خ)[2].
- شرح شرح أبي سليمان داود التلاتي على الآجرومية (خ).
- المسائل التحقيقية في بيان التحفة الآجرومية (خ)[3].

ثانياً - الصرف :

- شرح لامية الأفعال (ط) بعمان (١٩٨٦م).
- الكافي في التصريف (خ) : وهو موضوع بحثي هذا.

ثالثاً - العروض :

- إيضاح الدليل إلى علم الخليل (خ)[4] : وهو حاشية على شرح الخزرجية لأبي يحي زكريا الأنصاري (ت : ٩٢٦ هـ).

رابعاً - البلاغة :

- بيان البيان (خ)[5].

---

١ - منه نسخة بمكتبة القطب برقم (أض-١).
٢ - تنظر المعلومات حول هذه الخاشية في ص ٤٨ من التحقيق (الهامش).
٣ - منه نسخة بمكتبة القطب برقم (أم-٥).
٤ - منه نسخة بمكتبة القطب برقم (أم-٤).
٥ - منه نسخة بمكتبة القطب برقم (أس-١-٢).

- تخليص العاني من رِبقة جهل المثاني (خ).
- ربيع البديع (خ)[1].
- شرح شرح الاستعارات (خ)[2].

خامساً - شرح الشواهد :

- الانشراح في بيان شواهد التلخيص والمفتاح (خ).
- تسهيل الاجتهاد في تفسير أشعار الاستشهاد (خ).
- شرح شواهد القزويني (خ)[3].
- شرح شواهد قواعد الإعراب (خ)[4].
- شرح شواهد الوضع (خ)[5].

سادساً - الخطّ :

- الرسم في تعليم الخطّ (ط) بالجزائر (١٩٨٦م)، من طرف المؤسسة الوطنية للكتاب.
- مختصر ثان في علم الخطّ (خ)[6] : وهو شرح لما جاء به السيوطي في (جمع الجوامع) في علم الخطّ.

ل- الشعر : تنوع ما بين مواضيع تربوية، ومدائح، ومواعظ، منه :

- قصائد القطب (خ)[7].
- قصيدة المعجزات (خ).
- القصيدة الحجازية (خ).

م- المراسلات : كانت للمؤلف صلات كثيرة بالعلماء و الهيئات داخل الجزائر وخارجها، أثمرت هذه العلاقات رسائل حوت أخبارا تاريخية

---

١ - منه نسخة بمكتبة القطب برقم (أس-٣).
٢ - منه نسخة بمكتبة القطب برقم (أس-١).
٣ - منه نسخة بمكتبة القطب برقم (أع-١).
٤ - منه نسخة بمكتبة القطب برقم (أع-٤).
٥ - منه نسخة بمكتبة القطب برقم (أع-٣).
٦ - منه نسخة بمكتبة القطب برقم (أر-٣).
٧ - منه نسخة بمكتبة الاستقامة ببني يزقن برقم (ف-١).

هامّـة، وأنواعـا من العلـوم. وعدد هـذه الرّسـائل كبير ما يـزال أغلبه مخطوطا، لم يطبع منه إلاّ القليل. وهذه بعض منها :

- مجموع الرسائل (خ)[1].
- مجموع رسائل بين القطب والإدارة الاستعمارية (خ)[2].
- رسـالة إلى الوالي العالم الفرنسـي بالجزائر : مؤرخة في ربيع الأوّل (١٣٠٤هـ).

وقد قام مصـطفى وينتن[3] بإحصـاء التراث المخطوط لهذه المراسـلات فوجدها محصـورة في مجموعات ستة، وبعض المراسلات المستقلة بلغت سـت ومائة (١٠٦) مراسـلة مختلفة، كان قد بعث بها إلى سبعة وثمانين مرسلاً إليه : شخصية، أو سلطة أو جماعة، أو مجهول لم يذكر اسمه.

ن- **الرسائل والخطب** : وهي أعمال ذات الموضوع الواحد، منها :

- حكم الدخان والسّعُوط (ط)[4].
- خطبة لأهل نفوسة (خ).
- شرح لغز الماء (ط).

ص- **الـردود** : إنّ فتاوى وأجوبة القطب كثـيرة، جمع البعض منها، وما يزال أغلبها مخطوطاً، وهي تعدّ مرجعاً فقهياً هامّاً، ومن هذه الرّدود :

- إزالة الاعتراض عن محقي آل إباض (ط).
- جواب أهل زوارة (ط).
- جواب مشائخ مكة (ط).
- الردّ على العقبي (ط)[5].

---

١ - موجودة بمكتبة القطب برقم (أز-٦).

٢ - موجودة بمكتبة الاستقامة دون رقم.

٣ - ينظر الآراء العقدية ص ٤٠٣.

٤ - تنظر المقدمة ص ج.

٥ - تـمّ الاعتمـاد في تدوين آثار القطب علـى : معجم أعلام الإباضـية، والآراء العقديّة، وقائمة كتب المؤلف بمكتبة القطب.

٩. وفاته :

عاش القطب ستة وتسعين عاماً موزّعة ما بين القراءة، والتأليف والتدريس، فكانت بحقّ حياة علم وعمل، لم يعرف الكلل والملل. ويروى أنّ حسّاداً دسّوا له سمّاً في نعله، مرض على أثره مدة ثمانية أيام، توفاه الله بعده[١]. وكان ذلك في فجر يوم السبت ٢٣ ربيع الثاني (١٣٣٢هـ) الموافق لـ ٢١ مارس (١٩١٤م) ببني يزقن[٢].

وقد رثاه شعراء كثيرون، من بينهم تلميذه "أبو اليقظان" بقصيدة عنوانها "رزيّة الإسلام العظمى"[٣] في سنة الوفاة نفسها، وهو بتونس.

تحقيق عنوان المخطوط :

لم يرد ذكر اسم (الكافي في التصريف) في كتاب من الكتب المترجمة للشيخ محمد بن يوسف أطفيش - ممّا اطلعت عليه - وعليه فهو من الكتب المجهولة لديهم. إلاّ أنّ (معجم أعلام الإباضية)[٤] أثبت هذا العنوان منسوباً للشيخ أطفيش بعد تعداد النسخ الموجودة، والمعروفة إلى حدّ السّاعة - والتي اعتمدتها - ضف إلى ذلك ما أشار إليه مصطفى وينتن[٥] - عند تعداد مؤلفات الشيخ - من أنّ (الكافي في التصريف) من المؤلفات المكتشفة حديثا، ودوّنه تحت الاسم نفسه. وممّا يثبت اسم الكتاب ما ذكره مؤلفّه في خطبة (الكافي)، حيث قال: "وسميته بالكافي" وما ورد في ختام الكتاب نفسه (النسخة أ) من تصريح الناسخ بتمام الكتاب قائلاً: "تمّ الكافي في التصريف".

---

١ - ينظر معجم أعلام الإباضية ٥٤٧/٤، وتاريخ بني ميزاب ص ١٤٣، ونبذة من حياة الميزابيين ٣٢٦/١.

٢ - ينظر ملحق السير ١٦٧/٢، والنهضة ٣٨٦/١، وقطب الأئمة ص ١٦٥، والأعلام ١٥٦/٧، ومعجم أعلام الجزائر ص ١٩، ومعجم المفسّرين ٦٥٨/٢، وتاريخ الجزائر العام (ط.ب) ٤٥٤/٤.

٣ - ينظر ديوانه ١٧٥/١-١٧٦.

٤ - ج٤ - ص ٥٤٤.

٥ - في بحثه الموسوم ب: آراء الشيخ أمحمد بن يوسف أطفيش العقدية ص ٣٩٢.

توثيق نسبة المخطوط إلى صاحبه :

نسب المرجعان السابقان[1] (الكافي في التصريف) إلى الشيخ محمد بن يوسف أطفيش، ضف إلى ذلك ما ورد في خطبة (النسخة ب) من المخطوط قول الناسخ : "قال الشّيخ العالم الماهر فريد العصر بدر الدّين أستاذنا الحاج أمحمد بن الحاج يوسف". وكذا ما تضّمنه المخطوط من إحالات على كتب هي للقطب أطفيش من مثل : (شرح لامية الأفعال)، و(حاشية على المرادي)[2].

الباعث على تأليف (الكافي في التصريف) :

لم يورد المؤلف أسباب تأليف (الكافي في التصريف) كما فعل في كتابه (شرح لامية الأفعال)، وكتب أخرى. إلاّ أنّه من خلال ما أورده في خطبة المخطوط من كونه مؤلفا "ينتفع به المبتدئ فإلى غيره يهتدي"[3] يمكن استنباط بعض أسباب التّأليف :

أوّلها – ندرة المؤلّفات الصّرفية التي تناسب مستوى المبتدئين في التّعليم في معهده، فأغلب المؤلّفات الصّرفية[4] لا تلائم إلاّ المتخصصين إضافة إلى كونها من المطوّلات. فألف مختصراً، ميسّر الأسلوب ليناسب هذه الفئة المبتدئة من المتعلمين يهتدون به إلى كتب أخرى في الفّن نفسه.

ثانيها - اعتباره علم التصريف من العلوم الضّرورية، الواجب التّأليف فيها، وتعليمها، وتعلّمها. وذاك ما عناه في مقدّمة (شرح لامية الأفعال)[5] حين قال : " رأيت علم التّصريف فرضا من فروض الكفاية، وكنزا يجب القصد إليه بأكمل العناية".

---

١ – وهما : معجم أعلام الإباضية ٥٤٤/٤، والآراء العقدية ص ٣٩٢.

٢ – استعمل في ذلك عدة عبارات منها: "انظر شرحي على اللامية" ،و"فانظر المرادي وحاشيتي عليه". تنظر ص ٢٤١ من الدراسة.

٣ – ص ٤٦ من التحقيق.

٤ – من مثل المنصف، والتكملة، والممتع وغيرها.

٥ – ج ١ ص ٩-١٠.

ثالثها - انصـراف النّاس عن تعلّم هذا الفنّ، وبالتالي جهلهم له - وهو أسّ العلوم كلّها - وهو ما جاء صريحا في مقدّمة شرحه للامية الأفعال[1]، بقوله : "رأيت أهل هذه البلاد وما والاها جاهلين له كلّ جهل، وغامضـاً عنهم كلّ بحث من مباحثه صـعب أو سـهل، لجهلهم فوائد العلم صغارا، واسـتنكافهم عن تعلّمه كباراً" وهو ما دعـاه إلى التقديم للكافي بمقولة : "الصّـرف أمّ العلوم"[2] الذّي جعله قريب الفهم تجلو به أسـرار الصّرف ترغيباً في تعلمه.

وصف النّسخ المعتمدة في التحقيق :

توفّرت لديّ ثلاث نسخ خطّية، تفصيل وصفها على النّحو الآتي :

النّسخـة (أ) : اتّخذتهـا أصـلاً لكونها تامّة ومنقولة عن نسـخة المؤلّف، ناسـخها هـو (إبراهيم بن صـالح) كمـا ورد في نهايـة المخطوطة وهذه النّسـخة محفوظة في مكتبة (الشّيخ الحاج صـالح بن عمر لعليّ) ببني يزقـن بغرداية، إلاّ أنها غـير مدرجة في قائمة الكتب. تمّ تصـويرها في شـهر مارس (١٩٩٣م)، عدد صـفحاتها **ستّ وخمسون**، قياس الواحدة منهـا (١٧ × ٢٤,٥ سـم). أمّـا عـدد الأسـطر في كلّ صـفحة فهو **أربع وثلاثـون** عدا الصـفحة الأخـيرة التي حوت عددا أقل مـن ذلك. عدد الكلمـات في كلّ سـطر يتراوح مـا بين **أربع عشـرة وعشريـن** كلمة. وقد كتبت هذه النّسـخة بخطّ مغربي جيّد مقروء، خالية من تاريخ النّسـخ. بهوامش بعض صفحاتها استدراكات لبعض العبارات والألفاظ السّاقطة من المتن، وهي بخطّ المتن نفسـه على الصـفحة الأولى دوّن عنوان بخطّ حديث مخالف لما في بداية المخطوط ونهايته، نصّـه : "تأليف الشّافي في علم التّصـريف"، ومقابل له عبارة صـححته بخطّ حديث أيضا نصّها :

---

١ - ج ١ ص ٩-١٠.

٢ - ص ٤٧ من التحقيق.

"بل هو الكافي في التصريف كما في أوّل الكتاب وآخره و٢".

النسخة (ب) : وهي نسخة ناقصة من آخرها قدر عشر صفحات، خالية من تاريخ النّسخ. كتبت في حياة المؤلف، بدليل العبارة التي أوردها النّاسخ بعد ذكره للمؤلّف، وهي : "أيّده الله ومتعنا بحياته".

الجزء الأوّل من هذه النّسخة - أي من الورقة الأولى إلى الورقة ستون - محفوظ في مكتبة (الإصلاح) بغرداية، وهي غير مدرجة في قائمة الكتب والجزء الثاني منها - أي من الورقة واحد وستون إلى الورقة الأخيرة - محفوظ في مكتبة (القطب) ببني يزقن بغرداية، غير مدرجة في قائمة الكتب. وكان تاريخ تصويرها في شهر أوت (١٩٩٣م) ولم يدّون العنوان على الصّفحة الأولى من المخطوط.

تقع هذه النّسخة في **سبعين** لوحة، قياس الواحدة منها (٢٣,٦ × ١٧,٢). وعدد الأسطر في الصّفحة الواحدة **عشرون** عدا الورقة الأولى التي حوت **تسعة عشر** سطرا. أمّا عدد الكلمات في كلّ سطر فيتراوح ما بين **سبع وثلاث عشرة** كلمة.

خط هذه النسخة مغربي مقروء نسبياً، على هوامش بعض صفحاتها كلمة (قف)، واستدراكات لألفاظ وعبارات ساقطة من متن الكتاب أغلب ذلك في الصفحات الأولى من المخطوط.

تميزت هذه النسخة بزيادات على ما في النسختين (أ)و(ج)، كذا كثرة الأخطاء بها، ناتجة - في رأيي - عن غفلة الناسخ، وعدم مراجعته لما كتب. كما يلاحظ الطريقة الخاصة في رسم بعض الحروف ،من مثل رسم الظاء ضاداً،والكاف المبتدإ بها لاماً - في بعض الأحيان - والتاء المربوطة مفتوحة أحياناً .ومن مميزاتها أيضاً سقوط الواو، وإثباتها

أحيانــاً - دون داع إلى ذلــك - وإهمــال نقــط بعضــ الحــروف المعجمة وزيــادة في نقط البعضــ الآخر ،وإعجام بعض المهملــة ،وزيادة الألف في غير موضعها،وإسقاطها في مواضعها.

النسخة (ج) : هي نسخة تامة مصورة خالية من تاريخ النسخ ،ومن ذكر الناســخ ،محفوظة في مكتبة (الأســتاذ محمد بن بَكير أَرْشوم) ببريان بغرداية ،تحصلت عليها في شهر أبريل (١٩٩٦ م). عدد صفحاتها **مائة وأربعون**، على الصفحة الأولى عبارة : "حبس لله تعالى و القريب أولى"، وهي بخط المتن نفســه قياس الصــفحة الواحــدة (١٦,٥ × ٢٢,٢)، بها عدد من الأسطر يقدّر **بثلاث وعشرين** عدا الصفحة الأخيرة، فهي أقلّ مــن ذلك. عدد الكلمات في كلّ ســطر يتراوح ما بين **ستّ وثلاث عشرة** كلمــة. خطّ هذه النّســخة مغربيّ جيّد مقروء، بهوامش بعض صــفحاتها استدراكات بخطّ المتن نفسه، إلاّ أنّها قليلة.

والملاحظ على هذه النّســخة أنّها قريبة جدّا من النّســخة (أ)، وبالتالي فهي تعضّــدها وتوثــق ما ورد فيها. والنّســخ الثلاث اســتعمل فيها نظام (التعقيبــة)، كــذا ضــبط المؤلّف لكثــير من الكلمــات المشــكلة بالعبارة وبالشكل أحياناً.

صفحة العنوان من المخطوط (أ)

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الحمد لله صارف الضر مولي اللطف والبر مضاعف نوال الإحسان المنزه عن
الجور وكل نقص ومنال زجاج الكسير ميسر العسير وبعد فهذا تأليف في الصرف
بعون الله اللطيف ينتفع به المبتدي فالى غيره يهتدي إن شاء الله عز وجل فأبين
ما أجمل وقل وسميته بالكافي وأنه الوافي الشافي ورتبته مقدمة وسبعة أبواب
المقدمة في الصرف أم العلوم والنحو أبوها شبهوا الصرف بالأم من حيث التولد فكما
أن الأم سبب لتولد الأولاد كذلك علم الصرف سبب لتولد الكلمات والصرف أصل للكلمات
كما أن الأم منشأ للولد وهي أيضا أصل له لأن ماءها يختلط بماء الأب وشبهوا النحو بالأب
من حيث الإصلاح كما أن الأب سبب لإصلاح الولد كذلك النحو سبب لإصلاح اللفظ والصرف
لغة الرد والتغيير واصطلاحا تحويل الأصل الواحد وهو المصدر إلى صيغة أو صيغتين
أو صيغ لمعنى أو معنيين أو معان ويسمى التصريف للمبالغة لكثرة تصرفات هذا الفن
وتصرفات الألفاظ وذكرته بلفظة الصرف ليناسب لفظ النحو الذي قرنته به ولأن
لفظ الصرف أصل للفظ التصريف ويطلقان أيضا على معرفة أحوال الصيغ وعلى غير
ذلك فانظر المراح وحاشيتي عليه والاشتقاق صغير وكبير وأكبر فالصغير خروج
اللفظ من لفظ آخر وارد أو في قوة الوارد مناسب له في الحروف والترتيب مخالف له في التحريك
أو الإسكان أو فيهما أو مخالف له بالزيادة أو النقص في أحدهما يتعوض [illegible] ودونه أو موافق
له في ذلك وموافق له في أصل المعنى نحو النصر يخرج منه نصر وينصر وانصر وناصر ومنصور
وأنصر كأفضل ومنصر بفتح الميم والصاد لزمان النصر أو موضع النصر أو زمانه ونصير ومنصار و
نصور ونظار ومنصار لكثير النصر ونصارة للدلالة على النصر ونحو القتال زيادة الألف بعد التاء على
قاتل بفتح التاء وإسقاطها قبلها بعد قلبها ياء فالأصل قيتال وقد ورد كذلك شذوذا ونحو
عدة بالتخفيف فالأصل وعد بإسكان العين حذفت الواو وعوض عنها التاء ونحو ذر و
يذر فإنهما مشتقان من مصدر لم يرد من كلام العرب لكنه في قوة الوارد ونحو تعلم بمعنى اعلم
فإنه مشتق من لفظ التعلم بمعنى العلم وهو في قوة الوارد وإنما قلت خروج ولم أقل إخراج
قصدا إلى لفظ اشتق اللازم وإن شئت فقل إخراج اللفظ الخ قصدا إلى المتعدي فإن اشتق
يستعمل لازما ومتعديا وهو المناسب لقولهم مشتق [illegible] والهمزة في
تعديته إما لتضمين معنى الإخراج أو التوليد وإما [illegible] الجر [illegible]
على أنه مطاوع شق المتعدي لواحد وهذا النوع الأول المسمى بالصغير هو الذي يتكلم فيه في النحو
والتصريف وقد علمت أنه لا بد فيه من الموافقة في أصل المعنى وإنما سمي صغيرا لتضييقه
بالقيود كقيد الترتيب وقيد الموافقة في المعنى هذا ما ظهر لي في تحقيق المقام واعلم أنه
كل حركة وسكون في المشتق والمشتق منه غير ما في الآخر كفتح الطاء واللام في الطلب مصدرا
غيرها في طلب فعلا وكذا ما بين المشتقات ككسرة راء ضارب غير كسرة راء يضرب وقيل
إنما سمي هذا النوع صغيرا لأن من نظر إلى نصر مثلا يعلم بدون تأمل أنه مشتق من النصر
والكبير هو وجود المناسبة في اللفظ والمعنى سواء وجد الترتيب أم لا نحو [illegible]

الصفحة الأولى من المخطوط (أ)

13-9

بعد نون الاناث واذا كان لا تدخل الخفيفة لم يبق لا لخافها فايدة اذا حذفت وانظر
لم لم توصل الخفيفة بنون الاناث بلا فصل بالالف مع ان المجتمع حينئذ نونان لا
نونات وكانه كره اجتماع نونين فصاعدا واجاز يونس والكوفيون ادخال الخفيفة
بعد الف الاثنين لانه يلتقي ساكنان اولهما حرف لين في الوصل كمحياي وهو نادر
وكاف [illegible] وقيل ان يونس يكسرها بعد الالف واجازها يونس والكوفيون
ايضا بعد نون الاناث مفصولة بالالف بشرط كسرها لئلا يلتقي ساكنان وانما لم يتركوا
الالف اما لكراهتهم هنا التقاء هذين المثلين ولان الثقيلة عند هولاء اصل الخفيفة
وقد لزمت الالف معها فالزمت مع الخفيفة اجراء للفرع على اصله ولئلا تلزم مزية
الفرع على اصله وانما جاز التقاء الساكنين في لا تضربان واضربنان يا نسوة
لان اولهما حرف مد والثاني مدغم ومد الصوت يجري مجرى التحريك ولاندراج المدغم
في المدغم فيه حتى كان التلفظ بالمدغم فيه وحده وذلك اذا كانا في كلمة كدابة
او ما في منزلة كلمة واحدة كما هنا وانما حذفت مع هذا الحكم واو الجماعة وياء
المخاطبة للتخفيف اجراء على الاصل مع ان الواو والياء ثقيلتان لا كالالف فانها خفيفة
مع ان في حذفها امنا ولا تدخل نون التوكيد الا في الطلب وجواب القسم لان القسم
يكون على مطلوب حصوله وفي النفي لشبهه بالنهي وانما ضم اول الماضي الثلاثي
المبني للمفعول وكسر ما قبل آخره لان فاعله مجهول غير معقول واذا علم فانما علم
من خارج لا من الجملة وذلك الوزن في الاسماء غير معقول الا دئل اسما لدويبة تشبه
ابن عرس ووعل اذا ضم اوله وكسر ثانيه وضم اول المضارع الثلاثي وفتح ما قبل
آخره اذا بني للمفعول لان هذا الوزن شبيه بفعل بضم الفاء وهو غير معقول في الاسماء
وحمل غير الثلاثي في ذلك على الثلاثي واذا كان اول الماضي همزة وصل وبني للمفعول
ضمت هي والثالث نحو استحلي واحتسه واخرج [illegible] الثالثة
لا لتبس بالامر اذا وصل كذا والهمزة حينئذ [illegible] واذا كان اوله تاء زائدة زيادة
معتادة ضمت هي وما يليها ولو فتح ما يليها لالتبس بالمضارع المبني للفاعل عند
الوقف وانما قام المفعول مقام الفاعل وارتفع ارتفاعه وهو ضده في المعنى لان
للفعل طرفين طرف الصدور وهو الفاعل وطرف الوقوع وهو المفعول فكانت
بينهما مناسبة من حيث الطرفية وايضا فاعلية الفاعل باسناد الفعل اليه لا باحداثه
شيئا الا ترى ان زيدا في قولنا مات زيد فاعل مع انه لم يحدث شيئا بل مفعول في المعنى
لان الله سبحانه اماته وبسطت في النحو وشرح اللامية اسباب حذف الفاعل
ونيابة المفعول عنه والله اعلم فصل اسم الفاعل ما اشتق من المصدر لمن
قام به الفعل بمعنى الحدوث فخرج بقولي لمن قام به الفعل اسم المفعول فانه
لمن وقع عليه الفعل واسم التفضيل فانه لمن قامت به الزيادة في الفعل
لا لمن قام به اصل الفعل وكذا صيغة المبالغة وخرج ايضا اسم الزمان
والمكان فانه لما وقع فيه الفعل واسم الالة فانه لما به الفعل وخرج ايضا
الفعل فانه للحدث باعتبار الزمان واخرج بقولي بمعنى الحدوث الصفة

الصفحة الوسطى من المخطوط (أ)

اصلها فيه لانهما جهريان وذلك تصغير ومثل الضاد نحو اطّجع بلام ساكنة مصرح بها اصله
اضطجع لانهما فيه جهريان الزاي تبدل منها الدال نحو يزدال الاصل يستدل وذلك لان السين مهموس
والدال مجهورة فكرهوا الانتقال من مهموس لمجهور والزاي تطابق الدال في الجهر وفي الصفير وهو
الصوت وكانت تنسب ومثل الصاد كيزدبر اصله يصدبر ابدلت الصاد زايا لانها مطبقة
مهموسة رخوة والدال منفتحة مجهورة شديدة فتشق بينهما تنافي فجئ بالزاي لتوافق الدال
في المخرج فيما قبلها والتصغير والجهر الطاء ابدلت منها التاء وجوبا واطّهر [illegible] فتعال من نحو
اصطبر وفي تحصيط الاصل تحصت لقرب المخرج والله اعلم وقد ذكر المرادي في ذلك زيادة
فانظره / الباب السابع في اللفيف وهو ما فيه حرفا علة اثنان فيه ان تتابعا ولو بفصل
اولهما تصحيح بالعلل في خلصه وهو مقرون ان اقترن فيه حرفا العلة كغوي وطوي وعوى ولوى
وعيا ومفروق ان فصل بينهما كوفا ووفا ووقي وولي [illegible] حكمه بالنظر الى اوله ان كان فيه حرف العلة
حكم المثال وبالنظر الى اعتلال الاخر حكم الناقص تقول وفي يفي وولي يلي بفتح اللام يلي كوعد يعد وولي بكسرها
تولي بفتحها كوجل توجل ووطي يطوي والامر منه وفي [illegible] مكسورة وتلحقه هاء السكت
ان وقف عليه لئلا يلزم الابتداء بالموقف على حرف واحد والاصل [illegible] بكسر همزة الوصل واسكان
الواو وكسر القاف بعدها ياء ابدلت الواو ياء لسكونها بعد كسرة ثم حذفت تبعا لحذف الواو من المضارع
فحذف همزة الوصل لانها متوصل بمتحرك وحذفت الياء لشبه الجزم وللمخاطبة في بناء المخا
المخاطبة وحذف ياء الكلمة والاثنان والاثنتان قيا والجمع قوا بحذف ياء الكلمة والاناث قين
والمضارع والامر متشابهان والتاكيد بالنون قين يا هند بكسر يائه وقيان يا زيدان او يا هندان
وقن يا زيدون وقين يا هندات واسم الفاعل واق كقاض والمفعول موقي كمرمي واسم المكان
او الزمان والمصدر الميمي موقى كمولى والالة ميقى كمفعل وميقاء كمفعال واسم الفاعل من طوى
طاو كقاض ولا تعل الواو [illegible] لئلا يجتمع اعلالان وتصحيحها في الفعل التي [illegible] ايضا
والمفعول مطوي كمرمي والمكان والزمان والمصدر الميمي مطوى كمولى والالة مطوى ومطواء
بكسر الميم ويقال روي الماء يروى كعلم يعلم والامر ارو يا زيد وارويا [illegible] يا هند وارويا زيدان
او هندان وارووا واروين بفتحهما والكلمة في ذلك كله [illegible] الوصف ريان وريا بالف التانيث
بلا مد وريانان وريان [illegible] الف التانيث ياء لانها رابعة غير ممدودة ورواء وريات ولم يعل رواء
لئلا يلزم اعلالان فان الهمزة عن ياء ابدلت هذه الياء همزة لتطرفها بعد الف زائدة والا لو كانت
غير فاصل بينهما [illegible] في جمع المؤنث ايضا واصل ريّا [illegible]
[illegible] اجتمعت الواو والياء وسكنت السابقة فقلبت الواو
ياء وادغمت الياء في الياء وتثنية المؤنث جرا ونصبا رييين بفتح الياء الاولى مشددة الاولى منها
واو في الاصل وهي عين الكلمة ابدلت ياء وادغمت كما مر والثانية منها لام الكلمة وبفتح الياء
بعد المشددة وهي بدل من الف التانيث كحبليين وباسكان الياء بعد هذه وهي ياء التثنية
فتلك اربع ياءات فاذا اضيف للياء اجتمعت خمس فيقال رييي بمشددة مفتوحة فخفيفة
مفتوحة فمشددة مفتوحة ويكره الجمع بين علامتين [illegible] او حذفها وابدال الحرف
في موضعين متصلين كما اصله [illegible] قلبت الواو الفا والهاء همزة فهو شاذ مستكره ولذلك
لم يعلوا حيوان لان واوه عن ياء فلو ابدلت الياء قبلها الفا لتوالى اعلالان فيلزم الاجحاف

نحو

الصفحة ما قبل الأخيرة من المخطوط (أ)

و-28

بخلاف ما اجتمع اعلالان في حرف واحد بأن سكن وحذف او سكن وقلب او ابدل وحذف
او في حرفين بفصل كقول وقال وغل ويفي وفي لان توالي اعلالين في حرف واحد كتغيير واحد
مع ما فيه من التخفيف والعليل يستريح اذا تخللت عنده صحة ولذا وكر الفعل المتصل به
واو الجماعة او ياء المخاطبة ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء سواء كان صحيحا او
معتلا وحذفتا الا ان كان قبلها الف فانه يحذف ويبقى ما قبله مفتوحا وتضم الواو
وتكسر الياء وتقلب الالف ياء اذا لم يكن بعدها واو الجماعة او ياء المخاطبة كيرضين
ويرضون تحويل الى الاثنين سبحان المنزه عن التعرف المختص بالتعرف لمرسل سيدنا
محمد رحمة للعالمين وهداية للمعتبرين صلى الله عليه وسلم وعلى آله وجميع
من تمسك بمنواله من اول الاول الى ما اتصل بالاخرى ولا حول ولا قوة الا
بالله العلي العظيم تم الكتاب في التصريف

بعون الملك اللطيف
لشيخنا الشريف
الفاضل الحاج احمد بن يوسف
على يد ناسخه لنفسه ولمن شاء
الله بعده من نسخة المولى
ابراهيم بن صالح

الصفحة الأخيرة من المخطوط (أ)

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد

قال الشيخ العالم الماهر فريد العصر بحر الحبر
استاذنا الحاج احمد بن الحاج يوسف ابقاه الله
ومتعنا بحياته بجاه محمد وءاله وصحبه تسليم
السلام الحمد لله صاحب الصرف مولى اللطف والبر
مضاعف ثوابه للاعمال المنزه عن الاجوف وكل نقص
ومثال [illegible] جابر الكسير مبين العسير وبعد فهذه
تاليف [illegible] الصرف مختصر اللطف ينتفع به المبتدئ
[illegible] ان شاء الله عز وجل فاقبل ما جال [illegible] فقل
[illegible] بكلامي والله الولي المعاني ورتبته مقدمة وسبعة
[illegible] مقدمة الصرف ام العلوم والنحو ابوها
[illegible] الصرف بالام من حيث التولد وكما ان الام سببه لتولد
[illegible] ذلك علم الصرف سبب لتولد الكلمات والصرف
اصل [illegible] الكلمات لان الام منشا للولد وهي ايضا اصل
[illegible] فلذلك بعد الاب وشبهوا النحو بالاب من حيث
[illegible] ان الاب سبب لصلاح الولد كذلك النحو سبب
لصلاح [illegible] والصرف لغة التحويل والتغيير واصطلاحا
تحويل [illegible] الواحد وهو المصدر الى صيغة او صيغ مختلفة
اوصيغة [illegible] معنى او معان او معاني ويسمى التصريف

لالصناعة

الصفحة الثانية من المخطوط (ب)

ولم يلفظ فيه بالهمزة وانما اشار اليها بالالف ومعه فهو
به اجيبت ولم يؤت بلام العلة للامر مع كثرته ح وبان حي وف
لام العلة لان غالب الامر الواقع في صيغة الفعل هي ان يكون
المضارع فيه للغايب فيجتمع حرفا علة فاكثر مثل ان يكون
اول الفعل الماضي ياء او واوا ويكسر ويفتح فتدخل عليه المضارع
فلو زيد حرف ثالث حرف علة للام لاجتمع ثلاثة احرف
علة وكسرت لام الامر لشبهها بلام الجر لان الجزم في
الفعل نظير الجر في الاسم والالحقوا الحرف المعنوي
الوارد على حرف مزحوف في الهجاء ان يبنى على الفتح وفي
فتح لام الجر الداخلة على الضمير غير الياء بقاء على الاصل
وكسرتها الظاهر في المستغاث لمناسبة العمل
وفرق بينها وبين لام التوكيد وفي فتحها مع المستغاث
بقاء على الاصل وفي الفتح وهو هنا المستغاث تشبيه
بالضمير وسكنت بعد واو العطف وفائه وواو غير
العطف وفاء غيره كفاء الجواب وفاء الاستيناف
وواو الاستيناف على ثبوتهما كما يخفف المثلث
الثلاثي المكسور الوسط باسكان الوسط وكما
تسكن هاء هي بعد الواو والفاء وتخفيف المضموم
ايضا كعضد وضرب وحمل عليه ثم مع الواو واو
الفاء قبله وكان امر المخاطب بحذف اللام وحمل

الغايب

الصفحة الوسطى من المخطوط (ب)

بفتح الميم والاصل مبيع بفتحها واسكان الموحدة وفتح المثناة نقل
فتحها للموحدة وقلبت الياء الفا فقال بكسر الميم والاصل مقول
بكسرها واسكان القاف وفتح الواو نقل فتحها للقاف وقلبت
الفا ومن البيع مباع بالكسر كذلك والمبني للمفعول من قال قيل بكسر
القاف واسكان الياء اصله قول بضم القاف وكسر الواو خفيفة نقل
كسرها لتنقله الى القاف بعد سلب ضمه فقلبت الياء لسكونها بعد كسرة
وهذه اللغة الفصحى ومن العرب من يقول بيع فيها بالاشمام والمراد به
هنا الروم وهو مزج الصوت من ضم وكسر مثلا كما هنا وفي الاسماء
هنا على اصله وهو ان تهيئ الشفتين للنطق بالضمة ولا تنطق
بها وحركة تنبيه على الضم قال بعضهم عن الروم والاشمام فيه مسائل
ما بين بعضها في اللفظ غير عسير فمنه يدرك الروم البصير
وغيره ولا يدرك الاشمام غير بصير يجيء ان الروم يسمع ويرى
الشفتين والاشمام يرى فقط ومن العرب من يقول قول بضم
القاف واسكان الواو واصله قول بضم القاف وكسر الواو واسكنت
الواو تخفيفا واللغات الثلاث في بيع وانقيد واختير فالفصحى اخلاص
كسر ما قبل المثناة وبعدها اللغة الاشمام ولغة اخلاص الضم فيقال
بوع وانقود واختور بضم ما قبل الواو واسكان الواو ومن اخلص الكسر
اخلصه عند اتصال ضمير الرفع المرفوع مع البناء للمفعول
ومن اخلص الضم اخلص عند الضم عند ذلك ومن اشم اشم
وذلك في الثلاثي وتعين الكسر في نحو اقيم واستقيم ولا يجوز الضم

الصفحة ما قبل الأخيرة من المخطوط (ب)

ولا الاشمام لعدم كون اصل ما قبل الياء فيه مضموما حتى يضم
او يشار للضمة والفرق بين نحو قلت وقلت وبعت وبعت
اذا بني للمفعول هو بينهما اذا بنيا للفاعل نحو بر بو بعرف
بالامال وفرق بينهما الاعلى لغة من يخلص الكسر في قيل وهو
الافصح او يسمه او يخلص الضم في بيع او يشمه فالفرق
ايضا لفظي ومعنى قلت اذا بني للمفعول ذكرت بضم الذال
وكسر الكاف وكذا مثله واصل يقال ويباع بالبناء للمفعول
يقول ويبيع بفتح الواو والياء نقل فتحها للساكن قبلهما
وقلبا الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها في الحال والله اعلم
الباب السابع في الناقص هو ما اخره حرف علة سمي
بذلك لنقصان الاخر بالجازم كلم يغز ولم يرم ولم يخش والنقصان
الحركة حال الرفع نحو يغزو ويرمي ويخشى ولحذف الاخر
في نحو قاض وغاز ورام وكاش وسمي بذلك الاربعة لانه
على اربعة احرف بالضمير عند اتصال ضمير الرفع به المتحرك
كدعوت ولا يلزم تسمية الصحيح والمثال والمضاعف والمهموز
بذلك ولو كانت على اربعة عند ذلك لان وجه التسمية لا يستلزم
بل المضاعف كثيرا ما يكون على ثلاثة نحو ظللت ويجيء مثل سوى
وفعل يفعل بكسر عينهما واصل رموي عن رمي وعى عوى
بفتح الكل نحو كذا البياء والواو وانفتاح ما قبلها فقلبا الفا واصل
رضي رضو قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها واصل صف
ما ضم عوا

الصفحة الأخيرة من المخطوط (ب)

الصفحة الأولى من المخطوط (ج)

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وءاله وصحبه وسلم

الحمد لله صارف الضر، مولى اللطف والبر، مضاعف ثواب الاعمال، لمن كان عن الجوف وكل نقص وضلال، جابر الكسير، ميسر العسير، وبعد فهذا تاليف في الصرف، بمنزلة اللطف، ينتفع به المبتدي، فالمي عن كا بعضه، ان شاء الله عز وجل، قابل ما جل او قل، وسميته بالكافي، والله الولي المعافي، وفيه مقدمة وسبعة ابواب المقدمة الصرف ام العلوم والنحو ابوها شبهوا الصرف بالام من حيث التولد فكما ان الام سبب لتولد الاولاد كذلك علم الصرف سبب لتولد الكلمات والمصادر اصل للكلمات كما ان الام منشا للولد وهي ايضا اصل له لان مادته يخلق بماء الاب وشبهوا النحو بالاب من حيث الاصلاح كما ان الاب سبب لاصلاح الولد كذلك النحو سبب لاصلاح اللفظ والصرف لغة الرد والتغيير واصطلاحا تحويل الاصل الواحد وهو المصدر الى صيغة او صيغتين او صيغ لمعنى او معنيين او معان ويسمى التصريف للمبالغة لكثرة تصرفات هذا الفن وتصرفات الافعال وكذلك بلفظ الصرف ليناسب لفظ النحو اذ قرنته به ولان لفظ الصرف اصل للفظ التصريف ويطلقان ايضا على

الصفحة الثانية من المخطوط (ج)

سميت به لا تغليبا لصيغة اسم الفاعل الثلاثي
لكثرته وليس من اسم الفاعل فكان بوزن
فاعل الا على الثبوت لا الحدوث كما مر وما
ليس على وزنه كجميل ومجهول واسم الفاعل
مبني على المضارع حذف حرف المضارعة وزيادة
الالف بين الفاء والعين وكسرة العين كيضرب
وضارب وانما زيادة فيه بعد حذف حرف المضارعة
لئلا يلتبس بالماضي وخص الالف بالزيادة
لخفتها ولو زيدت اولا امتنع الابتداء بها
لسكونها ولو ابدلت همزة متحركة اولا خرجت
عن اصلها المقصود من الخفة الاتية من السكون
ولو حركت الهمزة بالضم وابقيت العين كما
في المضارع لا لتبس بالامر من النصر ونحوه وبمضارعه
المبني وبالهمزة ولو حركت بالفتحة لا لتبس با
لمضارع المبني وبالهمزة المفتوح العين ان
ابقيت فيه فتحة العين كما في المضارع ولو حركت
بالكسرة وابقيت حركة عين المضارع فيه
لا لتبس بالامر من المضارع المكسور العين المبني و
بالهمزة ولو زيدت الالف اخر الا لتبس بماضي
الاثنين وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس و
لو فتحت وكسرت العين مطلقا لا لتبس بامر
الرباعي بالهمزة ولو فتحت وفتحت العين مطلقا
لا لتبس بالماضي الرباعي بالهمزة وباسم التفضيل

الصفحة الوسطى من المخطوط (ج)

الكلمة والاناث قوين والمضارع والامر متشابهان والتاكيد
بالنون قوين يا زيد قوين يا هند بكسر الياء وقويان يا زيدان
او يا هندان وقوُنّ يا زيدون وقوينّ يا هندات واسم
الفاعل قاو كقاض والمفعول مقوي كمرمي واسم
المكان او الزمان والمصدر الميمي مقوى كمولى والالة
مقوى كمقتل ومثالها من فعل [illegible] واسم فاعله طاو
كقاض ولا تعل الواو كذلك لئلا يجتمع اعلالان ولصحتها
في الفعل لئلا تجتمعا فيه ايضا والمفعول مطوي كمرمي والمكان
والزمان والمصدر الميمي مطوى كمولى والالة مطوى و
مطواء بكسر الميم ويقال روي بالماء يروى كعلم يعلم والامر اروَ يا زيد
وارويْ يا هند واروِيَا يا زيدان او هندان وارووا وارْوين بفتح
واو الكلمة في ذلك كله وحذف الفها والوصف ريان وريا بالف
التانيث بلا مد وريانان وريّيان بقلب الف التانيث ياء لانها
رابعة غير ممدودة ورواء وريّيات ولم يعل رواء لئلا يلزم
اعلالان في ان الهمزة عن ياء ابدلت هذه الياء همزة لتطرفها
بعد الف زائدة والالف ثانية غير فاصل بينهما ويجوز رواء في جمع
المونث ايضا واصل ريان وريا وريانان وريّيان وريّيات روْيان
وروْيا وروْيانان وروْييان وروْييات اجتمعت الواو والياء و
سبقت السابقة بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وتثنية
المونث جرا ونصبا ريّيين بفتح الياء الاولى مشددة الاولى منها
واو في الاصل وهي عين الكلمة ابدلت ياء وادغمت لما مر والثانية
منها لام الكلمة وبفتح الياء بعد المشددة وهي بدل من
الف التانيث كحبليين وباسكان الياء بعد هذه وهي ياء التثنية

الصفحة ما قبل الأخيرة من المخطوط (ج)

فتلك اربع ياءات فاذا اضيف للياء اجتمعت خمس فيقال أحييّ
بمشددة مفتوحة فمخففة مفتوحة فمشددة مفتوحة
ويكثر فيها الجمع بين اعلالين بابه البيت او حذف فيه او ابدال و
حذف في موضعين منقلبين كماء اصله موه فقلبت الواو الفا
والهاء همزة فهو شاذ مستنكر ولذلك لم يعلوا حيوان لان
واوه عن ياء فلو ابدلت الياء قبلها الفا لتوالى اعلالان
فيلزم الاجحاف بخلاف ما اجتمع اعلالان في حرف واحد بان
سكن وحذف او سكن وقلب او ابدل وحذف او في حرفين
بفصل كيقول وقال وقل ويفي وفِ لان توالي اعلالين
على حرف واحد كتغيير واحد مع ما فيه من التخفيف والقليل
يستثقل اذا تخللت علته صحة واذا اكد الفعل المتصل
بواو الجماعة او ياء المخاطبة ضم ما قبل الواو وكسر ما
قبل الياء سواء كان صحيحا او معتلا وحذفتا الا ان كان قبلهما
الف فانه يحذف ويبقى ما قبله مفتوحا وتضم الواو وتكسر
الياء وتقلب الالف ياء ان لم يكن بعدها واو الجماعة او ياء
المخاطبة كيرضيَنَّ زيد ولا تحذف الف الاثنين سبحان
المنزه عن التعدد المختص بالتفرد مرسل سيدنا محمد
رحمة للعالمين وآية للمعتبرين صلى الله عليه وسلم
وعلى آله وجميع من تمسك بمنواله من اول الالى الى اليوم المتصل
بالاخرى ولا حول ولا قوة



الصفحة الأخيرة من المخطوط (ج)

النص المحقق

[خطبة الكتاب]

١/أ/ بسم الله الرحمن الرحيم، [و[1]صلى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلم[2].

[قال الشيخ العالم الماهر فريد العصر بدر الدين أستاذنا الحاج أمحمد بن الحاج يوسف -أيّده الله ومتعنا بحياته بجاه محمد وآله وصحبه عليه السلام-[3]:

الحمد لله صارف الضر، مولي اللطف والبرّ، مضاعف ثواب الأعمال، المنزه عن الجوف[4] وكل نقص ومثال، جابر الكسير، ميسر العسير.

وبعد:

فهذا تأليف في الصرف بمن ذي اللطف، ينتفع به المبتدئ، فإلى غيره يهتدي – إن شاء الله عزّ وجلّ – قابل ما جلّ أو قلّ. وسميته بالكافي والله الولي المعافي. وفيه مقدمة، وسبعة أبواب.

---

١ - زيادة من (ب).
٢ - (وآله وصحبه وسلم) ساقطة من (ب).
٣ - زيادة من (ب).
٤ - جَافه جُوفا أو جَوفاً بمعنى ذعره و أفزعه، وعليه يكون معنى الجُوف هنا الخوف. ينظر: مقاييس اللغة ١/٥٠٠، والقاموس المحيط ٣/١٢٥، والمعجم الوسيط ١/١٤٧.

المقدمة

"الصرف أم العلوم، والنّحو أبوها"[1] شبهوا الصّرف بالأمّ من حيث التّولد، فكما أنّ الأمّ سبب لتولّد الأولاد، كذلك علم الصّرف سبب لتولّد الكلمات. والصّرف أصل للكلمات، كما أن الأمّ منشأ للولد، وهي أيضاً أصل له، لأنّ ماءها يخلط بماء الأب. وشبهوا[2] النحو بالأب من حيث الإصلاح، كما أنّ الأب سبب لإصلاح الولد، كذلك النحو سبب لإصلاح اللفظ.

والصّرف لغة: الرّد والتغيير[3]. واصطلاحاً: تحويل الأصل الواحد - وهو المصدر - إلى صيغة، أو صيغتين، أو صيغ لمعنى، أو معنيين[4]، أو معان[5].

ويسمى التصريف[6] للمبالغة، لكثرة تصرفات هذا الفن، وتصرفات الألفاظ. وذكرته بلفظ الصّرف ليناسب لفظ النّحو الّذي قرنته به ولأنّ لفظ الصّرف أصل للفظ التصريف ويطلقان أيضاً على معرفة أحوال

---

١ - هذا القول هو لأحمد بن علي بن مسعود (ت حوالي ق ٨ هـ)، وهو في شرح مراح الأرواح ص ٣-٤. ينظر: شرح لامية الأفعال ١/١٥٨.

٢ - في (ب): وشبهو.

٣ - للصرف معان كثيرة، منها: التقلب، والحيلة، ينظر: اللّسان (صرف) ٩/١٨٩-١٩٠.

٤ - في (ب): معنين.

٥ - في (ب): معاني.

٦ - التعريف الاصطلاحي للفظ (الصرف) الوارد هنا هو بمعناه العملي، أمّا بمعناه العلمي فقد ورد لاحقاً بقوله: "معرفة أحوال الصيغ"، ينظر: شرح التصريف العزي ص ٢-٣، ونزهة الطرف في علم الصرف ص ٦٥-٦٦، وأبنيه الصرف في كتاب سيبويه ص ٢٣، وتصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن ص ١٥-١٦، والتصريف موضوعاته ومؤلفاته ص ٦٤.

الصّيغ[1]، وعلى غير ذلك[2] فانظر المرادي[3]، وحاشيتي عليه[4].

والاشتقاق : صغير، وكبير، وأكبر، فالصغير : خروج اللفظ من لفظ آخر، وارد أو في قوة الوارد[5]، مناسب له في الحروف والترتيب، مخالف له في التحريك، أو الإسكان، أو فيهما، ومخالف له بالزيد[6]، أو النقص في

---

١ - العبارة (معرفة أحوال الصيغ) ذكرها التفتازاني في شرحه على التصريف العزي ص ٣ بتغيير لفظة (الصيغ) بنظيرتها (الأبنية). ومعنى أحوال الأبنية : العوارض التي تلحقها بحسب كل غرض، ينظر : شرح اللامية ١/١٥٢.

٢ - ذكر صاحب المخطوط تعاريف كثيرة للصرف في شرح اللامية ١/١٤٧ وما بعدها، من ذلك :
- تغيير الكلمة عن أصل وضعها لغرض لفظي.
- تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني (وهو ما أورده في الكافي ص ٤٧).
- العلم بأحكام بنية الكلمة العربية بما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشبه ذلك.

٣ - هو الحسن بن قاسم بن عبد الله المصري أبو محمد، المعروف بابن أم قاسم، مفسر، وفقيه، وأديب نحوي، ولد في مصر، وأقام واشتهر بالمغرب الأقصى (ت : ٧٤٩هـ)، من تصانيفه : شرح التسهيل، وشرح ألفية ابن مالك، وشرح المفصل، ترجمته في : بغية الوعاة ١/٥١٧، والأعلام ٢/٢١١.

- نصّ المرادي في (توضيح المقاصد والمسالك) ٥/٢٠٩ على "أنّ المسمى بعلم التصريف قسمان :

الأوّل - جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول، وهذا القسم جرت عادة كثير من المصنفين بذكره قبل التصريف ... وهي في الحقيقة من التصريف.

الثاني - تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها، ولكن لغرض آخر، وتنحصر في الزيادة والحذف والإبدال ... وهذا التقسيم هو المقصود بقولهم التصريف".

٤ - لم أعثر على هذه الحاشية عدا جزءا لا يحوي المواضيع المحال عليها هنا موجود بمكتبة القطب بعنوان (حاشية في النحو) برقم (أم-١).

٥ - في (ب) : الورد.

٦ - في (ب) : الزائد.

أحدهما بتعويض أو دونه، أو موافق له في ذلك[1]، وموافق له في أصل المعنى، نحو "النَصْرُ" يخرج منه: نَصَرَ، وَيَنْصُرُ، وانْصُرْ، وناصرٌ، ومَنْصُورٌ - وانْصُر كأفضُل - ومَنصَر - بفتح الميم والصاد - أي نصرًا، وموضع النّصر أو زمانه. و "نَصيرٌ، ومنْصَارٌ، ونَصُورٌ، ونَصَّارٌ"، و "منْصَار" لكثير النَّصْر، أو لآلة النّصر، ونحو: "القتال" بزيادة الألف بعد التاء على "قاتل" - بفتح التاء - وإسقاطها[2] قبلها بعد قلبها ياء، فالأصل: قيتَال، وقد ورد كذلك شذوذاً[3]، ونحو: "عِدَة" - بالتخفيف- فالأصل: وَعْدٌ - بإسكان العين - حذفت الواو، وعوضت عنها التاء، [وبكسر الواو حذفت وحرّكت العين بكسرتها - وإنّما حركت لابتدائها - ولا مانع من أن يقال بفتح الواو حذفت مفتوحة، فعلى الأوّل لوَعَدَ مصدران "وَعْدٌ"

---

١ - التغييرات بين الأصل المشتق منه، والفرع المشتق خمسة عشر، ذكرها السّيوطي في المزهر ٣٤٨/١-٣٤٩ وهي:

الأوّل : زيادة حركة، كعَلِمَ وعِلْمٌ

الثاني : زيادة مادة، كطَالِبَ وطلَبٌ

الثالث : زيادتهما، كضَارِبَ وضَرْبٌ

الرابع : نقصان حركة، كالفَرَس من الفَرْس

الخامس : نقصان مادة، كثَبَتَ وثَبَات

السادس : نقصانهما، كنَزَا ونَزَوَان

السابع : نقصان حركة وزيادة مادة، كغَضْبَى وغَضَب

الثامن : نقص مادة وزيادة حركة، كحَرَم وحرْمَان

التاسع : زيادتهما مع نقصانهما، كاسْتَنْوَقَ من النّاقَة

العاشر : تغاير الحركتين، كبَطِرَ بَطَراً

الحادي عشر : نقصان حركة وزيادة أخرى، وحرف : كاضْربْ من الضَرْب

الثاني عشر : نقصان مادة وزيادة أخرى، كرَاضِعٌ من الرضَاعَة.

الثالث عشر : نقص مادة بزيادة أخرى وحركة، كخَافَ من الخَوْف ...

الرابع عشر : نقصان حركة وحرف وزيادة حركة فقط، كعِدْ من الوَعْد ...

الخامس عشر : نقصان حركة وحرف وزيادة حرف كفَاخَرَ من الفَخَار

ينظر : العلم الخفاق ص ١٧-١٨.

٢ - في (ب) : اسقطها.

٣ - في (ب) : شدودا (بدالين مهملتين).

جاء في شرح اللامية ٣٧٧/٤ ما نصه : "أصل (الفعَال) بالكسر (الفيعَال) ... فهو أصل مهجور، حتى إنّ النطق به يعد من الشذوذ، وقد ورد قيتَالاً وضيرَابا بإثبات الياء ... ولا يقاس. فالفيعَال بالياء ممّا يشذ، ولا يقاس في مصدر فَاعَلَ بالفتح، وشذوذه من حيث الاستعمال لا من حيث القياس، لأنّ القياس يقتضي تلك الياء". تنظر هذه المسألة في المنصف ١٧٢/٢-١٧٣.

– بفتح – و "وِعَدَة" – بكسر الواو –[1] ونحـو: "ذَرْ"، و "يَذَرُ"[2] فإنهما[3] مشتقان من مصدر لم يرد من كلام العرب[4]، لكنّه في قوة الوارد، ونحو: "تَعَلَّمَ" بمعنى: اعْلَم، فإنّه مشتق من لفظ "التَّعَلُّم" بمعنى: العِلْم، وهو في قوة الوارد.

وإنما قلت: "خُرُوج"، ولم أقل: "إِخْرَاج" قصدا إلى لفظ "اشتقّ" اللاّزم[5] وإن شئت فقل: "إخراج اللّفظ ... إلخ"، قصداً إلى المتعدّي، فإنّ "اشتّق" يستعمل لازماً ومتعديّاً، وهو المناسب لقولهم: مشتق [– بفتح التاء، نقلاً من[6] القاف المدغمة – وتعديته إمّا لتضمين معنى الإخراج، أو التّوليد، وإمّا لموافقة المجرّد. وإلاّ فالأصل لزومة على أنّه مطاوع "شَقَّ" المتعدّي[7] لواحد.

وهذا النّوع الأوّل المسمّى بالصّغير هو الذّي يذكر في النّحو والتّصريف[8]، وقد علمت أنّه لا بد فيه من الموافقة في أصل المعنى. وإنّما سميّ صغيراً[9]

---

١ – زيادة من (ب).

في (ب): وعد يكسرها الواو.

٢ – ذره بمعنى: دعه، يَذَرُه تركاً، ولا يقال: وَذْرًا، وأصله: وَذِرَه يَذَرُه كوَسِعَه يَسَعُه، لكن ما نطقوا بماضيه ولا بمصدره ولا باسم الفاعل، أي: أما توها.

ينظر: القاموس المحيط (الوذرة) ١٥٩/٢، ومقاييس اللغة (وذر) ٩٨/٦، وتصريف الأفعال والأسماء ص١٠٨، وشرح اللامية ٣١٧/٤.

٣ – في (ب): فإنها.

٤ – في (ب): الأعرب.

قوله: (لم يرد من كلام العرب) صحيح، لأن المرادي قال: إن (من) تأتي بمعنى (في) نحو قوله تعالى: (ماذا خلقوا من الأرض)، بمعنى (في الأرض). ينظر: الجني الداني ص ٣١٤

٥ – في (ب): الازم.

٦ – من (ج)، وفي (أ) غير واضحة، أمّا في (ب) فوردت: باستتار الضمير أي مشتق هو فبان أن الفتح أصل.

٧ – في (ب): المتعد.

٨ – يتمثّل ذلك في الموضوعات المتناولة في هذين العلمين والمعروفة بالمشتقّات: أفعال الماضي والمضارع والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، واسما الزمان والمكان، واسم الآلة. ينظر: الاشتقاق ودوره في نموّ اللغة ص ٧٤.

٩ – في (ب): سمى صغير.

لتضييقه بالقيود، كقيد الترتيب، وقيد الموافقة في المعنى هذا ما ظهر لي في تحقيق المقام.

واعلم أنّه كل حركة، أو سكون في المشتق، أو المشتق منه غير ما في الآخر، ففتحه[1] الطاء واللاّم في الطَّلَب مصدراً غيرهما في "طَلَبَ" فعلاً. وكذا ما بين المشتقات، فكسره راء "ضَارِب" غير كسرة راء "يَضْرِبُ".

وقيل: إنّما سمّي هذا النوع صغيراً، لأنّ من نظر إلى "نصر" -مثلاً- يعلم بدون تأمل أنّه مشتق من "النصر"[2].

والكبير: هو وجود المناسبة في اللفظ والمعنى، سواء وجد الترتيب أم لا، فهو أعم /٢ أ/فدخلت فيه الأمثلة السابقة. قيل: ونحو: "جَبَذ" من "الجَذْب"[3]، ولعمومه بقلّة قيوده سمّي كبيراً.

وإن شئت فقل: إيجاد المناسبة إلخ، وقيل: إنّ الكبير أن تكون المناسبة بين المشتق والمشتق منه في اللفظ دون الترتيب، كـ "جَبَذ"[4] من الجَذْب. وأنه سمي كبيراً، لأن من ينظر إلى "جبذ" يعرف بالتأمل أنّه مشتق من "الجذب"[5]. وقد يقال: ليس "جبذ" مشتقاً من "الجذب"، بل من "الجَبْذ" لوروده، وهو التحقيق[6]. بل لو لم يرد لقلنا بأنّه مشتّق منه

---

١ - في (ب): ففتح.

٢ - في شرح اللامية ١٦٧/٢ النص نفسه بتصرف مع زيادة العبارة: "لحصول المناسبة لفظاً وترتيباً". وفي شرح المراح ص ١٠ جاء النص كالآتي: "الاشتقاق الصغير سمي بذلك لكونه معلوماً بدون تأمل أو بأدناه بسبب اشتراكهما في نحو الحروف والترتيب.

٣ - في (ب): جبد من الجدب (بدالين مهملتين).
الجَذب: المد، وكذا "الجبذ"، وهي لغة تميم، ينظر: اللسان (جذب) ٢٥٨/١.

٤ - في (ب): جبد (بدال مهملة)
قال الجرجاني في التعريفات ص٢٨: "الكبير أن يكون بين اللفظين تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب، نحو: جبذ من الجذب". ينظر: شرح اللامية ١٦٧/٢.

٥ - في شرح اللامية ١٦٧/٢ النص نفسه بتصرف مع زيادة العبارة: "لعدم المناسبة في الترتيب." وفي شرح المراح ص ١٠ جاء النص كالآتي: "الاشتقاق الكبير سمّي بذلك لكونه معلوماً بتأمل قوّي لعدم اشتراكهما في الترتيب".

٦ - قال المازني: "جبذ وجذب ليس واحد منهما مقلوباً عن صاحبه، لأنهما جميعاً يتصرفان، ولا يختص واحد منهما بشيء دون الآخر" (المنصف ١٠٥/٢).

لـورود[1] بالقوّة. ولعّل معنى قولهم : إنّه مشـتق من "الجذب" أنّه موافق لـه في المعنى والحروف. بل هذا هو[2] المتعيّن كما يرشـد إليـه الحدّ. وأمّا اشتقاقه من "الجبذ"[3] فصغير.

والأكـبر : وجود أو إيجاد المناسـبة بين المشـتق والمشـتق منـه في المعنى، وجوهر اللّفظ كلّه، أو في غالبه مع مناسبة باقية في المخرج. فهو أعمّ من الصـغير والكبير، ولذلك سـميّ أكبر. وقيل : هو أن يكون بينهما مناسبة في المخـرج، كـ "نَعَق" من "النَهَق"[4]. وأنّه سـمي أكـبر لأنّ من ينظر إلى "نعق" يعلم بالتأمّل القوّي أنّه مشتق من "النهق"[5].

وعرّف بعضـهم الاشـتقاق الشـامل للثلاثة بأنّه : وجود أو إيجاد مناسبة بين اللّفظين - يعني الأصـل والفـرع – في اللّفظ، يعني جوهر الحروف، أو جوهر بعضها، ومخرج بعضـها، والمعنى. فخرج "قَعَد" و "الجلُوس" لفقد مناسبة اللّفظ[6]. قلت : وخرج أيضاً "ضَرَبَ" و "الضَّرْبُ"، أحدهما: ضرب بنحو اليد والعصا[7]، والآخر : سفر أو ذهاب، لعدم مناسبة المعنى. وقد يبـحث فيـه باتفاقهما في الدق عند بادئ التأمل، فيكون من الصغير. غير أنّ الدق في المعنى[8] السّـفري غير مقصـود للمسـافر وكذا في المعنى الذّهابي، فالمعنى مختلف، فإنّ الماشـي لا يقصـد بمشيه دقّ الأرض، بل وصول مكان ليس فيه. وإنّما يُوقع في ذلك البحث توّهم أنّ المراد بمناسبة

---

١ – في (أ) : لورده.

٢ – بعدها في (ب) : التصغير.

٣ – في (ب) : الجبد (بدال مهملة).

٤ قـال الجرجانـي في التعريفات ص٢٨ : "والأكبر أن يكون بين اللّفظين تناسـب في المخرج نحو :نعق من النهق".

٥ – في شـرح اللاّمية ١٦٧/٢ النص نفسـه بتصرّف، مع زيادة العبارة : "لعدم المناسبة ترتيبا ولفظا" وفي شـرح المـراح ص ١٠ جاء النص كالآتي : " والأكبر سـمّي بذلك لكونه معلوما بتأمل أقوى لعدم اشتراكهما في نفس الحروف".

٦ – ذكر هذا التعريف السيوطي في الأشباه والنظائر ٨٣/١، إلاّ أنّه لم ينسبه.

٧ – في جميع النسخ : العصى.

٨ – في (ب) : المعنا.

المعنى - في كلام بعضهم - في الصغير مشابهته في شيء وليس كذلك، بل المراد الموافقة في أصل المعنى.

وإنّما لم يزد ذلك البعض في التعريف قولك: "بتغيّر ما"، لأنّ قوله: "اللفظين" يغني عنه، إذ[1] لولا التغيّر ما صدق وجود اللّفظين، بل يكون الموجود لفظاً واحداً[2]. وأمّا كون التناسب دليلاً على التغاير، ضرورة أنّ الشيء لا يناسب نفسه، فلا يغني، لأنّ دلالة الالتزام[3] مهجورة في التعريف.

وقيل: إنّ الاشتقاق أصغر، وصغير وأكبر[4]، وأنّ الأصغر تعتبر فيه الموافقة في الحروف الأصول مع الترتيب بينهما - وهو الذي سميناه صغيراً - وأنّ الصغير تعتبر فيه الموافقة في الحروف الأصول دون ترتيب - وهو الذي سمّيّ كبيراً - ، وأنّ الأكبر تعتبر فيه مناسبة الحروف. وأنّه تعتبر في الأصغر - وهو الذي سميناه صغيراً - [5] الموافقة في المعنى، وفي الآخرين المناسبة فيه، فإنّ معنى "كَنى"[6]: إذا لم يصرح، يناسب معنى "ناك"[7] في الإخفاء. قال السيّد[8]: المناسبة في المعنى أعمّ من الموافقة[9].

---

١ - (إذ) سقطت منها الهمزة في (ب).

٢ - في (أ) و (ج): لفظ واحد.

٣ - دلالة الالتزام: هي النوع الثالث من أنواع الدلالة عند الأصوليين، فالأولى: دلالة المطابقة، والثانية: دلالة التضمين، والثالثة: دلالة الالتزام، وهي دلالة اللفظ على جزء مسماه، كدلالة السقف على الجدار. ينظر: تقريب الوصول إلى علم الأصول ص ٥٣، والتعريفات ص ١١٠.

٤ - جاء في كتاب العلم الخفاق ص ٢٣ ما نصه: "وفي نزهة الأحداق للقاضي محمد بن علي الشوكاني اليماني -رحمه الله- الاشتقاق ينقسم إلى ثلاثة أقسام أصغر وصغير وأكبر". ينظر أيضاً: شرح اللامية ١٦٨/٢.

٥ - في (ب): صغير.

٦ - في (ب): كمنى.
كَنى عن الأمر بغيره يَكْني كِنَاية بمعنى: وَرَّى. ينظر: اللسان (كني) ٢٣٣/١٥.

٧ - ناك المطر الأرض، وناكَ النعاس عينه: إذا غلب عليها ينظر: اللسان (نيك) ٥٠٢/١٠.

٨ - تلقب بهذا اللقب ثلاث شخصيات: الحسن بن شرفناه ركن الدّين (ت ٧١٥هـ) وعبد الله النُّقْركارا (ت: ؟)، وعليّ الجرجاني (ت ٨١٤هـ)، ولم أتبين من المقصود منهم هنا. ينظر: بغية الوعاة ٥٢١/١ و٧٠/٢، ١٩٦.

٩ - ورد قول السيّد في العلم الخفاق ص١٠، وشرح المراح ص ٩ دون عبارة (في المعنى) وهو غير منسوب.

قال اللقاني[1] : إنّ الأكبر يشترط فيه الموافقة في أكثر الحروف، والمناسبة في باقيها في النّوع والمخرج[2].

وتعريف الاشتقاقات بالأخذ، أو الإيجاد، أو التفريع منظور فيه إلى الواضع، ومن نزل منزلته من المتكلمين المعبّرين، فهو عمل. وتعريفه بالموافقة غير ذلك، لكنّه لازم له[3].

ومن أراد تعريفه من حيث العلم به لا العمل به، قال في الأصغر : هو أن تجد موافقة فرع لأصل[4] بحروفه الأصول والمعنى، فترده إليه[5]، وإن أردت تعريف الأصغر من حيث الاحتياج إلى عمله، قلت مثلاً : هو[6] أن تأخذ من أصل فرعاً يوافقه[7] في الحروف الأصول، فتجعله دالاً على معنى يوافق معناه[8]، ولا تحتاج إلى ذكر الرّد، لأنّ الأصل يغني عنه إذ الأصالة والفرعية لا يتصوران بدون الرّد. وهكذا تعبّر في الباقين[9]، بقولك : أن تجد مناسبة ... إلخ. أو بقولك : أن تكون مناسبة ...

وقال بعض : إنّ /١٣أ/ الأصغر أن يؤخذ[10] جمع من الحروف على هيئة وترتيب خاص، بغير تقديم ولا تأخير، وتوضع بإزاء معنى عام، ثمّ

---

١ - هو أبو عبد الله محمد بن حسن اللقاني المصري، الشهير بناصر الدّين اللقاني. إمام وعلامة أصولي مالكي (٨٧٣هـ-٩٥٨هـ). له حاشية على المُحلّى على جمع الجوامع في الأصول، وشرح خطبة مختصر الشيخ خليل في الفروع، وغيرهما. ينظر : شجرة النّور الزكية في طبقات المالكية ٢٧١/١، وهدية العارفين ٢٤٤/٦.

٢ - أصل هذا النص : "أمّا الأكبر فالمعتبر فيه الموافقة في أكثر الحروف، والمناسبة في باقيها في النوع أو المخرج كالثلم وثلب" حواشي على مواضع من شرح تصريف العزّي ظ ١٣ (خ)، مكتبة آل فضل- بني يزقن - غرداية - رقم (خ م-٣٣).

٣ - ينظر : العلم الخفاق ص ٨.

٤ - في (ب) : الأصل.

٥ - ينظر : العلم الخفاق ص ٥-٦، ونزهة الطرف ص ٧٥-٧٦.

٦ - (هو) ساقطة من (ب).

٧ - في (ب) : يوافق.

٨ - من قوله : (وإن أردت) إلى (يوافق معناه) نصّ منقول حرفياً من العلم الخفاق ص ٥.

٩ - في (ب) : الباقين.

١٠ - في (ب) : يؤخد (بدال مهملة).

ينظـم من تلك الحـروف بتغييرها بالتحريك، أو التسـكين، أو بالزيادة، أو النقصـان - ألفاظ[1] لجزئيات ذلك المعنى، وأنّ الصـغير -الذي سمّاه بعض بالكبـير- أن يؤخذ جمع من الحروف، بلا ترتيب خاص، ويوضـع بـإزاء معنى عام، ويؤخذ منه ترتيب معيّن، فيوضـع بإزاء معنى أخص، بحيـث يفهم منه[2] ذلك المعنـى الأعمّ[3] وزيادة، وأنّ الكبير -الذي سـمّاه بعض بالأكبر - أن يؤخذ جمع من الحروف على أيّ تركيب، ويوضع بإزاء معنى عام، مع بقاء المعنى والإشـعار به، سواء أبدلت الحرف[4] أو أبقيت، كـ "دَخَـل"؛ فإنّ فيه اسـتتارا بعد ظهـور، وإذا قيل "دَخَـر"[5] بالراء بدل اللام، أشعر بذلك وزيادة.

قال بعضهم: وجه انحصار الاشتقاق في الثلاثة أنّ التغيير إمّا بالتقديم والتأخير، وهـو الكبير، وإمّا بالتبديل، وهو الأكبر، وإمّا بغير ذلك، وهو الصـغير[6]، وقيل: الاشـتقاق: أكبر، وهو أن تكون المادة واحدة، ويختلف حالها بالترتيب والمعني واحد، كـ "جبذ" و "جذب"[7]. وأصغر، وهو إنشاء مركـب من مادة يدلّ على معناهـا وزيادة، كـ "أَحْمَـر" من "الحُمْرة"، فإنّه يدلّ على الحُمْرة ومن قامت به، ويسمى بالتصريف[8].

---

١ - في (ب): لفظ.
٢ - في (ب): من.
٣ - في (ب): لاعم.
٤ - في (ب): الحروف.
٥ - دَخِر الرجل: ذَلَّ وصَغُر. ينظر: اللسان (دخر) ٢٧٨/٤.
٦ - ينظر: شرح المراح ص ١٠، وشرح اللامية ١٦٧/٢.
٧ - في (ب): جبد وجدب (بدالين مهملتين).
٨ - ينظر: همع الهوامع ٢١٢/٢، والعلم الخفاق ص٦، وشـرح اللامية ١٦٧/٢ وهذا التقسـيم الثنائي للاشـتقاق عليـه ابن جنّي فـي (الخصـائص) ١٣٣/٢ - ١٣٤، وفخر الدّين الرازي في (التفسـير الكبير) ١٣/١.

الباب الأوّل : [المصدر]

المصــدر : أصل اشــتق منه الفعل[1]، والصفات، وأسـماء المكان والزمان، والآلة، والكثرة[2]؛ فكلّ من "نَصَر، ويَنْصُر، وانْصُر" مشتق من "النَّصر" بلا واسطة ، وذلك مذهب البصريين[3].

ويدلّ له أنّ معنى المصدر بسيط، ومعنى غيره مركب، فمعنى المصدر : الحدث فقط. ومعنى الفعل : الحدث والحدوث والزمان. ومعنى الصفة: الحدث ومن قام به، أو وقع عليه، وإن كانت اسم فاعل أو مفعول[4] زاد الحدوث ومعنى أسماء الزمان والمكان : الحدث وزمانه أو مكانه ومرادي بأسماء المكان والزمان ما دلّ على الزمان أو المكان بميم زائـدة في أوّله، وهيئة مخصوصة [-غير المفاعلة كالمقاتلة – وذلك[5] كـ"مَدْخَل" و"مَوْعد". ومعنى اسم الآلـة : الحـدث وأداتـه[6]، ومعنى اسم الكثرة: موضع، وشيء وكثرته، فمعنى "مَذْأبة"[7] أرض وذئاب وكثرة الذئاب. والبسيط أصل للمركب[8].

---

١ - تناولت مصـادر كثيرة مسـألة الأصل في الاشـتقاق، وأدلة النحويين البصريين والكوفيين حول ما يرونه أحق بالأصـالة فيه، منها : التكملة ص ٢١١، والأشـباه والنظائر ١/ ٨٢، والإنصـاف ١/ ٢٣٥، والإيضـاح في علل النحوص٥٦، والتبيين ص ١٤٣، وشـرح المفصـل ١/ ١١٠-١١١، وشـرح المراح ص٧، وشرح اللامية ٣/ ٢٥٩ وما بعدها.

٢ - اسم الكثرة : هو اسم على وزن (مَفْعَلة) يكون وصفاً للمكان للدلالة على كثرة مسماه فيه، ويصاغ من أسـماء الأعيان غير المشـتقة الثلاثية لفظاً نحو : "مَسْبَعة" من "السَّبْع"، أو أصلاً- أي ثلاثي مزيـد - نحـو : "مَفْعَاة" من "أفعى" بزيادة الهمزة. وعلّق القطب في (شـرح اللامية) على من اشترط ذلك في صوغه، بأنه يجوز صوغه من أسماء المعاني، ويكون للكثرة مطلقاً، نحو : "السِّواك مَطْهَرَة للفم". ينظر : شرح المفصّل ٦/ ١٠٩-١١٠، وشرح اللامية ٤/ ٤٥٨-٤٦٠.

٣ - في (أ) و (ج) : البصـ.

٤ - في (ب) : فاعل ومفعول.

٥ - زيادة من (ب).

٦ - في (ب) : أذاته.

٧ - وردت بفتـح الميم وكسـرها في (أ) و(ج)، والصـحيح كونها بالفتح، ينظـر : معجم مقاييس اللغة (ذأب) ٢/ ٣٦٨

٨ - ينظر : الإنصاف ١/ ٢٣٧.

ويدلّ له أيضاً أنّ المصدر اسم، والاسم مستغن في الإفادة عن الفعل نحو: "هَذَا نَصْـر من الله"، والفعل لا يستغني عنه، والصفة ولو كانت اسما لكنّها شبيهة بالفعل في تحمل الضمير، وأسماء المكان،

والزمان، والآلة، والكثرة شبيهة بالمضارع[1]. وأكثر الأوامر في لزوم الزيادة[2] على حروف المصدر، وهي أبداً إنّما تحصل معانيها بزيادة[3] الميم على حروف المصدر، ولازم الزيادة لا تخفى فرعيته[4]. فهذا أيضاً ممّا يدل على فرعية اسم الفاعل، والمفعول، والتفضيل، وفَعُول،فَعَّال، ومِفْعَال، وفَعِيل[5] من صيغ المبالغة، والمضارع، وأكثر الأوامر [مثل أ][6] [خرِجْ – بكسر الراء وسكون الجيم – ونحوه فإنه لا زيادة فيه][7].

ويدل له أيضاً أنّه يسمى المصدر، وهذا الاسم معناه: موضع الصدور، أي: موضع تصدر منه الصيغ، من فعل وغيره – ممّا ذكره –[8].

ويدلّ له أيضا أنّ المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن يدلّ على أكثر ممّا دلّ عليه الفعل، لوجوب زيادة المشتق على المشتق منه، وهو أنقص منه لعدم[9] دلالته على الحدوث والزمان[10].

واختلفوا في المصدر الميميّ، فقيل: فرع عن المصدر، ف "مَوْعِدٌ" بمعنى الوعد فرع عن "الوَعْد" مشتق منه. وقيل: أصل برأسه، وهو الرّاجح عندي.

---

١ – ينظر: الإنصاف ٢٣٧/١.
٢ – في (ب): الزياداة.
٣ – في (ب): بزائدة.
٤ – ينظر: التبيين ص ١٤٦.
٥ – هذه الأوزان من صيغ المبالغة هي المشهورة بالإضافة إلى وزن (فَعِل). ينظر: ص ١٤٠ من التحقيق (الهامش)
٦ – زيادة يقتضيها السياق، مكانها بياض في (ب).
٧ – زيادة من (ب).
٨ – ينظر: الإنصاف ٢٣٨/١.
٩ – في (ب): العدم.
١٠ – ينظر: الإنصاف ٢٣٨/١.

والأصل في العمل الفعل، والمصدر وغيره من العوامل فروع عنه فيه، إلاّ عمل الخفض فالأصل فيه الحرف؛ [وعمل المضاف والإضافة المرفوع عن عمل الجرّ ولا سيما أنّ المضاف إليه مقاربيه معنى حرف الجرّ][1]، وكذا عمل الجزم؛ [فعمل أسماء الشرط الجزم فرع وحمل على الحرف وهو "إِنْ" الشرطية][2].

وقال الكوفيون[3]: الفعل الماضي أصل اشتق منه المضارع، والمصدر وما ذكر[4]. والأمر مشتق عندهم من المضارع، فهو مشتق أيضاً من الماضي بواسطة، وعند بعض مشتق منه بلا واسطة.

واستدلّوا على أصالة الفعل، وفرعية المصدر بأنّ إعلال المصدر تابع لإعلال الفعل، وتصحيحه تابع لتصحيحه[5]، مثل: /١٤أ/ "عِدَة" و"دِيَة" فإنهما أعلا بحذف فائهما -وهي واو- تبعاً لإعلال فعليهما، اللّذين هما[6]: "يَعِد" و"يَدِي" بحذف فائهما - وهي واو - لوقوعها بعد ياء مفتوحة، وقبل[7] كسرة. ومعنى "يَدِي": يعطي[8] الدِّيَة، فالدّية في الأصل مصدر، ثمّ أطلق على ما يعطى[9] في جرح، أو كسر، أو نحوهما[10] أو قتل نفس. ويجوز استعماله على المصدرية[11]. ومثل: "قِيَام"، فإنّ أصله "قِوَام" قلبت الواو ياء من حيث أنّها بعد كسرة، تبعا لإعلالها في "قام" بالقلب ألفا

---

١ - زيادة من (ب).
٢ - زيادة من (ب).
٣ - تنظر قائمة المصادر المذكورة في ص ٧٦ من التّحقيق (الهامش).
٤ - في ص ٧٦ من التحقيق.
٥ - ينظر: الإنصاف ١/٢٣٥-٢٣٦.
٦ - (هما) ساقطة من (ب).
٧ - في (ب): قيل.
٨ - بعدها في (ب): بحذف فائها وهي ياء الديّة.
٩ - في (ب): يعطي.
١٠ - في (ب): نحوها.
١١ - بعدها في (ب): والفعل الماضي ودى بفتح الدّال مخفّفة.

لتحرّكها بعد فتح[1]. ومثل: "الوَجَل"[2] صحّح لصحة مضارعه، فإنه يقال: "وَجِل" – بكسر الجيم – "يَوجَل" بفتحها وإسكان الواو إسكانا حيّا بعد فتح فلم تعلّ الواو بالحذف لعدم توسّطها بين ياء مفتوحة وكسرة، بل توسّطت بين ياء مفتوحة وفتحة[3]. فلا يقال في المصدر: "جِلَة" –بحذفها– ومثل: "القِوَام" الذي هو مصدر "قَاوَم" صحّح لمّا صحّح فعله – واو وقعت فيه الواو بعد كسرة – ولو أُعِلّ "قاوم" بحذف الواو لالتبس بالثلاثي، أو بقلبها ألفاً لالتقى ألفان. ولا حاجة في قلبها[4] ياءً، مع أنها لو قلبت ياءً لكان

ملتبساً بمادة عينها ياء، ["كبَايَع يُبايِع" – [بفتح][5] ياء الأوّل[6] وكسر ياء الثاني[7]–] واستدلّوا أيضا بأن المصدر يؤكّد الفعل[8] نحو: "ضَرَبْت ضَرْبَا"، فإنّه من التوكيد اللفظي بالنظر إلى المعنى، [كأنه قيل: "ضَرَبْتَ ضربت"][9]، ولو كان إعرابه أنّه مفعول مطلق في الصّناعة[10] لا توكيد بلى،إنّه يقال له مفعول مطلق مؤكِّد[11]، أو مصدر مُؤكِّد – بكسر الكاف – فرع عن المُؤَكَّد – بالفتح –[12].

وقالوا: إنّما سمي مصدر لأنّه مصدور به عن الفعل[13] كـ"مَرْكَب" بمعنى

---

١ – بعدها في (ب): لم يتحرجوا عن موجب القلب وهو كسر ما قبلها لثبوت قلبها ألفا في الفعل.
٢ – الوجل: هو الفزع والخوف. ينظر: اللسان (وجل) ٧٢٢/١١.
٣ – (وفتحة) ساقطة من (ب).
٤ – قوله: (لا حاجة في قلبها) صحيح بدليل ما جاء في القاموس المحيط ١٩٠/١: "مالي فيه حوجاء ولا لوجاء ولا حويجاء ولا لويجاء أي حاجة"
٥ – ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السّياق.
٦ – في (ب): اللأول.
٧ – زيادة من (ب).
٨ – ينظر: الإنصاف ٢٣٦/١.
٩ – زيادة من (ب).
١٠ – أي في الاصطلاح.
١١ – في (ب): مؤكدا.
١٢ – ينظر: شرح المفصّل ١٠٩/١–١١٠.
١٣ – ينظر: الإنصاف ٢٣٦/١.

: مركوب. [وفيه أنّ مجيء المصدر[1] بمعنى المفعول قليل مختلف فيه][2].

[وأجاب البصريون[3] عن الاستدلال الأوّل بأنّ إعلال المصدر لمشاكلة الفعل[4]، لمشابهتهما][5] في الحدث، وعدم دلالاتهما على الذّات؛ [بناء على أنّ الفعل يدل على الفاعل التزاما لا وضعا وهو الصحيح فيما أقول ولو اشتهر][6] بخلاف[7] سائر المشتقات فدالة عليها. كما أعلت الواو بالحذف في "أَعد، وتَعد، ونَعد" بعد الهمزة، والتاء، والنون لمشاكلتهنّ بالياء. [وحاصل الجواب أن يقال للكوفيين لا دليل على أنّ المصدر هو التّابع للفعل في الإعلال، بل الفعل هو التابع للمصدر فيه: فإن الاسم هو أفضل عندكم كما عند البصريين][8]. وبأنا[9] لا نسلم أن المصدر يعل بإعلال فعله، ويصح بصحته على اطراد، ألا ترى أنّه أعل "غَزَا[10] ورَمَى" - وهما فعلان[11] - ولم يعل مصدراهما، وهما "غَزْوٌ" و"رَمْيٌ"، لكن لسكون ما قبل آخرهما. وأنّه أعلّ "اعْشِيشَابٌ"[12] - وهو مصدر - دون فعله الذي هو "اعْشَوشَبَ". وبأنّا لا نسلم أنّ إعلال[13] المصدر تابع لإعلال الفعل، لاحتمال العكس، إذ لا مانع من أن يقال: حذفت الواو في "عدَة" لثقلها بالكسر، وجعلت كسرتها على العين، فكان الحذف في: "أَعد، وتَعِد،

---

١ - بعدها في (ب): المجيء.
٢ - زيادة من (ب).
٣ - تنظر المصادر التي أوردت ردود البصريين في ص ٧٦ من التحقيق (الهامش).
٤ - ينظر: الإنصاف ٢٣٩/١.
٥ - من (وأجاب) إلى (لمشابهتهما) ساقطة من (ب).
٦ - زيادة من (ب)
في (ب): الفعل التزاما لا وضعا وهو اصحيح فيما أقول ولو شهر.
٧ - في (ب) خاف.
٨ - زيادة من (ب).
٩ - في (ب): وابانا.
١٠ - في (ب): عزا (بعين مهملة).
١١ - في (ب): فعلن.
١٢ - في (ب): اعشياب.
١٣ - في (ب): علال (بدون همزة).

ونَعد، ويَعِد" حملاً عليه. ولما لم تعل[1] في "قِوَام" بقلبها[2] ياءً - ولو كانت بعد كسرة - لئلا يلتبس بمصدر "قَامَ" لم تعل في "قَاوَم" مع أنه منع من إعلالها فيه موانع - كما مر -[3].

وعن الاستدلال[4] الثاني، بأن المؤكِّد ليس فرعا للمُؤكَّد من حيث الاشتقاق، بل في الإعراب، وإلاّ لزم كون "زَيْد وقَامَ ونعَمَ" الثواني مشتقات من الأوائل، في نحو: "قام زَيْدٌ زَيْدٌ"، ونحو: "قَامَ قَامَ زَيْدٌ"، ونحو[5]: "نِعْمَ نِعْمَ"[6].

وأمّا قولهم: سمّي مصدراً لكونه مصدوراً به عن الفعل فاحتمال ضعيف، لأنّه مجاز، فإنّ الأصل في "مَفْعَلٌ" - بفتح الميم - أن يكون مصدراً ميمياً، أو اسم مكان، أو زمان، لا بمعنى اسم مفعول إلاّ مجازاً[7]. فالتحقيق أن تسميته مصدراً لكونه محلاً صدر عنه الفعل وغيره. وأما "مَرْكَبٌ" بمعنى مركوب فمجاز بقرينة واضحة[8]؛ كالإشارة في نحو "هَذَا مَرْكَبُ زَيْد" تشير[9] إلى فرسه مثلاً، [أو هو حقيقة معنى موقع الركوب][10]، مع احتمال نوع آخر من المجاز، وهو أن يكون من باب ذكر المحل، وإرادة الحال[11]،

---

١ - في (ب) :يعل.
٢ - في (ب) : يقلبها.
٣ - في ص ٧٨ من التحقيق.
٤ - في (ب) : استدلان.
٥ - (نحو) ساقطة من (ب).
٦ - في (ب) : نعم ونعم.
٧ - في (ب) : مجاز.
٨ - بعدها في (ب) : فهو بحقيقة اسم مكان.
٩ - في (ب) تسير.
١٠ - زيادة من (ب).
١١ - بعدها في (ب) : وذلك أنّ لفظ المصدر يصح أن يكون اسم مكان فهو موضوع للمحل أريد به على قول الكوفيين الحال أي الصادر فالضرب صادر من صدر يصدر.

كـ "جَرَى النَّهْرُ" ، و "سَالَ الميزَاب "[1] ، فإنّ الجاري الماء، لا محله المسمى بالنهر والميزاب. وكقوله عزّ وجلّ : [خُذُوا زِينَتَكُم عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ][2]، أي: كل صلاة في بعض التأويل[3].

[الفصل الأوّل : أبنية مصادر الأفعال]

[أولاً - مصادر الثلاثي :]

مصـادر الثلاثي كثيرة، ترتقي[4] عند سـيبويه[5] إلى اثنـين وثلاثين[6]. وقد ذكرت أكثر منها في غير هذا المختصر[7].

فَعْلٌ - بفتح الفاء وإسكان العين - كـ "نَصْر، ورَفْع" .

وفِعْل – بكسر الفاء وإسكان العين – كـ "فِسْق" .

وفُعْل – بضم الفاء وإسكان العين – كـ "شُغْل" .

وفَعَل – بفتح الفاء والعين – كـ "فَرَح" .

وفَعِل – بفتح الفاء وكسر العين – كـ "حَنِق"[8]، [وجاء فتح نونه وهو الإحام الأكثر][9].

١- الميـزَاب أو المئْـزاب : قنـاة أو أنبوبة يصـرف بها الماء من سـطح بناء، أو موضـع عال المعجم الوسيط ١٥/١.

٢- الأعراف – ٣١.

٣- ينظـر هـذا التأويل في : تفسـير ابـن كثير ١٦٠/٢ وما بعدها، وتفسـير المراغي١٣٢/٨، وتيسـير التفسير ٤٩/٤.

٤ - في (ب) : ترقى.

٥ - هو عمرو بن عثمان بن قَنْبر أبو البشر، إمام البصريين في العربية، أخذ النحو عن الخليل وغيره. لـه (الكتـاب) عمدة اللغويين منذ القديـم (ت حوالي ١٨٠هـ). تنظر ترجمته في : الفهرسـت ص ٢٣٢، وبغية الوعاة ٢٢٩/٢، ووفيات الأعيان ٤٦٣/٣ والبلغة ص ١٧٣.

٦ - أبنية مصـادر الثلاثي المجرد سـماعية في معظمها لا ضـبط لها، مختلف فـي عددها، وقد حاول سـيبويه ضـبطها. ينظر : الكتاب ٥/٤ وما بعدها، والمفصّـل ص٢١٨، وشـرح المفصل ٤٣/٦ وما بعدها، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ص٢٠٨ وما بعدها.

٧- ذكر المؤلف في (شرح لامية الأفعال) ٢٦٥/٣ وما بعدها ستة وتسعين بناء لمصادر الأفعال الثلاثية المجردة.

٨ - الحَنَق، أو الحَنِق : الغيظ وشدته. اللسان (حنق) ٦٩/١٠.

٩ - زيادة من (ب).لفظة (الاحام) غير مفهومة.

وفِعَل /١٥أ/ – بكسر الفاء وفتح العين –[1] كـ"عِظَم".

وفُعَل – بضم الفاء وفتح العين – كـ"الهُدَى"، وأصله "الهُدَيُ"، قلبت الياء ألفاً لتحركها بعد فتحة. وإذا أزيلت "أل" ونُوِّن حذفت الألف في النطق للساكن[2] بعدها وهو التنوين.

وفَعْلَة – بفتح الفاء وسكون العين – كـ"رَحْمَة".

وفِعْلَة – بكسر الفاء وسكون العين –[3] كـ"نِشْدَة".

وفُعْلَة – بضم الفاء وسكون العين – كـ"حُمْرَة".

وفَعَلَة – بفتح الفاء والعين – كـ"غَلَبَة"[4].

وفَعِلَة – بفتح الفاء وكسر العين – كـ"شَرِكَة".

وفَعْلَى – بفتح الفاء وإسكان العين – كـ"دَعْوَى".

وفِعْلَى – بكسر الفاء وإسكان العين – كـ"ذِكْرَى"[5].

وفُعْلَى – بضم الفاء وسكون العين –[6] كـ"بُشْرَى".

وفَعْلان – بفتح الفاء وإسكان العين – كـ"لَيَّان" – بتشديد الياء – مصدر "لَوَى[القَضَاء" أي: ماطل[7].

وفِعْلاَن – بكسر الفاء وإسكان العين – نحو "الحِرْمَان للمُشْرِكين".

---

١ – قوله: (وفعل بكسر الفاء وفتح العين) ساقط من (ب).
٢ – في (ب): لسكان.
٣ – (كرحمة وفعلة بكسر الفاء وسكون العين) ساقطة من (ب).
٤ – من (وفعلة) إلى (غلبة) ساقط من (ب).
٥ – في (ب): دكرى (بدال مهملة).
٦ – بعدها في (ب): كدعوى وفعل بكسر الفاء وإسكان العين كذكرى وفعل بضم الفاء وسكون العين كبشرى. وهي تكرار لما سبق.
٧ – زيادة من (ب)، وفي الأصل وردت واو مكان "أي".

وفُعْلَان - بضم الفاء وإسكان العين - كـ"غُفْرَان"[1].

وفَعَلان - بفتح الفاء والعين - كـ"نَزَوان"[2].

وفَعَال[3] - بفتح الفاء - كـ "ذَهَاب".

وفِعَال - بكسرها - كـ"خِرَاف" مصدر "خَرَف الثِمَار"، أي: جناها، والفتح فيه أكثر.

وفُعَال - بضم الفاء - كـ"سُؤَال"[4].

وفَعَالَة - بفتح الفاء - كـ"زَهَادَة".

وفِعَالَة - بكسرها - كـ"دِرَايَة".

وفُعُول - بضم الفاء - كـ"دُخُول".

وفَعُول - بفتحها - كـ"قَبُول".

وفَعِيل - بفتحها - كـ"صَهِيل".

وفُعُولَة - بضمها - كـ"صُهُوبة".

ومَفْعَل - بفتح الميم والعين - كـ"مَدْخَل"، أي: دخول.

ومَفْعِل - بفتح الميم وكسر العين - كـ"مَرْجِع"[5]، أي: رجوع.

ومَفْعَلَة - بفتح الميم والعين -[6] كـ"مَرْضَاة"[7]، أصله: "مَرْضَيَة"، قلبت

---

١ - (كغفران) ساقطة من (ب).

٢ - النزوان: الوَثَبان. ينظر: اللسان (نزا) ٣١٩/١٥.

٣ - في (ب): فعل.

٤ - في (ب): سنوان.

٥ - في (ب): لمرجع.

٦ - (والعين) ساقطة من (ب).

٧ - في (ب): مضرات.

الياء ألفا لتحركها[1] بعد فتحة، [بل "مَرْضَوَة" قلبت الواو ألفاً لتحركها بعد فتح[2].

ومَفْعلَة[3] - بفتح الميم وكسر العين - كـ"مَحْمِدَة" إذا[4] كسرت ميمه الثانية.

وقد يجيء بوزن[5] فَاعِل، كقوله :

قُمْ قَائِماً، قُمْ قَائِماً[6] **أَصَبْتَ**[7] **عَبْداً نَائِماً**[8]

أي : قُم قياماً. ويجوز أن يكون وصفاً حالاً مؤكدة[9] لعاملها. وبوزن[10] فَاعلة نحو قوله عزّ وجل : [فَهَل تَرَى لَهُم مِن بَاقِيَة][11]، أي : بقاء. وقوله جلّ وعـلا: [لَيْسَ لوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ][12]، أي : كذب. وبوزن[13] مفعول كقوله سبحانه: [بِأَيِّكم المَفْتُونُ][14]، أي : الفتنة. وإن جعلت الباء زائدة فأيٌّ : خبر[15]،

---

١ - في (ب) : لتحركتها.

٢ - زيادة من (ب).

٣ - إلى هنا تعداد الأوزان اثنان وثلاثون، وهي المشهورة، القياسي منها: (فَعْل، فَعَل، فَعَلاَن، فِعَال، فِعَالَة، فُعولٌ، فَعيل،مَفْعَل) والباقي سماعي.

٤ - في (ب) : إلاّ.

٥ - في (ب) : وزن.

٦ - (قم قائماً) الأخيرة ساقطة من (ب).

٧ - في الصاحبي في فقه اللغة ص ٢٣٦ : لقيت، وفي الخصائص ١٠٣/٣ : رأيت.

٨ - هو بيت من الرجز، قائله امرأة من العرب. ينظر الصاحبي ص ٢٣٦ والخصائص ١٠٣/٣.

٩ - في (ب) : مؤكد.

١٠ - في (ب) : ويوزن.

١١ - الحاقة - ٨.

١٢ - الواقعة - ٢.

١٣ - في (ب) : ويوزن.

١٤ القلم - ٦.

١٥ - (خبر) ساقطة من (ب).

والمَفْتُونُ: اسم مفعول مبتدأ. وفي هذه الآي بحث[1] في تفسيرنا[2] وغيره[3].

ويجيء بوزن تَفْعَال - بفتح التاء وإسكان الفاء - للمبالغة، : كـ "لَعِبَ[4] تَلْعَاباً"، و"هَدَرَ تَهْدَاراً"[5]. وشذ[6] كسر "تِبْيَان" وهو مصدر "بَانَ"[7].

وبوزن فِعِّيلَى[8]- بكسر الفاء، وكسر العين مشددة -[9]. وهو أيضاً للمبالغة كـ "حَثَّه حِثِّيثَى"[10]، و"دَلَّهُ دِلِّيلَى"[11].

والنوعان سماعيان عند سيبويه[12]، وقال جار الله[13]: مقيسان[14]. وما ذكرت

---

١ - في (ب) : بحت (بتاء مثناة).

٢ - قال المؤلف في قوله تعالى : (ليس لوقعتها كاذبة) أنّه يجوز كون "كَاذِبَةٌ" مصدرا كالعافية، أي : للْوَقْعَة كَذِبٌ، وأنّ مجيء المصدر على وزن فَاعِل نَادر. وفي الآية : (بأيكم المفتون) أنّ الباء بمعنى "في"، ولا تجوز زيادة الباء في المبتدإ. وقيل أنّ (المَفْتُون) بمعنى المصدر أي : الفِتْنَة. ينظر : تيسير التفسير (ط.ح) ٦/٤٣، ٣٠٠، ٣٢٢.

٣ - ينظر : معاني القرآن، للفراء ٣/١٢١، ١٨٠، وشرح المفصل ٦/٥٢، والصاحبي ص ٢٣٦، والمزهر ١/٣٣٧، وشرح اللامية ٤/٢٨٨.

٤ - في (ب) : لعبت.

٥ - هَدَر : غَلى وبَطُل. ينظر : اللسان (هدر) ٥/٢٥٨.

٦ - في (ب) : أوشد (بدال مهملة)

٧ - جاء في شرح المفصل ٦/٥٦ أن "البَيَان والتِبْيَان" واحد، وكذلك "التِلْقَاء واللِّقَاء"،وأنّه ليس في المصادر "تِفْعَالٌ" إلاّ هذين المصدرين، وماعداهما "تَفْعَال" - بالفتح - ولم تأت التاء في "تبيان" للتكثير، ولو كانت كذلك لفتحت، ينظر أيضاً : الكتاب ٤/٨٤.

٨ - في (ب) : فعللي.

٩ - في (أ) : مشدة، وفي (ب) : مسددة.

١٠ - في (ب) : لحثة حثيته.

١١ - في (أ) : دليلاً، وفي (ب) " ذليله.

الدِّليلى : علم بالدِّلالة والرسوخ فيها. ينظر : اللسان (دلل) ١١/٢٤٩.

١٢ - في (ب) : سبويه.

ينظر رأي سيبويه في : الكتاب ٤/٤١، ٨٣-٨٤، وأبنيية الصرف ص ٢٤٤-٢٤٥.

١٣ - هو محمود بن عمر أبو القاسم الزمخشري، من خوارزم (٤٩٧ هـ - ٥٣٨هـ) له "الكشاف" في التفسير، و"المفصل" في النحو وغيرهما، تنظر ترجمته في : بغية الوعاة ٢/٢٧٩، والبلغة ص ٢٥٦، ووفيات الأعيان ٥/١٦٨.

١٤ - لم يصرح الزمخشري بالقياس في المفصل؛ حيث ذكر الوزنين "تَفْعال" و"فِعِّيلى" دون تبيين حكمهما، إلاّ أنّ الجاربردي ذكر حكم الزمخشري بالقياس، كذا الأمر بالنسبة لسيبويه؛ إذ لم يشر إلى حكم البناءين. غير أنّ الرضي رأى عدم القياس. ينظر : شرح المفصل ٦/٥٥-٥٦، ومجموعة الشافية ص ٦٦، وشرح الشافية للرضي ١/١٦٧-١٦٨، وشرح اللامية ٤/٣٦٢ وما بعدها.

من أنّ "تَفَعَال"[1] مصدر للثلاثي مذهب البصريين. وقال الكوفيون : مصدر الرباعي بالتشديد للمبالغة، وهو الراجح عندي[2].

[**ثانياً - مصادر الرباعي**]

مصادر غير الثلاثي[3] تلزم طرقها، إلاّ ما شذ لثقل غير الثلاثي ؛ فـ "فَعَّل"[4] - بتشديد العين - إذا كانت لامه صحيحة فمصدره التَّفعيل، كـ "صَرَّف تَصْرِيفاً"، وياؤه بدل من الحرف[5] الثاني من حرفي الإدغام، فأصل "التَّصْرِيف"[6] : التَّصْرِرْف - بكسر الراء الأولى وإسكان الثانية - لوجوب اشتمال المصدر على جميع حروف فعله؛ فإنّ المصدر هو اسم الحدث الجاري على فعله - ومرادي بالجريان الاشتمال على حروف الفعل - فخرج اسم المصدر كـ "عطاء" فإنّه غير مشتمل على حروفه كلّها، وهذا على الصحيح من أنّ اسم المصدر مدلوله الحدث. أمّا على الضعيف من أنّ مدلوله لفظ المصدر أولاً، وبالذات[7] [و][8] الحدث[9] ثانياً[10] بواسطة المصدر، فخرج[11] بقولي : "اسم الحدث"[12]. هذا تحقيق المقام. وذكر بعضهم الحدّ وقال : المراد بالجريان على الفعل أن يكون

---

١ - في (ب) : تفعلالاً وفي (ج) : تفعالاً.

٢ - قول البصريين بأن (تفعال) مصدر ثلاثي بطريق غير مباشر، أي هو بناء للتكثير في مصادر هذا الثلاثي؛ نحو: هَدَر هَدْرا وتَهْدارا، فـ(تَهْدارا) هو تكثير ومبالغة في (هَدْرا). أما الكوفيون فهو عندهم بمنزلة (التَّفعيل) الذي هو مصدر (فَعَّل) وهو بناء كثرة، وما كان منهم سوى تغيير الياء بالألف. ينظر : شرح اللامية ٢٩٣/٤، ٣٦٣، وأبنية الصرف ص ٢٤٤-٢٤٥، وتصريف الأفعال والأسماء ص ٣٣٢، شرح الشافية ١٦٧/١، وشرح المفصل ٥٦/٦.

٣ - ينظر هذا الموضوع في : شرح اللامية ٣٢٨/٤ وما بعدها.

٤ - في (ب) : وفعل.

٥ - في (ب) : الرف.

٦ - بعدها في (ب) : في.

٧ - في (ب) : بالدات (بدال مهملة).

٨ - زيادة من (ب).

٩ - في (ب) : المحدث.

١٠ - بعدها في (أ) و(ج) واو.

١١ - في (ب) : فيخرج.

١٢ - في (ب) : المحدث.

له فعل يذكر المصدر بياناً لمدلوله. وشذ قياساً "تَذْكَرَة"[1]، و"تَبْصِرة"، و"تَجْرِبَة" ونحو ذلك، والقياس "تَذْكِير وتَبْصِير، وتَجْرِيب".

وإذا كانت لامه معلة فمصدره التَّفْعِلة - بالتاء عوضاً عن ثاني حرفي[2] الإدغام - كـ "زَكَّى تَزْكِيَة" - بتخفيف الياء - وشذَّ تَفْعِيل كـ "نَزَّى تَنْزِياً"[3] - بتشديد الياء -[4].

وإذا كانت لامه همزة فقيل: الأكثر التَّفْعِيل كـ "هَنَّأَه تَهْنِيئاً"، وقيل: التَّفْعِلَة كـ "هَنَّأَه تَهْنِئَة"، وهو الصحيح، لأنه لما كان إبدال الهمزة المتحركة بعد الياء الساكنة ياء مطرداً، حكم لها بحكم[5] الياء.

وفَعْلَلَ كـ "دَحْرَجَ" وما ألحق به كـ "جَلْبَبَ" مصدرهما فَعْلَلَة - بفتح الفاء - كـ "دَحْرَجَة[6] وجَلْبَبَه"، وفِعْلَال - بكسرها - الأوّل: مقيس مطلقاً، والثاني: مقيس في المضاعف كـ "زَلْزَلَ زِلْزَالاً"، و"وَسْوَسَ وِسْوَاساً"، وقيل: مقيس مطلقاً، ولم يسمع "دِحْرَاج"[7] - فيما قال بعضهم - وعليه فلا يستعمل إلا على قول من أجاز القياس مع ورود السماع؛ فإنّ المسموع[8] عند البعض /١٦أ/ "دَحْرَجَة" فقط، لكن هذا القول[9] ضعيف؛ فإنه نظير القول بالقياس مع ورود النص في الشرعيات، وهو باطل متروك[10].

---

١ - في (ب): تدكرة (بدال مهملة).
٢ - في (ب): تان حدف.
٣ - نَزَّى مثل نَزَا بمعنى: وثَبَ. ينظر: القاموس المحيط ٣٩٧/٤.
٤ - (الياء) ساقطة من (ب).
٥ - في (ب): حكم لها حكم.
٦ - في (ب): درجة.
٧ - ينظر هذا القول في: شرح لامية الأفعال ٣٤٢/٤-٣٤٤.
٨ - (فإنّ المسموع) ساقط من (ب).
٩ - في (ب): لقول.
١٠ - نقل عن الفارسي أنّ: "الاستعمال إذا ورد بشيء أخذ به وترك القياس، لأنّ السّماع يبطل القياس". (المنصف ٢٧٩/١). ومن شروط القياس في الشرعيات أن لا يكون الفرع منصوصاً، فإنّ القياس لا يعتبر مع وجود النّص. ينظر: تقريب الوصول إلى علم الأصول ص ١٣٦.

وأَفْعَل مصـدره إِفْعَال - بكسر الهمزة - كـ "أَكْرَمَنا الله إِكْرَاماً" ، و"آتَانَا إِيتَـاء"[1] ، أي : جعـل الخير آتيالنـا و[2] "أَعْطَانَا إِعْطَـاءً" ، و"أَوْعَد الكُفَار[3] إِيعَـاداً" ، و"أَعَانَنَـا إِعَانَـة" ، الأصـل : إِعْوَان، نقلت فتحـة الواو للعين، فقلبت الواو ألفاً، فالتقى ألفان حذفت إحداهما وعوّض عنها[4] التاء.

وفَاعَل مصـدره مُفَاعَلة - بضـم الميم وفتح العين - وفِعَال - بكسر الفاء - كـ "جَاهَد مُجَاهَـدَة وجِهَاداً" ، الأوّل : مقيس مطلقاً[5] و[6] الثاني : مقيس في غير المبدوء بالياء. وشـذ "يَاوَمَهُ يِوَاماً"[7] لثقل الكسرة على الياء، أي[8] : عامله[9] بالأيام. وقيل : غير مقيس مطلقاً.

[ثالثاً - مصادر الخماسي :]

ومصـدر الخماسـي المبدوء بتاء بضـم[10] رابعه كـ"تَعَلَّم تَعَلُّماً" . ومصدر المبدوء بهمزة وصـل بإبقاء أوّله على الكسـر، وكسـر ثالثـه، وزيادة ألف قبـل آخره. وإنّمـا عبّرت بالإبقـاء نظـراً إلى التلفظ، وإلاّ فالكسـرة في المصـدر غيرها في الفعل. ودعاني لذلك رغبتـي في أن أفيدك أنّ حركة همـزة الوصـل في الفعـل مكسـورة إذا كان مبنيا للفاعـل، وابتدئ بها، نحو: "اِصْطَفَى اِصْـطِفَاء" ، و"اِسْتَخْرَجَ اِسْتِخْرَاجاً" ، و"اِعْتَنَى اِعْتِنَاء" ، الأصـل: "اِصْـطِفَاوٌ واِعْتِنَايٌ" ، قلبت الواو والياء همزة لتطرفها بعد ألف زائدة.

---

١ - في (ب) : ايتنا.
٢ - من قوله (جعل) إلى (لنا و) ساقط من (ب) و(ج).
٣ - في (أ) : الكفارة.
٤ - في (ب) : عنهما.
٥ - في (ب) : مطلق.
٦ - الواو ساقطة من (ب).
٧ - في (ب) : يوما.
٨ - (أي) ساقطة من (ب).
٩ - في (ب) عاله.
١٠ - في (ب) : يضم.

وشذ غير ما ذكر، كـ"تَجَمَّل[1] تجمَّالاً" – بكسر التاء والجيم[2] وتشديد الميم – والقياس[3] "تَجَمُّل"[4]، و"كَذَّب كِذَّاباً"، والقياس "تَكْذِيبٌ"[5].

ويجوز فتح "الزلزال" ونحوه لثقل التضعيف. وقيل: المفتوح في معنى الوصف لا المصدر[6].

[الفصل الثاني: أبنية الأفعال]

اشتق من المصدر خمسة وثلاثون باباً من الأفعال:

[١- أبنية الثلاثي:][7]

ستة للثلاثي:

الأوّل – ما فتح فيه عين الماضي، وكسر عين المضارع، كـ"ضَرَبَ يَضْرِبُ".

الثاني – ما فتح فيه عين المضارع، وكسر عين الماضي، كـ"عَلِمَ يَعْلَمُ".

الثالث – ما فتح فيه عين الماضي، وضمّ عين المضارع، كـ"نَصَرَ يَنْصُرُ".

---

١ – تَجَمَّل: تَزَيَّنَ، أو أكل الجَمِيلَ وهو الشحم المذاب، ينظر: اللسان (جمل) ١٢٧/١١، والقاموس المحيط ٣٦١/٣.

٢ – (والجيم) ساقطة من (ب).

٣ – في (ب): الياس.

٤ – في (ب): لحمل.

٥ – في (ب): تكديب (بدال مهملة).

ومنه قوله تعالى: (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابا) النبأ – ٢٨. ينظر: معاني القرآن، للأخفش ٧٢٧/٢، وتصريف الأفعال والأسماء ص ٣٣٠.

٦ – يبدو أنّ العبارة من (ويجوز) إلى (لا المصدر) استدراك من المؤلف هنا، لأنّ الأولى إيرادها في الجزء الخاص بمصادر الرباعي. ينظر: شرح اللامية ٣٤٦/٤.

٧ – ينظر: شرح اللامية ١٩٥/١.

وتسمى[1] الثلاثة "دعائم الأبواب" أي: معتمدها، أو أصلها وذلك لكثرتها، ولأنّ الأصل اختلاف اللفظ لاختلاف المعنى. وقد علمت أنّ المضارع مخالف في المعنى للماضي من حيث الزمان، فكان الأصل أن يتخالفا في اللفظ بالحركة، ولم يكتفوا بالتخالف بزيادة حرف المضارعة ليكون أبلغ وأدخل في التخالف[2]، حيث خولف بينهما بزيادة حرف لم يكن في أحدهما، وبتغيير[3] حرف موجود فيهما. [والمضارع أيضا يخالف الماضي بأنه في بعض المواضع للتجدد ولا يكون الماضي متجددا[4] نحو "الحيوان يأكل ويشرب" و"المسلم يصلي"][5]. والثلاثة على ترتيبهنّ في المعتمدية والأصلية؛ فإنّ المخالفة بين[6] الفتح والكسر أتم من المخالفة بين الفتح والضم[7]، لأنّ الفتح علوي، والكسر سفلي، والضم بين ذلك.

والماضي والمضارع ولو اشتق[8] كلّ منهما[9] على حدة[10] من المصدر، بحيث لا يكون أحدهما أصلاً للآخر، لكن للماضي أولوية من حيث[11] تحقق معناه في الخارج، ومن حيث خفته لعدم حرف المضارعة[12] فيه، فيختار له الفتح.

---

١ – في (ب): وسمي.
٢ – بعدها في (ب) في.
٣ – في (ب): بتغير.
٤ – في (ب) "للتحدد ولا كون الماضي تحدتك".
٥ – زيادة من (ب).
٦ – في (ب): من.
٧ – قال ابن جني في المنصف ١٨٧/١ إجابة عن سؤال: "لِمَ كان باب (فَعِلَ يَفْعَلُ) وباب (فَعَلَ يَفْعِلُ)؟ قيل: لأنّهم أرادوا أن يخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي، لأنّ كل واحد منهما بناء حياله، فجعلوا مضارع فَعِلَ يَفْعَلُ، ومضارع فَعَلَ في أكثر الأمر يَفْعِل لمقاربة الكسرة الفتحة، واجتماعهما في مواضع كثيرة، وإمالة كل واحدة إلى صاحبتها". ينظر أيضاً: الخصائص ٣٧٥/١، وشرح اللامية ٢٤٨/١.
٨ – في (ب): استتر.
٩ – في (ب): منها.
١٠ – في (ب): حدث.
١١ – في (ب): حيث.
١٢ – في (ب): المضارع.

ولا يؤدي إلى الخفة المفرطة لحصول الثقل في الفعل[1]، فتكون المخالفة[2] التامة بينه وبين مضارعه بالكسر في مضارعه، فكان باب[3] "ضَرَبَ" أدخل في الاعتماد والأصالة من باب "عَلِمَ". ويدل لهذا أكثرية "فَعَلَ" - بالفتح - "يَفْعِلُ" - بالكسر - وهو باب "ضرب"، فعادلت الأكثرية كون الخفيف أولى بالحركة الثقيلة، فلا يقال أنّ الماضي المكسور أوفق للقاعدة من حيث أنّ الماضي خفيف فيتوسط بالحركة الثقيلة - وهي الكسرة في بحثنا - فيتجه الفتح لمضارعه. فافهم.

الرابع - ما فتح فيه عين الماضي والمضارع، كـ "فَتَحَ يَفْتَحُ"، و "مَنَحَ يَمْنَحُ" و "سَعَى يَسْعَى". ولم يعدّوا هذا في الدعائم لعدم اختلاف الحركة، وللقلّة لاختصاصه بما حرف[4] الحلق فيه عين أو لام. وإنّما فتح عين المضارع في هذا النوع لثقل حرف الحلق. وأمّا "رَكَنَ يَرْكَنُ" - بفتح[5] العين في المضارع كالماضي[6] -وليس[7] هو ولا اللام حرف حلق[8]- فمن الألفاظ التي تداخلت فيها لغتان، فالماضي من لغة من قال: "رَكَنَ" - بفتح الكاف - "يَرْكُنُ" بضمها كـ "نَصَرَ يَنْصُرُ"، والمضارع من لغة من وأمّا "أَبَى يَأْبَى"[9] - بالفتح فيهما - فشاذ سهله أنّه بمعنى "مَنَعَ يَمْنَع"[10]

---

١ - من (ولا يؤدي) إلى (في الفعل) ساقط من (ب) و (ج).
٢ - في (ب): الخالفة.
٣ - في (ب): بابا.
٤ - في (ب): حرفه الحرف.
٥ - في (أ): يفتح.
٦ - في (ب): كالماض.
٧ - في (أ): فليس.
٨ - (حلق) ساقطة من (ب).
٩ - في (ب): يأب.
١٠ - في (ب): منع منع.
إنّ الفتح فيما آخره ألف أسهل، لأنّ الألف تقارب الهمزة، ولذلك شبه سيبويه "أَبَى يَأْبَى" بـ "قَرَأَ يَقْرَأ" ينظر: شرح الملوكي ص ٤١، وشرح المفصل ٧/١٥٤، وشرح لامية الأفعال ١/٢٧٣ وما بعدها، والكتاب ٤/١٠٥.

الـذي لامه حرف حلق. و[1]مرادي بالشـذوذ مخالفة القياس، لا الشـذوذ الذي هو مخالفة الاسـتعمال، ولا[2] الذي هو مخالفتهما[3]، فإنّ " أَبَى يَأْبَى "[4] مسـتعمل كثيراً[5]، واقع في الفصـيح[6]، لا تكاد تسمع خلافه، وذلك على أنّ الألف ليس حرف حلق، وهو الصحيح[7]. ولئن سلمنا أنّه حرف حلق لم يكـن الفتح لأجلها، وإلاّ لزم الـدَّوْر، لأنّ وجود الألف متوقف على الفتح. اللّهم إلاّ أن يقال: هذا الدَّوْر مَعِيٌّ[8]، والدور المعي مقبول كما قال الشـيخ سـعيد قَدُّورة[9]. وإلاّ أن يقال: الشـرط وجود حرف الحلق في الماضـي، فليفتح المضارع لوجوده في الماضي.

---

١ – الواو ساقطة من (ب).

٢ – في (ب): والا.

٣ – الشاذ ثلاثة أنواع:

- شاذ في القياس، فصيح في الاستعمال، نحو: "أَئِمَّة" – بتحقيق الهمزة الثانية –.
- شاذ في الاستعمال، مطرد في القياس، نحو ماضي الفعل "يَذَرُ".
- شاذ في الاستعمال والقياس معاً، نحو "ثَوْبٌ مَصْوُون" بتتميم كلمة "مصوون" التي عينها واو –.

ينظر: المنصف ٢٧٧/١ وما بعدها، والخصائص ٩٦/١ وما يليها.

٤ – في (ب): يأب.

٥ – في (ب) و(ج): كثير.

٦ – في (ب): في الميم.

٧ – تنظر هذه المسألة في: شرح المفصل ١٥٣/٧، والرسم ص ٦٨، وشرح اللامية ٢٧٤/١، والأصوات اللغوية ص ٨٣ وما بعدها.

٨ – الدَّوْر لغة: الحركة، وعَوْدُ الشيء إلى ما كان عليه. وهو مصطلح متداول بين الحكماء، والمتكلمين، والصوفية. وفسّر أيضاً على أنه توقف كل واحد من الشيئين على الآخر. والإضافي المعي: هو تلازم الشيئين في الوجود، =

بحيث لا يكون أحدهما إلاّ مع الآخر. ينظر: موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية ٤٦٧/٢، وشرح اللامية، ٢٧٤/١.

٩ – هو سعيد بن إبراهيم بن عبد الرحمن أبو عثمان، الشهير بقدورة، تونسي الأصل وجزائري المنشأ، فقيـه، تولـى الإفتاء إلـى وفاته عام ١٠٦٦هـ. قليل التأليف، نسـب إليه: الشـرح على "السُّلَم" في المنطق، وشـرح على "جوهرة التوحيد" في العقائد، وشـرح "المنظومة الخزرجية" في العروض، وغيرهـا. ينظـر: تعريف الخلـف ٦٦/١ وتاريخ الجزائـر الثقافـي (ط.ج) ٣٦٤/١، ومعجم أعلام الجزائر ص ٧٥.

– أورد الشيخ قدورة ما نصه: "المستحيل إنّما هو الدَّوْرُ السَّبْقِي دون المَعِي؛ فالسبقي كتوقف ...

المعلول على العلة، فيستحيل كون المعلول علّة لعلته وهذا هو المحال لدوره ... و[نحو] توقف وجود الجوهر على وجود العَرَض وبالعكس للتلازم الذي بينهما وهذا لا محال فيه بل هو واجب...". شرح السلم المرونق في علم المنطق (خ) ص ١٣، ضمن مجموع برقم (٠٦٨) – مكتبة القطب –.

وأمّا "بَقَى يَبْقَى" ، و "رَضَى يَرْضَى" ، ونحو ذلك من كل ثلاثي معتل بالفتح في الماضي والمضارع فلغة طيء، ووجهها أن الأصل "بَقِيَ" و "رَضِيَ" - بالياء بعد الكسرة - كما هو لغة غيرهم، فخففوه بقلب الكسرة فتحة والياء ألفاً. وليس ذلك لغة لهم في باب "دَعَا يَدْعُو" - كما هو ظاهر -. [ولا يختص ذلك بالأفعال عندهم بل الاسم كذلك فيقولون في "الشَّجِي" - بكسر الجيم وتخفيف الياء -[1] الشَّجَى - بفتح الجيم وقلب الياء ألفاً -][2].

وأمّا "قَلَى يَقْلَى"[3] - بفتحهما - فلغة عامرية[4]، ووجهها[5] تخفيف المضارع بالفتح ؛ فإنّ الأصل "يَقْلِي" ، فثقل[6] إذ لم يكن بين الياء والكسرة التي بعدها ياء أخرى إلاّ حرف ساكن. [وهذا منهم استعمال للخفة في هذا النّوع كما هو شأنهم في الرجوع إلى شيء في بعض النّوع، فلا يشكل أنّ أكثر الباب باق كـ "رَمَى يَرْمِي" . وأمّا باب الواوي الفاء المعتل اللام المفتوح باجتماع ياء وكسرة فيه، فإنّه ولو توالى ذلك لكنّه خفف بحذف الواو، فتحملوا لذلك. والله أعلم][7].

الخامس - ما ضُم عين ماضيه ومضارعه كـ "كَرُمَ يَكْرُمُ" ، و "طَالَ يَطُول" ضد قَصُرَ ؛ أصل "طَالَ : طَوُلَ" - بضم الواو - قلبت ألفاً لتحركها بعد فتحة. وأصل مضارعه : "يَطْوُلُ"[8] - بضم الواو وإسكان الطاء - ثقلت[9] الضمة على الواو، فنقلت للطاء. ولم يعدّوا هذا النوع في الدعائم لاتفاق

---

١ - في (ب) اشجي بكسر الجيم تخفيفا الياء. - الشَّجِي : المشغول. ينظر القاموس المحيط ٣٤٩/٤.

٢ - زيادة من (ب). ووردت بعد قوله (فلغة طيء) أوردتها هنا ليستقيم السياق.

٣ - قَلَى بمعنى أبغض. ينظر : اللسان (قلا) ١٩٨/١٥.

٤ - بنو عامر : بطون متعددة، نحو : عامربن صعصعة، وعامرين عمرو بن خزاعة وعامر بن ثعلبة. ينظر : معجم قبائل العرب ٧٠٣/٢ وما بعدها.

٥ - في (ب) : وجعلها.

٦ - في (ب) : فتقل.

٧ - زيادة من (ب).

٨ - في (ب) : يقول.

٩ - في (ب) : تقلت.

الحركة[1] في الماضي والمضارع، ولقلته، لأنّه موضوع للصفات الطّبْعيَة كالكرم، أو كالطبعية كـ"فَقُه"[2] إذ صار الفقه له كطبيعة، وكـ"جَنُبَ" المشبه بـ"نَجُسَ"[3].

والفرق بين النعت[4] والصفة - فيما ادّعى بعض - اختصاص النعت بالمدح، فبينهما عموم وخصوص مطلقان[5]. وإنّما لزم الضم في ماضي[6] هذا النّوع ومضارعه، لمراعاة[7] المناسبة بين اللفظ والمعنى؛ فإنّ في الضم انضمام الشفتين. وغالب هذا النوع للصفات اللازمة لموصوفها المنضمة[8] إليه.

قيل: وقد يجيء[9] "فَعُلَ يَفْعَلُ" - بضم عين الماضي وفتح عين المضارع -[10] نحو: "كُدْتَ[11] تَكَادُ" - بضم كاف الماضي - في بعض اللغات، فالأصل "كَوُدْتَ" - بضم الواو -[12] نقلت الضمّة لثقلها إلى الكاف، فحذفت الواو للسّاكن[13] بعدها. وأصل "تَكَادُ": "تَكْوَد" - بإسكان الكاف وفتح الواو - نقل فتحها للكاف، فقلبت ألفاً. ولي في ذلك بحثان:

الأوّل - إنّا لا نسلّم أنّ ضمّة الكاف نقلت من الواو، بل الواو مفتوحة.

---

١ - في (ب): المركبة.

٢ - في (ب): فقيه.

٣ - في (ب): جنس.

٤ - في (ب): النعث.

٥ - جاء في شرح اللامية ١/١٨٤ ما نصه: "وزعم بعض أنّ النعت للمدح والصفة له وللذم فبينهما عموم وخصوص مطلق ... والحق ترادف هما في الذم والمدح، وللأعراض وللألوان".

٦ - في (ب): ماض.

٧ - في (ب): لمراعة.

٨ - في (ب): المنضمنة.

٩ - في (ب): يحيء (بحاء مهملة).

١٠ - ينظر هذا القول في: الكتاب ٤/٣٤٣ منقول في شرح التصريف الملوكي ص ٤٤.

١١ - في (ب): كد.

١٢ - بعدها في (ب) واو.

١٣ - في (ب): للمكان.

وإنّما ضمت الكاف دلالة عليها بعد قلبها ألفا وحذفها. وإن سلمنا أنّ الواو مضمومة نقلت ضمّتها للكاف، فإنّما أصلها[1] الفتح، وما[2] ضمّت إلاّ بعد اتّصال ضمير الرّفع المتحرّك بها. وعلى كلّ حال فهي كـ "قال".

الثاني - إنّا لا نسلّم أنّ "يَكاد"[3] مضارع لـ "كَادَ" - المدّعى ضمّ عينها - بل مضارع لـ "كاد" من لغة كسر عينها، وهي لغة من قال: "كِدْت" - بكسر الكاف نقلاً من العين - فـ "كُدْت"[4] - بضمّ الكاف - من باب "قال"، استغني عنْ[5] مضارعه بمضارع "كَادَ" من لغة من يجعله من باب "خَافَ"، ويقول: "كِدْتُ" - بكسر الكاف - كما قيل: "فَضِلَ" - بكسر الضّاد - "يَفضُلُ" - بضمّها - الماضي من لغة من قال: "فَضِل يَفْضُل" كـ "عَلِم يَعْلَم"، والمضارع من لغة من قال: "فَضَل يَفْضُل" كـ "نَصَر يَنْصُر"، فليس[6] "فَضِلَ يَفْضُل" - بكسر الماضي وضمّ المضارع - شاذا بل من التّداخل خلافاً لبعض[7]. ومثاله: "نَامَ، ودَامَ، ومَاتَ"، يقال: "مَاتَ يَمُوت"، و "دَامَ يَدُوم"، و "نَامَ يَنُوم" كـ "قَالَ" و "نَصَر". ويقال: "مَاتَ يمَاتُ"[8]، و "دَامَ يَدَام" و "نَامَ يَنَامُ"[9] من باب "خَافَ" و "عَلِم" فعلى الأول تضمّ أوائلهنّ عند اتصال ضمير الرّفع المتحرك[10]، وعلى /٨ أ/ الثّاني تكسر. فإذا قيل مثلاً: "مِتَّ" - بكسر الميم - "تَمُوتُ" أو "مُتَّ" - بضمّها - "تَمَاتُ"، فمن تداخل اللّغات[11].

---

١ - (أصلها) ساقطة من (ب).

٢ - في (ب): واما.

٣ - هكذا في (أ) و(ج) بضبطين، وفي (ب): تكاد.

٤ - في (ب): كانت.

٥ - في (ب): استغنى من (بعين مهملة).

٦ - (فليس) مكررة في (ب).

٧ - قال بالشذوذ ابن يعيش في شرح الملوكي ص ٤٣. ومن القائلين بالتداخل ابن جني في المنصف ٢٥٦/١، والزمخشري في شرح المفصل ١٥٤/٧. ينظر أيضاً شرح اللامية ٢٠٦/١ وما بعدها.

٨ - في (ب): يموت.

٩ - في (ب): ونام ينوم، ودام يدوم.

١٠ - في (ب): المحرك.

١١ - ينظر: المنصف ٢٥٦/١، والخصائص ٣٨٠/١، وشرح اللامية ٢٢٦/١.

السّادس- ما كسرت عين ماضيه ومضارعه، كـ "حَسِبَ يَحْسِبُ"، و"وَرِثَ[1] يَـرِثُ" - كذا قالـوا[2] - ولم يعد مـن الدّعائم لاتّفاق[3] الحركـة، ولقلّته لاختصاصه بألفاظ مسموعة. وعندي أنّ "يَحسِـب" - بالكسر - مضارع "حَسَبَ" - بالفتح - فذلك من التّداخل. فانظر شرحي على اللاّمية[4].

[٢- أبنية مزيد الثلاثي]

واثنا عشر لمزيد الثلاثي :

الأوّل - أَفْعَـل، بزيادة حرف واحد وهو الهمـزة أوّلاً، كـ "أَكْرَم، وأَعْطَى، وآتَـى" - بالمـدّ[5] - وغالـب هذا النّـوع التّعدية. وقد يكون للصّـيرورة، كـ "أَغَدّ" أي : صار ذا غُدّة[6]. ولغيرها كما بسطته في شرح اللاّمية[7].

وإنّما كسـرت الهمزة في المصـدر- مع أنّها مفتوحـة في الفعل- فرقاً بين المصدر والجمـع ؛ فـ "الإِحْيَاء"[8] - بكسر الهمزة - مصدر بمعنى : جعل الشّيء حيّاً، و"الأَحْياء" - بفتحها - جمع "حَيّ". ولم يعكس[9] لأنّ الجمع

---

١ - في (ب) : اورث.

٢ - ينظر : الكتاب ٣٨/٤، والمنصف ٢٠٨/١.

٣ - بعدها في (ب) واو.

٤ - فيه قوله : "يجوز وجهان [أي في مضارع حَسِب] الفتح على القياس والكسر على الشذوذ قياساً. والفصاحة استعمالاً في موضع الكسر وهو عينَ (فَعِل) المكسور من المضارع في تسعة أفعال : الأوّل - (حَسِـب) - بكسـر السـين - بمعنى ظنّ - يَحسَـب - بفتحها - ويَحسِب - بكسـرها - مَحْسَبة - بفتح الميم والسـين وبكسـر السـين - وحِسْبَاناً - بالكسر للحاء - وبفتح المضـارع وكسره قُرِئ، والفتح قراءة ابن عامر وحمزة وعاصـم، والكسـر لغة الحجاز، وهو شـاذ قياسا، فصيح استعمالاً. وأمّا (حَسَب) بمعنى عَدَّ فهو مفتوح السّين في الماضي مكسوره في المضارع. وأمّا (حَسُب) بمعنى شَرُف صَار ذا حسب فهو مضموم، وكذا مضارعه". (شرح اللامية ٢١٩/١).

٥ - في (ب) : بالمذ (بدال معجمة).

٦ - في (ب) : غذة (بدال معجمة).

الغدة : داء يصيب الإبل. ينظر اللسان : (غدد) ٣٢٣/٣.

٧ - مـن معانـي "أَفْعَل" الكثرة، كـ "أَذْأَب المَكَان"، أي : كثرت ذئابه. والتعريض كـ "أَبَعْت الثّوب"، أي عرضـته للبيع. كذا يأتي لبلوغ عدد، وبلوغ زمان، ومطاوعة "اسْتَفْعَل"، وغيرها كثير. ينظر : شـرح لامية الأفعـال ١٧٧/٢-١٩٤.

٨ - في (ب) : في الإحياء.

٩ - في (ب) : ولم يكسر.

أثقل في المعنى من المفرد فخفف بالفتح، كما أن الفعل أثقل[1] لدلالته[2] على الحدث والزّمان، فخصّ بالفتح لهمزته[3] وكسرت همزة المصدر[4].
وأيضاً أوّل كلّ فعل مفتوح، كـ "ضَرَب، وقَدَّس، وتَقَدَّس"[5]، إلاّ ما بدئ بهمزة وصل، فإنّها تحرّك بالكسر إذا بدئ بها، ولا يعتدّ بها؛ لأنها لا تحرّك إلاّ إذا ابتدئ بها، ولأنّ حركتها ما هي إلاّ للتخلّص من الابتداء بالسّاكن، أو التخلّص[6] من التقاء الساكنين[7] - وأصل التخلّص منه[8] إنّما هو بالكسر - أو للتوّصل إلى النطق بالساكن.
[وفي هذا][9] مباحث مبسوطة في محلّها[10].

الثاني - فَعَّل - بالتشديد - والزائد فيه حرف واحد وسطا، وهو العين الثانية عند الأكثر، وهو الصحيح عندي، لأنّها أقرب إلى الآخر، والآخر أولى بالتغيير بزيد أو نقص، ولأنّ التكرار حصل بها، ولأنّها التي تعاقبها الياء في المصدر، نحو "كبّرتُ الله تكبيراً"؛ فالباء الأولى باقية، والثانية جاءت الياء في موضعها. فهذه أمور مرجّحة كذلك - فيما ظهر لي - والمصير إلى الراجح متعيّن.

قال الخليل[11]: الزائد الأولى لسكونها، لأنّ في زيادة الساكن كون المزيد[12]

---

١ - في (ب): أنقل.
٢ - في (ب): لدلالة.
٣ - في (ب): لهمزة.
٤ - بعدها في (ب): والحدوث قيل فاعل والفاعل.
٥ - (وتقدس) ساقط من (ب).
٦ - في (ب): وللتخلص.
٧ - في (ب): الساكين.
٨ - (منه) ساقطة من (ب) مكانها واو.
٩ - زيادة يقتضيها السياق.
١٠ - ينظر: المنصف ١/٥٣ وما بعدها، وص ١٤٧ من فصل الأمر من التحقيق.
١١ - ينظر: الكتاب ٤/٣٢٩، والمنصف ١/١٦٤.
الخليل هو ابن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (١٠٠هـ-١٧٠هـ)، اشتهر بكتاب "العين"، وكتاب "الجمل"، وكتاب "العروض". ينظر الفهرست ص ١٩٩، والبلغة ص ٧٩، وبغية الوعاة ١/٥٥٧، ووفيات الأعيان ٢/٢٤٤.
١٢ - في (ب): الزيد.

حرفـاً فقط، وفي زيادة المتحرّك كـون المزيد حرفا وحركة، والأولى تقليل الزّيادة. وقال سيبويه[1] بجواز ذلك.

وغالـب هـذا النوع أن يكـون للتكثير - فيمـا[2] قيل[3] - إمّـا لتكثير[4] الفعل، كـ"طَوَّفْـتُ" أي: أكـثرت الطواف، فيتحقّق مع اتحـاد[5] الفاعل. قلت: أو مـع تكراره، نحو: "طُـوِّفَ بالبيـتِ" - بالبناء للمفعـول - بمعنى: أكثر الطواف بـه، والطائف متعـدّد. وإماّ لتكثير الفاعل كهـذا المثال الأخير، إذا أريـد به اعتبـار جانب كثرة الفاعل، وكان كثـيراً. و"مَوَّتَتِ الإبل" - بالبناء للفاعل - أي: كثرت الإبل الميّتة، ويلزم من ذلك كثرة الفعل،كأنه قيـل: كثر موت الإبل. وإمـا لتكثير المفعول، كـ"قُطِّعـت الأثواب"، ويلزم[6] منه كثرة الفعل.

الثالـث - فَاعَل، والزّائد فيه حرف واحد وسـطاً وهـو الألف، كـ"قَاتَل". وغالب هذا النوع المشـاركة بين الاثنين فصـاعدا[7] - وهي الأصل فيه - وهي أن يفعل كلّ بصـاحبه مثل ما فعل به صـاحبه[8]. و المصـدر "فِعَال"، وأصله "فِيعَال" - كما مرّ[9] - .

قيل: من قال: "كَذَّب كِذَّابا" قال: "قَاتَل قِيتَالاً". قيل: وظاهر هذا القول أنّ فِعَالاً[10] [- بكسر الفاء وتخفيف العين[11] -] صيغة[12] أصلية لا فرع

---

١ - في (ب): سويته.
٢ - (فيما) مكانها بياض في (ب).
٣ - كما في: الممتع ١٨٨/١، وشرح التصريف الملوكي ص ٧٠.
٤ - في (ب): التكثير.
٥ - في (ب): التحاد.
٦ - في (ب): يعزم.
٧ - في (ب) فصاعد.
٨ - كذا في: شرح التصريف الملوكي ص ٧٣.
٩ - في ص ٦٩ من مقدمة النص المحقق.
١٠ - في (أ): فيعالا.
١١ - زيادة من (ب).
١٢ - في (ب): صغة.

عن فِيعَال[1]. وذلك ثلاثة أنواع من مزيد الثلاثي المزيد فيها حرف واحد.

الرّابع – تَفَاعَل والزّائد فيه حرفان: التّاء والألف. وغالبه[2] المشاركة المذكورة – وهي أصله – كـ"تَضَارَب زَيد وعمرو".

إن قلت: ما الفرق بين "فَاعَل" و"تَفَاعَل" في المعنى، قلت: قال الجَاربُردي[3]: "الفرق[4] أنّ البادئ في (فاعل) معلوم دون (تفاعل). ولذا يقال: أَضَارَب زيد عمراً، أم ضارب عمرو زيداً؟ ولا يقال ذلك في (تَضَارب)"[5]. انتهى.

/١٩أ/ و أقول: ليس الأمر كذلك، بل الفرق أنّ "تَفَاعَل" معناه أنّ الفعل وقع من كلّ منهما على الآخر، و"فاعل" معناه نسبة الفعل إلى شيء متعلّقاً بالآخر صريحاً. ولزم عكس ذلك ضمنا، فقولك: "ضَارَب زيدٌ عَمْراً" يدل عل نسبة الضرب إلى "زيد" صريحاً متعلقاً بعمرو، وعلى نسبته[6] إلى عمرو[7] متعلقاً بزيد ضمناً. وإلا فكما يقال: "أَضَارَبَ زيدٌ عَمْراً، أم ضارب عمرو زيداً؟" بمعنى: هل البادئ "زيد" أم "عمرو"؟ ويقال ذلك[8] على معنى: هل جازى زيد عمراً على ضربه بأن يكون البادئ عمراً، أو جازى عمرو زيداً بأن يكون البادئ زيداً، مع أن ذلك يحتاج إلى السماع، أعني مثل قولك: أضارب زيد عمراً، أم ضارب عمرو زيداً[9]؟.

---

١ – ينظر: شرح اللامية ٣٧٧/٤.

٢ – في (ب): وغالب.

٣ – الجار بردي هو أحمد بن الحسن بن يوسف فخر الدّين الشيخ، فقيه شافعي (ت ٧٤٦هـ). له: شرح شافية ابن الحاجب، وشرح كشاف الزمخشري وشرح منهاج البيضاوي. ينظر: البغية ٣٠٢/١، والأعلام ١١١/١.

٤ – بعدها في (ب) واو.

٥ – مجموعة الشافية في علم الصرف والخط، ص ٤٨. ينظر أيضاً: شرح اللامية ٢٦٨/٢.

٦ – في (ب): نسبة.

٧ – في (ب): عمر.

٨ – (ذلك) ساقطة من (ب).

٩ – "تَفَاعَل" و"فاعل" كلاهما يدل على المشاركة، إلاّ أنّها في الأوّل صريحة، وفي الثاني ضمنية، ينظر: المنصف ٩٢/١، ومجموعة الشافية ص ٤٧-٤٨، وحاشية اللقاني و ٣٢ – ظ ٣٣.

الخامس – تَفَعَّلَ، والزائد فيه حرفان: التاء وإحدى العينين[1] – على الخلاف السابق[2] – وأصله التكلّف في تحصيل المطلوب شيء بعد شيء، كـ "تَجَرَّع، وتَعَلَّم، وتَحَلَّمَ"[3]، أي: كلّف نفسه في تحصيل الحِلْم. و"تَشَجَّع"، أي: تكلّف الشجاعة، و"تَسَخَّى"، أي: تكلف السَّخَاء.

ومعنى التَّفعُّل: ممارسة الفعل ليحصل، وأما "تَفَاعَل" الذي كـ "تَجَاهَل" فلإظهار أنه على حال ليس عليها، ولا يطلب أن يكون عليها[4]، ومن عصى الله بلا علم فهو جاهل، ومن عصاه وقد علم جاز إطلاق التجاهل عليه[5]. ويأتي لمطاوعة[6] "فَعَّل" – بالتشديد –[7].

السادس – انْفَعَل، والزائد فيه حرفان: الهمزة و النون، كـ "انْبَعَث" و"انْطَلَق". وأصله مطاوعة الثلاثي المتعدي[8] لواحد، سواء أُفتحت[9] عينه أم[10] كسرت، نحو: "خَطِفْتُه – بكسر الطاء – فَانْخَطَفَ". ومجيئه لمطاوعة "أَفْعَلَ" كـ "أَزْعَجَه فَانْزَعَجَ" شاذ. ولا يبنى إلا من فعل جارحة ظاهر أثره؛ فلا يقال: "انْعَدَم" لأنّ المعدوم ليس بموجود حتى يقوم به أثر[11]، لأنّ معنى "عَدِمْته كذا"[12]: فقدته، أي: لم أجده، ولا فعل في هذا له[13].

---

١ – في (ب): العنين.

٢ – حول الزائد في (فعل)، ص ٧٦ من النص المحقق.

٣ – تَحَلَّم: ادَّعى الرُّؤيا كاذباً. ينظر: اللسان (حلم) ١٤٥/١٢.

٤ – من (ومعنى) إلى (عليها) منسوب إلى الجار بردي في شرح اللامية ٢٧٨/٢. ينظر: مجموعة الشافية ص ٤٩.

٥ – من (ومن عصى) إلى (عليه) ساقط من (ج).

٦ – "المطاوعة: أن تريد من الشيء أمراً ما فتبلغه، إمّا بأن يفعل ما تريده إذا كان ممّا يصح منه الفعل، وإمّا أن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل. وإن كان ممّا لا يصح منه الفعل". (المنصف) ٧١/١.

٧ – في (ب): للتشديد

نحو: كَسَّرتُه فَتَكَسَّر.

٨ – في (ب): المتدي.

٩ – في (ج): فتحت.

١٠ – في (ب) و (ج): أو.

١١ – (به أثر) ساقط من (ب).

١٢ – (كذا) ساقط من (ب).

١٣ – من (لأنّ معنى) إلى (هذا له) ساقط من (ج).

وجاز "قُلْتُه فَانْقَال" لأنّ المقول معالج بتحريك اللسان والشفتين، وإخراج الصـوت. وإن اعتبر ما تحصـل في الذهن من القول، لم يجز "انْقَال"[1]. والمطاوعة قبول المفعول أثر الفعل. وأما "كَسَرْته فلم يَنْكَسِر" – إذا ورد – فمعناه: باشـرت الأمور المؤدية لكسره، فلم تُؤثر فيه. وقيل: المطاوعة صدور فعـل عن فعل.

السّابع - افْتَعَل، والزّائد فيه حرفان: الهمزة والتاء، وأصله مطاوعة الثلاثي[2] المتعدي لواحد، كـ"جَمَعْتُه[3] فاجْتَمَع". ولو لم يكن الفعل فيه علاج[4] كـ"غَمَمْتُه فَاغْتَمّ" - كذا قيل - ووجهه أنّك لم تُوقِع الغَمَّ[5] [به][6] - هذا بلا توسّط - بل عملت له أسباب الغمّ[7].

وغالبه مطاوعة ما فاؤه لام، أو راء، أو واو، أو ميم، أو نون، كـ"لَمَمْتُه فَالْتَمَّ، ورَدَدْتُه فارْتَدَّ، ووَصَـلْتُه فَاتَّصَـل، ومَنَعْتُه فَامْتَنَع، ونَصَـرْتُه فَانْتَصَر"[8]. وقد يجيء مطاوعاً لأَفْعَل، كـ"أَنْصَفْتُه فَانْتَصَفَ".

الثّامن - افْعَلَّ - بتشـديد اللاّم - والزّائد فيه حرفان: الهمزة، وإحدى اللاّمين - على خلاف كالخلاف[9] السّـابق[10] - وهو مختصّ بما فيه لون، أو عيب، كـ"احْمَرّ" - بتشديد الرّاء - و"اعْـوَجّ" - بتشديد الجيم - قيل: وربّما جاء من غيره، كـ"ابْهَرَّ القَمَر"، إذا قوي ضـوءه. وسهله أنّ الضّوء

---

١ - "لا يقع (انْفَعَل) إلاّ حيث يكون علاج وعمل. ولذلك استضعف بعضهم (انْعدَم الشيء)، وقد قالوا: (قُلْتُ الكَلاَمَ فَانْقَال)، لأنّ القول له تأثير في تحريك اللسان وعمله". (شرح المفصل ٧/١٦٠).

٢ - (الثلاثي) ساقطة من (ب).

٣ - في (أ) و (ج): جمعه.

٤ - (علاج) مكانها بياض في (ب).

٥ - في (ب): العم (بعين مهملة).

٦ - زيادة من (ب).

٧ - من (ووجهه) إلى (الغم) ساقط من (ج).

٨ - من (كلممته) إلى (فانتصر) ساقط من (ج).

٩ - في (ب): كالخاف.

١٠ - حول الزائد في (فَعَّلَ) و(تَفَعَّلَ).

كلــون، بل هو لــون - فيما يظهر لي -[1]. ومنه "ارْعَوَى"[2]، لكن لم يكن فيه إدغام[3]، بل إعلال، لأنّ الإعلال ســابق على الإدغام، لأنه[4] بالنّظر لحرف واحد من حروف العلّة، والإدغام بالنّظر لحرفين، فالأصل[5] : "ارْعَوَو" - بواويــن مفتوحتين[6] خفيفتين[7] - قلبــت الثانية ألفا لما ذكر[8]. ولا وجه للعمل بالإدغام والإعلال، فإنّه لا يمكن، ولا لإلغائهما معاً، فإنّ مقتضى الإعلال موجــود، وهو تحرّك الواو بعد فتحة. ولم تعلّ الواو الأولى وتبقى[9] الثانية، لأنّه إذا اســتحق حرفان الإعلال صــحّح الأول - كما بســط في محلّه[10] - ومقتضــى الإدغام موجود أيضا وهو اجتماع حرفين متماثلين[11]، فلو عمل به لسُــكِّن الأول، وأدغم في الثاني. وكيف يلغى المقتضيان وقيام المقتضِي يستلزم قيام المقتضَى. وهو للمبالغة.

فهذه خمسة أنواع من مزيد الثلاثي الزّائد فيها حرفان.

التاسع - افعَــالّ - بتشــديد الــلاّم قبلها ألف، وقد تهمــز - والزائد فيه ثلاثــة أحرف : الهمزة، والألف، وإحدى اللاّمين - على الخلف - وحكمه حكــم الذي قبله[12]، إلاّ أنّ المبالغة فيه أشــد، وأفهام[13] العُروض فيه أكثر، نحو: "احْمَارَّ"، ومصدره "احْميرار" - بياء بعد الميم -.

---

١ - ينظر : شرح لامية الأفعال ٢/٢٣٨.
٢ - ارْعَوَى : كفّ عن الأمور. ينظر : اللسان (رعي) ١٤/٣٢٨.
٣ - في (ب) : الإدغام.
٤ - في (ب) : لا (بسقوط النون والهاء).
٥ - في (ب) : الأصل.
٦ - في (ب) : مفتوحين.
٧ - في (أ) : مخفيفتين. وفي (ب) : خفيفين.
٨ - أي لتحركها بعد فتحة، كما في (الهُدَى). ذكر ذلك في ص ٦١ من النص المحقق.
٩ - في (أ) و(ج) : تبق. وفي (ب) : تبقا.
١٠ - ينظر : باب الأجوف من النص المحقق ص ٢٢٨، والمنصف ٢/٢٠٦، وشرح المفصل ١٠/١١٦.
١١ - في (ب) : مثماثلين.
١٢ - أي بناء (افْعَلَّ).
١٣ - أَفْهَام جمعَ (فَهْم) وهو حُسن تصور المعنى. ومراد المؤلف هنا أنّ (افْعَالَّ) أكثر دلالة من (افْعَلَّ) على معنى العُروض. ينظر : المعجم الوسيط ٢/٧٠٤.

العاشر - افْعَوَّل - والزائد فيه ثلاثة : الهمزة والواوان؛ فإنّ واوه /١٠أ/ مشـددة كـ"اجْلَوَّذ[١] بهم السَّير"[٢]، أي : دام مع سرعة. والمصدر "افعِوَّال" - بتشديد الواو - وهو للمبالغة.

الحادي عشر - افْعَوْعَل - والزائد فيه ثلاثة : الهمـزة، والواو، وإحدى العينـين[٣] وهـو للمبالغـة، كـ"اعْشَوْشَبَت الأرض"، أي : كـثر عشـبها. و"اخْشَوْشَنت" أي : اشتدت خشونتها، ويأتي لغيرها[٤]. والمصدر "افعِيلال" كـ"اعْشِيشَاب[٥]، واخْشِيشَان".

الثاني عشر - اسْتَفْعل - والزائد فيه ثلاثة : الهمزة، والسـين، والتاء. وأصله الطلب[٦].

فهذه أربعة أنواع من مزيد الثلاثي الزائد فيها ثلاثة[٧] أحرف.

[٣- أبنية الرباعي المجرد]

وواحد للرباعي، وهو : فَعْلَل، وحروفه كلّها أصول - ولا يكون في الفعل أكثر من أربعة حروف أصول - نحو : "دَحْرَجَ[٨] الشَيءَ"، أي : دَوَّرَه. ولم يتصرفوا فيه، كما تصرفوا في الثلاثي بفتح العين، وكسرها وضمها، لثقله بكثرة الحروف. وإنّما سكنوا ثانيه[٩] لئلا يتوالى أربع حركات في

---

١ - (اجلوذ) وردت في جميع النسخ بدال مهملة.

٢ - (السير) وردت في جميع النسخ (الشر)، ينظر : اللسان (جلذ) ٣/٤٨٢.

٣ - في (ب) : الغينين.

٤ - كالصـيرورة، نحو : "احْلَولَى"، أي : صـار حُلوا، وكذا مطاوعة المجرد. ينظر : شـرح لامية الأفعال ٢/٢٦٠ وما بعدها.

٥ - في (ب) : اعشاب.

مصـدر افْعَوعَـل افْعيعَـال لا افْعيـلَال. ينظر : أدب الكاتب ص ٥١٠، وأبنية الصـرف ص ٢٢٠. وعند الفارسي مصدر افعوعل افعيلال، ينظر : التكملة ص ٢١٩.

٦ - نحو : اسْتَعْتَبْتُه، أي : طلبت إليه العُتبى، ينظر : المنصف ١/٧٧.

٧ - (فيها ثلاثة) ساقط من (ب).

٨ - في (ب) : دخرج.

٩ - في (ب) : ثانية.

كلمة واحدة بدون تقدير ساكن فاصل،[كـ "جَنَدِل[1]، وعُلَبِطٌ"، أصلهما: "جَنَادِل وعُلاَبِط"[2].

وبدون أن يكون أحد حروفها في نية الانفصال [كتاء التأنيث كشجرة][3]. وفي ذلك الإسكان تخفيف. ولم يسكّن الأوّل لتعذّر الابتداء بالساكن، ولا الثالث – وهو لامه الأولى[4] – للزوم التقاء السّاكنين إذا اتّصل به ضمير الرّفع المتحرك على غير حدّ التقائهما[5] وهو متعذّر[6]، أو ممكن مرفوض لثقله – قولان – فحركت بالفتح تخفيفاً. ولم يسكن الأخير لوجوب بناء الماضي على الفتح الظّاهر، أو المقدّر. وكذلك يجب فتح أوّل الماضي، وإنما يكسر لنقل كـ "قِيلَ،وخِفْت، وبِعْت[7] وشِهْد، ونِعْم" – بكسر أولهما، وإسكان ثانيهما – ويضّم لنقل، أو دلالة على الواو، كـ "قُلْت"، فإنّ الضّمّ فيه دلالة على الواو، أو نقل من الواو لمّا وصل بالضّمير المتحرّك المرفوع، نقل إلى "فَعُلَ" – بضّم العين –[8].

[٤ - أبنية مزيد الرّباعي]

وثلاثة لمزيد الرّباعي :

الأوّل – تَفَعْلَل، بزيادة التاء، وهو لمطاوعة[9] "فَعْلَل"، كـ "دَحْرَجَه[10] فَتَدَحْرَجَ".

---

١ - جَنَدل : مكان في مجرى النهر فيه حجارة، يشتد عندها جريان النّهر. ينظر : المعجم الوسيط ١/١٤٠.

٢ - زيادة من (ب).

٣ - زيادة من (ب).

٤ - في (أ) و (ج) : الثانية.

٥ - بعدها في (ب) : والابتداء بالساكن.

٦ - في (ب) : معتذر.

٧ - (وبعت) ساقط من (ب).

٨ - تحدث القطب عن وزن (فَعْلَلَ) في شرح اللامية ١/١٦٠-١٦١، وأورد النصوص نفسها الثابتة هنا منسوبة إلى شارح مراح الأرواح.

٩ - في (ب) : مطاوعة.

١٠ - (دحرجة) سقطت منها الحاء والجيم والتاء في (ب).

الثاني – افْعَنْلَلَ، بزيادة الهمزة والنون، وهو لمطاوعة "فَعْلَلَ"، نحو: "حَرْجَمْتُ الإبل فاحْرَنْجَمَت"، أي: رددت بعضها إلى بعض فارتدّت. وقد يكونان لغير المطاوعة، كـ "تَسَهْوَكَ" بمعنى: هَلَكَ. ولم يوجد "سَهْوَكَهُ"[1] في كلام بعض.

الثالث – افْعَلَلَّ، بتشديد اللاّم الثانية – بزيادة الهمزة، إحدى اللاّمين الأخيرتين، كـ "اقْشَعَرّ"، أي: أخذته قُشَعريرة. وذكر بعض أنّه ملحق بـ "افْعَنْلَلَ"، وأصله: "قَشْعَرَ" كـ "حَرْجَمَ". واستدلّ

على إلحاقه باتّحاد مصدره بمصدر[2] افْعَنْلَلَ. ويُبْحث[3] فيه بأنّ الملحق يجب اشتماله على ما اشتمل[4] عليه الملحق به من زيادة، ولم توجد النون في "اقْشَعَرَّ"[5]. وأنّه[6] لا يجوز الإدغام في الملحق مطلقاً ولا الإعلال[7] إلاّ في الآخر، والإدغام هنا موجود. فانظر شرحي على اللاّمية[8] وغيره[9]، تجد الجواب بأنّ عدم الإدغام غالب، وبغير ذلك.

[٥- أبنية الملحق بالرّباعي المجرّد]

وستّة للإلحاق بالربّاعي الأصول:

الأوّل - فَعْلَلَ، بزيادة إحدى اللاّمين، كـ "جَلْبَبَ"، أي: لبس الجلباب، و "شَمْلَلَ"، أي: أسرع.

---

١ – في (ب): يوجد سهوكة.
قال ابن منظور: "سَهْوَكْتُه فَتَسَهْوَكَ، أي: أَدْبَرَ وهَلَكَ". اللسان (سهك) ١٠/٤٤٥.

٢ – (بمصدر) ساقط من (ب).

٣ – (يبحث) مكانها بياض في (ب).

٤ – في (ب): ما شتمل.

٥ – في (ب): القشعر.

٦ – (أنّه) ساقط من (ب).

٧ – في (ب): لإعلال.

٨ – ج ٢ ص ١٥٥ وما بعدها، وفيه أورد ما ورد هنا مع بعض التغيير والزيادة كنسبة النصوص إلى أصحابها.

٩ – ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٥/٢٢٥، وشرح المفصل ٧/١٦٢، والأصول في النحو ٣/٢٣١، والتكملة ص ٢٢٠، والمنصف ١/٨٩ وما بعدها، وحاشية اللقاني و ٤٠.

والثانـي - فَوْعَـلَ، بزيادة الواو، كـ "حَوْقَلَ" بمعنى: ضَـعُفَ، كـ "جَوْرَبَ" بمعنى: لبسـ الجَورب، فإنّ "الجورب"[1] ولـو كان عجميّاً، والإلحاق فرع عن زيادة الواو فيه، والعلم بالزيادة فرع عن الاشتقاق - الذي هو خاصّ بالعربية - لكن لمّا استعملته العرب على سنن لغتهم، أعطته حكم نظيره، كـ "جَوْهَرَ"[2] وكَوْثَرَ"[3]، وكأنّه من الجَرَب[4].

الثالث - فَيْعَل، بزيادة الياء، كـ "بَيْطَرَهُ"، أي: شقّه للمُداواة.

الرابع - فَعْوَلَ، بزيادة الواو، كـ "جَهْوَرَ": اشتد جهره.

الخامس - فَعْنَلَ، بزيادة النّون[5]، كـ "قَلْنَسَ"[6]، أي: لبس[7] القَلَنْسُوة[8]. وزاد بعضهم[9]: "فَنْعَلَ"، و "فَعْيَلَ".

السادس - فَعْلَى، بزيادة الألف[10]، نحو: "قَلْسَى"، أي: لبس القَلَنْسُوة أيضاً.

[٦ - أبنية الملحق بتَفَعْلَلَ]

وخمسة للإلحاق بـ "تَفَعْلَلَ":

الأوّل - تَفَعْلَـلَ، بزيـادة التاء، وإحدى اللامين بخـلاف[11] الملحق به، فإنّ

---

١ - الجورب لفظة فارسية معرَّبة. ينظر: شرح المفصل ٥/٦٩.
٢ - جَوْهَر: أعلن به وأظهر. ينظر: اللسان (جهر) ٥/١٥٠.
٣ - كَوْثر: كثر. ينظر: اللسان (كثر) ٥/١٣٣.
٤ - في (ب): الحرب (بحاء مهملة).
قال ابن فارس: "(جرب): الجيم والرّاء والباء أصلان، أحدهما الشيء البسيط يعلوه كالنبات من جنسه، والآخر شيء يحوي شيئاً". (معجم مقاييس اللغة ١/٤٤٩). ينظر أيضاً: حاشية اللقاني و ٢٧ - ظ٢٧، وشرح اللامية ٢/٢٩٨-٢٩٩.
٥ - (النون) ساقطة من (ب).
٦ - في (ب): قلس.
٧ - في (ب): لا بأس.
٨ - القَلَنْسُوة: لباس للرأس مختلف الأنواع والأشكال، ينظر: المعجم الوسيط ٢/٧٥٤.
٩ - الأوزان الستة الملحقة بفَعْلَلَ المذكورة هنا هي ممّا ارتضاه سيبويه. ينظر: أبنية الصرف ص ٤٠٣، والمزهر ٢/٤٠-٤١، وشرح اللامية ٢/١٦٠، ٢٥٧.
١٠ - الأولى قوله: بزيادة الياء المنقلبة ألفاً، ولا يبطل به الإلحاق لأنّه في محل التغيير ينظر: المنصف ١/٤٠.
١١ - في (ب): يخاف.

لاميه أصــلان، نحو: "تَجَلْبَبَ"، فـ "جَلْبَبَ" ملحق بـ "دَحْرَجَ"، و"تَجَلْبَبَ" ملحق بـ "تَدَحْرَجَ"[1].

الثاني - تَفَوْعَلَ، بزيادة التاء والواو، كـ "تَجَوْرَبَ"، أي: لبس الجَوْرَب.

الثالث - تَفَيْعَلَ، بزيادة التاء والياء، كـ "تَشَيْطَرَ"، أي: فعل فعلاً[2] مكروها، و"تَفَيْهَقَ"، أي: أكثر في كلامه.

الرّابع - تَفَعْوَلَ، بزيادة / ١١ أ / التاء والواو، كـ "تَرَهْوَكَ"، أي: تَبَخْتَر.

الخامس - تَمَفْعَلَ، بزيادة التاء[3] والميم، والمعهود منه "تَمَسْكَنَ"، أي: أظهر الذُّلَّ، و"تَمَدْرَعَ"، أي: لبس المِدْرَعَة - وهي قميص صغير ضيّق[4] الكمّين - أو لبس[5] الدِّرْعَ، و"تَمَنْطَقَ"، أي: لبس المِنْطَقَة[6]، و"تَمَنْدَلَ" أي: مسح يديه بالمنديل.

[٧ - أبنية الملحق بافْعَنْلَل]

واثنان للإلحاق بـ[7] "افْعَنْلَلَ":

الأوّل - افْعَنْلَلَ، بزيادة الهمزة والنون وإحدى اللاّمين، بخلاف الملحق به، فلاماه أصلان، نحو: "اقْعَنْسَسَ"، أي: تأخَّرَ، ورجع[8]، من "القَعَس": وهو خروج الصّدر، ودخول الظّهر ضدّ "الحَدَب".

الثاني - افْعَنْلَى[9]، بزيادة الهمزة والنون والألف، كـ "اسْلَنْقَى"، أي:

---

١ - من (فجلبب) إلى (بتدحرج) ساقط من (ج).
٢ - في (ب): فعل فعل.
٣ - في (ب) الثاء.
الإلحاق لا يكون من أوّل الكلمة، وفي "تَمَسْكَن" وأخواتها اضطراب، فحكم عليها بالشذوذ. ينظر: المنصف ١/٨٩.
٤ - (ضيق) ساقطة من (ب).
٥ - (أو لبس) ساقطة من (ب).
٦ - المِنْطَقَة والنِّطَاق: هو كل ما شددت به وسطك. ينظر: اللسان (نطق) ١٠/٣٥٥.
٧ - الباء ساقطة من (ب).
٨ - في (ب): تأخرون ورجون.
٩ - في (ب): افعللى.

اِضـطجعَ[1] على قَفَاه. والمزيد في آخـره ياء، قلبت ألفا لتحرّكها[2] بعد فتح. وقـد مرّ أنّ الإعـلال في الملحق لا يكون إلاّ في الآخـر[3]، وهو مع هذا قليل. ولـو ألحقت الياء في غير الأخـير، فإمّا متحرّكة بعد فتحـه فتنقلب[4] ألفاً فيزول وجه الإلحاق لفوات الحركة. وإمّا سـاكنة أو غير مسـبوقة بفتحة[5] فـلا تكون ألفـاً. وزيادة الإلحاق إنّمـا هي ألف منقلبة عـن ياء، بخلاف الأخير فإنّ حركته عارضة غير معتدّ بها في الزّنة.

والإلحـاق : جعـل لفظ على وِزان[6] لفظ أكثر منه بزيادة حرف أو أكثر - في عـدد الحروف والحركة والسّـكون[7] - وكذلك لم يجـز[8] في الملحق[9] الإدغام مطلقا، ولا الإعلال في غير الأخير. قيل : لعلّ بعضا أجاز الإدغام. وأحكام الملحق كأحكام الملحق به في التصـغير[10] والتّكبير وغيرهما. ودليل الإلحاق في الفعل اتّحاد المصدرين - مصدر الملحق، ومصدر الملحق به- ولا يخفى أنّ "اِسْتَخْرَجَ" غير ملحق بـ "اِحْرَنْجَمَ" - ولو توافقا في الحركة، والسّكون، والمصدر - لأنّ الرابع فيه فاء، وفي "احرنجم" زائد[11] واقع بعد الفاء والعين. و"أَخْرَجَ" غير ملحق بـ "دَحْرَجَ" - ولو توافقا في ذلك - لأنّ المعتبر فعللة في بـاب "دحرج" لاطراده دون "فِعْلَالٌ"[12]، و"إِخْرَاجٌ" موازن[13] لـ "فِعْلَالٌ" لا لـ "فَعْلَلَةٌ"، ولأنّ الشّرط توافق المصادر كلّها[14]. والله أعلم.

---

١ - في (ب) : اظهر.
٢ - في (ب) : لتركها.
٣ - تنظر : ص ٨٤.
٤ - في (ب) : فتقلب.
٥ - في (ب) : بفحة.
٦ - وِزان مصطلح يُعنى به الوزن. ينظر : نزهة الطرف ص ٧٠.
٧ - هو تعريف للصبان في حاشيته على الأشموني ٣٥١/٤. ينظر : أيضاً شرح اللامية ٣٠٠/٢.
٨ - (يجز) سقط منها حرف الجيم في (ب).
٩ - في (ب) : في الحلق.
١٠ - في (ب) : التصير.
١١ - (زائد) ساقطة من (ب).
١٢ - ينظر : ص ٨٧. من النص المحقق.
١٣ - في (ب) : واخرج موان.
١٤ - ينظر : شرح اللامية ١٥٥/٢.

[الفصل الثالث : الماضي]

بني[1] الماضي على الفتح لا على غيره، لأنّه أخو السكون - لأنّه جزء ما هو لازم السكون، وهو الألف - لمّا امتنع بناؤه على السكون، لشبهه بالاسم[2] في وقوعه صفةً، وحالاً، وصلةً، وخبراً مع مرفوعه الذي هو كجزء منه في الاحتياج إليه مطلقاً[3]، وفي وجوب الاتصال إذا كان ضميراً[4] حتى أنّه كثيراً ما يستتر فيه، تعيّن بناؤه على القريب من السكون وهو الفتح - والمصير إلى الأقرب أولى - وأيضاً الفتح أخفّ الحركات، وهو في الخفة بعد السكون.

ولم يعرب لفوات موجب[5] الإعراب، وهو تعاقب معان تميّز بالإعراب[6]، بخلاف[7] المضارع، فقد تتعاقب عليه معان تميّز به، كما في "تَشْرَبَ" من قولك : "لا تَأْكُلِ السَّمَكَ، وتَشْرَبُ[8] اللَّبَنَ" ، فأعرب لذلك، أو أعرب لكثرة مشابهته بالاسم، أو لأنّ اسم الفاعل أخذ منه العمل، فأعطي الإعراب عوضا عمّا أخذ منه. وأمّا الماضي فلم يأخذ منه اسم الفاعل العمل، ولم تكثر مشابهته الاسم، ألا ترى[9] أنّ اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال ينصب المفعول، والذي للماضي لا ينصبه[10]. وذكر بعضهم أنّ الماضي.

---

١ - في (ب) : يبني.
٢ - هذه المشابهة ناقصة، ينظر : شرح المفصل ٧/٤-٥.
٣ - ينظر : المصدر نفسه ٧/٤-٥.
٤ - في (ب) : ضمير.
٥ - في (ب) : موجبة.
٦ - هذا رأي الكوفيين. ينظر : الإنصاف ٢/٥٤٩.
٧ - في (أ) : بخلا (بسقوط الفاء).
٨ - "تَشْرَبَ" - بفتح الباء - يراد به النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين لا منفردين. "وتشربِ" - بكسر الباء - يراد به النهي عن أكل السمك وشرب اللبن منفردين ومجتمعين. ينظر : الإنصاف ٢/٥٥٥-٥٥٦، وشرح المفصل ٧/٣٠، ومعاني الحروف، للرماني، ص ٦٢.
٩ - في (أ) : ترا.
١٠ - من (ألا ترى) إلى (لا ينصبه) ساقط من (ج).
قال الزمخشري : "يشترط في إعمال اسم الفاعل أن يكون في معنى الحال أو الاستقبال، فأمّا إذا كان بمعنى الماضي فإنك لا تعمله، إذ لا مضارعة بينه وبين الماضي...وذهب الكسائي من الكوفيين إلى جواز إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي" شرح المفصل ٦/٧٦ ينظر أيضا : شرح المراح ص ٢٤.

بني[1] لفوات موجب الإعراب، وأنّ المراد بـ "موجب الإعراب" عندهم هنا المشابهة التامة في الحركات[2] والسكنات، لا الفاعلية والمفعولية والإضافة، وإلاّ لزم بناء المضارع لفوات ذلك فيه. وبني الأمر على السكون، لعدم مشابهته الاسم أصلاً.

واعلم أنّ البناء ضد الإعراب، وضد الحركة[3] السّكون، فأعطي السّكون للبناء تحقيقياً للتضاد، ولأنّ الحركة للحاجة إليها في بيان المعنى، ولا حاجة في المبني إليها - كذا قيل - وفي هذا الفصل مباحث ذكرتها في النّحو[4].

وزيدت الألف في "ضَربَا" و "ضَرَبَتا" ليدل على "هما"، والواو في "ضَرَبُوا" ليدل على "هم" بالإشباع، والنون في "ضَرَبْنَ" ليدل على "هنّ". و[5] الأصل في الزيادة حروف العلّة لكثرة دورها في الكلام، ولكن زيدت النّون فيه لا[6] الياء لئلا يلزم دخول الكسرة - التي هي أخت الجرّ - على الفعل /١٢أ/ المصون من الجر - مع أنّ في النون شبها بحرف المدّ - وحركت لما فيها من الاسمية والفاعلية[7].

وقد يقال: الأصل في المبني مطلقا السّكون فعلاً، أو حرفاً، أو اسماً. ويجاب بأنّه تأهل للحركة لقوته بالعمدية، إذ هو فاعل مع الاسمية[8].

وضمّ آخر الماضي إذا اتصل به واو الجماعة للمناسبة[9]، كـ "ضَرَبُوا،

---

١ - في (ب): يبني.
٢ - في (ب): الحركة.
٣ - في (ب): وضد المركبة.
٤ - ينظر: المسائل التحقيقية ص٦٧ وما بعدها.
٥ - الواو ساقطة من (ج).
٦ - (لا) ساقطة من (ب).
٧ - في (ب): لفاعليه.
٨ - من (وقد يقال) إلى (الاسمية) ساقط من (ج).
٩ - في (ب): لمناسبة.

ورَمَوْا" - بفتح الميم وإسكان الواو حيّاً - وأصله : "رَمَيُوا" - بضم الياء - قلبت ألفا بعد حذف ضمتها لتحركها بعد فتحة، فحذفت الألف للساكن بعده، - وذلك أمرا اعتباري لا منطوق به - فلا يقال : كيف تقلب ألفا مع سكون ما بعدها ؟ وأيضا الساكن بعدها[1] عارض، أو اعتبر[2] ذلك قبل دخول هذا الساكن؟

وحاصل ذلك[3] اعتبار أنّه لو ثبتت لضمت، وأنّ ما دخلت الواو إلاّ وقد قلبت الياء ألفاً، فحذفت الألف[4] للساكن[5]. وكـ"رَضُوا" - بضم الضاد - أصله : "رَضِيُوا" - بكسرها وضم الياء - نقلت ضمتها للضاد، فحذفت للساكن بعدها[6]. وقيل : ضم الضاد لئلا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة التقديرية[7] بعدها، ولأنّ بقاء الكسرة مع حذف الياء، يفضي إلى قلب الواو ياء لسكونها بعد كسرة. وعلى هذا القول، فضمة الياء محذوفة للثقل، كما نقلت - على القول الآخر - للثقل.

وبعد، فهاك ضابطا، هو أنّ واو الجماعة أو علامة الجماعة يضم الحرف المتصل بها قبلها[8]، وتسكن سكونا ميّتا، وتحذف لساكن[9] بعدها إن لم تدخل على ما آخره ألف، كـ"ضَرَبُوا، ورَضُوا، ويَضْرِبُون، ويَدْعُون، ولَمْ يَضْرِبُوا، واضْرِبُوا، ولَمْ يَدْعُوا وادْعُوا"، فإنّ الآخر في "رَضُوا" ياء محذوفة وفي "اُدْعُوا"، "ولمْ يَدْعُوا" واو[10] محذوفة. وكـ"ضَرَبُوا رجال،

---

١ - (وأيضاً الساكن بعدها) ساقط من (ب).
٢ - في (ب) : عارض واعتبر.
٣ - في (أ) : الحاصل أن.
٤ - في (أ) و (ب) : الياء.
٥ - من (وحاصل) إلى (للساكن) ساقط من (ج).
٦ - في (ب) : بعد بعدما.
٧ - أي من الكسرة التحقيقية إلى الضمة التقديرية وهي الواو.
٨ - في (ب) : قلبها.
٩ - في (ب) : لسكان.
١٠ - (ولم يدعوا واو) ساقط من (ب).

ولْم يَضْرِبُوا رجـال[1]، ولمَ يَرْضَوْا رجـال[2]، ورَضَوْا رجال" في العلامة[3].
[والذي عندي أنّ واو الجماعة أو العلامة دخلت والألف موجودة حيث هي، فحذفت ودلت عليها الفتحة نحو: "دَعَاوْا: دَعَوْا، ورَمَاوْا: رَمَوْا".
فلا تقل أصله: "دَعَوُوا، ورَمَيُوا"[4]، فهذا أصل قبل دخول الواو][5]. وإن[6] دخلت على ما آخره ألف فتح الحرف المتصل بها قبلها - كما كان قبل دخولها، دلالة على الألف - فتسكن سكوناً حيّاً، وتضم[7] لساكن بعدها وأجيز كسـرها، ويجـوز إدغامها فـي واو بعـدها [نحـو][8]: ﴿تَوَلَّوْا وَّهُم مُعْرِضُونَ﴾[9]، ﴿تَوَلَّوا وَأَعْيُنُهُم تَفِيضُ﴾[10]، و﴿آوَوا وَّنَصَرُوا﴾[11]. ونقل حركة الهمزة إليها، نحو: ﴿وأَلْقَوا إلى الله يَوْمَئذ السَلَمَ﴾[12]، وذلك[13] لأنّها شبيهة بالحرف الصحيح لكون سكونها حيّاً، نحو: "رَمَوْا، ولَمْ يَسْعَوْا، و"[14]لمْ يَرْضَوْا، و"[15] اِسْعَوْا، وارْضَوْا، ويَسْعَوْنَ[16] ويَرْضَوْنَ"، فـ "لَمْ يُعْطَوْا" - بفتح الطاء وإسكان الواو حيّاً - ما أعطاهم[17] أحد شيئاً، وبضمّ الطاء وإسكان الواو ميتاً، لم يُنِيلُوا[18] غيرهم[19].

---

١ - (ولم يضربوا رجال) مكررة في (ب).
٢ - (ولم يرضوا رجال) ساقط من (ب).
٣ - (العلامة) سقطت منها الميم في (ب).
٤ - في (ب): رضيوا.
٥ - زيادة من (ب).
٦ - (إن) ساقطة من (ب).
٧ - في (ب): تصح.
٨ - زيادة من (ب).
٩ - التوبة - ٧٦. والآية ساقطة من (ج).
١٠ - التوبة - ٩٢. والآية ساقطة من (ج).
١١ - الأنفال - ٧٢. ٧٤ والآية ساقطة من (ج).
١٢ - النحل - ٨٧. والآية ساقطة من (ج).
السَلَم معناه الخضوع للحق. ينظر: تيسير التفسير ٦٧/٧.
١٣ - (وذلك) ساقطة من (ج).
١٤ - في (أ): أو.
١٥ - في (أ): أو.
١٦ - (ويسعون) ساقط من (ب).
١٧ - في (أ): ما عطاهم.
١٨ - في (أ): لم يعطوا.
١٩ - من (فلم يعطوا) إلى (غيرهم) ساقط من (ج).

وأجاز الكوفيون ضمّ ما قبل الواو في ذلك كلّه، فتسكّن سكوناً ميتاً. وكذلك الكلام في جمع المذكر السالم بالواو والياء، نحو: "الزَّيْدُوْنَ والزّيدين"[١] – بضمّ ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء، وإسكان الواو والياء سكوناً ميتاً – وكذا "القاضُون، والقاضِين" – بالضمّ[٢] نقلاً[٣] وحذف كسرة الياء[٤] وإسكانهما ميتاً – ونحو: "الأَعْلَون، والمُصْطَفَيْن" – بفتح ما قبلهما، وإسكانهما حيّاً – وفي ذلك خلاف الكوفيين أيضاً[٥].

وكتبت الألف بعد واو الجماعة أو واو[٦] علامة الجماعة، فرقاً بينها وبين واو العلّة في نحو: "لم يَدْعُوا"، فلولا الألف لقيل: إنّها واو العلّة ثبتت مع الجازم في لغة من يستغني عن حذفها للجازم بحذف[٧] الحركة المقدّرة عليها، وأيضاً قد ثبتت[٨] معه للضرورة، كقوله[٩]:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً   مِنْ هَجْوِ[١٠] زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

---

١ – في (ب): الزيدون والزيدون.
٢ – بعدها في (ج): والكسر.
٣ – (نقلاً) ساقطة من (ب).
٤ – (وحذف كسرة الياء) ساقط من (ج).
٥ – ذكر المرادي في (توضيح المقاصد والمسالك) ٢٥/٥ أنّ للكوفيين عدّة آراء في هذا الباب، منها:
جواز ضمّ ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء فيما ألفه زائدة.
وجوب ضمّ ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء فيما ألفه زائدة.
جواز الوجهين في الاسم الأعجمي لاحتمال الزيادة وعدمها (أي ضمّ ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء، أو جمعه جمع سلامة وإبقاء الفتحة للدلالة على حذف ألفه). ينظر أيضاً: شرح ابن عقيل ٤٤٢/٢.
٦ – (واو) ساقطة من (ب).
٧ – في (ب): يحذف.
٨ – في (ب): ثبت.
٩ – البيت من البسيط، نسب لعمرو بن العلاء (اسمه زّبان) قاله مخاطباً به الفرزدق – وكان هجاه ثمّ اعتذر إليه – وأراد بهذا الإنكار عليه في هجوه، ثمّ اعتذاره عنه، حيث لم يستمر على حالة واحدة، فلا هو استمرّ على هجوه، ولا هو تركه من الأوّل فصار أمره بين الأمرين. والشاهد في (لم تهجو) حيث أثبت الواو مع الجازم للضرورة. ينظر: المنصف ١١٥/٢، والمفصّل ص ٣٨٧، وشرح المفصل ١٠٤/١٠، والإنصاف ٢٤/١، والممتع ٥٣٧/٢، والضرائر ص ٤٥، ومعاني القرآن، للفرّاء ١٨٨/٢، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني على الألفية ١٠٣/١، وشرح المراح ص ٢٧، وشرح الشافية، للرضي ٤٠٦/٤.
١٠ – في معاني القرآن، للفراء ١٨٨/٢: من سبّ.

بإثبات[1] واو " تَهْجُو " للضرورة، ويحتمل تلك اللّغة. وأيضاً قد يحتمل الفعل الرّفع، وحذف النّون للضرورة أو للتخفيف، فتكون الواو واو[2] جماعة أو علامتها. ويحتمل الرّفع، والإفراد، فتكون واو علّة، وذلك أنّ الجازم قد لا يظهر، وقد لا يتّصل بالفعل فلا ينتبه[3] المبتدئ والغافل، وكذا الناصب[4].

واطردت الألف حيث لا لبس، نحو: "ضَرَبُوا، واضْرِبُوا، والزيدون لم يَدْعُوا" جرياً على سنن واحد. وقيل: كتبت الألف فرقاً بين واو الجمع وواو العطف[5] في مثل: "حَضَرَ وتَكَلَّمَ زَيْدٌ". واطّردت حيث لا لبس للجري[6] على سنن واحد، مثل: "ضَرَبوا" ممّا تتصل[7] به واو الجماعة في الخطّ، ولا تكتب الألف بعدها إذا اتصل[8] بها ضمير مفعول. ولم يفرق بكَتْبها مع واو العلّة، لأنّ واو الجماعة زائدة على الكلمة – والزيادة تغيير، والتغيير يأنس بالتغيير – ولأنّها عمدة واسم، فخصّت بها. ولأنّ الألف يكون في التثنية، وهي أخت الجمع، وكثيراً ما يطلق الجمع على اثنين، ولأنّ الزيادة فرع، فناسب أن يختصّ الفرع – وهو واو الجمع[9] – بالفرع – وهو الزيادة[10] – وجعلت التاء علامة للمؤنث في نحو: "ضَرَبْتَ"، لأنّ مخرجها ثان – وهو داخل الفم[11] – والمخرج الأوّل: الشفتان والأنثى

---

١ – في (ب): فإثبات.
٢ – في (ب): الواو أو.
٣ – في (ب): ينتفيه.
٤ – (وكذا الناصب) ساقط من (ج).
٥ – ينظر هذا القول في شرح مراح الأرواح ص ٢٧، وأصله للأخفش كما في الرّسم في تعليم الخطّ ص ٣٠. وفي أدب الكاتب ص ١٨٩ غير منسوب.
٦ – في (ب): للجر.
٧ – في (ب): تتصال.
٨ – في (ب): تصل.
٩ – (وهو واو الجمع) ساقط من (ج).
١٠ – (وهو الزيادة) ساقط من (ج).
١١ – التاء تخرج من بين طرف اللّسان وأصول الثنايا، وهي نطعية. ينظر: شرح المفصّل ١٠/١٢٥، وصوتيات العربية ص ١٤٠

ثان[1] في الخلق للذكر /١٣أ/ فإنّ "آدم" – عليه[2] السّلام – خلق قبل "حوّاء"، والزيادة فرع، والمؤنث فرع، فناسب الفرع الفرع[3].

ويسكّن آخر الماضي لضمير الرّفع المتحرك[4]، لئلا تتوالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة[5] الواحدة.[وقيل للرّجوع إلى الأصل في البناء وهو السكون، فهو مبني على السكون. والمشهور الأوّل، فهو مبني على فتح مقدر منع من ظهوره كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة][6]؛ فإنّ الفاعل الضمير كحرف من[7] الفعل، وذلك في نحو: "ضَرَبْت". واطرد الإسكان[8] فيما لا تتوالى فيه للجري[9] على سنن واحد، ولاعتبار الأصل؛ فإنّ أصل "بعْت": "بَيِعْتُ"[10] – بكسر الياء – ولا يرد علينا تواليها[11] في "ضَرَبَتَا" لأنّ التاء في حكم السكون[12]، ولذا[13] سقطت ألف الفعل في نحو: "رَمَتَا"؛ فإنّ التاء في حكم الساكن، وحركتها عرضت للألف بعدها، إلاّ في لغة رديئة[14] تثبت فيها الألف، فيقال: "رَمَاتَا" اعتداداً بالحركة العارضة.

---

١ – (والأنثى ثان) ساقط من (ب).
٢ – (عليه) مكررة في (ب).
٣ – (الفرع) ساقطة من (ب)
٤ – لأنّ الإسكان أشدّ وجوبا، ينظر: الخصائص ١/ ٣٢٠.
٥ – في (ب): كالمة.
٦ – زيادة من (ب).
في (ب): واحدة.
٧ – (من) ساقطة من (ب).
٨ – في (ب): لإسكان.
٩ – في (ب): للجر.
١٠ – في (ب): بيعث.
١١ – في (ب): توليها.
١٢ – (السكون) ساقطة من (ب).
١٣ – في (ب): لدى.
١٤ – اللغة الرديئة: مصطلح يطلق على الضعيف وغير الفصيح من لغات العرب كلغة العَنْعَنَة، والكَشْكَشَة، والكَسْكَسَة، والتَّلْتَلَة، واستعمالها جائز وخاصة في الشعر. ينظر: الخصائص ٢/ ١٠ وما بعدها، والمزهر ١/ ٢٢١.

ولا تواليها[1] في نحو: "شَجَرَة" لأنّ التاء في نية الانفصال[2]، وهكذا علامة التأنيث[3] في الآخر، كـ"رَمَتَا وضَرَبَتَا" في نية الانفصال[4]، ولا في نحو "ضَرَبَكَ" لعدم شدة اتصال لمفعول، فإنّه يجوز: "إيَّاكَ ضَرَبَ"، فليس مع الفعل ككلمة، [لأنّه فضلة][5]، ولا في "هُدَبِد"[6]، وعُلَبِط"[7]، لأنّ الأصل: "هُدَا بِد، وعُلَابِط"، خففا بحذف الألف - كما خفف - "مِخْيَاط" إلى "مِخْيَط" - ويجوز إثبات الألف فيهما - وهما بمعنى اللبن الخاتر[8] - وقيل في" الهُدَبِد" : الخاثر جدّاً. "والمِخْيَط" و "المِخْيَاط" : الإبرة[9]، وقيل: "المخيط" الإبرة الصغيرة[10].

ولا تجتمع[11] علامتا تأنيث في الفعل -ولو اختلفتا- لثقله، نحو: "الهِنْدَات ضَرَبْنَ ويَضْرِبْنَ"، لا يقال "ضَرَبَتْنَ" - بتاء ساكنة - و"تَضْرِبْنَ" - بالتاء الفوقية - أوّله في الغيبة مع أنّ التاء حرف، والنون ضمير و[12] اللفظ مختلف، [وذلك لاختصاص النون بالإناث غالباً فلا حاجة إلى التاء][13].
ولا في الاسم - إن اتفقتا - نحو "مُسْلِمَاتٌ"، الأصل: "مُسْلِمَتَاتٌ" حذفت التاء الأولى لا[14] الثانية، لأنّ في الثانية زيادة معنى، وهو الدلالة على الجمع.

---

١ - في (ب) : توليها.
٢ - في (ب) : الانفصل.
٣ - في (أ) : الثأنيث. وفي (ب) : الثأنيت.
٤ - في (ب) : الافصال. (في نية الانفصال) ساقط من (ج).
٥ -زيادة من (ب).
٦ - هُدَ بدٌ وهُدَا بدٌ بمعنى : اللبن الخاثر جدا، وضعف البصر. ينظر : اللسان (هدبد) ٤٣٥/٣.
٧ - عُلَبِط وعُلَابِط بمعنى : العريض والضخم. ولبن علبط : رائب متكبد خاثر جداً. ينظر : اللسان (علبط) ٣٥٥/٧.
٨ - هكذا (الخاتر) بتاء مثناة، وهي صحيحة. ينظر : القاموس المحيط ١٨/٢.
٩ - في (ب) : المخيظ والمخياظ لإبرة الصغيرة.
١٠ - بعدها في (ب): وكذا قالوا ضله بل مخيض بدون الألف وزن مستقل الآلة لا مقصور من مخياط بالألف.
١١ - في (ب) : تجمع.
١٢ - الواو ساقطة من (ب).
١٣ - زيادة من (ب).
١٤ - في (ب) : إلى.

وتجتمعان فيه – إن اختلفتا – كـ "حُبْلَيَاتٌ، وحَمْرَاوَاتٌ، وصَحْرَاوَاتٌ"[1]،
فإن الياء في "حُبْلَيَاتٌ" والواو[2] في "حَمْرَاوَاتٌ وصَحْرَاوَاتٌ"[3] بدل من
علامة التأنيث ؛ فالياء بدل من ألف التأنيث[4]، والواو[5] بدل من همزة
"حَمْرَاء، وصَحْرَاء"[6]، وهمزتهما بدل من ألف التأنيث[7] – على الصحيح
– [وقلبت همزة "حَمْرَاء" واوا لأنّ بقاءها يؤدي إلى ما هو كثلاث ألفات
ولم تقلب ياء – قيل – لأنّ الياء أقرب إلى ألف من الواو][8]. ولم تقلب
الألف من "حُبْلَى" واوا بل ياء، لأنّ الياء خفيفة بالنسبة إلى الواو، ولأنّها
علامة التأنيث[9] في نحو : "قُومِي، [وتَقُومِينَ"][10] و"هذه" – بالإشباع –
وأمّا الاختلاس[11] والإسكان فمقصوران منه، ولو أبقيت بلا قلب لحذفت
للساكن بعدها، وحذفها ليس بجائز. قيل لأنها نزلت منزلة جزء[12]
الكلمة، لأنها وضعت عليها في أقل الأحوال[13].

ولا يرد على هذا حذف ألف "رَمَى" لتاء التأنيث – مثلاً – بعدها، لأنّ
ألف التأنيث صارت بالجمع في وسط الكلمة تحقيقا، بدليل أنّ الإعراب
بعدها بحرفين[14].

---

١ – في (ب) : حمروات.
٢ – بعدها في (ب) : بدل.
٣ – في (ب) : حمروات.
٤ – في (أ) : الثأنيث. وفي (ب) : التأنيت.
٥ – في (ب) : ولواو.
٦ – في (ب) : حمراء.
٧ – في (أ) : الثأنيت.
٨ – زيادة من (ب).
٩ – بعدها في (ب) : بل يدل بها على الثأنيت.
١٠ – زيادة من (ب).
١١ – الاختلاس : تبعيض الحركة، فيكون الثابت من الحركة أكثر من الذاهب، ويختص بالحركات كلّها
وصلاً. ينظر : النجوم الطوالع ص ١٦٠.
١٢ – (جزء) مكانها بياض في (ب).
١٣ – بعدها في (ب) : وهو ما فيه ألف التأنيث والكثير كا هو ما خلا منها.
١٤ – بعدها في (ب) : بمعنى أنّ بعدها حرفين.

وتستوي تثنية المخاطب والمخاطبة مع الماضي وغيره، نحو : "ضَرَبْتُما، أو اِضْرِبا[1]، أو تَضْرِبَانِ"، و"أَكْرَمْتُكُمَا يا زَيْدَانِ أو ياهِنْدَانِ" لقلة استعمالها بالنسبة إلى المفرد - مع أنّ وضع الضمائر على الاختصار والإيجاز -.

ويستوي ضمير التكلم في المذكر والمؤنث، نحو قول المرأة : "أَقُومُ" أي : "أنا"، كما يقول المذكر : "أقوم"، أي "أنا"[2]. ونحو قولها عن نفسها : "قُمْتُ" - بضم التاء - ونحو قولهنّ : "نحن نَقُومُ"، لأنّ وضع الضمير للاختصار، ولأنّ المتكلم يُرى في أكثر الأحوال، أو يُعلم بالصوت أنّه مذكر أو مؤنث، أو بقرينة تظهر في غير ضمير التكلم[3] نحو : "أنا قَائِمَةٌ"، فقد ساوت المذكرة بقولها : "أنا"، وفارقته بقولها : "قَائِمَةٌ"، لأنّ "قائمة" ظاهر، والظاهر من قبيل الغيبة فأنث، كأنها قالت : "أنا[4] امرأة قائمة". [و][5] قيل : الضمير في "قائمة" للتكلم، أي : "أنا". وكذا الخُلف في قول الرجل : "أنا قائم"، الضمير المستتر للغيبة. وقيل : للتكلم.

وزيدت الميم في "ضَرَبْتُما" لئلا يلتبس الألف بألف الإشباع الواقعة في خطاب المفرد، كما أشبع "أَنْتَ" من قال[6] :

أُخُوكَ[7] أَخُو مُكَاشَرَةٍ وضِحْكٍ وحَيَّاكَ الإِلَهُ فَكَيْفَ[8] أَنْتَا[9]

---

١ - في (ب) : ضربا.

٢ - (كما يقول المذكر أقوم أي أنا) ساقط من (ب).

٣ - في (ب) و (ج) : المتكلم.

٤ - (أنا) ساقطة من (ب).

٥ - زيادة من (ب) و(ج).

٦ - البيت من الوافرلم أقف على قائله. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٨٣، وشرح المراح ص ٣١.

٧ - في (ب) : لأخوك.

٨ - في الإنصاف ٢/٦٨٣ : وكيف.

٩ - المقصود من البيت : على أيّ حال أنت، ما يمنعك تلك الحال عن الانبساط مع أهلك، والقائلة -بذلك - تعيّر زوجها بأخيه - وكان زوجها قبل هذا -. ينظر : شرح المراح ص ٣١.

وخصّت الميم بالزيادة لوجودها في ضميره المنفصل، نحو: "أَنْتُمَا"[1].
وخصت بالزيادة في "أنتما" لقربها من التاء في المخرج لأنّ /١٤ أ/ التاء ولو لم تكن شفوية لكنّها قريبة من الشفتين، وتظهر فيهما بعض ظهور، والفاء، والباء ولو كانتا[2] من الشفوية، لكنّهما ليستا من الحروف التي تزاد. والواو شفوية من حروف الزيادة لكنّها أثقل من الميم. وأقوى حروف الشفة الميم[3].

وقيل خصت الميم[4] بالزيادة في "أنتما" تبعا لقولك: "هما"، بناء على أنّها في "هما" زائدة. ويبحث فيه بأنّ الصحيح[5] أنّها فيه بدل من الواو، والميم في "أنتما" ليست بدلاً عن شيء، بل زائدة، فلا يقاس أحدهما[6] على الآخر. [وقيل: زيدت الميم لأنّها علامة الجمع، والجمع يلي التثنية فكانت أولى بالميم، ولأنّ التثنية جمع لغة، ولأنّه قيل: أقل الجمع اثنان، وكثيراً ما يعبّر عن الاثنين بصيغ الجمع، وذلك مبني على أنّ علامة الجمع الميم، وأنّ الواو بعدها تأكيد لها][7].

وإنّما ضمّت التاء في "ضَرَبْتُمَا" -والله أعلم- لأنّها ضمير الفاعل، والفاعل مرفوع[8] -ولا فرق بين الرّفع والضم لفظاً-،[والأصل في المخاطبتين "ضَرَبْتِمَا" - بكسرها - وفي المخاطبين "ضَرَبْتَمَا" - بفتحها - وضمت فيهما لأنّها في محل رفع، ولا تلتبس بالمتكلم الواحد المستحق للضم لذلك.

١ - قال ابن يعيش: "الميم في (أنتما) لمجاوزة الواحد. وكانت الميم أولى لشبهها بحروف المدّ، وهي من مخرج الواو، والواو تكون للجمع في (قاموا)، والألف للدلالة على التثنية كما كانت كذلك في (قاما)". (شرح المفصل ٣/٩٥).
٢ - في (ب): كانت.
٣ - الميم تخرج ممّا بين الشفتين، وترجع إلى الخياشيم بما فيها من الغنّة ولعلّ صفة الغنّة الزائدة في الميم أكسبتها قوة. ينظر: شرح المفصل ١٠/١٢٥و الأصوات اللغوية ص٤٦-٤٧
٤ - (الميم) ساقطة من (ب).
٥ - في (ب): بالصحيح.
٦ - في (ب): أحدها.
٧ - زيادة من (ب).
٨ - في (ب): مرفوعا.

ولأنّه الأصل، فهو أولى بالضم][1]. وإنّما فتحت في الواحد لئلا تلتبس[2] بتاء المتكلم لو ضمت، وبتاء المخاطبة لو كسرت. وخصّ المؤنث بالكسر، والمذكر بالفتح، لأنّ المذكر أصل، وإعطاء الخفيف للأصل أولى من العكس. وقيل : ضمت في "ضَرَبْتُمَا" لتناسب الضمّ و[3] الميم في الشفوية[4]. وقيل : لأنّ الميم كالواو، والواو تنشأ من الضمة.

وكما زيدت الميم بين التاء والألف في التثنية، زيدت بين التاء والواو في الجمع ليتفقا، نحو: "ضَرَبْتُمُ" بإشباع ضمة الميم، وإذا ضمت باختلاس[5] أو سكنت قدر الإشباع. قيل : وجه حذف الإشباع أنّ الميم بمنزلة الاسم بجعله كثيراً من الأفعال اسماً، كالمضارع المبني للفاعل من غير الثلاثي، تجعله اسم فاعل وكالمضارع المبني للمفعول من غيره، تجعله اسم مفعول. وكالماضي تصيّره اسم مكان[6]، أو زمان، أو مصدراً ميمياً[7]، [أو اسم أرض كثير فيها شيء. وكالماضي تجعله اسم مفعول بالميم أوّله والواو وسطه. وكصفة المبالغة بزيادة ميم أوّل الثلاثي أو مع ألف قبل الآخر – وذلك][8] باتفاق الحركة أو اختلاف - واسم آلة على "مفعل"[9].

ولا يوجد في العربية اسم معرب عربي آخره واو وقبلها ضمة[10]، ولا اسم[11] مبني كذلك إلاّ "هُوَ". ولذلك يقال في "يَدْعُو" مُسمى به : "يَدْعِي"، وأجاز

---

١ - زيادة من (ب).
٢ - في (ب) : تلبس.
٣ - الواو ساقطة من (ب).
٤ - أوّل الحركات الضمة، لأنّها من الشفة. ينظر : الأشباه والنظائر ١/٢٠٤.
٥ - (باختلاس) مكان السين منها بياض في (ب).
٦ - هـذا بناء على مذهب الكوفيين القائليـن بأصلية الفعل الماضي في الاشتقاق إلاّ أنّ الأصل أن يبني اسما المكان والزمان والمصدر الميمي من المضارع.
٧ - في (ب) : ميما.
٨ - زيادة من (ب).
٩ - في (ب) : مفعول.
١٠ - من (ولا يوجد) إلى (ضمة) منسوب لابن جنيّ في شرح الملوكي ص ٤٦٧.
١١ - في (ب) : والاسم.

الكوفيون إبقاءه بلا قلب. وفي "ثَمُودَ"[1] مرخماً على لغة من لا ينتظر[2] : "يا ثَمِي" - بالقلب -.

وفي "التَّفَعُّل" [والتَّفَاعُل"][3] من الواوي اللام أو يائيه : "تَفَعِّل" - بكسر العين نطقاً وتضم في الوزن -كـ"التَّعَدي [والتَّوَالي"][4] - بكسر الدال [واللام][5] - ولو ضمت لكانت الواو. [و][6] في جمع "دَلْوٌ" : "أَدْلٍ" - بفتح الهمزة وإسكان الدّال وكسر اللام - وأصله : "أَدْلُو" - بضم اللام - فكسرت، وحذفت حركة الواو وقلبت ياء، وحذفت للتنوين بعدها. وتثبت في النصب، نحو "ضَعْ أَدْلِيًا"، وعند عدم التنوين مطلقاً [كـ"الأَدْلي، وأَدْلي فُلَان"، وفي القافية إن لم يُسكَّن][7]. وكذا قولك : "أَيْدٍ" في جمع "يَدٍ" [- ولكن لامه ياء -][8] وقيل : قلبت في ذلك ياء لتطرفها بعد كسرة، لا لئلا تلزم الواو المحذورة[9].

وإنّما تثبت الواو في "ضَرَبْتُمُوهُ" لأنّ الواو خرجت من[10] الطرف بالضمير بعدها. كما أنّ الياء أو الواو لا تقلب همزة - مع تطرفها بعد ألف زائدة - إذا كان بعدها حرف زائد بنيت عليه الكلمة، كـ"السِّعَايَة، والحِكَايَة،

---

١ - ثمـود : قبيلـة عربية بائـدة، كانت مساكنهم بالحجـر، ووادي القري بين الحجـاز والشام. ينظر : معجم قبائل العرب ١٥٢/١.

٢ - يعنـي بهـا لغـة من لا ينوي، فيجعـل الباقي بعد الحـذف كالاسم التام المصوغ علـى تلك الصيغة، فيعطـى حكمـه كأن لم يحذف منها شـيء ، ويصير ما قبل المحذوف حرف إعـراب. وعلى لغة من ينتظر، أي ينوي : "يَا ثَمُو" - وهو=

= الأكثـر - حيث تدع ما قبل المحذوف علـى حاله في سكونه إيذانا وإشعارا بإرادته، لأنّ الواو محكوم لهـا بحكم الحشو، فلم يلزم مخالفة النظيـر. ينظر : شرح المفصل ٢١/٢-٢٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥٣/٤.

٣ - زيادة من (ب).

٤ - زيادة من (ب).

٥ - زيادة من (ب).

٦ - زيادة من (ب) و(ج).

٧ - زيادة من (ب).

٨ تنظر مسألة (أدل) في : المنصف ١١٧/٢-١١٨.

- زيادة من (ب).

٩ - في (ب) : المحذوفة.

١٠ - في (ب) : عن.

والعَظَايَة"[1] : وهي دابة أكبر من "الوَزَغَة"[2].

ويرّد على ذلك أنّ بعضا يشبع ميم الجمع قبل همزة القطع، وبعض يشبعها إذا لم يكن ساكن بعدها. والذي عند بعض العلماء أنّه لا أصالة للواو بعد ميم الجماعة، وإنّما الأصالة للميم، والواو تقوية. والمشهور عند القراء أنّ أصلها الضمّ بدليل ضمّها وإشباعها عند الضمير – وهو ممّا يردّ الشيء إلى أصله – مثل : [آتيتُمُوهُنَّ][3]. وقيل : أصلها السّكون، لأنّها مبنية وحرف، ولئلا تقع الواو بعدها. وكان قالُون[4] يسكنها أبداً، إلاّ إن جاء بعدها ساكن[5].

وإنّما شدّد نون "ضَرَبْتُنَّ"، لأنّ الأصل : "ضَرَبْتُمَنَ"، أبدلت الميم نوناً، وأدغمت في النون، وذلك أنّ الميم تدلّ على مطلق الجماعة ؛ فعند التذكير تحمل الجماعة على الأصل وهو الذكورية – والأصل لا يحتاج لعلامة – وعند التأنيث تزاد النون علامة. وإنّما أبدلت نوناً لتقارب مخرجيهما، ولذا أبدلت من النون في "عَمْبَر"، أصله "عَنْبَر"، وبإبدالها[6] ميماً زالت الغنّة، فلا تنافي الباء بعدها[7]. والقاعدة جواز قلب التنوين والنون[8] ميماً قبل الباء.

---

١ – في جميع النسخ : العطاية (مهملة الطاء).

٢ – الوَزَغَة : سَامٌّ أبرص، سميت كذلك لخفتها وسرعة حركتها. ينظر : القاموس المحيط ١١٩/٣، والمعجم الوسيط ١٠٢٩/٢.

٣ – البقرة – ٢٢٩، والنساء – ١٩، والمائدة – ٥، والممتحنة – ١٠.
في جميع النسخ سبقت بواو.

٤ – هو أبو موسى عيسى بن مينَا المدني، قارئ المدينة، قرأ على الإمام نافع. ويعدّ قالون حجة في القراءة (١٢٠هـ ٢٢٠هـ). تنظر ترجمته في : شذرات الذهب ٤٨/٢، والتيسير في القراءات السبع ص ٤، والوفيات، لابن قنفد ص ١١٦.

٥ – جاء في النجوم الطوالع ص ٣٤-٣٥ ما نصه :
وَصَلَ وَرْشٌ ضَمَّ ميم الجَمْعِ إِذَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ هَمْزِ القَطْعِ
وَكُلَّهَا سَكَّنَهَا قَالُونُ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِهَا سُكُونُ

٦ – في (ب) : بإبدالها.

٧ – قصد بقوله : "زالت الغنّة" : برزت الغنّة بدليل قول صاحب القاموس المحيط ٤٠٢/٣ : "زَالَ زَائِلُ الظِّلِّ : قَامَ قَائِمُ الظَّهِيرَة". أمّا عدم منافاة الباء بعدها ففي المخرج.

٨ – (والنون) ساقطة من (ج).
يقصد بالنون : النون الساكنة.

وقيل : زيدت النون في "ضَرَبْتُنّ" - بالتخفيف - فأدغمت لتكون جميع ما قبل نونات الإناث ساكناً/١٥ أ/ وزعم بعضهم أنّ النون الأخيرة اسم، ولا وجه له[1] لأنّ[2] الاسم هو التاء - وهي الفاعل - إلاّ إن قال : هي تاء التأنيث ضمّت، و[3] يلزم عليه اجتماع علامتي تأنيث في الفعل : التاء والنون - التي هي ضمير في زعمه - والعلامة تحذف إذا وجدت علامة أخرى - وهنا وجدت - [إلاّ أن يدّعى جواز ذلك سماعاً لاختلاف لفظيهما، كالهمزة أو الواو المبدلة منها مع التاء في "حَمْرَاءَات" أو حَمْرَاوَات". ويبحث في ذلك بأنّ نون الإناث لمّا اختصت بالإناث لم تحتج إلى تاء تأنيث ؛ ألا ترى إلى قوله تعالى : [يُرْضِعْنَ][4]، و[يَتَرَبَّصْنَ][5]، و[إلاّ أَنْ يَعْفُونَ][6]، و[اللاَّتي لا يَرْجُونَ][7]، كلّ ذلك بالمثناة التحتية، ولولا[8] النّون لأنث. ولا نحو : "هِنْدٌ تَقُومُ"، ويعبّر بـ "تَقُومِينَ" بالتاء، لأنّ تاء "تَقُومِينَ" للخطاب فقط، أوّله مع التأنيث. فلم تختص[9] للتأنيث، والياء للمخاطبة ضمير][10].

وزيدت[11] التاء للمذكر أو المؤنث مضمومة في التكلم، لأنّ منفصلها "أنا" مع وجودها[12] في خطاب الواحد وغيره، [وفيه أن هذا لا يظهر علة][13]. ولم يزد حرف من حروف "أنا"[14] لأنّه إن زيدت الهمزة، وقلبت ألفا، التبس بألف الاثنين، وإن زيدت وأبقيت بلا قلب، وقع اللبس في الخط. وإن زيدت

---

١ - (جه له) مكانها بياض في (ب).
٢ - في (ب) : أن.
٣ - الواو مكانها بياض في (ب).
٤ - البقرة - ٢٣٣.
٥ - البقرة - ٢٢٨،٢٣٤.
٦ - البقرة - ٢٣٧.
٧ - النور - ٦٠.
٨ - في (ب) : لو.
٩ - في (ب) : تتحط.
١٠ - زيادة من (ب).
١١ - بعدها في (ب) : قيل.
١٢ - في (ب) : جودها.
١٣ - زيادة من (ب).
١٤ - (أنا) ساقطة من (ب).

النون التبست بنون الإناث. وإن زيدت هي والألف، التبس بضمير المتكلم ومن معه. وإن زيدت الألف التبست بألف[1] الاثنين.

وزيدت النون في "ضَرَبْنَا" لأنّ منفصله "نحن"، وزيدت بعده ألف لئلا يلتبس بنون الإناث. وقيل: زيدت النون والألف معا لا واحدا بعد الآخر، لأنّ "نا" للمتكلم ومن معه في "إنَّنَا، وبِنَا، وضَرَبَنَا – بفتح الباء – وليس في الضمائر المنفصلة مجرور. وأمّا قولهم: "كَأَنَا، وكَأَنْتَ، وكَهُوَ" فمن إعارة ضمير الرّفع للجر، وذلك لأنّ المجرور شديد الاتصال بالجار، والمتصل أشدّ اتصالا من المنفصل؛ ألا ترى أن المنفصل كثيراً ما يفصل عن عامله، نحو: "إنّمَا ضَرَبْتُ إيّاكَ". والمجرور لشدة اتصاله بالجار كالجزء منه، حتى أنّ المجرور لا يتقدم عن الجار، كما أنّ جزء الشيء لا يتقدم عليه. ولأنّ الضمير واقع موقع مظهر، والمجرور الظاهر لا يفصل عن[2] جاره، ولا يتقدم عليه[3]، وقد يفصل قليلاً، كقوله صلى الله عليه وسلم: (**هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو[4] لِي صَاحِبِي**)[5]، وقولهم: "اِشْتَرَيْتُهُ[6] بِوَ اللهِ أَلْفِ دِرْهَمٍ".

واعلم أنّ لفظ "هُوَ" كلّه اسم مضمر عند البصريين. وقال الكوفيون: الضمير الهاء، وأمّا الواو فاتساع للحركة، وتقوية للاسم[7]. وكذا الخُلف

---

١ – في (ب): بالألف.

٢ – في (ب) و (ج): من.

٣ – ينظر: شرح المفصل ٩٣/٣.

٤ – في (ب) و (ج): تاركوا.

٥ – هو جزء من حديث مطول قاله رسول الله –صلى الله عليه وسلم– بسبب خلاف كان بين "عمر بن الخطاب" و"أبي بكر الصديق" –رضي الله عنهما– والوجه في الحديث (تاركون) لأنّ الكلمة ليست مضافة بسبب حرف الجرّ الذي منع الإضافة. ينظر: صحيح البخاري ١٩٧/٥، وإعراب الحديث النبوي، للعكبري ص ١٦٥.

٦ – في (ب): اشتريت.

٧ – قال ابن يعيش: "الصواب مذهب البصريين، لأنّه ضمير منفصل مستقل بنفسه يجري مجرى الظاهر، فلا يكون على حرف واحد. ولأنّ المضمر إنّما أتي به للإيجاز والاختصار، فلا يليق به الزيادة ولا سيما الواو لثقلها. (شرح المفصل ٩٦/٣).

في لفظ "هِيَ"[1]. وهنا مباحث ذكرتها في النحو.

والأصل أن يقال في تثنية "هُوَ": "هُوَا"[2] - بألف - وفي جمعه "هُوُوا" - بضم الواو الأولى -[3] ولكن قلبوا الواو ميما في الجمع لتقارب مخرجيهما - لأنّهما شفويان - ولئلا تجتمع واوان، ولثقل الضمة على الواو. وحملت التثنية على الجمع في قلب الواو ميماً. وإن قلتَ: التثنية أصل بالنظر إلى الجمع، والجمع فرعها، فكيف يحمل الأصل على الفرع؟ قلتُ: الجمع ولو كان فرعا على التثنية لزيادة الأفراد[4] فيه عليها. قيل: ولقلته بالنظر إليها في الاستعمال، لكنّها فرع في الإعلال. ولا مانع من كون الشيء أصلاً باعتبار، وفرعا باعتبار، كالمصدر أصل في الاشتقاق للفعل، فرع عنه في العمل والإعلال. و المشهور أنّ الجمع فرع على المفرد، لكن من حيث الإعراب[5]، ومن حيث كثرة الأفراد.

وقيل: جعلت الواو ميماً في التثنية حتى يقع الفتح على الميم القويّ لا على الواو الضعيف، وحمل الجمع عليها، وإنّما ضعفت الواو عن الفتحة، لأنّها فتحة بِنْيَة مشبعة بألف، بخلاف فتحة الإعراب، فلزوالها خَفَّتْ[6]. وبخلاف فتحة البناء فإنّها ولو ثقلت باللزوم، لكنّها قد عرض لها بعض خفّة بحذفها للوقف.

وتقلب ياء "هي" ألفا في الاتصال، فيقال: "أَكْرَمْتُهَا"، كما يقال في: "يَا[7] غُلَامِي" "يَا غُلَامَا" - بإبدال الياء ألفاً - وفي[8] التثنية ميما قيل: لئلا يقع الفتح على الياء الضعيفة - على حدّ ما مرّ في "هو" - ولا تحذف واو

---

١ - ينظر: الإنصاف ٦٧٧/٢.
٢ - في (ب): هو.
٣ - في (ب): والأولى.
٤ - في (ب): لافراد.
٥ - بعدها في (ب): إذ يعرب بالحروف بالحركات.
٦ - في (ب): فلزم لها خفة.
٧ - (يا) ساقطة من (ب).
٨ - (في) ساقطة من (ب).

"هو" و[1] ياء "هي" لقلة حروفهما[2] عن القدر الصالح وهو ثلاثة أحرف: حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يتوسط بينهما، إلاّ لاتصال شيء بهما[3]، فيجوز حذفها في مثل: "زَيْدٌ هُوَ الفَاضِلُ" و"هِنْدٌ هِيَ[4] الفَاضِلَةُ"[5] - مع بقاء الضمّ والكسر في الهاء - كما يحذف الواو والياء من نحو: "ضَرَبْتُه، ومَرَرْتُ بِه" لساكن بعدهما. وفي "ضَرَبَتْه" - بإسكان التاء - و"رَمَاهُ" و"عَلَيْه"، للساكن قبلها، ويبقى الضمّ والكسر الدّالان على ما حذف.

وزيدت الميم/١١٦أ/في "أَنْتُمَا"، كما في: "ضَرَبْتُمَا" لئلا يلتبس الألف بألف الإشباع في مثل قوله[6]:

رَمَانِي مَنْ رَمَى فَأَصابَ قَلْبِي وقَالَ مَنِ المُخَاطَبُ، قُلْتُ[7] أَنْتَا

وحُمل "أنتم" على "أنتما"، فانظر ما مرّ.

وأصل المدغم في "أنتنّ" و"هنّ" ميم مطلق الجماعة أبدلت نونا وأدغمت. وقيل: زيد[8] النون و[9] سكنّ ليطرد إسكان ما قبل نون الإناث حيث تكون.

ولا يعمل الفعل في ضميرين متصلين لمسمى واحد، إلاّ[10] إن كان لفظ "عَدِم أو فَقَد أو رَأَى" الحُلُمِية، أو من باب "ظَنَّ" أو "عَلِمَ"[11]، فلا يقال:

---

١ - الواو ساقطة من (ب).
٢ - في (ب): حروفها.
٣ - في (ب): بينهما.
٤ - سقطت الهاء من (هي) في (ب).
٥ - هذان المثالان ليسا في موضعهما، إذ أنّ شرط حذف واو "هو" وياء "هي" كون الضمير متصلا من مضاف نحو: "غُلاَمُه، أو حرف جرّ نحو: "لَهُ"، أو فعل نحو: "ضَرَبَهُ". ينظر: شرح المراح ص ٣٨.
٦ - لم أقف على مصدره.
٧ - في (ج): قل.
٨ - في (ج): زيدت.
٩ - الواو ساقطة من (ب).
١٠ - في (ب): لا.
١١ - ينظر شرح المفصل ١٠٧/٣ و ٨٨/٧.

"ضَرَبْتُنِي" - بضم التاء - و"ضَرَبْتَكَ" - بفتحها مع الكاف، أو بكسرهما - ولا "أَضْرِبُنِي" - بفتح الهمزة وضمّ الباء - ولا "تَضْرِبُكَ" -[1] بتاء خطاب الواحد وفتح الكاف - ولا "تَضْرِبِينَكِ" - بياء المؤنث، وكسر الكاف - ولا "اضْرِبْكَ" - بوصل الهمزة وإسكان الباء[2] وفتح الكاف - ولا "زَيْدٌ ضَرَبَهُ" برجع[3] المستتر والهاء جميعاً لزيد، ونحو ذلك، لأنّ الغالب في غير فعل القلب تعلّق الفعل بغير الفاعل. فلو جمع بين الضميرين لسبق الوهم إلى المغايرة بينهما، لجواز اشتباه الحركة بغيرها، فإذا قيل: "ضَرَبْتُ نَفْسِي" - بضم التاء - أو "ضَرَبْتَ نَفْسَكَ" - بفتحها - أو نحو ذلك زال الشبه زوالاً قويّا، بخلاف ما لو قيل: "ضَرَبْتُنِي" - بضم التاء -[4] لسبق الوهم إلى "ضَرَبْتَنِي أَنْتَ"، وغفل عن ضم التاء[5]. وأمّا "ظَنَّ" و"عَلِمَ" وما حمل عليهما فلا يسبق الوهم إلى المغايرة، لأنّ تعلقها في الحقيقة بالمفعول الثاني لا بالأوّل - حتى الأوّل كأنه غير مفعول - فإنّ معنى "ظَنَنْتُ زيداً قائماً": رَجَّحت قيامه. ومعنى "عَلِمْتُه قَائماً": أيقنت قيامه، واعتقدته جزماً. فيجوز "عَلِمْتَكَ فاضلاً -بفتح التاء - و"عَلِمْتُنِي مذنباً" - بضم التاء - قال جلّ[6] وعلا: (أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى)[7]،

---

١ - في (ب) ضربك.
٢ - من (وفتح الكاف) إلى (الباء) ساقط من (ب).
٣ - في (ب): يرجع.
٤ - بعدها في (ب): فإنه لو قيل ذلك.
٥ - "المنفصل والنفس يشتركان في الانفصال، ويقعان بمعنى قولك،: (ما أَكْرَمْتَ إلاّ نَفسك)، و(وما أكرَمْتَ إلاّ إيّاك) ... يستعمل أحدهما موضع الآخر". (شرح المفصل ١٠٣/٣ و ٨٨/٧).
٦ - (جلّ) ساقطة من (ب).
٧ - العلق - ٧.
قال الفراء: "لم يقل: (أن رأى نفسه)، والعرب إذا أوقعت فعلا يكتفي باسم واحد على أنفسها، أو أوقعته من غيرها على نفسه، جعلوا موضع المكنّى نفسه، فيقولون: (قتلت نفسك)، و لا يقولون: (قتلتك)، (قتلته)، ويقولون: (قتل نفسه)، و(قتلت نفسي)، فإذا كان الفعل يريد اسماً وخبراً، طرحوا النفس فقالوا: (متى تراك خارجاً)، و(متى تظنك خارجاً)، وقوله عزّ وجلّ: (أن رآه استغنى) من ذلك". (معاني القرآن ٢٧٨/٣). ينظر أيضاً: شرح اللامية ٨٤/٣.

أي : رأى الإنسان نفسه، ولأنّ تعلّق علم الإنسان وظنه بصفات نفسه أكثر من تعلقها بصفات غيره، فيتبادر "النفس" بلا ذكره. وأجيز ذلك أيضا في "رأى" البصرية.

وليس علّة المنع في غير ذلك لزوم أن يصير الشخص الواحد فاعلاً [و][1] مفعولاً بحال واحد، لأنّ هذه العلّة موجودة في باب "ظنّ وعدم" وما حمل عليهما، ولا منع فيه. وفي "ضَرَبْتَ نَفْسَك" - بفتح التاء - ولا منع فيه. وفيما إذا كان أحد الضميرين منفصلاً، ولا منع فيه، نحو: "إنّما ضربتَ إيّاكَ" - بفتح التاء[2] والكاف -.

وإنّما قدم المصنفون الكلام على ضمير الرّفع لأنّه عمدة، وأتبعوه بضمير النّصب لأنّه قد يكون عمدة وحده بلا نيابة، نحو: "عَلمتكَ قائماً" و"القاضي عَلِمْتُكَهُ"، و"عَلِمْتُكَ إيّاه". والمجرور ولو كان عمدة في نحو: "المَالُ لَكَ"، لكن مع اللام، ونيابة عن الاستقرار، ولأنّ له منفصلاً، وليس للمجرور منفصل إلاّ عارية. ولأنّه معمول بلا واسطة، والمجرور معمول بواسطة[3].

وقيل: يقدم المنصوب لأنّه معمول للفعل والاسم، والمجرور معمول للحرف، والحرف مؤخر عن الفعل والاسم. وضعف بأنّ المنصوب قد يكون معمولا للحرف، نحو: "إنَّكَ فَاضِلٌ"، وبأنّ المجرور قد يكون[4] معمولاً للاسم كغلامك[5]، فإنّ المضاف إليه مجرور بالمضاف - على الصّحيح - لا بحرف محذوف، ولا بالإضافة[6] وقد يجاب بأنّ عمل الحرف النصب

---

١ - زيادة من (ب).
٢ - (التاء) ساقطة من (ب).
٣ - المجرور معمول بواسطة حروف الجرّ أو الإضافة أو المضاف.
٤ - (يكون) ساقطة من (ب).
٥ - في (ب) : غلام.
٦ - اختلف حول العامل في المضاف إليه، فهناك من قال هو اللام المقدرة أو "من"، والبعض قال هو معنى الإضافة، والبعض الآخر قال بالمضاف عاملاً، وهذا ما اختاره ابن الحاجب في كافيته، ينظر: شرح الكافية ٢٥/١.

للحمل على الفعل، و[1] بأنّ كونه مجروراً معمولاً للحرف بلا حمل على شيء كـ"مَررتُ بكَ" كاف في ضعفه. ولا يزول ضعفه بوقوعه معمولا مجرورا الاسم في مثل: "غُلاَمُكَ".

وإذا أضيف جمع المذكر[2] السالم للياء حذفت النون، فتجتمع الواو والياء – وقد سكنت السابقة – فتقلب الواو ياء وتدغم في الياء، وتقلب الضمّة قبل الواو[3] كسرة لتسلم الياء. وقيل: يتقدم قلب[4] الضمة على قلب الواو، وذلك في الرفع[5] نحو: "هؤلاء مُكْرِميّ"- بكسر الميم وتشديد الياء - أصله "مُكْرِمُوْي" - بضم الميم وإسكان الواو - وأما في الجرّ والنصب /١٧أ/ فليس فيه بعد حذف النون إلاّ إدغام ياء في ياء. وتبقى الألف في المثنى المرفوع المضاف للياء، نحو "مُكْرِمَايَ"، وتدغم ياؤه جرّاً ونصباً في ياء الإضافة ويبقى[6] ما قبلها على الفتح.

واسم المفعول من الثلاثي المعلّ الآخر، وجمع المذكر السالم المرفوع متشابهان في ذلك الإعلال، نحو: "مَرْمِيّ" - بفتح الميم الأوّل وكسر الثاني وتشديد الياء عليها الإعراب - وهو اسم مفعول أصله: "مَرْمُوْي" - بضم الثاني وإسكان الواو - قلبت الواو ياء، والضمة كسرة، وأدغمت الياء في الياء - على حدّ ما مرّ من الخلاف[7] في المتقدم من القلبين -.

ولا يجتمع خطابان مختلفان، مثل: "ضربتَكَ" على أنّ المخاطب بالكاف غير المخاطب بالتاء، وكذا "علمتَكَ".

---

١ – في (ب): أو.
٢ – في (ب): بالا.
٣ – بعدها في (ب): المذكور.
٤ – (قلب) ساقطة من (ب).
٥ – بعدها في (ب) واو.
٦ – في (ب): تبقى.
٧ – بعدها في (ب): من.
ينظر ص١٠٦ من التحقيق.

والضمير المستتر متصل - على الصحيح - لامتناع استتار المنفصل لانفصاله[1] عن العامل. ولا يستتر ضمير الاثنين والجماعة غيبة وخطاباً[2] ذكورية وأنوثية لدفع الالتباس بالمفرد، إلاّ في اسم[3] الفعل، نحو: "نَزَالِ يا زيدون"[4] و "صَهٍ يا زيدون".

وقال الأخفش[5]: الياء في نحو: "تَقُومِيَن" ليس فاعلاً، بل علامة تأنيث والفاعل مستتر[6]. ولزم عليه اجتماع علامتي[7] تأنيث وأجيب بأنّ التّاء[8] ليست لمجرد التأنيث، بل للخطاب و التأنيث. وبحث في هذا الجواب بأن في التاء دلالة على التأنيث فلزم الاجتماع. ويجاب[9] بأن المعتمد فيها الخطاب.

وإنما لم يزد في نحو "تَقُومِينَ" إلا الياء دون حرف من حروف "أَنْتِ" - بكسر التاء - لأنه لو زيدت الهمزة التبست في الخط[10] بالألف فيلتبس ضمير المخاطبة بضمير الاثنين. ولو زيدت النون لتكررت النون وكذا لو زيدت التاء.

وتعينت الياء التحتية[11] لمناسبة الكسرة في كاف "ضَرَبَكِ" وتاء "أَنْتِ". قيل: ولمناسبة الياء في "هذه"، ولأن الياء ناشئ عن الكسر، والكسر متسفل فناسب المؤنث لأن المؤنث متسفّل. ويبحث في التنظير بـ "هذه"

---

١ - ينظر: شرح المفصل ٣/٨٤.
٢ - في (ب): خطاب.
٣ - في (ب): الاسم.
٤ - في (ب): نزال ازيدون.
٥ - هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن المعروف بالأخفش الأوسط، قرأ النحو على سيبويه، كانت وفاته عام (٢١٥هـ) بعدما خلّف معاني االقرآن، والاشتقاق وغيرهما، ينظر: بغية الوعاة ١/٥٩٠، ووفيات الأعيان ٢/٣٨٠، والبلغة ص ٨٦.
٦ - ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/١٣٥، وشرح المراح ص ٤١، وشرح الكافية ٢/٩.
٧ - في (ب): عالمتي.
٨ - في (ب): الياء.
٩ - في (ب): ويجب.
١٠ - في (ب): الخطاب.
١١ - في (ب): التحية.

بجواز كون "ذِه"[1] صيغة موضوعة للتأنيث[2].

وعن بعضهم أنه برز[3] الضمير في النحو: "تَضْرِبِيْنَ" - بالخطاب - للفرق بينه وبين "تَضْرِبْنَ"[4] - بخطاب الجماعة - ولم يفرق بالكسرة لسهولة الغفلة عنها، فيكون الفعل ملتبسا بفعل الجماعة. أو لئلا يلتبس بالمضارع المؤكد بالنون،إذ قد يغفل عن أمر الخفة والتشديد.

وأيضاً لو استتر واستغني في الفرق بالكسرة لكانت الصّورة في الخطّ شبيهة بصورة المضارع المؤكدّ بالنّون - الذي هو للخطاب أو لغيبة[5] المؤنث - وبصورة فعل المخاطبات[6].

ولو حذف النون للفرق لا لتبس بالمخاطب المذكر والمؤنث الغائب. ولو برز فاعل الصفة لاجتمع ألفان في التثنية، وواوان في الجمع، نحو: "ضَارِبَانِ وضَارِبُونَ"[7].

ولم يستتر ضمير الجر والنصب، لأنّه ليس كجزء من الفعل، بخلاف[8] ضمير الرّفع لأنّه فاعل. ولم يستتر في التثنية[9] والجمع، واستتر في الغائب والغائبة، لأنّ الاستتار خفيف، فأعطي: للمفرد لسبقة وكثرة استعماله.

وبرز للمتكلم والمخاطب في الماضي نحو: "ضربتُ" - بضمّ التاء، وفتحها وكسرها- لأنّ الاستتار قرينة ضعيفة والإبراز قرينة قويّة فأعطي الإبراز للمتكلّم والمخاطب القويين.

---

١ - في (أ) و(ج) : هذه.

٢ - قال ابن يعيش: "وخصوا المؤنث بالكسر لأن الكسرة من الياء، والياء مما يؤنث بها في نحو (تَفْعَلِينَ) و في(ذِي)". شرح المفصل ٨٦/٣.

٣ - في (ب) : بوزن.

٤ ١٢- في (ب): ضربن.

٥ - في (ب) : الغيبة.

٦ - في (ب) : المخاطب.

٧ - "تقوم علامة التثنية والجمع مقام علامة الضمير وإن لم تكن إياها". شرح المفصل ١٠٩/٣.

٨ - في (ب) : بخلا.

٩ - في (ب) : التثية.

واستتر للمخاطب المستقبل [والحاضر][1]، والمتكلم المستقبل [والحاضر][2] للفرق بينهما في الاستقبال [والحضور][3] والماضوية، ولسبق المخاطب وأولويته[4] بالذكورية، استحق خفة الاستتار بخلاف المخاطبة وتاء التأنيث في الماضي حرف، ولو كانت اسماً وفاعلاً - كما قال بعض – للزم عند مجيء الظاهر إما حذف الفاعل، وإمّا تكرّره [بلا تبعية][5]، وكلاهما باطل، نحو : "قامتْ هند"، اللّهمّ إلاّ إن قال : "هند" بدل منها [وفيه أنها لازمة في الظاهر لحقيقة التأنيث المتصل ولا بدل لازم][6]. وليس ألف "ضَاربَان" و[7]واو "ضَاربُون" فاعلاً لتغيرهما جرّاً ونصباً.

---

١ - زيادة من (ب).
٢ - زيادة من (ب).
٣ - زيادة من (ب).
٤ - في (ب) : أولوية.
٥ - زيادة من (ب).
٦ - زيادة من (ب).
٧ - الواو ساقطة من (ب).

[الفصل الرابع : المضارع][1]

المضارع[2] : ما ابتدئ بهمزة تكلّم، أو نونه، أو تاء خطاب، أو تاء تأنيث وغيبة[3]، أو ياء /١١٨أ/ غيبة[4] فخرج الألفاظ المبدوءة بالحروف الأصول، فإنها لا تدل على تكلم، أو ما بعده[5] كـ"نَصَر". ونحو: "تكلّمَ ويَرْنَأَ"[6] مما بدئ بحرف لا يدّل على ذلك وهو زائد. وقيل: ياء "يرنأ" أصل. ونحو: "يَزِيدٌ ويَشْكُرُ"[7] – المسمى بهما – لعدم[8] تلك الدّلالة. نعم، هما[9] بحسب الوضع مضارعان[10].

وسمي مضارعا لمشابهته اسم الفاعل في الحركة والسكون المطلقين [- أعني تقابل الحركة بأخرى ولو ضمة بفتحة، وسكون بآخر، ولو كان أحدهما حيّا، والآخر ميّتاً -][11] ومشابهته[12] الاسم مطلقا[13] في الإبهام والتّخصيص، فإنه على القول باشتراكه[14] بين الحال والاستقبال مبهم محتمل حتى يخصص[15] لأحدهما بقرينة،كـ"الآن وسوف"، وأداة الشرط [والنواصب][16]،كالنكرة مبهمة حتى تُعرّف.

---

١ - ينظر موضوع هذا الفصل في: شرح اللاّمية ٣٦/٣ وما بعدها، والمسائل التحقيقية ص ٢٧ وما بعدها.
٢ - في (ب) : المارع.
٣ - (وغيبة) ساقطة من (ب).
٤ - ينظر هذا التعريف في: شرح اللامية ٥٢/٣.
٥ - في (ب) : بعد.
٦ - يَرْنَأ : صبغ باليَرَنَّا وهي الحنَّاء وهو من غريب الأفعال، ملحق بالرباعي الأصل. ينظر: المزهر ٤٠/٢، والقاموس المحيط ٣٦/١، وأبنية الصرف ص ٤٠٣.
٧ - ينظر: المنصف ٢٧٩/١.
٨ - في (ب) : يشكر ويزيد وأقوم وتقوم مسمى بها العدم.
٩ - (هما) ساقطة من (ب).
١٠ - في (ب) : مضارعة.
١١ - زيادة من (ب).
١٢ - في (ب) : مشابهة.
١٣ - بعدها في (ب) : صفة أو غيره.
١٤ - في (ب) : بإشراكه.
١٥ - في (ب) : يختص.
١٦ زيادة من (ب).

وأما لام الابتداء، نحو: "إنّ زيداً [1] ليُصَلّي" [2] فلا تخصه [3] بالحال - كما زعم بعض - فالمثال يصح أن تقوله: "وزيد في الصلاة"، وأن تقوله: وليس فيها، بل يكون فيها بعد ذلك. ولمشابهته في دخول لام الابتداء - كما رأيت - وكقولك: "ليَقُومُ زيد - عند [4] مجيزه - وكـ "لَسَوْفَ يَقُومُ" و"لَسَيَقُومُ" و"لَقَدْ يَقُومُ" - عند من لا يجعل هذه اللامات لامات [5] جواب القسم المقدر [6] -.

وقيل [7]: أصل المضارعة تقابل السَّخْلَتَين [8] على ضرع الشاة عند الرِّضاع، تأخذ كل منهما بحَلَمَة منه [9]، كأنّ الاسم والمضارع ارتضعا من ضرع واحد، حتى زعم بعض أنّ الأصل: "مُرَاضِع"، فقلب قلباً مكانياً.

وزعم بعضهم أنّه سمّي مضارعا لتلك المشابهات، مع مشابهة الاسم أيضا في وقوعه صفة [10]. ويسمى مستقبِلاً - بكسر الباء وفتحها -.

وإنّما لم يكن المضارع بنقص حرف من الماضي، للزوم أن يكون أقل من القدر الصالح - وهو ثلاثة أحرف - وهذا في الثلاثي، وحمل غيره [11]. عليه طرداً، وأيضاً لو كان ينقص من الماضي لم يكن دليل على التكلم [12]، أو غيره [13] فيه.

---

١ - في (ب): زيد.
٢ - في (ج): ليقوم.
٣ - في (ب): تخصص.
٤ - (عند) ساقطة من (ب).
٥ - (لامات) ساقطة من (ب).
٦ - ينظر قول البصريين وأدلتهم الواردة هنا حول مشابهة المضارع اسم الفاعل والاسم في الإنصاف: ٥٤٩/٢.
٧ - (قيل) ساقطة في (ج).
٨ - السَّخْلَة: الذكر والأنثى من ولد الضّأن والمعْز ساعة يولد. ينظر: المعجم الوسيط ٤٢٢/١.
٩ - ينظر: شرح المفصل ٦/٧.
١٠ - نحو: "هذا رجل يَضْرِبُ" كما يقال: "هذا رجل ضَارِبٌ". ينظر: شرح المفصل ٦/٧.
١١ - (غيره) ساقطة من (ب).
١٢ - في (ب): تكلم.
١٣ - من خطاب وغيبة.

ولم تكن الزيادة آخراً - مع أنّ أصل الزيادة أن تكون آخر، من حيث أنّه محل التغيير - لأنّه لو زيدت الهمزة في الآخر لتوهم أنّه ماضي الاثنين، أو التاء لتوهم أنّه ماض اتصلت به تاء الفاعل، أو النون لتوهم أنّه[1] ماضي الإناث، ولا إلباس في زيادة الياء آخراً لكن منعت طرداً للباب.

قيل : اشتق المضارع من الماضي، لأنّ الماضي يدلّ على الثبات وهو هنا الوقوع[2] - وما يدل عليه حقيق أن يكون أصلاً - و[3] بحث بأنّه لو اشتقّ من الماضي لدلّ على أكثر ممّا دلّ عليه الماضي. وأجيب بأنّ هذا يلزم في الاشتقاق الاصطلاحي، وهذا لغويّ.

وكانت الزّيادة في المضارع لا في الماضي، لأنّ المضارع للحال أو الاستقبال، والماضي لما مضى، والحال والاستقبال بعد المضي[4]، والمزيد فيه بعد المجرد، فأعطي اللاحق - وهو الزيادة - للاحق - وهو المضارع - من حيث دلالته[5] على الحال والاستقبال اللاحقين. [قلت : إن هذا بين فعلين وأمّا فعل واحد فيكون أولاً مستقبلاً ثمّ حالاً ثمّ ماضياً][6].

وعيّنت الهمزة والنون والتاء والياء لكثرة دورانها في الكلام، فإنّ حروف العلة كثيرة الدوران، وكثيرة[7] الزيادة[8]. أمّا الهمزة فقد عدّها بعضهم حرف علّة[9]، وأيضاً هي شبيهة بالألف خطا ومخرجاً. والغالب[10] كون

---

١ - (أنّه) ساقطة من (ب).
٢ - في (ب) : الوقع.
٣ - الواو مكانها بياض في (ب).
٤ - في (ب) : الماضي.
٥ - في (ب) : دلالة.
٦ - زيادة من (ب).
٧ - في (ب) : كثرة.
٨ - أولى الحروف بالزيادة حروف المدّ واللين، لجريانها مجرى النفس واستئناس السامع بها لكثرة دورها في الكلام، إذ الكلام لا يخلو عنها أو عن بعضها أي الحركات. ينظر : شرح الملوكي ص ١٧٢، وشرح المراح ص ٤٧.
٩ - ينظر باب المهموز من التحقيق ص ١٩٦.
١٠ - في (ب) : وكثر.

الألف عنها، وكونها عنه. وقد قيل : همزة المضارع ألف قلبت همزة وحرّكت ليبتدأ بها[1]. وأمّا التاء فبدل عن واو[2]، وأمّا النون فقريبة من حروف المدّ بالغنّة[3].

وعيّنت الهمزة للمتكلم الواحد، لأنها من مبدإ المحارج، والمتكلم هو الذي يبدأ الكلام. وقد قيل : أصلها ألف، والألف من أوّل المخارج، وينتهي إلى هواء الفم[4]. والمتكلم هو الذي يبدأ الكلام فناسب الألف. ثمّ حركوها ليتمكن من الابتداء ، وقيل : عيّنت الهمزة للمتكلم، لأنّها أوّل "أنا" .

وعينت الواو للمخاطب[5] لكونه من منتهى المخارج[6]، والمخاطب هو الذي ينتهي الكلام عنده. وأبدلت الواو تاء لئلا تجتمع[7] ثلاث واوات في المضارع/١٩أ/ الذي فاؤه واو لا تحذف لحرف المضارعة[8] عند العطف بالواو، كـ"وَجِلَ" ؛ فإنّ فاءه واو، ولو أدخلت عليه واو للمضارعة، وواو للعطف لاجتمعت ثلاث، ولا يرد على ذلك اجتماعها في قوله سبحانه : آوَوْا ونَصَرُوا][9]،فإنّ الأولى : عين كلمة[10]، والثانية : كلمة تامة فاعل، والثالثة : كلمة تامة عاطفة. ولا اجتماع ثلاث تاءات في نحو : "تَتَتَبَّعُ"[11]، أمّا الأوّل

---

١ - في (ب) : لبتدائها.

٢ - لأنّ الواو لا تزاد أولاً، فعوّضت تاء لأنّها تبدل منها كثيراً، ينظر : شرح الملوكي ص ١٧٢، وفصل الإبدال من التحقيق ص ٢٥٥.

٣ - ينظر : شرح الملوكي ص ١٧٢، والمنصف ٢/٢٢٨، وص

٤ - ينظر : الرسم ص ٦٨، والأصوات اللغوية ص ٨٤ وما بعدها، وشرح المفصل ١٠/١٢٤، وفي الصوتيات العربية ص ٨٢

٥ - في (ب) : للمخاطبة.

٦ - وهو الشفتان. ينظر : شرح المفصل ١٠/١٢٤، والأصوات اللغوية ص ٤٤، وفي الصوتيات العربية ص ١٦٤

٧ - في (ب) : يجتمع.

٨ - في (ب) : المضارع.

٩ - الأنفال- ٧٢، ٧٤.

١٠ - في (ب) : الكلمة.

١١ - في (ب) : تتبع.

فلأن الواوات لم تجتمع[1] كلّها في كلمة، أو اثنتان في كلمة، والأخرى كلمة أو في كلمة. وأمّا الثاني فلأنّ التاءات خفاف معهود زيادتها أولا، والمزيد منها هنا الأولى، وهي حرف مضارعة، والثانية وهي تاء التَّفَعُّل، وأما نحو "وَجِلَ" ؛ فإنّه[2] لو زيد فيه حرف المضارعة واو[3]، وكان العطف بواو لكانت واوان من كلمة، والثالثة من غيرها، إلاّ إن قلنا حرف المضارعة كلمة لدلالته على معنى، ولكراهة[4] اجتماع ثلاث : الواوات كلها، أو جلها في كلمة، لم يزيدوا الواو أولاً. ومنعوا الزيادة[5] فيما ليس أوله واو اطراداً[6]. وأيضاً لو زيدت أوّلاً فبتقدير[7] ضمّها، أو كسرها تقلب همزة [نحو قوله تعالى :]وإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ [[8] أي : وُقِّتت و][9] نحو "أُجُوه" في جمع "وَجْه"، و"إِشاح" في "وِشاح". وبتقدير فتحها تضم في التصغير، فتقلب همزة كـ "أُجَيْه" في تصغير "وَجه" مع أنّ المفتوحة قد تنقلب همزةً، فلو زيدت أولاً – مع أنها لا تبقى – للزم نقض الغرض – كذا قيل – وأقول : ليست واجبة الإبدال في شيء من ذلك[10]. والواضح في امتناع زيادتها أوّلاً ثقلها، وإنّما[11] زيدت، ثمّ قلبت تاء لإفادة معنى. وقد أبدلت تاء في "تُراث" بمعنى

---

١ – في (ب) : تجمع.
٢ – في (ب) : فإن.
٣ – في (ج) : واوا.
٤ – في (ب): لكراهية.
٥ – في (ب) : الزائدة .
٦ – في (ب) : اطردا.
٧ – في (ب): فيتقدم.
٨ – المرسلات – ١١.
معنـى الآيـة أن الرسل بلغت ميقاتها الذي كانـت تنتظره وهو يوم القيامة للشهـادة على أممهم. ينظر: تفسير البحر المحيط ج٨ ص ٤٠٣.
٩ – زيادة من(ب).
١٠ – كما سيأتي في فصل الإبدال ص ٢٥٥ من التحقيق.
١١ – في (ب) : إنها.

"المِيرَاث". وأمّا واو "وَرَنْتَل"[1] – وهو بلدة [2] أو الشدّة، وغير ذلك – فهي أصل.

ويبقى البحث في أن التاء في المضارع ليست أبداً للخطاب[3]، بل تكون أيضاً في غيبة المؤنث، نحو: "هند تقوم"، فالواضح أنّه زيدت التاء من أوّل الأمر في الخطاب لوجودها في "أنتَ" – بفتح التاء، وكسرها – وفي نحو: "هند تقوم" لوجودها في "قامتْ".

وعيّنت الياء للغيبة، لأنّها من وسط الفم [4]، والغيبة في وسط التكلّم والخطاب[5].

وعينت النون للمتكلم ومن معه لوجودها في "نحن"، وفي "نُصَرَنا". ولأنّه لم يبق من حروف المدّ حرف، وهي شبيهة بحرف المدّ لكونها غنّه في الخيشوم كما أنّه مدّ في الحلق[6] و هواء الفم[7] واستعمال النّون للواحد فرع،[وللاثنين فصاعداً حقيقة][8].

ويُفتح حرف المضارعة في غير الرباعي، ويُضم في الرباعي لقلة[9] استعماله وكثرة غيره – والكثير يخفف – وإن قيل: الخماسي والسداسي أقل من الرباعي، قلنا: [لا نسلم أنهما أقل[10] من الرباعي – كما هو ظاهر – و][11]

---

١ – وَرَنْتَل هو الشرّ، والدّاهية، والأمر العظيم. ينظر: اللّسان (ورنتل) ١١/٧٢٤ ومعجم البلدان ٤/٩٢٤، والقاموس المحيط ٤/٦٥.

٢ – من (معنى وقد) إلى (بلدة) ساقط من (ب).

٣ – في (ب): للمخاطب.

٤ – مخرج الياء من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى. ينظر: شرح المفصل ١٠/١٢٤، وفي صوتيات العربية ص ١١١ وما بعدها.

٥ – من (وعينت الياء) إلى (والخطاب) ساقط من (ب).

٦ – في (ب): الحق.

٧ – ينظر التعليل نفسه في: شرح الملوكي ص ١٧٢.

٨ – زيادة من (ب).

٩ – في (ب): لقة.

١٠ – في (ب): أقدم.

١١ – زيادة من (ب).

على التسليم أنّ الفتح فيهما تخفيف لكثرة حروفهما، وقيل : إنّ الضمّ في الرباعي، لأنّه فرع الثلاثي فأعطي له الضمّ الذي هو لثقله فرع الفتح من حيث الثقل، وأيضاً غالب الرباعي مفتقر إلى الثلاثي، كـ"كَرُمَ" و "أكْرَمَ"[1]. وأيضاً لا رابع إلاّ بعد تقدم ثلاثة، فظهرت فرعية الرباعي. وغير الرباعي ولو كان فرعاً أيضاً للثلاثي، لكن يستحق الفتح لثقله بكثرة الحروف، [ولكُثْر مواده. وخرج عن قولي : "غالبا" الرباعي الأصول، كـ"دَحْرَجَ وحَرْجَمَ"][2]. وأمّا "يُهَرِيقُ"[3] - بفتح الهاء - فإنّما ضُمَّت الياء فيه، - مع أنّ فيه خمسة حروف - بالهمزة المحذوفة لأنّ الهاء زائدة، ليست من الزوائد التي تعد[4] من بنية الكلمة، بل زيدت أوّل الماضي، كما تزاد "ها" التنبيه أوّل اسم الإشارة، وكما تزاد السين أوّل المضارع، وكما تزاد سين بعد كاف المؤنث في لغة الكَسْكَسَة[5] نحو : "أكْرَمْتكسْ". وليس شيء من ذلك معدوداً في وزن الكلمة وبنيتها. والماضي "أَرَاقَ" حذفت الهمزة، وزيدت الهاء. وقيل : إنّ الهمزة غير محذوفة، بل قلبت هاء. وبعض العرب يكسر غير الياء من حروف المضارعة لثقل الكسر عليها، ويكسرها أيضاً إن كانت بعدها[6] ياء /٢٠أ/ أخرى لتتقوى إحداهما بالأخرى حينئذ، وبعض يكسرها أيضاً مطلقاً.

وقيل إنّما يكسر بعض العرب[7] حرف المضارعة إن كان الماضي مكسور العين، أو خماسياً، أو سداسياً[8] بهمزة وصل، فتكون كسرة حرف

---

١ - في (ب) : وكرم.
٢ - زيادة من (ب).
في (ب) : وحرنم.
٣ - هَرَاقَ الماء يُهَرِيقه هِرَاقةً، أي: صَبّه. ينظر : اللسان (هرق) ٣٦٦/١٠.
٤ - في (ب) : تقدم.
٥ - الكسكسة : لغة قبيلتي ربيعة ومُضر، يجعلون بعد الكاف، أو مكانها في المذكر سينا. وهذا في الوقف دون الوصل. ينظر : الصاحبي ص ٥٧، والمزهر ٢٢١/١، والخصائص ١٢/٢، وشرح المفصل ٤٨/٩ وما بعدها.
٦ - في (ب) : بعضها.
٧ - وذلك في لغة جميع العرب إلاّ أهل الحجاز، كما قال سيبويه في الكتاب ١١٠/٤.
٨ - في (ب) : سداسا.

المضارعة[1] دليلاً على كسرة عين الماضي وهمزته، وأنّه لا كسر في غير ذلك باتفاق العرب. وإنّما كان الكسر المدلول به في نحو حرف المضارعة، لأنّه زائد على حروف الماضي - والتصرف في الزائد أولى - ولأنّه[2] لو كسر الحرف بعده لتوالت أربع حركات في كلمة، ولو كسر الثالث لالتبس بمضارع[3] ما فتحت عينه. وحمل ما ليس فيه التوالي، ولا اللّبس على ما كانا[4] فيه، ولو كسر الآخر لزال[5] أثر الإعراب.

وإذا اجتمع تاءان مفتوحان في أوّل المضارع، فالأصل إثباتهما، ويجوز حذف إحداهما تخفيفاً إذ لم يمكن الإدغام، لأدائه إلى همزة الوصل - ولا همزة وصل في المضارع ، كما لم تكن في اسم الفاعل -، نحو "تَجَلَّى" أصله "تَتَجَلَّى"، والمحذوفة عند سيبويه[6] الثانية، لأنّ الثقل حصل بها، ولأنّ[7] الأولى زيدت للمضارعة. [وقال معنى المضارع أعزّ من المعنى الذي دلت عليه تاء الماضي الزائدة لمعنى] [8]. قال الكوفيون : المحذوفة الأولى، لأنّها هي الزائدة على الماضي.

وعيّن للسكون تالي حرف المضارعة في نحو : "يَضْرِبُ ، ويَعْلَمُ ،ويَنْصُرُ، ويُكْرِمُ" لقربه وتلوّه لما يحصل[9] اجتماع أربع حركات به - وهو حرف المضارعة - لولا الإسكان، كما عيّن آخر الماضي للإسكان عند اتصال

---

١ - (المضارعة) سقطت منها العين في (أ).

٢ - بعدها في (ب) واو.

٣ - في (ب) : بالمضارع.

٤ - في (ب) و (ج) : كان.

٥ - من (ولا اللبس) إلى (لزال) مكررة في (ب).

٦ - في (ب) : سبويه. قال سيبويه : "وإن شئت حذفت الثانية، وكانت الثانية أولى بالحذف لأنّها هي التي تسكن وتدغم". الكتاب ٤٧٦/٤، وقال السيوطي: "أصح القولين حذف الثاني، وعليه البصريون" الأشباه والنظائر ٥٩/١، ينظر أيضا : الإنصاف ٦٤٨/٢.

٧ - (ولأنّ) مكررة في (ب).

٨ - زيادة من (ب).
بعدها في (ب) : والدلالة بالمراجر الاحر لا تاء المضارع لو حذفته هي غير قوية لزوالها بالوقف ولعروض الغفلة عنها ولزوالها بالجازم الذي لا يختص بالمضارع وأمّا المختص به فهو الدليل و.

٩ - بعدها في (ب) : به.

ضمير الرفع المتحرك لقربه وتلوه لما به يحصل الاجتماع لولا الإسكان - وهو الضمير - ولا يمكن إسكان حرف المضارعة لأدائه إلى همزة وصل - مع أنّها لا تكون في المضارع -.

قيل : استوى مضارع المخاطب[1] ومضارع الغائبة في التاء لاستواء ماضيهما[2] فيها - لكن تاءها ساكنة - ولو فرق [في المضارع بإسكان التاء في مضارع الغائبة كما سكنت في آخر ماضيها][3] لأدّى[4] إلى همزة الوصل، أو بالضم لأوهم البناء للمفعول، أو بالكسر[5] لأوهم لغة كسر حرف المضارعة. ولم يبق إلاّ الفتح - مع ما فيه من الخفة - ويكون الفرق بالنيّة، فالفتح في أحدهما غيره في الآخر، لأنّ أحدهما للمخاطب، والآخر للغائبة،كضمّة "فُلْك"[6] الجمع غير ضمّة "فُلْك" المفرد، وكذا سكونهما [- إذا سكن لامها-][7] وأيضاً تاء الخطاب - فيما قيل - عن واو، وتاء الغيبة ليست عن شيء. [ووجهه دعوى أنّها هي تاء آخر الماضي تقدمت، والواو الأخيرة لا تقلب تاء][8].

وزادوا النون علامة للرفع لقربها من حرف المدّ، - كما مرّ[9] - وحرف المدّ أولى بذلك، لكن لم يزد لوجود الواو والألف ولا الياء الضمائر. وكانت النون بعدها لكونها كجزء من فعلها، فلم يفصل بينها وبينه بالنّون. وخص بها الرفع لأنّه أوّل. [وفيه أن لا يمكن للجزم لأنّه قطع كما يقطع الحركة من آخر المضارع والنصب تبع له][10].

---

١ - في (ب) : المخاطبة.
٢ - في (ب) : ماضيها.
٣ - زيادة من (ب).
٤ - في (ب) : لأذى.
٥ - بعدها في (ب) : فيه.
٦ - كلمة "الفُلك" تذكر وتؤنث، وتقع على الواحد والاثنين والجمع. ويفهم ذلك من سياق الكلام. ينظر: اللسان (فلك) ١٠/٤٧٩.
٧ - زيادة من (ب).
٨ - زيادة من (ب).
٩ - في ص ١٣٦ من التحقيق.
١٠ - زيادة من (ب).

[الفصل الخامس : الأمر][1]

الأمر - كما علمت - مشتق من المصدر، وقيل : من المضارع، لأنّه تابع له في أمور، ومناسب له في الاستقبال. لا من الماضي لعدم دليل على اشتقاقه[2] منه، لا لما قيل من أنّ[3] اشتقاقه منه يؤدي إلى تحصيل الحاصل، وإلى تكليف ما لا يطاق ؛ لأنّ مرجع الاشتقاق اللفظ، وتحصيل الحاصل، وتكليف ما لا يطاق مرجعهما المعنى[4]. وليس الاشتقاق من معنى الفعل الماضي، فإنّ الاشتقاق أخذ لفظ[5] من آخر متوافقان في أصل المعنى — الذي هو مجرد الحدث — بدون أن يشترط اتفاق الزمان. ولقول بعض باشتقاق[6] الأمر من المضارع، مع متابعته له ومناسبته استحق التأخير عنه. وعن بعضهم[7] : أنّ الأمر مضارع حذف منه لام الأمر وحرف المضارعة، -كما بسطته وبسطت البحث فيه في النحو[8] - وذلك في أمر المخاطب. وأمّا أمر الغائب والمتكلم فباللام مع المضارع، نحو "لِيُنْفِقْ ولِنَحْمِلْ". وشذ دخول هذه اللام على المضارع المبدوء بالهمزة، أو بالتاء الخطابية، إلاّ إن بني للمفعول [لأنّه بمنزلة[9] المبدوء بالياء إذا بني للمجهول، فـ"لأُضْرَبْ" و"لِتُضْرَبْ"[10] بالبناء له بمنزلة[11] "لِيَضْرِبْكَ فلان"، و"لِيَضْرِبْنِي فلان"][12].

---

١ - ينظر موضوع هذا الفصل في : شرح اللامية ١٤٤/٣ وما بعدها ، وشرح المراح ص ٥٢ وما بعدها، والمسائل التحقيقية ص ٦٧ وما بعدها.

٢ - في (ب): استقاقه.

٣ - (أنّ) ساقطة من (ب).

٤ - في (ب) : مرجعها لمعنى.

٥ - في (ب) : لف.

٦ - في (ب) : بأن اشتقاق.

٧ - يعني الكوفيين والأخفش. ينظر : شرح اللامية ١٤٤/٣.

٨ - ينظر : المسائل التحقيقية ص ٦٧ وما بعدها.

٩ - في (ب) : منزلة.

١٠ - في (ب) : تضرب.

١١ - في (ب) : منزلة.

١٢ - زيادة من (ب).

وخصت اللام بالزيادة للأمر، لأنّها من وسط المخارج[1] - وخير الأمور أوسطها - والحروف التي تزاد - ولو لغير تضعيف وإلحاق - حروف "سألتمونيها"، وهذا[2] أولى /٢١ أ/من جمع المازني[3] لها في "هَوِيتُ السِّمَانَ" من قوله[4]:

هَوِيتُ السِّمَانَ[5] فَشَيَّبْنَنِي وَ مَا[6] كُنْتُ قِدْمًا هَوِيتُ السِّمَانَا[7]

لأنّ اللام ليست بملفوظ بها في قول المازني: "هويت السمان"، بل مكتوبة خطاً فقط، ولم يلفظ فيه الهمزة، وإنّما أشار إليها بألف "ألـ". ومعنى "هَوِيتُ": أحببت[8].

ولم يزد حرف[9] العلّة للأمر – مع كثرة دوران حروف العلّة – لأنّ غالب الأمر الواقع مع صيغة المضارع أن يكون المضارع فيه للغائب، فيجتمع حرفا علّة فأكثر، [مثل أن يكون أوّل الفعل الماضي ياء أو واو، كـ"يَسُرَ"[10]، و"وَعَدَ" فتدخل ياء المضارع، فلو زيد بعد ذلك حرف علّة للأمر لاجتمع ثلاثة أحرف علّة][11].

---

١ - مخرج اللام من حافة اللسان من آخرها إلى منتهى طرف اللسان من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى ممّا فويق الضاحك والنّاب والرباعية والثنية. ينظر: شرح المفصل ١٢٥/١٠، وفي صوتيات العربية ص ١٢٤.
٢ - في (أ): هذي.
٣ - في (ب): المازي.
المازني: هو بكر بن محمد بن بَقِيَّة أبو عثمان، بصري من مشاهير العربية المتكلمين (ت: ٢٤٩هـ). من تصانيفه: التصريف، والعروض، وعلل النحو. ينظر: الفهرست ص ٢٥٧، وبغية الوعاة ٤٦٣/١، ووفيات الأعيان ٢٨٣/١، والبلغة ص ٤١.
٤ - من بحر المتقارب، قائله مجهول، وشرحه في شرح المراح ص ٥٣، ينظر أيضاً: المنصف ٩٨/١، وشرح الملوكي ص ١٠٠، والأشباه والنظائر ١٥٢/١، وشرح المفصل ١٤١/٩.
٥ - في (ب): هويت الصدق.
٦ - في جميع النسخ: (وقد). كذا في شرح المفصل، وشرح المراح ص ٥٣ ،وشرح الشافية ٣٣١/٢.
٧ - في جميع النسخ: (السمان). كذا في الأشباه والنظائر، وشرح المراح. والتصويب من المنصف ٩٨/١.
٨ - في (أ): أجبت.
٩ - (حرف) سقطت منها الحاء والراء في (ب).
١٠ - في (ب): كسر.
١١ - زيادة من (ب).

وكسرت لام[1] الأمر لشبهها بلام الجرّ[2]، لأنّ الجزم في الفعل نظير الجرّ في الاسم. وإلاّ فحق الحرف المعنوي الوارد على حرف واحد[3] من حروف الهجاء أن يبنى على الفتح[4]؛ ففي فتح لام الجرّ الداخلة على الضمير – غير الياء – بقاء على الأصل، وكسرت مع الظاهر[5] غير المستغاث لمناسبة العمل، وفرقا[6] بينها وبين لام التوكيد، وفي فتحها مع المستغاث بقاء على الأصل، وفي المنادى [– وهو هذا المستغاث–][7] شبه بالضمير.

وسكنت بعد واو العطف، وفائه، وواو غير العطف، وفاء غيره[كفاء الجواب، وفاء الاستئناف وواو الاستئناف – على ثبوتهما][8] – تخفيفاً[9]، كما يخفف اللفظ الثلاثي المكسور الوسط بإسكان الوسط، وكما تسكن هاء "هي" بعد الواو والفاء. ويخفف أيضاً كـ"عَضُد"[10] و"ظَرُفَ"[11]، وحمل عليه "هو" مع الواو، أو الفاء[12] قبله[13].

وكان أمر المخاطب بدون اللام وحرف المضارعة، بخلاف أمر الغائب للفرق بينه وبين المخاطب، وعبارة بعضهم: إنما حذف حرف المضارعة من أمر المخاطب[14] دون أمر الغائب للفرق بين الأمر للغائب والأمر للمخاطب. وقيل: للفرق بين أمر المخاطب وبين مضارع المخاطب، إذا

---

١ – في (ب): لا.
٢ – في (أ): الجزم.
٣ – (واحد) ساقطة من (ب).
٤ – ينظر: معاني الحروف ص ٥٥ وما بعدها.
٥ – في (ب): وكسرتها لظاهر.
٦ – في (ب): فرق.
٧ – زيادة من (ب).
٨ – زيادة من (ب).
٩ – (تخفيفا) ساقطة من (ب).
١٠ – عَضُد: ما بين المرفق إلى الكتف، والمعين، والناحية وغيرها. ينظر: المعجم الوسيط ٦٠٦/٢.
١١ – ظَرُفَ: كان كيّسًا حاذقًا. ينظر: المعجم الوسيط ٥٧٥/٢.
١٢ – في (أ): والفاء.
١٣ – ينظر: معاني الحروف ص ٥٧–٥٨، وشرح المفصل ٩٨/٣.
١٤ – في (ب): المخاطبة.

قلت: "تَضْرِبْ" - بالإسكان - لم يعلم أنّه مضارع مجزوم، أو مسكّن[1] للوقف، ولا أنه أمر. وإذا وجد مكتوبا لم يعلم أنه مسكن ولا غير مسكن، لأنه كثيراً ما يخفى وجه جزم المضارع على المبتدئ. قيل: وهذا القول الأخير[2] أقوى.

ووقع الفرق بالحذف من المخاطب، لا بالحذف من الغائب لكثرة المخاطب. ولذا لم يحذف من أمر المخاطب المبني للمفعول، نحو: "لتُضْرَبْ" لقلّته، ولكونه بمنزله الغائب، فإن الأصل - مثلاً - "لِيَضْرِبْكَ زَيْدٌ".

وتدخل همزة الوصل في الأمر بغير اللاّم بعد حذف حرف المضارعة إن كان ما بعده ساكناً، كـ "يَخْرُجُ، وَيَضْرِبُ، وَيَنْطَلِقُ، وَيَسْتَخْرِجُ" ليُنطق بالساكن لا إن لم يكن ما بعده ساكناً، كـ "يُدَحْرِجُ، وَيَتَدَحْرَجُ، وَيَتَقَاتَلُ". وأما "بِعْ، وخَفْ، وقُمْ"، فأصلهنّ: "اِبْيِعْ واِخْوَفْ واُقْوُمْ"، فنقلت كسرة الياء إلى الباء، وفتحة الواو إلى الخاء[3]، وضمة الواو إلى القاف، فالتقى ساكنان، فحذف حرف العلة، وحذفت همزة الوصل لتحرك ما بعدها، كما أنّ أصل "يَبِيعُ، وَيَخَافُ، وَيَقُومُ": "يَبْيِعُ" كـ "يَضْرِبُ"، نقلت كسرة الياء إلى الباء، فإذا جزم حذفت للساكن. و "يَخْوَفُ" كـ "يَعْلَمُ"، نقلت فتحة الواو للخاء، وقلبت ألفاً، وإذا جزم حذفت الألف: و "يَقْوُمُ" كـ "يَنْصُرُ"[4]، نقلت ضمة الواو للقاف، وإذا جزم حذفت.

وهمزة الأمر مكسورة في غير الرباعي، والمضموم العين، لأنّ همزة الوصل ساكنة في الأصل، والأصل في تحريك الساكن الكسر إذا اجتمع مع ساكن. وقيل: كسرت في المكسور العين، كـ "اِضْرِبْ"، لأنّها لو فتحت لا لتبس بمضارع المتكلم المبدوء بالهمزة المبني للفاعل[5] عند الوقف،

١ - في (ب): مسكين.
٢ - (الأخير) مكررة في (ب).
٣ - في (ب): الياء.
٤ - في (ب): يضرب.
٥ - في (ب): للمفعول.

من نحو "ضرب". ولو ضمت لا لتبس بمضارع المتكلم المبدوء بالهمزة المبني للمفعول عند الوقف[1]، أو لإتباع العين، والساكن بينهما حاجز غير حصين/ ١٢٢أ/ وكسرت في المفتوح العين، كـ "اذْهَبْ واعْلَمْ" لأنّها لو فتحت[2] لا لتبس بالماضي الذي على وزن "أَفْعَلَ" كـ"أَكْرَمَ"، ولو ضمّت لزم النقل واللبس بين الأمر والمضارع المبدوء بالهمزة المبني للمفعول.

وإنّما ضمّت إذا ضمّت العين، كـ "يَنْصُرُ ويَحْسُنُ"[3]، لأنّها لو فتحت لا لتبس بمضارع المتكلم المبدوء بالهمزة[4] المبني للفاعل عند الوقف. ولو كسرت لزم الخروج من كسر إلى ضم[5] وهو ثقيل، والساكن فاصل ضعيف، ولضعفه قلبوا واو "قِنْوَة"[6] - بكسر القاف - ياء، كأنّها اتصلت بالكسرة[7] لسكون النون قبلها. وقيل: انضمّت تبعا للعين، والسّاكن كأنّه لم يكن. وإنما فتحت همزة "أيْمُن" — مع أنّ الأصل في همزة الوصل الكسر — لأنّها في الأصل همزة قطع لأنّه جمع "يَمِين"[8] وصلت لكثرة الاستعمال. [و][9] قيل: فتحت لكثرة الاستعمال، كما فتحت همزة "اسم" وهمزة "الـ" لكثرة الاستعمال. [و][10] قال الخليل[11]: همزة "الـ" للقطع، وصلت لكثرة الاستعمال، فلذا[12] فتحت.

---

١ - من (من نحو) إلى (الوقف) ساقط من (ب).

٢ - (فتحت) ساقطة من (ب).

٣ - في (ب): وعين.

٤ - بعدها في (ب) واو.

٥ - في (ب): من الكسر إلى الضم.

٦ - القنوة أو القُنوة: الكسبة. ينظر: اللسان (قنا) ٢٠١/١٥.

٧ - في (ب): بالكسر.

٨ - اليمين: الجهة، والجارحة، والبركة، والقوّة، والقَسم. وهو جمع على مذهب الكوفيين، وعند البصريين معدود من جنس المفرد على وزن أَفْعُل. ينظر: المعجم الوسيط ١٠٦٧/٢، والإنصاف ٤٠٤/١ وما بعدها.

٩ - زيادة من (ب).

١٠ - زيادة من (ب).

١١ - ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك ٢٨٤/١، وشرح المفصل ١٧/٩ وما بعدها.

١٢ - في (ب): فإذا.

وأمّا همزة الأمر من "أَفْعَل" كـ "أَكْرَمَ" و"أَعْطَى" فهمزة قطع مفتوحة، وهي همزة الماضي – ولو كان فتحها غير فتح همزة الماضي – وأصل مضارع "أَكْرَمَ" ونحوه – المبدوء بالهمزة – أن يكون بهمزة مضمومة، بعدها همزة مفتوحة، لا ساكنة[1]، الأولى : همزة المضارع، والثانية : همزة الماضي، حذفت همزة الماضي تخفيفاً من توالي همزتين. وحذفت في المضارع المبدوء بالتاء، أو الياء، أو النون[2] أيضاً طرداً. وحذفت في اسمي[3] الفاعل والمفعول، فأصل "يُكْرِم"[4] : "يُؤَكْرِم" – بضمّ الياء وفتح الهمزة– [وقد ثبتت للضرورة، لقوله][5] :

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَـا] [6]

ولا تحذف همزة الوصل [– في الماضي، أو الأمر، أو المصدر–][7] من الخطّ لأنّه على تقدير[8] الابتداء بها، ينطق بها. ولأنّه كثيرا ما يكون اللّبس بحذفها من الخطّ، فلو حذفت من أمر "عَلِمَ" – بكسر اللاّم مخفّفةً - لالتبس بأمر "عَلَّمَ" - بفتح اللاّم مشدّدة[9] -، لأنّه كثيراً ما يترك[10] الضّبط بالقلم، ويسمّى الضّبط[11] به كالنّقط إعجاماً أي : إزالة للعجمة وهي الخفاء. ولكون الضّبط بالقلم يترك[12] كثيراً لم يكتفوا به في الفرق بين "عُمَر" – بضّم العين، وفتح الميم –و"عَمْر" – بفتح العين، وإسكان

١ - (لا ساكنة) ساقطة من (ب) و(ج).
٢ - في (ب) : بالتاء والياء والنون.
٣ - في (ب) : اسم.
٤ - في (ب) : ياكرم و.
٥ - هو شطر بيت من الرّجز، قائله أبو حَيَّان الفَقْعَسي.
جاء الفعل "يُؤَكْرِم" بالهمز على الأصل للضرورة، والقياس قوله : "يُكْرِم" - بحذفه - ينظر المنصف ٣٧/١ و١٨٤/٢، والخصائص ١٤٤/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٩٨/٦، وشرح اللامية ٧٥/٣، وشرح الشافية، للرضّي ٥٨/٤.
٦ - زيادة من (ب).
٧ - زيادة من (ب).
٨ - في (ب): تقدم.
٩ - في (ب): مشدد.
١٠ - في (أ): يثرك.
١١ - في (ب): الضبت.
١٢ - في (أ): يثرك.

الميم - بل فرّقوا بالواو، و[1] كتبوها بعد راء "عَمر" - بفتح العين، وإسكان الميم - في حال الرّفع والجرّ مطلقاً، وفي حال النصب إذا لم يكن منوّناً، كـ "رأيتُ عَمْرَو[2] بْنَ[3] زَيْدٍ"، وإذا كانت قرينة كالألف إذا نصب ونوّن، وكالضبط بالعبارة، و كعدم صحّة وزن البيت إلا بإسكان الميم، لم تكتب[4] الواو. ولا يقال: يحتمل في البيت أنّه "عُمر" - بالضم فالفتح - وسكّن للضرورة، فيحتاج للفرق بالواو، لأنّا نقول: الأصل عدم الضّرورة، فإذا لم يستقم الوزن إلاّ بالإسكان علمنا أنّ العين مفتوحة، والميم مسكّنة أصالة لا ضرورة، إلاّ لقرينة. ولم يجعل الواو في "عُمَر" - بضم ففتح - لأنّ "عَمْرا" - بفتح فإسكان - أخفّ نطقاً، فخُصّ بها في الخطّ[5].

وحذفت همزة الوصل في "بسم الله الرّحمان الرّحيم" اتفاقاً، وفي "بسم الله" خلافاً لكثرة الاستعمال[6]، فلا تحذف في نحو: (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ)[7] لقلته.

وإنّما كان لام الأمر جازماً لشبهه بأداة الشرط التي هي "إنْ" في نقل الفعل إلى الشك، فإنّ المأمور به مشكوك فيه، هل يمتثل أولاً. وفي مجرد النقل، فإنّ "إنِ" تنقل الماضي للاستقبال، واللام تنقل الفعل من[8] الإخبار إلى الطلب.

---

١ - الواو ساقطة من (ب).
٢ - في (أ) و(ج): عمر .
٣ - (بن) ساقطة من (ب).
٤ - (لم تكتب) مكرّرة في (ب).
٥ - تنظر مسألة زيادة الواو بعد لفظ "عمرو" في: أدب الكاتب ص ٢٠٠-٢٠١، والرسم في تعليم الخط ص ٢٧-٢٨.
٦ - قال المؤلف في (هميان الزّاد) ٤٥/١ وما بعدها: "قيل: حذفت الألف للزوم الباء فاستغني بها عن الألف. وقيل: حذفت الألف لأنّ السّين محرّكة في الأصل ... وحذفت الألف من (بسم الله) في الخط كما حذفت نطقاً ... لكثرة الاستعمال في الكتابة ... قال الفرّاء: وحذفها مختصّ باسم الله والباء فلا تحذف في نحو: (وباسم ربّك) ونحو: (ليس اسم كاسم الله). وقال الأخفش: تحذف عند الباء مع أسماء الله كلّها، وهكذا (بسم ربّك) ... والناس على مذهب الفرّاء". ينظر أيضاً: معاني القرآن، للأخفش ١٤٧/١، وأدب الكاتب ص ١٨٤، والرسّم ص١٧-١٨.
٧ - العلق - ١.
٨ - من (فإنّ إن) إلى (الفعل من) ساقط من (ب).

والأمر معرب مجزوم[١] بلام الأمر محذوفة للتخفيف، لكثرة[٢] ما يؤمر المخاطب، ثمّ حذف حرف المضارعة، تبعاً، وفرقاً بينه وبين مضارع المخاطب عند الكوفيين[٣] بدليل أنّ اللام والتاء قد[٤] تثبتان كقراءة النبي - صلى الله عليه وسلم -/٢٣ أ/ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا][٥] - بالتاء الفوقية -.

قيل : وأعطي للهمزة التي تُجلب[٦] في الأمر لسكون ما بعد حرف المضارعة أثر الاستقبال - وهو الإعراب - لأنّها موضوعة موضع حرف المضارعة، كما أعطي لفاء "رُبَّ" وواو[٧] "رُبَّ" عملها[٨] عند بعض، [وحَمل ما لا همزة فيه على ما هي فيه. لعلّ هذا قول ليس كوفياً ولا بصرياً، بأن يكون على هذا القول غير مقطوع من المضارع، مع أنّه معرب مجزوم][٩]. وبدليل أنّ الأمر ضد النهي، فيحمل[١٠] عليه في الإعراب، لأنّ الشيء يحمل على نقيضه.

وقال البصريون[١١] : إنّه مبني، وأنّ القراءة شاذة، وأنّه لو كان حذف اللام لكثرة الاستعمال لكان ينبغي أن تثبت في غير شذوذ ولو لم يصل

---

١ - بعدها في (ب) واو.
٢ - في (ب) : لكثر.
٣ - ينظر : الإنصاف ٢/٥٢٤ وما بعدها، وشرح اللامية ٣/١٤٤، والتبيين ص ١٧٦، وشرح المفصل ٧/٦١-٦٢، والخصائص ٣/٨٣، والأشباه والنظائر ٢/١٨١.
٤ - (قد) ساقطة من (ب).
٥ - يونس - ٥٨.
في (ج) : فالتفرحوا.
هذه القراءة مروية عن طريق أُبَيّ وأَنس - رضي الله عنهما - وغيرهما كثير، والمأمور في "فَلْتَفْرَحُوا" مخاطب - وهي لغة لبعض العرب - وعُرف ذلك أن يحذف حرف المضارعة فيه. ينظر : المحتسب ٢/٥١، والنشر في القراءات العشر ٢/٢٧٤، ومعاني القرآن، للأخفش ٢/٥٧٠، والخصائص ٢/٣٠٠، وشرح الملوكي ص ٣٤٨، والأشباه والنظائر ١/٩٢.
٦ - في (ب) : تحمله.
٧ - في (ب) : وارى.
٨ - أي : الجر.
٩ - زيادة من (ب).
١٠ - في (ب) : فيتحمل.
١١ - ينظر : الإنصاف ٢/٥٢٤، والتبيين ص ١٧٦ وما بعدها، وشرح المراح ص ٥٩.

ثبوتها مبلغ الكثرة، كما قالوا : "لَمْ يَكُنْ" بأكثرية، و"لَمْ يَكُ" دون ذلك - بحذف النون[1] - وأنّ الحمل على الضد ليس لازماً، فلا يقدم عليه إلاّ بدليل واضح. وأنّ النهي إنّما يعرب لتحقق[2] الشبه بالاسم لوجود حرف المضارعة. وأنّ "نَزَالِ"[3] مبني، وهوقائم مقام "انْزِلْ"، ولولا بناء "انْزِلْ" لم يبن ما قام مقامه. ويبحث في هذا بأنّ "نَزَالِ" بني[4] لشبهه بالحرف في كونه يعمل، ولا يعمل فيه غيره، لا لقيامه مقام "انْزِلْ"، وإلاّ لزم[5] بناء "أَتَوَجَّعُ، وأَتَضَجَّرُ" حيث وجدنا "أوه وأف" مبنيين[6]، وهما قائمان مقامهما ويُجاب بأنه لا شبهة في أنّ بناء : "أوه وأف" لغير قيامهما مقام المضارع لظهور علّة إعراب المضارع ووضوحه. وقد يقال : "أوه، وأف" بمعنى : تَوَجَّعْتُ، وتَضَجَّرْتُ".

و[7] إن دخلت نون التوكيد على المضارع بني على الفتح تركيباً[8] - وهو العادة في بناء المركبات، كـ"خَمْسَةَ عَشَرَ" لأنّه أخفّ - ولم يسكن لأنّ بناءه عارض لدخول النون، ولئلا يلتقي ساكنان. ولم يضم لئلا يلتبس بالجمع، ولم يكسر لئلا يلتبس بالمخاطبة. ولم يبق إلاّ الفتح - مع ما مرّ من تعليله - وفتحت الشديدة تخفيفاً، ولم يسكن لئلا يلتقي ساكنان. وتحذف واو الجماعة لالتقاء الساكنين[9]، وتدل عنها الضمة وحيث لم يكن الضمّ قبلها ثبتت، وضمّت، نحو "لَتُبْلَوُنَّ"[10]. وياء المخاطبة وتدل الكسرة

---

١ - النون الساكنة أشبهت حروف اللين، فحذفت كما حذفن، ينظر : المنصف ٢/٢٢٧ وما بعدها.
٢ - في (أ) : لتحقيق.
٣ - في (ب) : تزال.
تنظر مسألة بناء اسم الفعل في الخصائص ٣/٤٩ وما بعدها.
٤ - (بني) ساقطة من (ب).
٥ - (لزم) سقطت منها اللام في (ب).
٦ - في (ب) : مبنين.
٧ - الواو ساقطة من (ب).
٨ - أي تركبه مع النون، والإعراب وسطاً.
٩ - في (ب) : الساكين.
١٠ - من قوله تعالى : (لتبلون في أموالكم وأنفسكم). آل عمران - ١٨٦.

عليها، وحيث لم يكن الكسر ثبتت وكسرت، نحو: "اِخْشَيِنَّ يا هند". ولا يحذف ألف الاثنين لئلا يلتبس بفعل الواحد.

والفعل في الثلاثة معرب بنون محذوفة [حذفت][1] لئلا يجتمع أثر الإعراب وموجب[2] البناء. ولئلا تجتمع[3] ثلاث نونات عند التشديد، وحمل عليه حال التخفيف. ولم يكن المحذوف نون التوكيد لأنّها لمعنى ومختصة بالفعل، ولا دليل عليها لو حذفت. [وبعد حذف نون الرّفع التقى ساكنان[4]: الواو أو[5] الياء مع ساكن الشديدة][6]. ولو حذف ساكن الشديدة لالتبس الباقي بنون الرفع - وكان ذلك تصرفاً في الحرف - [فكان المحذوف الواو أو الياء لدلالة الضمة أو الكسرة][7].

وتكسر[8] النون الشديدة بعد ألف الاثنين، وسواء أكان[9] ضميراً أم[10] علامةً، وبعد الألف المزيدة للفصل بين[11] نون التوكيد ونون الإناث، نحو: "اِضْرِبْنَانِّ يا هندات"، و"لَتُكْرِمْنَانِّ يا دعدات" تشبيهاً بنون المثنى، وبنون الرفع بعد الألف، نحو: "الزيدان يَقُومَانِ"، وإلاّ فالفتح أنسب للخفة. وإنّما زيدت الألف بين نون الإناث ونون التوكيد الثقيلة، لئلا تجتمع ثلاث نونات[12].

---

١ - زيادة من (ب).
٢ - في (أ): موجيب.
٣ - في (ب): يجتمع.
٤ - في (ب): ساكنا
٥ - في (ب): الواو والياء.
٦ - زيادة من (ب).
٧ - زيادة من (ب). في (ب) جاءت هذه العبارة مؤخرة على قوله "وكان ذلك تصرفا في الحرف". قدمتها هنا ليستقيم السياق.
٨ - في (ب): وتسكن.
٩ - في (ج): كان.
١٠ - في (ج): أو.
١١ - في (ب): بن.
١٢ - من (وإنّما زيدت) إلى (نونات) ساقط من (ب).

ولا تدخل النون[1] الخفيفة في فعل الاثنين وفعل الإناث، لئلا يلتقي ساكنان: ألف الاثنين والنون أو الألف المزيدة بعد نون الإناث والنون. ولو حركت النون لكان خروجاً عن الأصل، ويلزم الثقل إن حركت بالضم والشبه بنون[2] الرفع إن حركت بالكسر بعد ألف الاثنين، والتباس الفعل[3] بفعل الواحد إن حذفت الألف هذه، والتباسه بفعل اثنين حذفت نونه للتخفيف، أو غيره إن حذفت نون التوكيد، وبفعل الواحد المؤكد بالنون مبدلة ألفا للوقف، ولإجراء الوصل مجرى الوقف. والتباس فعل الإناث بفعل أمر ومفعول لو حذفت النون، و بقيت الألف قبلها. أو التباس الألف بألف الإشباع /٢٤ أ/ بعد نون الإناث. وإذا كان لا دليل لحذفها، لم يبق لإلحاقها فائدة إذا حذفت.

وانظر لمَ لَمْ توصل الخفيفة بنون الإناث بلا فصل بألف، مع أنّ المجتمع حينئذ نَونان[4] لا نونات، وكأنه كُره اجتماع نونين[5] أيضاً كقوله تعالى : [قَالَ أَتحُاَجُّونيِ[6] فِي اللهِ][7].

---

١ - في (ب) : نون.
٢ - في (ب) : بالنون.
٣ - في (ب) : والتبس بالفعل.
٤ - في (ب) : نون.
٥ - في (ب) : نوين.
٦ - في (أ) : أتجاجوني.
٧ - الأنعام - ٨٠.
(كقوله تعالى : قال أتحاجوني في الله) ساقط من (ج).
قال المؤلف : "حذفت نون الرفع لتوالي مثلين وفيه عمل واحد، أو نون الوقاية لتطرفها، والحذف بالآخر أليق، لأنّه محل التغيير، ولحصول التكرير بها، ولأنّ الأولى نابت عن الضمة، ولأنها تحذف للجازم والناصب، وفيه عملان حذف نون الوقاية وكسر نون الرفع للياء". تيسير التفسير (مح) ٣٥١/٤-٣٥٢. ينظر أيضاً : هميان الزاد ١٥٤/٦.

وأجاز يونس[1] والكوفيون إدخال[2] الخفيفة بعد ألف الاثنين، لأنّه يلتقي ساكنان، أوّلهما[3] حرف لين في الوصل كـ مَحْيَايْ [[4]، و]آنذَرْتَهُمْ [[5]، وكَافْ[6]، وعينْ صادْ من [كهيعص][7]. وقيل : إن يونس يكسرها بعد الألف[8]. وأجازها يونس والكوفيون[9] أيضاً بعد نون الإناث مفصولة بألف بشرط كسرها لئلا يلتقي ساكنان.

وإنّما لم يتركوا الألف إمّا لكراهتهم هنا التقاء هذين[10] المثلين، أو لأنّ الثقيلة عند هؤلاء أصل الخفيفة، وقد لزمت الألف معها، فألزمت مع الخفيفة إجراء للفرع على أصله. ولئلا تلزم مزية الفرع على أصله ، وتلك المزية[11] هي الجريان على الأصل من عدم الوقوع في ذلك[12].

وإنّما جاز التقاء الساكنين في "لاَ تَضْرِبَانِّ، واضْرِبْنَانِّ"[13] - بالتشديد

---

١ - هو يونس بن حبيب أبو عبد الرّحمن البصري، من البارعين في النحو (٩٠هـ - ١٨٢هـ). له من الكتب : معاني القرآن، واللغات، والأمثال. ينظر : الفهرست ص ١٩٧، وبغية الوعاة ٣٦٥/٢، والبلغة ص ٢٩٥.

٢ - في (ب) : إذخال.

٣ - في (ب) : أولها.

٤ - الأنعام - ١٦٢.

قال المؤلف : "سكن الياء باعتبار الفتح قبل الألف والتقى ساكنان إجراء للوصل مجرى الوقف، وعبارة بعض سكنها بنية الوقف". تيسير التفسير (مح) ٥٣٦/٤. ينظر أيضاً : تحبير التيسير ص ١١٠-١١١

٥ - البقرة - ٦، ويس - ١٠.

٦ - بعدها في (ج) : ها.

٧ - مريم - ١.

في (أ) : كهيص.

(من كهيعص) ساقط من (ج).

٨ - في (ب) : ألف.

٩ - ينظر رأيهم في : الإنصاف ٦٥٠/٢، والمفصل ص ٣٣٠ والخصائص ٩٢/١.

١٠ - في (ب) : هذي.

١١ - في (ب) : المزيدة.

١٢ - من (وتلك المزية) إلى (ذلك) ساقط من (ج).

١٣ - (واضربنان) ساقطة من (ب).

-[1] لأنّ أولهما حرف مدّ، والثاني مدغم، ومدّ[2] الصوت يجري[3] مجرى[4] التحريك[5] ولإدراج المدغم في المدغم[6] فيه، حتى كأنّ التلفظ[7] بالمدغم فيه وحده، وذلك إذا كانا[8] في كلمة [واحدة][9] كـ"دَابَّة"[10] أو ما نزل منزلة كلمة واحدة – كما هنا – ولكن يثقل التقاؤهما إذا كان سكون حرف العلّة حيّا، كتشديد نون "هَتَيْنّ"، وكقولك: "دُوَيْبَّة"[11] – بتشديد الباء – تصغير "دَابَّة". ويجوز إمالة[12] ما قبل ياء التصغير إلى الفتح تسهيلاً[13].

وإنّما حذفت مع هذا الحكم واو الجماعة وياء المخاطبة للتخفيف إجراء على الأصل، مع أنّ الواو والياء ثقيلتان[14] لا كالألف، فإنّها خفيفة – مع أنّ في حذفها ما مرّ – ولا تدخل نون[15] التوكيد إلاّ في الطلب وجواب القسم، لأنّ القسم يكون على ما يطلب حصوله. وفي النفي بـ "لا" لشبهه[16] بالنهي[17].

---

١ – في (ب): بالشديد.
٢ – في (ب): ومدة.
٣ – في (ب): تجري.
٤ – (مجرى) ساقطة من (ب).
٥ – ينظر رأي الكوفيين حول مسألة إلحاق النون، وأدلتهم في ذلك في الإنصاف ٦٥١/٢، ومنها قولهم: "الألف فيها فرط مدّ، والمدّ يقوم مقام الحركة".
٦ – (في المدغم) ساقطة من (ب).
٧ – في (ب): التلفت.
٨ – في (ب): "ذلك وإذا كان". وتكررت بهذه الصيغة: وإذا كان ذلك".
٩ – زيادة من (ب).
١٠ – في (ب): ذابة.
١١ – في (ب): ديبة.
١٢ – الإمالة: أن تَنْحُوَ بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيراً وهو المحض، وهي قسمان: شديدة ومتوسطة، فالشديدة يجتنب معها القلب الخالص والإشباع المبالغ فيه، والمتوسطة بين الفتح المتوسط والإمالة الشديدة. والغرض منها الإعلام بأنّ أصل الألف الياء. ينظر: الإتقان، للسيوطي ٩٣/١، وشرح المفصل ٥٣/٩ وما بعدها.
١٣ – من (ولكن يثقل) إلى (تسهيلا) ساقط من (ج).
١٤ – في (أ) و(ج): ثقيلثان و في (ب): تقيلثان.
١٥ – (نون) سقطت منها النون الأولى في (ب).
١٦ – في (ب): شبهه.
١٧ – شابه النفي النهي في الصورة، فأعطي حكمه، وهو قليل الاستعمال – أي النفي مع نوني التوكيد – ينظر شرح المراح ص ٦٢.

وإنّما ضم أوّل الماضي الثلاثي المبني للمفعول، وكسر ما قبل آخره، لأنّ فاعله مجهول[1] غير معقول، وإذا علم فإنّما علم[2] من خارج، لا من الجملة. وذلك الوزن في الأسماء غير معقول، إلاّ "دُئِل" اسماً لدويبّة تشبه "ابْنَ[3] عِرْس[4]" و "وُعِل"[5] إذا ضمّ أوّله وكسر ثانيه.

وضمّ أوّل[6] المضارع الثلاثي، وفتح ما قبل آخره إذا بني للمفعول، لأنّ هذا الوزن شبيه "فُعْلَل"[7] - بضم الفاء - وهو غير معقول في الأسماء. وكذا الرباعي بالهمزة الزائدة - أعني مضارعه -[8] لأنّه يكون وزنه كوزن مضارع الثلاثي إذا بنيا[9] للمفعول[10] لأنّ همزته[11] تحذف غالباً[12] وحمل غير الثلاثي في ذلك على الثلاثي.

وإذا كان أول الماضي همزة وصل، وبني للمفعول، ضمّت هي والثالث، نحو : "اُصْطُفِيَ، واُحْمُرَّ بِهِ، واُحْمُوِرَّ بِهِ"[13] - بتشديد[14] رائهما - إذ لو فتح[15] الثالث لالتبس بالأمر إذا وصل لحذف الهمزة حينئذ ووقف. ولو كسر لثقل باجتماع كسرتين[16]. وإذا كان أوّله تاء زائدة زيادة معتادة ضمّت هي

---

١ - بعدها في (ب) : مخير.
٢ - (علم) ساقطة من (ج).
٣ - في (ب) : ان.
٤ - (عرس) مكانها بياض في (ب).
٥ - الوَعل، والوُعِل جميعا : تَيْسُ الجبل. ينظر : اللسان (وعل) ٧٣١/١١.
٦ - في (ب) : أوَ.
٧ - في (ب) : تشبيه بفعل.
(فُعْلَل) بناء قليل زاده الأخفش، ينظر : المنصف ٢٧/١، وأبنية الصرف ص ١٤٢.
٨ - في (ب) : مضارعة.
٩ - في (ب) : بنا.
١٠ - (للمفعول) ساقطة من (ب).
١١ - في (ب) : همزة.
١٢ - من (وكذا الرباعي) إلى (غالبا) ساقط من (ج).
١٣ - (واحمور به) ساقطة من (ب)، و(به) ساقطة من (أ).
١٤ - في (أ) : بشديد.
١٥ - في (ج) : لو كسر.
١٦ - من (ولو كسر) إلى (كسرتين) ساقط من (ج).

وما يليها. ولو فتح ما يليها لا لتبس بالمضارع المبني للفاعل عند الوقف.

وإنّما قام المفعول مقام الفاعل، وارتفع ارتفاعه - وهو ضده[1] في المعنى - لأنّ للفعل طرفين : طرف[2] الصدور، وهو الفاعل، وطرف الوقوع، وهو المفعول، فكانت بينهما مناسبة من حيث الطرفية. وأيضاً فاعلية الفاعل بإسناد الفعل إليه، لا بإحداثه شيئاً، ألا ترى أنّ "زيداً" في قولنا : "ماتَ زَيْدٌ" فاعل، مع أنّه لم يُحدث شيئاً، بل مفعول في المعنى[3]، لأنّ الله - سبحانه - أماته. وبسطت في النحو[4]، وشرح اللامية[5] أسباب حذف الفاعل، ونيابة المفعول عنه. والله أعلم.

---

١ - في (ب) : ضد.

٢ - (طرف) ساقطة من (ب).

٣ - في (ب) : في المفعول.

٤ - كما في : المسائل التحقيقية ص ١٠٥.

٥ - ج٣ ص ١٠١ وما بعدها.

أسباب حذف الفاعل، ونيابة المفعول عنه محصورة في الآتي :

- أسباب لفظية : كالإيجاز، وتصحيح النظم.
- أسباب معنوية : كالعلم به، والجهل به، والإبهام، والتعظيم، والتحقير، والخوف منه، أو عليه.

ينظر : شرح الأشموني على الألفية ١٧٨/٢.

[الفصل السادس : اسم الفاعل][1]

اسم الفاعل : ما اشتق من المصدر لمن قام به الفعل، بمعنى الحدوث[2]. فخرج بقولي : "لمن قام به الفعل" اسم المفعول ، فإنه لمن وقع عليه الفعل، واسم التفضيل فإنه لمن قامت به الزيادة في الفعل[3]، لا لمجرد من قام به أصل الفعل، وكذا صفة المبالغة. وخرج أيضاً اسم الزمان والمكان، فإنّه لما وقع فيه الفعل. واسم الآلة، فإنّه لما به الفعل. وخرج أيضا الفعل[4]،فإنّه للحدث باعتبار الزمان. وخرج[5] بقولي : "بمعنى الحدوث" الصفة/٢٥ أ/ المشبهة، فإنّها للذّات مع ثبوت صفة لها. فمعنى "زَيْدٌ حَسَنٌ" : أنّه ثبت له الحسن، وأنه فيه. ولو أردت الإخبار بأنه قد حدث له الحُسن فيما مضى، أو الآن، أو في الاستقبال لحولت الصيغة إلى وزن "فاَعِل"، فتقول : "حَاسِنٌ".

وإن قلتَ : لمَ أخرجت الفعل بقولك : "لمن قام به الفعل"، مع أن[6] قولك هذا مانع من دخوله[7] فضلاً عن أن يحتاج إلى إخراجه ؟ قلتُ : لأنّ المراد بالفعل في قولي : "لمن قام به الفعل" : الفعل[8] اللّغوي لا الاصطلاحي. وإن قلتَ : فلمَ لم تُخرج اسم التفضيل بقولك : "بمعنى الحدوث" ؟ قلتُ : لأنه ولو كان لا يدل على الحدوث لكنه قد سبق هذا القيدَ ما يخرج به، وإخراجه بعدما خرج تحصيل للحاصل.

و"وَاجِبٌ، ودَائِمٌ، وباَقٍ" صفات مشبهات، لأنها لا تدل على الحدوث، لأن معناها شيء متصف بالوجوب، أو الدوام[9]، أو البقاء، لاشيء وجب، أو دام،

---

١ - ينظر موضوع هذا الفصل في : شرح اللامية ١٧٦/٣ وما بعدها.

٢ - إلى كلمة (الحدوث) تعريف لا بن الحاجب في شرح الكافية ١٩٨/٢ ونصه : "اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث".

٣ - في (ب) : العفل.

٤ - (الفعل) ساقطة من (ب).

٥ - في (أ) : اخرج.

٦ - في (ب) : أنه.

٧ - في (ب) : دخول.

٨ - (الفعل) ساقطة من (ب).

٩ - في (ب) : الدم.

أو بقي فيما مضى، أو يجب، أو يدوم، أو يبقى في الحال، أو الاستقبال[1]، فليست[2] باسم فاعل. وقد خرجت[3] بقولي: "بمعنى الحدوث". ولو قلت[4]: "ويجرى عليه" بدل قولي: "بمعنى الحدوث"[5] لصح. وخرجت به الصفة المشبهة، لأنها لا تجري على المضارع. إلا أنه يكون الحد غير مانع، لأنه يشتمل الصفة المشبهة التي بوزن "فَاعِل" كـ"بَاق، ودَائِمٌ، ووَاجِبٌ، وطَاهِرُ القَلْبِ". [ومعنى الجري على الفعل أنه تحرك الأول منهما، وسكّن الثاني وتحرك الثالث منهما، ولو اختلف نوع الحركة كالفتح في المضارع والضم فيه مع الكسر في اسم الفاعل. وكذا إذا قلت بعد يجريان اسم مفعول الثلاثي أو اسم الزمان أو المكان][6].

وصيغة اسم الفاعل من الثلاثي[7] على وزن "فَاعِل" كـ"الضَّارِبُ، والقَاضِي، والدَّاعِي". وتغلبت الاسمية على لفظ "القَاضِي" إذا أريد به "قاضِي الخُصومات".

وإنما سميت صيغة اسم الفاعل من[8] الثلاثي، أو غيره "اسم فاعل" نظراً إلى أنها اسم من فَعَلَ الفعْل. فليس الثلاثي بأولى بهذا الاسم من غيره، وليس كما زعم بعض: أنَّها سميت بذلك تغليباً لصيغة اسم الفاعل الثلاثي لكثرته[9].

---

١ - في (ب): والاستقبال.

٢ - في (ب): فلست.

٣ - (خرجت) سقطت منها الراء والجيم في (ب).

٤ - من (وقد خرجت) إلى (قلت) ساقط من (ج). وجاءت بدلا منها هذه العبارة: فضلاً عن أن أقول لإخراجها.

٥ - بعدها في (ج): ولو قلته.

٦ - زيادة من (ب).

٧ - المجرد الصحيح وغيره.

٨ - (من) ساقطة من (ب).

٩ - من القائلين بذلك ابن الحاجب في شرح الكافية ١٩٨/٢ ونصه: "سمي .. بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل الثلاثي لكثرة الثلاثي..". ينظر أيضاً: شرح اللامية ١٨٥/٣، وشرح المراح ص ٦٥.

وليس من اسم الفاعل ما كان بوزن "فاَعل"[1] دالاً على الثبوت لا الحدوث - كما مر - ولا[2] ما ليس على وزنه كـ "فَعِيل" و "فعُول".

واسم الفاعل مبني على المضارع، حذف حرف المضارعة، وزيدت الألف بين الفاء والعين، وكسرت العين كـ "يَضْرِبُ" و "ضَارِبٌ". وإنما زيدت فيه بعد حذف حرف المضارعة، لئلا يلتبس بالماضي.

وخصّت الألف بالزيادة لخفتها. ولو زيدت أولاً امتنع[3] الابتداء بها لسكونها. ولو أبدلت همزة متحركة أوّلاً خرجت عن أصلها المقصود من الخفة الآتية من السكون. ولو حرّكت الهمزة بالضم، وأبقيت العين كما في المضارع لالتبس بالأمر من "النَّصْر" ونحوه، وبمضارعه المبدوء بالهمزة. ولو حركت[4] بالفتحة لا لتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة المفتوح العين إن أبقيت فيه فتحة العين كما في المضارع[5] ولو حركت بالكسرة، وأبقيت حركة عين المضارع فيه لا لتبس بالأمر من المضارع المكسور العين المبدوء بالهمزة. ولو زيدت الألف آخراً لالتبس بماضي الاثنين، وحمل ما لا لبس فيه على ما[6] فيه لبس. ولو فتحت وكسرت العين مطلقاً لالتبس بأمر الرباعي بالهمزة. ولو فتحت[7] وتحت العين مطلقاً لالتبس بالماضي الرباعي بالهمزة، وباسم التفضيل و بالمضارع المفتوح العين - كما مر[8] - ولو فتحت وضمت العين لالتبس بالمضارع، من نحو: "نَصَر" المبدوء بالهمزة. ولم يعتبر الفرق بالإعراب، لأنه قد يتوافق إعرابه وإعراب

---

١ - في (ب) : لفاعل.
٢ - (لا) ساقطة من (ب).
٣ - في (ب) : اشتق.
٤ - في (أ) : حركتا.
٥ - تكررت بعدها في (ب) العبارة من (وزيدت الألف) إلى قوله (كما في المضارع).
٦ - (ما) ساقطة من (ب).
٧ - (فتحت) مكررة في (ب).
٨ - في ص ١٥٨ من التحقيق.

المضارع، وقد يوقف عليه. ولو فتحت عين اسم الفاعل لالتبس بماضي "يُفَاعِلُ". ولو ضمت لزم الثقل لإعمال العضلتين[1] معاً في الضمّ، وأيضاً الضم جزء الواو، والواو ثقيل، فلم يبق إلا الكسر فارتُكب، ولو ألبس بأمر "يُفَاعِل" - كذا قيل -.

ويبحث فيه بأنّ الضم أولى، لأن فيه ثقلاً، وفي الكسر إلباساً، والثقل أولى من الإلباس. وقيل: كسرت - مع أن في الكسر إلباسا بأمر "يُفَاعِل" - لأن فيه إلباس الشيء بما يضاهيه، لأنّ بين الأمر واسم الفاعل مضاهاة من حيث أنّ كلا منهما مبني على المضارع، واسم الفاعل قد أشبهه المضارع أيضاً في الحركة والسكون وغيرهما - كما مرّ[2] - بخلاف الفتح ففيه إلباس الشيء بما لا يضاهيه. /٢٦ أ/ ويبحث فيه بأنّ المضاهاة موجودة، فإنّ الماضي مع مرفوعه يقع صفة، وصلةً، وحالاً، وخبراً كما يقع اسم الفاعل[3]، وبأنّ الثقل أولى من[4] الإلباس، سواء كان إلباساً بين متضاهيين أو غيرهما، وقد يقال: كسرت لاعتدال الكسرة بين الفتحة والضمة.

١ - في شرح اللامية ١/٢٠٨: "الضم يحصل بإعمال العضلتين معا الواصلتين إلى طرفي الشفة".
٢ - في ص ١٣٤ من التحقيق.
٣ - في (ب): الفعل.
٤ - (من) ساقطة من (ب).

[الفصل السابع : الصفة المشبهة][1]

الصفة المشبهة : ما اشتق [من المصدر][2] لمن قام به الفعل على معنى الثبوت[3]. و الكلام في ذلك كالكلام في تعريف اسم الفاعل، وهو خارج بقولي : "على معنى الثبوت" . وتكون من فعل[4] لازم لزوما أصيلاً أو عارضاً كـ"رَحِيمٌ" ، فإنّ أصله التعدي، [على جواز نقل غير المضموم إلى[5] الضمّ في الوسط للمبالغة، بلا جعله من باب "نِعْمَ" ، لأنّه إن جعل من بابه حين النقل لم يتصرف، فلا وصف له][6].

وتكون[7] على وزن "فَعِلٌ" - بفتح فكسر - كـ"فَرِحٌ" و"خَشِنٌ" ، وبفتح فإسكان كـ"سَهْلٌ" ، وبضم فإسكان كـ"صُلْبٌ" ، أي : شديد[8] غير منعطف، وبكسر فإسكان كـ"مِلْحٌ" ، أي : غير عذب، وبضمتين كـ"جُنُبٌ" : لمن عليه جَنابة، وغير الوَليّ، [والبعيد][9] ، ويستوي فيه الواحد والجمع. وبفتحتين كـ"حَسَن" ، و"فَعيل" كـ"ظَرِيف" ،و"فَعَال" كـ"جَبَان" ، و[10] بالضم كـ "شُجَاع"[11] و"فَعْلَان" - بالفتح -كـ "عَطْشَان" . و[12] "أَفْعَل"[13] كـ"أَحْوَل" و"أَحْمَر" ، ويختص هذا الأخير بفعل المكسور العين. وأما "أَحْمَقُ" بمعنى

---

١ - ينظر موضوع هذا الفصل في شرح اللامية ٣/ ١٨٤ وما بعدها، وشرح المراح ص ٦٧.

٢ - زيادة يقتضيها استقامة السياق.

٣ - هـذا تعريـف لابن الحاجب ونصه : "الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت" . شرح الكافية ٢/ ٢٠٥. ينظر أيضاً : شرح اللامية ٣/ ١٨٤ وما بعدها.

٤ - في (ب) : الفعل.

٥ - في (ب) : ولا بلا جعل له.

٦ - زيادة من (ب).

٧ - (تكون) سقطت منها النون في (أ).

٨ - في (ب) : تشديد.

٩ - زيادة من (ب).

١٠ - الواو ساقطة من (ب).

١١ - في (ب) : شاع.

١٢ - الواو ساقطة من (ب).

١٣ - هذه الأوزان المذكورة للصفة المشبهة هي الغالبة. ينظر : تصريف الأفعال والأسماء ص ٣٩١.

: قليل العقل، أو الجاهل[١]، و "آدَمُ" بمعنى : شخص لونه أُدْمَـة، أي : سُمرة، و "أَخْرَقُ" بمعنى : أَحْمَق، و "أَرْغَدُ" بمعنى : واسع العيش متنعِّم، و "أَسْمَرُ" و "أَعْجَفُ" ، أي : هزيل، و "أَعْجَمُ" فمن : "حَمُقَ، وأَدُمَ، وخَرُقَ، ورَغُدَ، وسَمُرَ، وعَجُفَ، وعَجُمَ" - المضمومات العين - وذلك شاذ. أو من المكسورات العين، لأن فيهن لغتين، وهو أولى ، ووجهه الأولى أن الضّم فيهن أشهر، فالأولى كون الوصف منهن ولو على الشذوذ، ولا يخفى أن عدم الشذوذ أولى. وقد اقتصر بعضهم على الأول لعدم حفظه لغة الكسر[٢].

---

١ - في (ب) : والجاهل.

٢ - لم يذكر صوغ الصفة المشبهة من غير الثلاثي، والتي تكون على بناء اسم الفاعل إذ قصد الثبوت نحـو : "مُعْتَـدِلُ القَامَة" ، و "مُسْتَقِيمُ الـرَّأْيِ" . ينظر : تصريف الأسماء والأفعـال ص ٣٩٢، وأبنيـة الصّرف ص ٢٧٥-٢٧٦.

[الفصل الثامن : اسم التفضيل][1]

اسم التفضيل : ما اشتق من مصدر لمن قام به الفعل، بزيادة على غيره على معنى الثبوت. والكلام في ذلك ظاهر مما مر في حدّي اسم الفاعل، والصفة المشبهة. وخرجت الصفة المشبهة بالزيادة، وصفة المبالغة بالثبوت.

ويبنى من الفعل الثلاثي[2] التام المبني للفاعل المثبت، الذي لا يدل على لون، أو عيب ظاهر. ولو بني من غير الثلاثي لم يعلم المقصود، فلو بني من "أَعْلَمَ" لم يعلم أنه كثير العِلْم، أو كثير الإعلام. أو من "اِسْتَخْرَجَ" و"اِنْبَعَثَ" - بحذف الزوائد - لم يعلم أنه كثير الاِسْتِخْرَاج والاِنْبِعَاث، أو كثير الخُروج والبَعث. أو بغير حذف لم يُبْتَن. قيل : ولم يُبن من اللون والعيب لئلا يلتبس بالصفة المشبهة، لأنك لو بنيته من "الحُمرة" لقلتَ "أَحْمَر" فلا يعلم أنه[3] كثير الحمرة، أو ذو حمرة. ويجوز بناؤه من "الجَهْل" و"الضَّلال" ونحوهما، لأنه ليس ذلك عيباً ظاهراً. ولو بني من المبني للمفعول لالتبس بالمبني من فعل الفاعل. واختص بفعل الفاعل لا بفعل المفعول، لأنّ الفاعل أولى لا يتم الكلام[4] بدونه. وقيل : لأنه لو خص بفعل المفعول لبقي أكثر الأفعال بلا تفضيل، لأن أكثرها لازم ؛ [لأن اسم التفضيل لا بد من استتار ضمير فيه وقد يظهر واللازم المبني للمفعول إنما يكون نائبه الفاعل فيه ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو مضمراً أو ضمير[5] المصدر وضمير المصدر لا يتصور فيه][6]. وقيل : لأنّ الفاعل أكثر من

---

١ - ينظر موضوع هذا الفصل في شرح اللامية ١٧٧/٣، وشرح المراح ص٦٨ وما بعدها.
٢ - يكون مجرداً قابل معناه للكثرة. ينظر : شرح المراح ص٧٠.
٣ - (أنه) ساقطة من (ب).
٤ - في (ب) : كلام.
٥ - في (ب) : أو مجرورا أو مضمرا أو ضميرا.
٦ - زيادة من (ب).

المفعـول. – وهو[1] داخل في ضمن القول الثاني –.

وشذ نحو: "هو[2] أَحْمَرُ و[3] أَكْلَبُ" لبنائهما من "الحمار" و"الكلب" لا من الفعل[4]. و"**أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النُّحْيَيْنِ**"[5]. و"أَخْصَرُ" لبنائهما[6] من المبني للمفعول. و"أَعْطَى" و"أَخْصَر" لأنهما[7] من غير الثلاثي[8]. قيل: و"أَحْمَقُ مِنْهُ" لأنه من العيوب. وقد يقال هو كـ"أَجْهَلُ وأَضَلُّ".

---

١ – في (ب): وهذا.

٢ – (هو) ساقطة من (ب).

٣ – بعدها في (ب): بمعنى أشد شبها بهما أو كثيرهما.

٤ – قـد يكون اشتقاقهما من الفعلين "كَلِبَ" بمعنى غَضِبَ وسَفِهَ، وكذا من "حَمِرَ" بمعنى غضب وتبلَّد. فإذا كان هذا المقصود، لا يعتبران شاذين. ينظر: شرح المفصّل ٩٢/٦.

٥ – في (أ) و(ب): النجيين.

النِّحْي: الزِّقُّ أو ما كان للسَّمن خاصة، وجرة فخار يجعل فيها لبن ليُمخض. ينظر: القاموس المحيط ٣٩٦/٤.

"أشغـل من ذات النحيين" مثل عربي، قصتـه أن شخصا يُدعى (خَوَّات بن جُبير الأنصاري) اعترض امـرأة من العرب أتت سوق (عـكاظ) ومعها نِحيا سمن، فأشغلها بإمساكهما، ثم واقعها. لذا ضرب المثل بها في الاشتغال.

ينظر: مجمع الأمثال ٥٢٥/١، وشرح المفصل٦/٩٤–٩٥، وشرح المراح ص ٧٠.

٦ – في (أ): لبنائها.

٧ – في (ب): لأنها.

٨ – بعدها في (ب): أعطى من الرباعي وأخصر من الخماسي المبني للمفعول وهو اختصر.

[الفصل التاسع : صيغة فعيل بمعنى فاعل وبمعنى مفعول][1]

يجيء "فَعِيل" بمعنى "فَاعِل" كـ "نَصِير" ونَصِيرة"،وبمعنى "مَفْعُول" فلا يقرن بالتاء للمؤنث إذا وجد دليل المؤنث، كـ "امرأة جَرِيح"[2] فرقاً[3] بين "فَعِيل" بمعنى "مَفعُول" /٢٧ أ/و "فَعِيل" بمعنى "فَاعِل". ولم يكن الفرق بعدم القرن بالتاء في "فعيل" بمعنى "فَاعِل"، لأنه أصل بالنظر في "فعيل" بمعنى "مفعول"، فأجري على الأصل من القرن بالتاء عند التأنيث. وقد لا يقرن نحو [إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ][4] في أحد أوجه[5] ذكرتها في غير هذا[6] تشبيهاً بـ "فَعِيلَ" بمعنى "مَفعَول".

ويقترن وجوباً "فعيل" بمعنى "مفعول" بالتاء إذا كان لمؤنث، وغلب عليه الاسمية، كـ "ذَبِيحَة" بمعنى شاة، أو ناقة، أو دابة مذبوحة.

ويدل على المبالغة صيغة "فَعُول" - بفتح الفاء - ويستوي فيه المذكر والمؤنث كـ "امرأة صَبُور". ويقرن[7] بالتاء للمؤنث إن كان بمعنى "مفعول" كـ "نَاقَةٌ رَكُوبَةٌ". وإنما أعطي الاستواء في "فعيل" للمفعول، وفي[8] "فعول" للفاعل قصدا للتعادل. وصيغة "فَعَّال" كـ "صَبَّار، وصيغة "مِفْعَل" - بكسر الميم، وفتح العين - كـ "سَيْفٌ مِخْزَمٌ"[9] - بخاء وزاي معجمتين، أو بخاء

---

١ - ينظر موضوع هذا الفصل في شرح اللامية ٣/٢٤٥-٢٤٦.

٢ - (جريح) مكانها بياض في (ب).

٣ - في (ب): فريقا.

٤ - الأعراف -٥٦ .

٥ - في (ب): وجه.

٦ - (هذا) ساقطة من (ب).

قال المؤلف في تيسير التفسير (مح) ٥/٨١: "قلت:وأقرب ما يقال : إن فَعيلا يذكَّر مع المؤنث سماعاً فصيحاً لشبهه المصدر، أو للنسب، أو لشبهه وزن فَعيل بمعنى مَفعُول..." . وفي شرح اللامية ٣/٢٤٦ قوله: "قيل : ذكُر (قَرِيبٌ) لتأويل الرحمة بالمذكر وهو الغُفران أو الإنعام، أو لأن قريبا بمعنى المسافة يذكَّر ويؤنَّث، وبمعنى النسب، والرَّحم مؤنث... أو لأن المصدر المؤنث يجوز تذكيره حملا على لفظ آخر، أو لأن قريبا نعت لمذكر أي: شَيء قريب..." .

ينظر أيضاً : معاني القرآن، للفراء ١/٣٨٠-٣٨١، والأشباه والنظائر٣/١٧٦ وشرح المراح ص ٧١.

٧ - في (ب) : يقرون.

٨ - (في) ساقطة من (ب).

٩ - بمعنى شديد القطع.

يقال للسيف إذا كان قطاعاً : مِفْصَل، ومِخْضَل، ومِخْذَم، وجُرَاز، وعَضْب وحُسَام، وقَاضِب، وهُذَام. ينظر: فقه اللغة، للثعالبي ص ٢٤٩.

معجمـة، وراء مهملة، أو بجيم فزاي – وتكون هذه الصيغة للآلة أيضاً. وصيغة "فَعِيل"[1] – بالفتح والتخفيف– وصيغة "فَعِل "[2] – يكسر العين – و"فِعّيل" – بكسر الفاء، وتشديد العين – كـ "فسِّيق،[و "فَعُّول"[3] – بفتح وتشديد – كـ "قيّوم" لكثير القيام[4]، و"فَعْلان" كـ "عَطْشَان"][5]. وصيغة "فُعَّال" – بالضم والتشديد – كـ "كُبّار وطُوّال"، وصيغة "فَعَّالة" للمذكر والمؤنث كـ "عَلَّامة" و "نَسَّابة" – بالفتح والتشديد – وصيغة "فَاعِلَة" كذلك كـ "رَجُلٌ رَاوِيَةٌ" أي: كثير الرِّواية. وصيغة "فَعُولَة" – بالفتح والتخفيف كذلك – كـ "رجل فَرُوقَة"، أي: كثير الخوف. صيغة "فُعَلَة" – بضم ففتح – كـ "هُمَزَة وضُحَكَة" لكثير الهَمز والضحك. وصيغة "مِفْعَالَة"[6] – بكسر الميم[7] كذلك – كـ "سَيْفٌ مِخْزَامَةٌ". وصيغة "مِفْعَال" – بالكسر كذلك – كـ "امرأة مِعْطَار". وصيغة "مَفْعِيل" – بالفتح –[8] كـ "رجل مَعْطِير وامرأة مَعْطِير".

قيل: استوى المذكر والمؤنث في ذلك الذي نصصت أنه للمؤنث والمذكر لقلَّته. ولا أسلم قلة "فَعَّالَة ومِفْعَال"، وإنما يقاس "فَعُول وفَعِيل"[9]. وقيل: جميع ذلك.

---

١ – نحو: سَمِيع.
٢ – (فعل) ساقطة من (ب).
فعل نحو: مَلِك.
٣ – في (ب): مفعول.
٤ – في (ب): لكثر المنع.
٥ – زيادة من(ب).
٦ – في (ب): مفاعلة.
٧ – في (ب): بكسر الفاء.
٨ – الأصح كونها بكسر الميم. ينظر إصلاح المنطق ص ٢١٩، ٣٥٨.
٩ – في (أ): مفعل.
أشار إلى كثرة مجيء صيغ المبالغة على: "فَعُول، ومِفْعَال، وفَعَّال، وفَعِل، وفَعِيل سيبويه وابن مالك، ولم تقسَّم إلى سماعية وقياسية.
ينظر: أبنية الصرف ص ٢٦٩ وما بعدها.

وقالوا : "امرأة مسْكينَة" - بالتاء - حملاً على "فَقيرَة"[1]، وإلا فهو كـ "مِعْطير وعَدُوّة" حملاً على "صَديقة"، وإلا فهو كـ "صَبُور" - والشيء يحمل على نظيره ونقيضه -.

[الفصل العاشر : اسم الفاعل من الرباعي وغيره][2]

اسم الفاعل من الرباعي، أو الخماسي، أو السداسي[3] بوزن مضارعه مع زيادة ميم مضمومة في موضع حرف المضارعة، وكسر ما قبل الآخر. وإنّما خصّت الميم بالزّيادة[4] لقرب مخرجها من مخرج الواو، الذي هو من حروف العلة الكثيرة الدوران - التي هي أولى بالزيادة - لكن لم تزد الواو لأنها لا تراد أوّلاً ولا الياء للبس بالمضارع لحذف[5] حرف المضارعة، ولو لم يحذف لزم اجتماع ياءين. ولا الألف لعدم صحّة الابتداء بها، وإن أبدلت همزة لا لتبس بالمضارع.

[وقيل][6] : لم تكسر الميم لئلا يلتبس بالآلة [إذا كان من الرباعي المبدوء بالهمزة. وحمل على ذلك غيره ممّا لا لبس فيه كـ "مُدَحْرِجٌ، ومُسْتَخْرِجٌ ومُعَلِّمٌ" - بتشديد اللام - وفيه أنّ الفتح قبل آخر اسم الآلة فارق، ولعلّه لقلة هذا الفرق، وخفائه. ثمّ المراد بالآلة "مِفْعَل" بدون ألف][7]. ولم تفتح لئلا يلتبس باسم[8] المكان واسم الزمان من المضارع المكسور العين [الثلاثي، أو الذي ماضيه "أَفْعَلَ" كـ "أَكْرَمَ". وحمل على ذلك غيره

---

١ - في (ب) : فقرة.
٢ - ينظر موضوع هذا الفصل في شرح اللامية ٢٢٦/٣ وما بعدها، وشرح الراح ص ٧٣.
٣ - في (ج) : والخماسي والسداسي.
٤ - من (ميم مضمومة) إلى (بالزيادة) ساقط من (ب).
٥ - في (ب) : يحذف.
٦ - زيادة من (ب).
٧ - زيادة من (ب).
٨ - بعدها في (ب) : واو.

ممّا لا لبس فيه][1]. وشذّ "مُسْهَب" - بفتح[2] الهاء - اسم فاعل "أَسْهَبَ" أي : أكثر كلاماً لا جدوى له، والقياس الكسر. و"يَافِعٌ"[3] اسم فاعل "أَيْفَعَ"، والقياس "مُوفِعٌ".

ويفتح ما قبل تاء التأنيث[4] في اسم الفاعل وغيره فتح بِنْيَة[5] لا فتح بناء - كما زعم بعض - للخفّة، كـ"مُكْرِمَة"[6]، و"صَلاة"، الأصل : "صَلَوَة" - بفتح الواو متصلة بالتاء - قلبت ألفاً لتحرّكها بعد فتح[7].

---

١ - زيادة من (ب).

٢ - في (ب) : بالفتح.

٣ - اليَافِعُ : ما أشرف من الرمل، ويسمى به كلّ مرتفع، وكل شابّ. ينظر : اللسان (يفع) ٨/٤١٤.

٤ - في (أ) : الثأنيث.

٥ - البِنْيَة : الصيغة وهيئة الكلمة ينظر : المعجم الوسيط ١/٧٢.

٦ - في (ب) : مرمة.

٧ - جاء بمثال (صلاة) لعقد مقارنة وإثبات وجه الشبه، فيكون فتح الميم عارض للاتصال بالتاء، كما في قلب الواو ألفاً لتحركها بعد الفتح.

[الفصل الحادي عشر : اسم المفعول][1]

اسم المفعول : ما اشتق من المصدر لمن[2] وقع عليه الفعل[3]. وهو من الثلاثي بوزن "مفعول" ك "مَضْرُوب" وقد يكون بوزن /٢٨ أ/ "فَعِيل" كـ "جَرِيح".

وهو مبني على المضارع المبني للمفعول، كما أنّ اسم الفاعل مبني على المبني للفاعل، وكذا أسماء المكان والزمان، والآلة[4] مبنية على المضارع المبني للفاعل، وذلك[5] مراد بعضهم باشتقاق ما ذكر كلّه من الفعل المضارع ؛ فأصل "مَضْرُوب" :"يُضْرَب"، زيدت الميم خصوصاً – لما مرّ[6] – في موضع حرف المضارعة. وتعذر زيادة حرف العلة – لما مرّ – فصار "مَضْرَب" – بفتح الميم والراء – وفتحت الميم لئلا يلتبس باسم مفعول الرباعي بالهمزة، وللتخفيف[7] لأن المرجع بعد ذلك لضم الراء وإشباعها بواو، لأنّه لو أبقي الراء على الفتح لالتبس بأسماء المكان والزمان، والمصدر الميمي المفتوحة العين. ولو كسر لالتبس بما كسرت عينه من ذلك [كـ "مَوْعِدَة" للثلاثة و"مَقْعَد" – بالفتح – لهنّ، و"مَضْرَب" – بالفتح – للضرب، وبالكسر لزمان الضرب ومكانه][8]، وأشبعت الراء لأنّه ليس في كلامهم "مَفْعُل" – بفتح الميم وضمّ العين – بدون تاء التأنيث. ولو كسرت الميم، وأبقيت الراء على الفتح لالتبس بالآلة. ومرادنا[9] باللبس والالتباس في هذه الأبواب – غالباً – الإجمال.

---

١ – ينظر : شرح اللامية ٣/٢٣٦ وما بعدها.

٢ – في (ب) : لما.

٣ – هـذا التعريـف لابن الحاجب في شرح الكافية ٢/٢٠٣ ونصه : "اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه". ينظر أيضاً : شرح اللامية ٣/١٨٤.

٤ – بعدها في (ب) : التي بوزن مفعل بدون ألف بعد العين.

٥ – الواو ساقطة من (ب).

٦ – تنظر ص ١٦٨ من التحقيق.

٧ – بعدها في (ب) : وصير إلى التخفيف.

٨ – زيادة من (ب).

٩ – في (ب) : مراد.

واسم المفعول من غير الثلاثي كمضارعه المبني للمفعول، بجعل ميم مضمومة زائدة في موضع حرف المضارعة وأصل "مُخْتَار ويُخْتَار" - بالبناء للمفعول - "مُخْتَيَر ويُخْتَيَر"[1] -بفتح الياء - قلبت ألفاً لتحركها بعد فتحة.

وإنّما غيّر اسم مفعول الثلاثي خاصةً لتغيير اسم فاعله[2]، لأنّ قياس اسم الفاعل من المضارع المفتوح العين "فاَعَل" - بفتحها - ومن مضمومها "فاعُل" - بضمها -[3] و ليست التسمية باسم مفعول لكثرة[4] اسم المفعول الثلاثي - كما قيل -[5] بل لأنّه اسم لمن وقع عليه الفعل. [فليس المعتبر وزن مفعول بل معناه][6].

---

١ - في (ب) : يختر.

٢ - وذلك من حيث تعلق الفعل بهما إمّا من جهة الصدور كما في الفاعل، وإمّا من جهة الوقوع كما في المفعول، فيكون بين اسميهما أيضاً. ينظر : شرح المراح ص ٧٥.

٣ - بعدها في (ب) : فتغير ما بعد الألف بالكسر.

٤ - في (ب) : الكثرة.

٥ - ينظر : شرح المراح ص ٧٤ وما بعدها، وشرح اللامية ٢/٢٣٨ وما بعدها.

٦ - زيادة من (ب).

ترك المؤلف الحديث عن مجيء اسم المفعول على غير وزن مفعول لسبق ذكر ذلك في ص ١٦٦ من التحقيق.

[الفصل الثاني عشر : اسما المكان والزمان والمصدر الميمي][1]

اسم المكان : ما اشتق من مصدر لمكان وقع فيه الفعل، أو يقع. واسم الزمان : ما اشتق من مصدر لزمان وقع فيه الفعل، أو يقع.

قال بعضهم[2] : وهما مبنيان على الفعل المضارع المبني للفاعل، وكلاهما من الثلاثي بميم مفتوحة زائدة بدل حرف المضارعة، كما أنّ اسم المفعول منه كذلك لمناسبة بينهما في وقوع الفعل. ولم يزيدوا[3] الواو لئلا يلتبس به. وكلاهما[4] من المضارع المفتوح العين، ومضمومها بوزن[5] "مَفْعَل" - بفتح الميم والعين - كـ"مَذْهَب ومَدْخَل"، تحركت الميم بحركة حرف المضارعة لوقوعها موقعه، وفتحت العين[6] للتخفيف، ولموافقة[7] عين المضارع إذا فتحت [وأجري عليه ما كان من المضموم][8]، وكذلك المصدر الميمي[9]. وليس في كلامهم "مَفْعُل" - بفتح الميم، وضم العين - و[10] كلاهما[11] من المضارع المكسور العين بوزن "مَفْعِل" - بفتح الميم، لما مرّ - وكسر العين لموافقة عين المضارع. والمصدر الميمي في هذا بالفتح.

وكل من الثلاثة من المضارع الواوي الفاء مطلقاً بوزن "مَفْعِل" - بفتح الميم، وكسر العين - كـ"المَوْجِل والمَوْعِد" من "يَوْجَل ويَعِد". ولو فتح

---

١ - ينظر : شرح المراح ص ٧٥، وشرح اللامية ٤/٣٩٤ وما بعدها.
٢ - في (ج) بعضهما.
منهم صاحب مراح الأرواح. ينظر : شرح المراح ص ٧٥.
٣ - في (ب) : يزيدا.
٤ - في (ب) : وكلامهما.
٥ - في (ب) : يوزن.
٦ - من قوله (كمذهب) إلى (العين) ساقط من (ب).
٧ - في (ب) : الموافقة.
٨ - زيادة من (ب).
٩ - في (ب) : الميم.
١٠ - الواو ساقطة من (ب).
١١ - في (ج) : كلامهما.

لالتبس بـ "فَوْعَل"[1] كـ "جَوْرَب"، وليس في الكلام "فَوْعِل"[2] - بكسر العين - حتى يلتبس به إذا كسر، ولم يضم لأنّه ليس في كلامهم "مَفْعُل" - بفتح الميم وضم العين - بلا تاء وبلا إشباع. وقيل: كسرت لأنّ الكسر مع الواو أخفّ من الفتح معه[3]. ويرده أنّ الفتح أخفّ. وقيل: كسرت لأنّ واوي الفاء يباين معلّ اللام - لأنّ حرف العلة في أحدهما أوّل، وفي الآخر آخر - فلو فتحت لاشتراكا، لأنّ الثلاثة من معل اللام - ولو كان واوي الفاء - بوزن "مَفْعَل" - بفتح الميم، والعين - كـ "مَرْمَى"[4]. وفتحت العين للتخفيف[5]، لا لما قيل من أنّه لو كسرت لتوالت كسرات من حيث أنّ الياء بمنزلة كسرتين، والحرف قبلها مكسور. [وأيضاً لو كسرت العين من المعتل اللام لرجعت ألف إلى الياء، ولو كانت عن واو فأدّى مع ذلك إلى الحذف جرّاً ورفعاً، لأنّه حينئذ من المنقوص[6] واجتماع ذلك مجتنب][7]. وشذ ما خالف ما ذكر، فانظر شرحي على اللامية[8].

والثلاثة من غير الثلاثي كاسم مفعوله، كـ "المُكْرَمُ، والمُنْطَلَقُ، والمُسْتَخْرَجُ" - بضم الميم، وفتح ما قبل الآخر - أي مكان الإكرام، ومكان الانطلاق، ومكان الاستخراج، أو زمان ذلك، أو نفس ذلك. وإنّما كانت كذلك حملاً على فعلها /٢٩ أ/ والفتح للتخفيف، وأيضاً المكان والزمان شبيهان بالمفعول في وقوع الفعل عليه.

---

١ - بعدها في (ب): على.

٢ - في (ب): فوعيل.

٣ - هذا القول منسوب للسيوطي في شرح لامية الأفعال ٤٠٨/٤.

٤ - بعدها في (ب): فلما اختلفا بالواو أولاً والألف آخر يختلف الوسط.

٥ - في (ب): لتخفيف.

٦ - في (ب): حينذ من المنقصر.

٧ - زيادة من (ب).

٨ - ج ٤ ص ٤١٣ وما بعدها. وفيه ذكر الأسماء التي شذت منها ما جاء مكسور العين ومفتوحها، وعددها ثلاثة وعشرون مثل: "مَطْلِع". ومنها ما جاء مكسوراً وقياسه الفتح وعددها ثمانية عشر نحو: "مَشْرِق".

[الفصل الثالث عشر : اسم الآلة][1]

اسم الآلة : ما اشتق من مصدر لما الفعل[2] به[3]، وصيغته "مِفْعَل" - بكسر الميم، وفتح العين - ولو ضمّ الميم مع فتح العين لالتبس باسم مفعول الرباعي بالهمزة، أو مع كسرها لالتبس باسم فاعله. ولو فتح مع فتح العين، أو كسرها لالتبس بما فتحت عينه، أو كسرت من أسماء المكان والزمان والمصدر الميمي، وذلك كـ "المِقْرَع"، أي آلة القَرْع، وهو الضرب.

ويأتي بوزن "مفْعَال" كـ "مفْتَاح"، و[4] "مفْعَلة" كـ "مكْسَحَة"[5] - بكسرهما - ونذر "مُفْعُل"[6] - بضم الميم والعين - كـ "المُسْعُط والمُنْخُل" لوعاء السعوط، وهو ما يُصب في الأنف من الدواء، وما يُنخل به الدقيق. و "مُدْهُن" لوعاء الدهن - كذا قالوا[7] - وقال سيبويه : ليس ذلك وأخواته بأسماء آلات[8]، وهذا الصحيح إلاّ في "المُنْخُل". فانظر شرحي على اللامية[9].

---

١ - ينظر موضوع هذا الفصل في شرح اللامية ٤٦٩/٤ وما بعدها، وشرح المراح ص ٧٨.

٢ - في (ب) : لفعل.

٣ - (به) ساقطة من (ب).

٤ - الواو ساقطة من (ب)

٥ - المكْسَحَة : ما يُكنس به الثلج وغيره. ينظر : اللسان (كسح) ٥٧١/٢.

٦ - كذا : "مُفْعُلَة" نحو: "مُكْحُلَة"، وهما بناءان سُمعا في اسم الآلة. ينظر : تصريف الأفعال والأسماء ص ٤١٣.

٧ - ومنهم ابن يعيش القائل : "هذه الأحرف؛ أي مما جاء مضموم الميم والعين، من نحو : المُسْعُط، والمُنْخُل، والمُدُقّ، والمُدْهُن، والمُكْحُلَة، والمُحْرُضَة، شذّت عن مقتضى القياس وما عليه الاستعمال بأن جاءت مضمومة وهي ما يُعالج به وينقل كأنهم جعلوها أسماء لما يُوعى فيه، ولم يراعوا فيها معنى الفعل والاشتقاق". شرح المفصل ١١١/٦-١١٢.

٨ - ينظر : الكتاب ٩١/٤، والمفصل ص ٢٤٠، وشرح المراح ص ٨٠.

٩ - ج ٤ ص ٤٧٢ وما بعدها. وفيه زاد "المُدُق" إلى "المنْخُل"، وصرّح بأنّ هذين الاسمين هما للآلة شرط أن يجعل "المُدق" لما يُدقّ به.

[الفصل الرابع عشر : اسما المرّة والهيئة][1]

مرّة الثلاثي بوزن "فَعْلَة" - بفتح الفاء، وإسكان العين - كـ"ضَرْبَة، وخَرْجَة، وفَرْحَة". وإن بني المصدر على ذلك كـ"رَحْمَة" دلّ على المرّة بـ"واحِدة"، أو نحو ذلك كـ"رَحْمَة واحدة".

ومرّة غير الثلاثي بزيادة التاء نحو: "إكْرَامة، وانْطِلاقَة، واسْتخْرَاجَة". [قيل: ونحو: "مُقَاتَلة"][2]. وإن بني عليها فمثل: "واحدة" كـ"إقَامَة واحدة، واسْتقَامَة واحدة، ودَحْرَجَة واحدة، ومُقَاتَلَة واحدة". وشذ من الثلاثي "إتْيَانَة، ولِقَاءَة"، والقياس: "أتْيَة، ولَقْيَة".

والهيئة[3] من الثلاثي صيغتها[4] "فِعْلَة" - بكسر الفاء، وإسكان العين - كـ"ضِرْبَة، وخِرْجَة، وفِرْحَة"[5] - بكسر الأوائل، وإسكان الثواني[6] - وإن بني المصدر عليها، استدل بنحو: "حَسنة، أو قَبيحة، أو عَظيمة، أو صَغيرة"، أو غير ذلك كـ"نِشْدَةٌ لَطيفَةٌ". وكذا الهيئة من غير الثلاثي كـ"اسْتِخْرَاجٌ حَسن و إكْرَامٌ حَسَن"، و شذ حذف الزوائد وبناء "فِعْلَة" - بكسر فإسكان - كـ"خِمْرَةٌ"، أي: نوع من الاخْتِمار، وهو الاستتار.

---

١ - ينظر شرح اللامية ٤/ ٣٢٠ وما بعدها.

٢ - زيادة من (ب).

٣ - في (ب) : الهئة.

٤ - (صيغتها) ساقطة من (ب).

٥ - في (ب) : فرخة.

٦ - بعدها في (ب) : والهيئة أبدا للمرة بوزن فعلة بكسر فسكان للمرة والهيئة.

الباب الثاني

في المضاعف

[المضاعف] : هو في اللغة ما كرّر مرة أو أكثر ؛ يقال : ضَاعَفَهُ، وضَعّفَه – بالتشديد – وأَضْعَفَه – بالهمزة – [و][1] من الثاني قول النحويين : عَدّاه بالتَّضعيف، أي : بتكرير[2] حرف. ويقال : ضَعفّـه[3] – بالتشديد – بمعنى : عدّه ضعيفاً.

وفي الاصطلاح : ما تكرر فيه حرف بإدغام، أو دونه كـ "الرَّد" و "الصَّمم"، أو حرفان فُصل كلّ منهما بمثل الآخر، كـ "وَسْوَسَ، وزَلْزَلَ"، [أو فُصل مطلقاً كـ "بِلَال "][4]. وليس من المضاعف ما فيه حرفان متقاربان، إلاّ إن أبدل الأوّل، وأدغم في الثاني.

ويسمى المضاعف[5] "أَصَمّ" لشدته، كما أنّ الأصمّ – وهو من لا يسمع[6] الصوت الخفيّ – يستدعي الشدة في الصوت حتى يسمع. ولأنّه يتحقق بتكرير الحرف، كما أن الأصم يسمع الصوت بتكريره[7].

قيل : لا يقال له[8] "صحيح"[9] – ولو كان قريباً من الصحيح – لأنّ أحد حرفي التضعيف قد يصير حرف علّة، كـ "قَدّسَ تَقْدِيساً"، و : تَقَضِّيَ البَازِي

---

١ – زيادة من (ب).
٢ – في (ب) : تكرير.
٣ – في (ب) : ضعف.
٤ – زيادة من (ب).
٥ – من (ما فيه حرفان) إلى (المضاعف) ساقط من (ب).
٦ – في (ب) : يسع.
٧ – ينظر موضوع المضاعف في : شرح اللامية ١/٢٠٠ وما بعدها، وشرح المراح ص ٨٠ وما بعدها.
٨ – (له) ساقطة من (ب).
٩ – في شرح اللامية ١/٢٠١ : "ولا يقول الصرفيون للمضاعف صحيح".

أي : تَقَضَّضَ[1]، وقوله سبحانه : [[وَ][2] قَدْ خَابَ[3] مَنْ دَسَّاهَا][4] ؛ أي دَسَّسَهَا[5]، [و "يَتَسَنَّى" ؛ أي : يَتَسَنَّنُ، أبدلت الثالثة ألفاً – أي يتغير – فحذفت للجازم في قوله تعالى :[لَمْ يَتَسَنَّه][6] والهاء للسّكت – وذلك وجه][7] – وخص الثالث[8] بالإبدال، لأنّ زيادة ثقل التضعيف كانت به، ولأنّه آخر، والآخر أولى بالتغيير[9]. وإبدال[10] الياء من أحد حرفي التضعيف في مواضع مخصوصة بخلاف الهمزة، فإنّها تبدل الياء منها في مواضع كثيرة، ولذا قدَّموا المضاعف على المهموز. وأيضاً قد قال بعض : الهمزة حرف علّة[11]، ولا يخفى قربها من الألف. وعندي تجوز تسمية[12] المضاعف الذي ليس فيه حرف علّة صحيحاً[13].

ولا يكون إلاّ من دعائم[14] الأبواب – وقد مرت –[15] إلاّ ما شذ، كـ "حَبَّ فهو حَبِيبٌ"، و "لَبَّ فهو لَبِيبٌ"، فإنهما من باب : "فَعُلَ يَفْعُلُ"[16] – بضم العينين –[17] بدليل كون الوصف على "فَعِيل".

---

١ – تَقَضَّضَ : كسر جناحيه لشدة طيرانه. ينظر : اللسان (قضض) ٧/٢١٩. "تَقَضِّيَ البَازِي" من قول العَجَّاج من (الرجز) : إذَا الكِرَامُ ابْتَدَرُوا البَاعَ بَدَر   تَقَضِّيَ البَازِي إذَا البَازِي كَسَرْ
ينظر : المزهر ١/٤٦٢، وأدب الكاتب ص ٤٨٧، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني ٣/٣٣٦، وقد ورد هذا المثال في فصل الإبدال ص ٢٦١ من التحقيق.

٢ – زيادة من (ب).

٣ – في (ج) : قد أفلح.

٤ – الشمس – ١٠.

٥ – في (ب) : دسها.

٦ – البقرة – ٢٥٩.

٧ – زيادة من (ب).

٨ – في (ج) : الثاني.

٩ – في (ب) : بالتغير.

١٠ – في (أ) : وابدل.

١١ – من القائلين بذلك الميداني في نزهة الطرف ص ١٢٥. ينظر أيضاً : شرح المراح ص ٨٠.

١٢ – في (ب) : سمية.

١٣ – لكون المضاعف يشمل الصحيح و المعتل

١٤ – في (ب) : دئم.

١٥ – ينظر : الفصل الثاني من باب المصدر ص ٧٧ من التحقيق.

١٦ – الشذوذ يعود إلى استثقال "فَعُلَ" مع التضعيف. ينظر : شرح الملوكي ص ٤٧.

١٧ – في (ب) : الغين.

وإدغـام أحد المثلين[1] أقوى من إدغـام أحد المتقاربين، لأنك تحتاج فيه إلى إدراج الأوّل في الثانـي[2] فقط[3] إن[4] كان ساكناً، وإلى إسكانه أيضاً إن تحرك. وفي المتقاربين إلى ذلك، مع إبدال أحدهما / ٣٠ أ/مثل الآخر. وسواء في الإدغام للتقارب تقارب المخرج، وبيانه : أن تُسكّن الحرف، وتدخل عليه همزة الوصل، أو غيرها، فتنظر إلى منتهى الصوت، فمن ثمّ ينشأ[5] الحـرف، ويخرج ؛ تقول : "اِبْ"، فتجد الشفتين قد أُطبقت إحداهما على الأخرى[6]، فتعلم أنّ الباء شفوية. وتقارب الصفة كالجهر والهمس[7].ومثال تقارب المخرج قوله - سبحانه-: [قَالَت طَّائفَةٌ] [8]فتبدل التاء طاء، وتدغم في الطاء[إدغاما صريحا. و "أَحَطْتُّ" بإدغام الطاء في التاء إدغاماً غير صريح، لقوّتها وضعف التاء، فتشكّل الطاء بشكل السكون تنبيها][9]. وقد يبدل الثاني في الإدغام مطلقا مثل الأوّل. ومثال تقارب الصفة نحو : "امِّحَى"[10] - بتشديد الميم - أصله : "انْمَحَى"، أبدلت النـون ميماً وأدغمت[11].

---

١ - في (ب) : وإذا غام أحد الملثين.
٢ - (في الثاني) ساقطة من (ج).
٣ - (فقط) ساقطة من (ب).
٤ - في (ب) : إذا.
٥ - في (أ) : ينسأ.
٦ - في (ب) : الآخر.
٧ - الجهـر : هـو إشبـاع الاعتماد فـي مخرج الحـرف، ومنع النفـس أن يجري معـه. والهمس : ضعف الاعتمـاد في مخرج الحرف، وجـري النفس مع ترديد الحرف لضعفه. ويجمـع الحروف المهموسة قولـك : "سَكَتَ فَحَثَّهُ شَخْصٌ" وباقيها مجهور. ينظر :الكتـاب ٤/٤٣٤ ،وشرح المفصل ١٠/١٢٨-١٢٩، والأصول في النحو ٣/٤٠١-٤٠٢.
٨ - آل عمران ٧٢- ، والأحزاب ١٣- .
ينظر : إدغام القراء للسيرافي ص ١٣.
٩ - زيادة من (ب).
حرفـا التـاء والطاء من مخرج واحد، وهو ما بيـن طرف اللسان وأصول الثنايـا نطعيتان. ينظر : شرح المفصل ١٠/١٢٥، وفي صوتيات العربية ص ١٣٧، ١٤٠.
١٠ - في (ب) : اثنى.
١١ - الصفـة المشتركـة بيـن النون والميم هـي،،: الجهر، والتوسـط، والغنّة.ينظـر : الممتع ٢/٦٧١، ٦٧٨، ٦٧٢.

وإدغام أحد المتقاربين جائز، وكذا أحد المثلين إن كان أحدهما في كلمة، والمثل الآخر في أخرى[1] - على الصحيح - نحو:

(أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ) [2] و [أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ][3]، [فَلَا يُسْرِف فِّي الْقَتْلِ][4][5]. [و][6] [إن كان الثاني ضميراً متصلاً فيه شبه الاتصال والانفصال][7].

والإدغام في كلمة أقوى منه في كلمتين، لأنّ لحروف[8] الكلمة تلازماً بعضها ببعض، فإذا توالى[9] فيها مثلان أو متقاربان حصل ثقل لازم. وإذا كان الإدغام في كلمتين لم يصح أن يقال في إحداهما[10] أنّها[11] مضاعفة إلاّ مجازاً. وصحّ أن يقال في ذلك الحرف أنّه مضاعف. والتضعيف أعمّ من الإدغام مطلقاً - كما رأيت - فإنّ "الرَّدّ" مضاعف مدغم، و"الصَّمم" مضاعف غير مدغم.

قال الإمام الأوحد الزمخشري جار الله: الإدغام إلباث الحرف في مخرجه مقدار إلباث الحرفين[12]. والإلباث مصدر "أَلْبَثَهُ"، أي: أَمْكَتَه[13]. وقيل: إسكان الأوّل وإدراجه في الثاني، [فيكون اللسان يرتفع بهما

---

١ - في (ج) : الأخرى.
٢ - البقرة ٣٣-، ويوسف ٩٦-، والقلم ٢٨-.
٣ - الشعراء ٦٣-.
٤ - الإسراء - ٣٣.
٥ - زيادة من (ب).
٦ - زيادة ليستقيم السياق.
٧ - زيادة من (ب).
نحو: وَعَدْتُ.
٨ - في (ب) : لا الحروف.
٩ - في (ب) : تولى.
١٠ - في (أ) : احدهما.
١١ - (أنّها) ساقطة من (ب).
١٢ - ينظر: التعريفات ص ١٣، وموسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية ٢/٥٠١، وشرح المراح ص ٨٢-٨٣.
١٣ - أمكته - بتاء مثناة - أقامه. ينظر: القاموس المحيط ١/١٦٤.

كارتفاعه بحرف واحد][1]. ولا إشكال[2] فيه، خلافاً لمن توّهمه، بل هو أوفق من قول جار الله للإدغام اللغوي : وهو الإدخال[3].

والمدغم[4]والمدغم فيه حرفان في اللفظ بشدة إخفاء الأوّل،وحرف في الكتابة، أوحرفان في اللفظ والكتابة،كـ"الرَّحمنُ"، وقوله تعالى :وَذَكِّرْهُمْ بأَيّام اللّه][5]، وقوله تعالى :[أَلَمْ نَخْلُقكُّم][6][7]، و[أَلَمْ[8] أَقُل لَّكُمْ][9]، و[قَالَت طَّائِفَةٌ][10]. [وسواء أن يكون الباقي نفس المدغم -وهو الأكثر- أو أصل المدغم كلام "الرَّحمن" فإنّه أصل للراء المدغمة وتاء "قَالَتْ" فانها [11] أصل للطاء المدغمة][12].

واجتماع الحرفين على ثلاثة أنواع[13] :

الأوّل - أن يكونا متحركين، فيجب الإدغام، كـ"رَدَّ" أصله "رَدَدَ" - بفتح الدال - كـ"نَصَرَ"، سُلب[14] فتحها، وأدغمت في الثانية تخفيفاً، إلاّ في الإلحاق والالتباس[15]، كـ"قَرْدَدَ"، فإنّه لو نُقلت فتحة الدال للراء الساكنة

---

١ - زيادة من (ب).
هذا التعريف منسوب لابن جني في شرح الملوكي ص ٤٥٠.
٢ - في (ب) : شكال.
٣ - في (أ) : الاخال.
الزمخشري لم يعرّف الإدغام في مفصّله، بل فعل ذلك ابن يعيش. ينظر : شرح المفصل ١٢١/١٠.
٤ - (والمدغم و) ساقط من (ب).
٥ - إبراهيم -٥.
٦ - المرسلات -٢٠.
٧ - زيادة من (ب).
٨ - في (ب) : لم.
٩ - البقرة -٣٣، ويوسف -٩٦، والقلم -٢٨.
١٠ - آل العمران -٧٢، والأحزاب -١٣.
١١ - في (ب) : والتاء قالت وأنها.
١٢ - زيادة من (ب).
١٣ - يراجع موضوع الإدغام وشروطه في : الخصائص ١٥٩/١، وشرح المفصل ١٢١/١٠ وما بعدها.
١٤ - (سلب) مكانها بياض في (ب).
١٥ - في (ب) : الإلباس.

قبله فأدغم لم يكن مشابهاً لما أُلحق[1] به وهو "جَعْفَرُ" ونحوه، و "القَرْدَدُ" : المكان الغليظ. وكـ "صَكَك"[2] : وهو عيب في رجل الفَرس، و "سُرُر" جمع سرير، و "طَلَل" : وهو ما بقي من أثر الدّار. و "جُدَد" جمع "جُدَّة" : وهي الخُطَّة في ظهر الحمار[3]، أو في الجبل. ولو أدغمت لالتبست[4] بـ "الصَّكّ"[5] الذي هو الكتاب، وبالذي من "السُّرور"، الذي هو الفرح، من حيث توهُّم المعنى، و[6] أمّا اللفظ فالواو فيه فارقة، لكن قد يغفل عنها. وبـ "الطَّلّ"[7] الذي هو مطر ضعيف. وبـ "الجُدّ" : الذي هو بئر الطريق[8]. وكـ "قُوْوِلَ" - بضم القاف، وإسكان الواو الأولى، وكسر الثانية - وهو فعل ماض[9] مبني للمفعول من "قَاوَلَ" - بفتح الواو واللام - فلو أدغم فيه لالتبس بالمبني[10] للمفعول من "قَوَّلَ" - بفتح القاف، والواو المشددة[11] واللام - وكـ "اقْتَتَلَ" ؛ فإنّه لو نقلت فتحة التاء الأولى إلى القاف فأدغمت لزالت همزة الوصل لتحرك ما بعدها، فيلتبس بـ "قَتَّلَ" الذي كـ "قَدَّسَ" - وهو الرباعي بالتضعيف - [ولا يردّ على ذلك قوله تعالى : [يَخَصِّمُونَ][12]، حيث أبدلت التاء من "يخْتَصِمُونَ" صاداً، أو أدغمت بعد نقل فتحها للخاء لانه مضارع لا لبس فيه، إذ لو كان رباعياً من "خَصَّمَ" كـ "كَلَّمَ" لضم

---

١ - في (ب) : لحق.
٢ - في (أ) : صكد.
٣ - تخالف لونه. ينظر : المعجم الوسيط ١/١١٠.
٤ - في (ب) : لالتبس.
٥ - الصَّكّ : لفظة فارسية معرَّبة، اللسان (صكك) ١٠/٤٥٧.
٦ - الواو ساقطة من (ب).
٧ - في (أ) : الطلل.
٨ - الجُدُّ : البئر الجيّدة الموضع من الكلإ. ينظر : فقه اللغة وسرّ العربية ص ٢٨٩.
٩ - في (ج) : ماضي.
١٠ - في (ب) : لا لبس بالمعنى.
١١ - في (أ) : المشدة.
١٢ - يس - ٤٩.

حرف المضارعة][1]. وأمّا نحو: "تَتَبَاعَدُ وتَتَنَزَّلُ"، فلا يجوز إدغامهما[2]، كما يعلم من شهرة أنّ[3] المضارع لا همزة وصل فيه؛ فلو سكّن التاء الأوّل ليدغم لجاءت همزة وصل. قيل: فيلتبسان بالماضي في الكتابة، لجواز كون الهمزة للاستفهام. وأمّا في النطق فهمزة الوصل لا تثبت في الدرج، وإذا ثبتت لابتداء بها أو للضرورة فمكسورة، وهمزة الاستفهام مفتوحة.

قلتُ: وذلك الالتباس[4] بعيد، إذ لا وجه لماض يكون كذلك، ولا يتوهم أنّه من باب "ادَّارَكَ"، لأنّه في الأصل "تَدَارَكَ" بتاء واحدة أبدلت دالاً، وسكنت وأدغمت، وزيدت الهمزة الوصلية، فافهم[5]. ولا لبس في "رَدَّ"، لأنه يعلم بمضارعه أنّه من باب "فَعَل/٣١ أ/ يَفْعُلُ" -بفتح العين في الماضي، وضمّها في المضارع- والمضاعف لا يجيء من "فَعُلَ يَفْعُلُ" - بضمهما - إلاّ قليلاً، و[6] لا في "قَرّ" لأنّه يعلم بمضارعه أنّه من باب "ضَرَبَ"، لأنّ المضاعف لا يجيء[7] من باب "فَعِلَ يَفْعِلُ" - بكسرهما - ولا في "عَضّ"، لأنّه يعلم بمضارعه أنّه من باب "عَلِمَ"، لأنّ المضاعف لا يجيء[8] من باب "فَعَلَ يَفْعَلُ" - بفتحهما -[9].

---

١ - زيادة من (ب).
٢ - في (ب): إدغامها.
٣ - (أنّ) ساقطة من (ب).
٤ - في (ب): الإلباس.
٥ - من (ولا يتوهم) إلى (فافهم) ساقط من (ب). وقد وردت مكانه العبارة: لأنّ الماضي لا يبتدأ بتاءين إلاّ إذا كانت إحداهما أصلاً تدارا ثمّ أبدلت التاء دالاً وأدغمت وجاءت همزة الوصل. وأمّا قراءة بعض فلا يتموا الخبيث بالإدغام فشاذة جد لاعتبار فيها الحرف قبلها وصاحبها إذا إذا بدالاً يثبت همزة الوصل هنا.
٦ - الواو ساقطة من (ب).
٧ - في (ب): يخفى.
٨ - من (من باب فعل) إلى (لا يجيء) ساقط من (ب).
٩ - في (ب): بفتحها وأمّا.

وكثر الإدغام في "حَيِيَ يَحْيَى" كـ "رَضِيَ[1] يَرْضَى"، فيقال "حَيَّ" - بفتح الخاء والياء المشددة -[2] "يَحَيّ" -بفتح الياء الأولى والحاء، وضم الياء الثانية المشددة- و بعض العرب[3] لا يدغم فيه. فقيل : لئلا يلزم وقوع الضمة على الياء في المضارع وهو ثقيل. وفيه أنّ الضمة سائغة على الياء بعد سكون، وكذا الكسرة -ومثلها الواو- لأنّها حينئذ كالحرف الصحيح، كـ "دَلْوٌ وظَبْيٌ"، اللّهم إلاّ أنّ يقال : إنّ الساكن في مسألتنا[4] مدغم خفيّ كأنه غير موجود -مع أنّ الفعل ثقيل - وقيل : لأنّ الياء الثانية غير لازمة لسقوطها تارة، نحو : "حَيُّوا" أصله : "حَيِيُوا" -بكسر الأولى [وتخفيف الثانية مضمومة -][5] نقل إليها ضمّ الثانية فحذفت لسكونها قبل ساكن، وأيضاً تقلب ألفاً في المضارع.

الثاني - أن يكون الأوّل ساكناً من أول الأمر، كـ "الرَّدّ"، فيجب الإدغام.

الثالث - أن يكون الثاني ساكناً فيمتنع الإدغام، لأنّه ليس في قوة الساكن[6] ما يحتمل دخول حرف فيه، ولأنّه لو سكّن الأوّل ليدغم لالتقى ساكنان، ولأنّ الإدغام للتخفيف، وقد حصل بسكون الثاني، لكنّه دون التخفيف الحاصل بالإدغام. هذا تحقيق المقام، ولا تلتفت إلى ما سواه من الكلام.

---

١ - في (ب) : رض.
يجوز عدم الإدغام، إلاّ أنّ القياس يوجبه لاجتماع المتجانسين المتحركين. ينظر : شرح الشافية ٢٣٤/٣.
٢ - في (ب) : المشدد.
٣ - في (ب) : الاعرب.
٤ - في (ج) : مسألنا.
٥ - زيادة من (ب).
٦ - بعدها في (ب) واو.

وقد يتخلص من الثقل إذا تعذر الإدغام بالقلب، نحو :

تَقَضِّيَ البازِي [١] - بتشديد الضاد - أصله : "تَقَضَّض" أبدلت الضاد الثالثة ألفاً [٢] لتعذر التخفيف بالإدغام ؛ إذ لو سكنت الثانية لتدغم فيها لالتقى ساكنان هي والضاد الأولى. وبالحذف، وذلك أنّ الفعل الثلاثي المكسور العين الذي عينه ولامه من جنس واحد المتصل به ضمير الرفع المتحرك، يجوز فيه الإتمام، نحو : "ظَلِلْتُ قَائِماً" - بإثبات اللامين، وكسر الأولى [٣] - و"ظَلِلْنَ قَائِمَات". ويجوز حذف أحد المثلين مع بقاء الفاء، فيقال : "ظَلْتُ" - بفتح الظاء - وهو لغة الحجاز [٤]. قال الله [٥] - سبحانه - : [فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ] [٦] والمحذوف المثل الأوّل [٧] وهو العين لأنها تدغم تخفيفاً، فلتحذف تخفيفاً [٨].

وقيل: الثاني، لأنّه آخر والثقل حصل بها [٩]. يجوز حذف المثل الأوّل مع نقل حركته إلى الحرف قبله فيقال : "ظِلْتُ" -بكسر الظاء - وهو لغة تميم [١٠]. وقيل : المحذوف الثاني بعد نقل حركة الأوّل. وقال أبو الفتح [١١] :

---

١ - تقدم ذكر هذا الشاهد في ص ١٥١ من التحقيق.

٢ - هذه الضاد قلبت ياء أولاً. ينظر : شرح الشافية ٣/ ٢١٠، وص

٣ - في (ب) : الأوّل.

٤ - الحجاز : جبل ممتد يحجز بين غَوْر تهامة ونَجْد، وصار الجبل نفسه، وما احتجز في شرقيّه من الجبال، وانحدر إلى ناحية فَيْد والجبلين إلى مدينة تَثْلِيث وما دونها في ناحية فَيْد حجاز. ينظر : مراصد الاطلاع ١/ ٣٨٠-٣٨١.

٥ - (الله) ساقطة من (ب).

٦ - الواقعة - ٦٥.

٧ - وبه قال ابن عصفور. ينظر : الممتع ٢/ ٦٦١، والأشباه والنظائر ١/ ٦٠.

٨ - (فلتحذف تخفيفاً) ساقطة من (ب).

٩ - في (ب) : حصر به.

١٠ - تميم : قبيلة عظيمة من العدنانية، منازلها بأرض نَجْد، ولها بطون كثيرة. ينظر : معجم قبائل العرب ١/ ١٢٦.

١١ - هو عثمان بن جني النحوي (٣٣٠هـ - ٣٩٢هـ)، تتلمذ على يدي أبي عليّ الفارسي. من تصانيفه : المنصف، والخصائص، وسرّ صناعة الاعراب . تنظر ترجمته في : الفهرست ص ٣٩٧، ووفيات الأعيان ٣/ ٢٤٦، وبغية الوعاة ٢/ ١٣٢، والبلغة ص ١٣٧.

الفتح لتميم، والكسر للحجاز[1]، وذلك الحذف بالوجهين من لغة سُلَيم[2]، وغيرهم.

وقال سيبويه[3] وابن عصفور[4] : شاذ، وأنّه وردْ[5] في "ظَلْتُ ومَسْتُ"[6] كما أنّه شاذ في المزيد، وقد ورد منه "أَحَسْتُ" في "أَحْسَسْتُ"، وفي المفتوح[7]، وقد ورد منه "هَمْتُ" في "هَمَمْتُ".

وإن كان المضاعف المكسور العين مضارعاً، أو أمراً متصلاً بنون الإناث جاز التمام، والحذف مع النقل، نحو: "يَقْرِرْنَ" –بكسر الراء الأولى – و "اقْرِرْنَ" – بكسرها أيضاً – ويجوز "يَقِرْنَ" و "قِرْنَ" –بكسر القاف نقلاً من الراء، وبحذف إحدى الراءين[8] –وعيّن بعضهم[9] هنا الأولى. والماضي "قَرَّ" وأصله "قَرَرَ" كـ "ضَرَبَ" فأدغم. وإن فتحت العين تعيّن الإتمام، نحو: [قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ][10]، ونحو: [فَيَظْلَلْنَ[11]

---

١ – ينظر : الخصائص ٢/٤٣٨–٤٣٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦/١٠١، وشرح اللامية ٢/٨٥.

٢ – سُلَيم : إحدى القبائل القحطانية، ومنها بطون كثيرة، مثل : سليم بن فهم، وسليم بن فطرة. ينظر : معجم قبائل العرب ٢/٥٤٣.

٣ – ينظر : الكتاب ٤/٤٢٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦/١٠٠، وشرح اللامية ٢/٥٨.

٤ – هو علي بن مؤمن بن محمد أبو الحسن النحوي الحضرمي الإشبيلي، شيخ العربية في زمانه بالأندلس (٥٩٧ هـ – ٦٦٩هـ). له : الممتع في التصريف، والمقرب، وشرح الجزولية، ومختصر المحتسب. ينظر : بغية الوعاة ٢/٢١٠، والبلغة ص ١٦٩. ينظر قوله في : الممتع ٢/٦٦٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦/١٠٠، وشرح اللامية ٢/٥٨.

٥ – (ورد) ساقطة من (ب).

٦ – في (ب) : كللت ومست.

٧ – في (ب) : أحست وفي الفتوح.

٨ – في (ب) : الرءاين.

٩ – ومنهم سيبويه وابن عقيل. ينظر : شرح ابن عقيل على الألفية ٢/٥٣٠.

١٠ – سبأ – ٥٠.

في جميع النسخ : ظللت.

١١ – في (ب) : فيضللن.

رَوَاكِدَ][1]، [و"اظْلَلْ سَاجِداً"][2].

وشذّ [وَقَرْنَ] [3] - بفتح القاف - في قراءة نافع[4]، لأنّه تخفيف للمفتوح بالحذف على لغة ضعيفة يقال[5] عليها : "قَرَّ يَقَرُّ" كـ"عَلِمَ يَعْلَمُ"، وذلك كلّه من معنى الاستقرار في المكان.

وعلى كل[6] حال فأصل الأمر : "اقْرَرْنَ" حذفت همزة الوصل لتحرك ما بعدها بحركة النقل. وأمّا "القرَّةُ" بمعنى البرودة المكني بها عن الفرح في : "قَرِرْتُ عَيْناً" فمن باب "عَلِمَ يَعْلَمُ" لا غيره. [ووجه الكناية[7] أنّ الحزن دموعه حارة، وعينه حارة، والفرح لا حرارة لعينه حادثة – ولو كانت غير حادث لها برودة – فنسبة[8] البرودة إليها نفي للحرارة، فهي كصفات السَّلب في حق الله – جل وعلا – وحق غيره، نحو : "هَذَا اللَّفْظُ مُكَبّر" بمعنى لا تصغير فيه. ولم يرد أنّه حدث لم تكبر[9]، نحو "الله حَيٌّ" إذا قلناه معناه نفي الموت][10].

---

١ – الشورى – ٣٢. هذا جزء من الآية : (إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ) ومعناها – كما قال الطبري – "إن يشأ الله الذي قد أجرى هذه السفن في البحر أن لا تجري فيه، أسكن الريح التي تجري بها فيه، فثبتن في موضع واحد، ووقفن على ظهر الماء لا يجري ..." جامع البيان ٢٥/٣٤.

٢ – زيادة من (ب).

٣ – الأحزاب – ٣٣، وهي قراءة عاصم وأبي جعفر المدني أيضا، وقرأ الباقون بكسرها. ينظر : معاني القرآن، للفراء ٢/٣٤٢، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/٣٣٤.

٤ – هو ابن عبد الرحمن بن أبي نُعيم المدني، كنيته أبو رُويم أو أبو الحسن، أحد القراء السبعة وإمام أهل المدينة (ت : ١٦٩ هـ). ينظر : الفهرست ص ١٤١، ووفيات الأعيان ٥/٣٦٨.

٥ – في (أ) : يقا.

٦ – في (ب) كال.

٧ – في (ب) : الكانية.

٨ – في (ب) : فنسبت.

٩ – قوله (لم تكبر) غير مفهومة.

١٠ – زيادة من (ب).

وقيل : إن قراءة[1] الفتح من "قَارَ يَقَارُ" كـ "خَافَ يَخَافُ" وهو من باب "عَلِمَ يَعْلَمُ" أيضاً وقراءة الكسر من "الوَقَار"، فالمحذوف الفاء[2].

ويجوز الإدغام في نحو : "اقْرَرْ وامْدُدْ واقْرَرِي /١٣٢أ/ و امْدُدِي واقْرِرَا وامْدُدَا واقْرَرُوا[3] وامْدُدُوا" بنقل حركة أوّل المثلين للساكن قبله، فيدغم، فتحذف همزة الوصل لتحرّك ما بعدها، لا في "اقْرَرْنَ وامْدُدْنَ" ونحوهما، لوجوب إسكان ما قبل ضمير الرّفع المتحرك. وإذا أدغم في "اقْرِرْ" و "امْدُدْ" فقد تحركت الراء الأخيرة والدال الأخيرة[4] بحركة عارضة ويحرك الأخير من الأمر المضارع المجزوم المضاعفين[5] بضمة لأنّها حركة الأصل ؛ فإذا كانت العين[6] مضمومة فالضمة لذلك وللإتباع، أو بكسرة على أصل التخلص من التقاء الساكنين. وإذا كانت العين مكسورة فالكسرة لذلك وللإتباع، أو بفتحة للخفة. وإذا كانت العين مفتوحة فالفتح لذلك وللإتباع.

وإذا اتصل بالآخر هاء الغائب وجب الضمّ، كـ "رُدُّهُ"، أو هاء الغائبة فالفتح[7] لخفاء الهاء، حتى كأنّ الأخير وُلي الألف[8]. وحكى الكوفيون الضمّ

---

١ - في (ب) : قراءاة.

٢ - ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ١٠١/٦-١٠٢، وشرح اللامية ٥٥/٢ وما بعدها.

٣ - في (ب) : واقرر وامدد واقرر.

٤ - (والدال الأخيرة) مكررة في (ب).

٥ - بعدها في (ب) بلا فك.

٦ - العين في (ب) مكررة.

٧ - (فالفتح) ساقطة من (ب).

٨ - قال الزمخشري : "ولزموا الضم عند ضمير الغائب، والفتح عند ضمير الغائبة". المفصل ص ٣٥٣، وشرح المفصل ١٢٨/٩.

والكسر قبل هاء الغائبة في مضموم الأوّل[1]. وذكر[2] ثعلب[3] الأوجه الثلاثة قبل هاء الغائب[4]، وغلّطوه في الفتح. وأمّا الكسر أيضاً فالصحيح أنّه لُغية لناس من بني عقيل[5] كـ "مُدّه[6] وعَظّه"[7]. وإن[8] اتصل به ساكن فالكسر على الأصل في التخلص، كـ "رُدِّ القَوْمَ"، وبنو أسد[9] تفتح[10]، وحكى أبو الفتح الضمّ وهو قليل، وزعم بعض عن[11] الحجازيين وغيرهم من العرب أنّهم يدغمون إذا اتصل واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، أو نون التوكيد، لأنّ الفعل حينئذ[12] مبني[13] على هذه العلامات[14] وليس تحريكه بعارض.

وليس ذلك بشيء بل تحريكه[15] عارض، والفك جائز. وحكى الكِسائي[16]

---

١ - ينظر : شرح اللامية ١٥/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٦/٦.

٢ - في (ب) : ذاكر.

٣ - هو أحمد بن يحي بن يسار الشيباني أبو العباس، إمام الكوفيين في النحو واللغة (٢٠٠ هـ-٢٩١هـ). له : معاني القرآن، والقراءات، والفصيح. تنظر ترجمته في : الفهرست ص ٣٣٣، وبغية الوعاة ٣٩٦/١، ووفيات الأعيان ١٠٢/١، والبلغة ص ٣٤.

٤ - في الفصيح ص ٥٦ : "مُدَّ، ومُدُّ، ومُدِّ" - بدون هاء -.

٥ - بنو عُقيل بطون كثيرة منها : عقيل بن أبي طالب، وعقيل بن كعب، وعقيل بن مُرّة. ينظر : معجم قبائل العرب ٨٠٠/٢ وما بعدها.

٦ - في (أ) و(ب) : مدة.

٧ - في (ب) و(ج) : عضه (وكلاهما صواب، فهما لغتان). ينظر : اللسان (عظظ) ٤٤٧/٧، و(عضض) ١٨٨/٧، وشرح المفصل ١٢٨/٩، والمزهر ٢٨٥/٢.

٨ - (إن) ساقطة من (ب).

٩ - في (أ) و(ج) : بنوا أسد.

بنو أسد بطون كثيرة منها : أسد بن الحارث، وأسد بن خزيمة. ينظر : معجم قبائل العرب ٢١/١ وما بعدها.

١٠ - قال الزمخشري : "ولزموا فيه الكسر عند ساكن يعقبه، فقالوا : رُدِّ القَوْمَ، ومنهم من فتح وهم بنو أسد". المفصل ص ٣٥٤، وشرح المفصل ١٢٨/٩. ينظر أيضاً : توضيح المقاصد والمسالك ١١٦/٦-١١٧.

١١ - في (ب) : على.

١٢ - في (ب) : حيئذ.

١٣ - في (ب) : مركب.

١٤ - في (ب) : العلامة.

١٥ - في (ج) : تحريك.

١٦ - هو أبو الحسن عليّ بن حمزة بن عبد الله، أصله أعجمي. معدود من القراء السبعة، وإمام الكوفة في النحو واللغة. مات بالرَّيّ عام ١٨٩ هـ. له : معاني القرآن والقراءات. ينظر : الفهرست ص ١٤٧، ووفيات الأعيان ٢٩٥/٣، وبغية الوعاة ١٦٢/٢، والبلغة ص ١٥٦.

عن بني عبد القيس[1] ثبوت همزة الوصل مع تحرك مابعدها بالنقل في الأمر، نحو: "اُرُدُّ"[2] [- بضم الهمزة -][3] و"اِعَضِّ"[4]، و"اِفِرِّ"[5] [- بكسر الهمزتين -][6].

ويجوز الإدغام إذا وقع قبل تاء الافتعال همزة، أو تاء[7]، [أو ثاء][8]، أو سين، أو شين، أو ضاد أو طاء، أو واو، أو ياء، كقولك: "اِتَّارَ"[9] - بالتشديد - أصله: "اِثْتَارَ"، أبدلت المثلثة مثناة، وأدغمت .ويجوز العكس، لأنهما جميعاً من حروف الهمس، ويجمعها قولك: "حَثَّ شَخْصَهُ فَسَكَتَ". وكقولك في "تَجِرَ"[10]: "اِتَّجَرَ"، كقولك: "اِتَّصَلَ، واِتَّعَدَ" من "الوَعْدِ والوَصْلِ"؛ الأصل: "اِوْتَصَلَ واِوْتَعَدَ"، قلبت الواو تاء وأدغمت، ولو قلبت ياء لسكونها بعد كسرة لقلبت الياء تاء فالعمل الواحد أولى. قيل: وأيضاً يلزم توالي الكسرات[11]، لأنّ الياء ككسرتين وقبلها كسرة، وليس بشيء. ولا يقال: لا تقلب الياء التحتية[12] فوقية لتدغم كما في الياء المنقلبة عن الهمزة، لأنّا نقول: يجوز ذلك هنا للفرق بين المنقلبة عن الواو، والمنقلبة عن الهمزة، لأنّ الهمزة لا تبدل بالتاء الفوقية بخلاف الواو. وكقولك: "اِتَّسَرَ"[13] أصله: "اِيْتَسَرَ" أبدلت الياء تاء، فأدغمت.

---

١ - بنو عبد القيس بن أَفْصى: قبيلة عظيمة، سكنت بناحية البحرين. ينظر: معجم قبائل العرب ٧٢٦/٢.

٢ - في (ب): امدد.

٣ - زيادة من (ب).

٤ - في (ب): واعظ.

٥ - في (ب): وافرد.

٦ - زيادة من (ب).

تنظر حكاية الكسائي في: توضيح المقاصد والمسالك ١١٦/٦، وما ذكره الكوفيون من الإدغام ص ٧٩.

٧ - (تاء) ساقطة من (ج).

٨ - (أو ثاء) زيادة من (ب) و(ج).

٩ - في (ب): اثار.

١٠ - هكذا في (أ) و(ج) بكسر الجيم، وفي القاموس المحيط ٣٩٢/١ (تَجَرَ) - بفتحها -.

١١ - في (ب): كسرات.

١٢ - في (ب): التحية.

١٣ - في (ب): وكقوله اسم.

وبعض الحجازيين يبدلون الواو والياء في ذلك[1] من جنس الحركة قبلهما، نحو "ايتَعَدَ[2]، وايتَسَرَ، وايتِعَادٌ، وايتِسَارٌ، ويَاتَعِدُ[3]، ويَاتَسِرُ، ومُوتَعِدٌ، ومُوتَسِرٌ". والفصحى ما مرّ[4].

وإن كانت الواو والياء عن[5] همزة لم يجز الإبدال تاء والإدغام، نحو: "أُوتُمِنَ ايتيمَاناً"[6]، و"ايتَزَرَ"[7] من "الأَمانة والإزار". وشذ: "اتَّمَنَ واتَّزَرَ واتَّكَلَ" من "الأَكل" بإبدال الياء تاء والإدغام، خلافاً للبغداديين[8]. وشذّ "اتَّخَذَ" إن كان من "الأَخْذ". وقيل: إن القول بأنّه منه وهم، وإنّما هو من "تَخِذَ" بمعنى "أَخَذَ"، كـ"اتَّبَعَ" من "تَبِعَ". وقيل: تاء "تَخِذَ" عن واو؛ فإنّ بعضاً يقول: "وَخِذَ[9] فاتَّخَذَ" مثل "اتَّعَدَ". وكقولك في "اسْتَمَعَ، واشْتَبَهَ": "اسَّمَعَ، واشَّبَهَ"[10]، لكنّ بإبدال التاء سيناً وشيناً وإدغام السين في السين، والشين في الشين، ولا تبدل السين والشين تاء فتدغما في التاء، لأنّهما في امتداد الصوت أعظم من التاء.

/١٣٣أ/ و تبدل تاء الافتعال دالاً مهملة إن كانت الفاء دالاً مهملة، أو معجمة، أو زايا كـ"ادَّانَ" من "الدَّيْن"، و"ازْدَجَرَ" من "الزَّجْر". ولا تدغم الزاي[11] في الدال، لأنّ حرف الصفير لا يدغم إلاّ في مثله، والإدغام

---

١ - (في ذلك) ساقطة من (ب).
٢ - في (ب): ايتعدوا.
٣ - في (ب): يتعاد.
٤ - ينظر: المنصف ١/٢٠٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦/٧٨.
٥ - في (ب): مِن.
٦ - الصحيح "أُوتُمِنَ ايتِمَاناً"، لأنّ مصدر "افْتَعَلَ" هو "افْتِعَال". ينظر: شرح المفصل ٩/١٣٥.
٧ - في (ب): ويتزر.
٨ - جاء في توضيح المقاصد والمسالك ٦/٧٨ أنّ البغداديين أجازوا الإبدال في ذي الهمز فقالوا: اتَّزَرَ، واتَّمَنَ، واتَّخذَ من الأخذ. وعن بعضهم أنّها لغة رديئة اختلف في صحتها.
٩ - في (ب): واخذ
١٠ - في (أ): الشبه.
١١ - في (ب): الزاء.

بقلب الدال زايا ضعيف، نحو : "ازَّجَرَ"[1] – وحروف الصفير : الصاد، والسين، والزاي –وكـ"ادَّكَرَ"[2] – بالإهمال – الأصل : "اذْتَكَرَ"، أبدلت التاء دالاً مهملة، وأبدلت المعجمة مهملة، وأدغمت.

وبعضهم يعكس ويجوِّز إبدال التاء مهملة بدون إبدال آخر، وبدون إدغام، فيقال : "اذْدَكَرَ"[3]. وذلك كلّه لقرب المخرج.

وتبدل تاء الافتعال طاء إذا كانت الفاء صاداً، أو ضاداً، أو طاءً، أو ظاءً – وهي حروف الإطباق – لاستثقال اجتماع التاء مع الحرف[4] المطبق لما بينهما من اتفاق المخرج، وتباين[5] الصفة ؛ لأنّ التاء حرف همس، وحرف الإطباق من حروف الاستعلاء[6]، فأبدل من التاء حرف استعلاء وهو الطاء، وخصّت الطاء[7] لأنّها من مخرج التاء، ويجمع حروف الاستعلاء : "قضّ خصّ ضغط"[8]، وهي : القاف، والضاد، والخاء، والصاد، والظاء[9]، والغين[10]، والطاء ؛[فالصاد، والضاد، والطاء، والظاء][11] مطبقة مستعلية، والقاف، والخاء، والغين مستعلية فقط. واستعلاء تلك الحروف ارتفاع اللسان بها إلى الحنك. و انطباق المطبقة انطباق اللسان بها على

---

١ – ينظر : المنصف ٢/٣٣٠.

٢ – في (ب) : اذكر.

٣ – تنظر مسألة "اذدكر" في المنصف ٢/٣٣٠-٣٣١.

٤ – في (ب) : الحروف.

٥ – في (ب) : تبيان.

٦ – قال ابن يعيش : "معنى الاستعلاء أن تتصعد في الحنك الأعلى، فأربعة منها مع استعلائها إطباق، وهي : الصاد، والضاد، والطاء، والظاء. وثلاثة لا إطباق مع استعلائها وهي : الخاء، والغين، والقاف. وما عداها فمنخفض". شرح المفصل ١٠/١٢٩.

٧ – (الطاء) ساقطة من (ب). وفي (ج) : التاء.

٨ – في (ب) : ضغط.

٩ – في (ب) : الظاء.

١٠ – في (ب) : لغين.

١١ – زيادة من (ج). وفي (ب) جاءت (الظاء) مقدمة على (الطاء).

الحنك[1] الأعلى. وتسمية الأربعة "مُطْبقة "مجاز[2]، لأنّ المطبق إنما هو اللسان والحنك، وأمّا الحرف[3] فمطبق عنده.

ويقال في "افْتَعَلَ" من "الصَّبْر" : "اصْطَبَرَ"، ولا تدغم الصاد[4] في الطاء لما مرّ من أنّ[5] الصفيري لا يدغم إلاّ في مثله، وذلك لئلا يذهب صفيره[6]. وأمّا إبدال الطاء بعد ذلك صاداً وإدغام الصاد فيه فجائز ؛ تقول : "اصَّبَرَ"[7] – بتشديد الصاد – وقرئ[8] : [أَنْ يَصَّلِحَا][9].

والأصل : "يَصْطَلِحَا"، قاله المرادي[10]. وفي "افْتَعَلَ" من "الضَّرْبِ" : "اضْطَرَبَ"، ولا تدغم الضاد في الطاء[11] لأنّه مستطيل[12]، فتفوت استطالته بالإدغام. وقلّ "اضَّرَبَ"[13] بقلب الطاء ضاداً والإدغام.

وفي "افْتَعَلَ" من "الطُّهْر" : "اطَّهَرَ" ؛ و[14] من "الظُّلْم" : "اظْطَلَمَ"[15]، ومن "الطَّلَب" : "اطَّلَبَ"[16]. ويجوز إبدال الظاء طاءً فيدغم، وإبدال الطاء

---

١ – في (ب) : الخط.
٢ – بعدها في (ب) : من الإسناد إلى الآلة أو إلى المفعول.
٣ – في (ب) : الحروف.
٤ – في (ب) : الضاد.
٥ – (أنّ) ساقطة من (ب).
٦ – ينظر هذا التعليل في : المنصف ٣٢٨/٢.
٧ – في (أ) : الصبر.
تنظر هذه المسألة في : الكتاب ٤٦٧/٤، وما ذكره الكوفيون من الإدغام ص ٧٢.
٨ – في (ب) : وقرد.
٩ – النساء ١٢٨ – وهذه القراءة منسوبة لعاصم الجحدري. ينظر : الكتاب ٤٦٧/٤، والتكملة ص ٢٨٠، والمنصف ٣٢٧/٢، وما ذكره الكوفيون من الإدغام ص ٦٦، وتيسير التفسير (مح) ٣٦٦/٣.
١٠ – بعدها في (ب) : بكسر اللام وبدون ألف قبلها و إمّا بفتحها بالألف قبلها.
في توضيح المقاصد والمسالك ٨٢/٦ : "قال سيبويه : وحدثنا هارون أنّ بعضهم قرأ : (أَنْ يَصَّلِحَا) يريد : أَنْ يَصْطَلِحَا".
١١ – ينظر : المنصف ٣٢٨/٢، وشرح المفصل ١٤٩/١٠.
١٢ – الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج الطاء. ينظر : الأصول في النحو ٤٢٠/٣.
١٣ – في (ب) : الضرب.
١٤ – الواو ساقطة من (ب).
١٥ – ينظر : المنصف ٣٢٩/٢، وشرح المفصل ١٤٩/١٠.
١٦ – في (أ) : الطلب. وفي (ج) : ومن الطلب اطلب، ومن الظلم اظطلم.

ظاءً فتدغم أيضاً لأنّ الظاء والطاء مستويان في العظم[1]. ولو أبقيت تاء الافتعال في شيء[2] من ذلك[3] لعَسُر النطق.

وإذا كان عين الافتعال تاءً، أو[4] دالاً، أو ذالاً، أو زاياً، أو سيناً، أو صاداً، أو ضاداً، أو طاءً، أو ظاءً، كـ"اقْتَتَلَ، وابْتَدَرَ، واهْتَدَى، واعْتَذَرَ، وانْتَزَعَ[5]، و ابْتَسَمَ، واخْتَصَمَ، وافْتَضَلَ، وابْتَطَلَ[6]، وانْتَظَرَ"، جاز إبدال التاء مثل العين فتدغم، وذلك بعد نقل حركة التاء إلى الفاء فتحذف همزة الوصل لتحرك ما بعدها[7]، فيقال مثلاً : "قَتَّلَ، وهَدَّى، وعَذَّرَ[8]، ونَزَّعَ، وبَسَّمَ، وخَصَّمَ"، وهكذا بتشديد الوسط كأنّها من الرباعي بالتضعيف.

ويفتح[9] حرف المضارعة فيها نحو: [أَمْ مَنْ [10] لاَ يَهَدِّي إلاَّ أَنْ يُهْدَى][11]، [و][12] [وَهُمْ يَخَصِّمُون] [13] [و][14][وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ] [15]، أصله: [" الْمُعْتَذِرُونَ "][16]. ويجوز كسر الفاء[17] بناء على عدم النقل، بل لمّا قلبت التاء وأدغمت حرّكت الفاء تخلصاً من ساكنين. ويجوز الوجهان في اسم الفاعل مع الضمّ اتباعاً[18]؛

١ - وهو ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا. ينظر : شرح المفصل ١٠/١٢٥.
٢ - في (ب) : وشيء.
٣ - أي : إذا كانت الفاء أحد حروف الإطباق. ينظر : المنصف ٢/٣٢٤.
٤ - في (ب) : تاءً ودالاً.
٥ - (نتزع) مكانها بياض في (ب).
٦ - في جميع النسخ : ابطتل.
٧ - (ما بعدها) ساقطة من (ب).
٨ - في (ب) : غدر.
٩ - في (ب) : بفتح.
في (ب) : بفتح.
١٠ - في (ب) : نحو لم.
١١ - يونس - ٣٥.
ينظر : تيسير التفسير (مح) ٦/٢٣٦.
١٢ - زيادة للتنظيم.
١٣ - يس ٤٩- .
١٤ - زيادة للتنظيم.
١٥ - التوبة ٩٠- .
ينظر : تيسير التفسير (مح) ٦/١٠٨.
١٦ - زيادة من (ب).
١٧ - بعدها في (ب) : في الماضي.
١٨ - في (ب) : ايتاعاً.

فتقول: "مُخُصِّمُونَ" – بفتح الخاء[1]، وكسرها،وضمّها – والمصدر "فِعَّال" – – بكسر الفاء وتشديد العين – وقَلّ فتح الفاء تبعاً، وقَلّ أيضاً إثبات[2] الهمزة مع كسر الفاء، أو فتحها نظراً إلى أنّ حركة[3] الفاء عارضة[4] – كأن لم تكن – فتقول : "خِصَّاماً" –بتشديد الصاد وكسر الخاء نقلاً من التاء المبدلة صاداً المدغمة، أو تحريكاً بحركة التخلص من اجتماع الساكنين، وبفتح الخاء تبعاً للصاد –. وورد "اخِصَّاماً" – بهمزة الوصل، وكسر الخاء وفتحها – وعلى كلّ حال، فالأصل : "اخْتِصَام" ثمّ "اخْصِصَام" ، ثمّ وقع الإدغام. وإن قلتَ : لمَ أبدلت التاء / ٣٤ أ/ في ذلك كحرف بعدها، ولم يعكس ؟ قلتُ : لأنّها زَائدة، والحرف بعدها أصل، وجعل غير الأصل تابعاً للأصل أولى – ذكره بعضهم – وهو حسن. وقيل : لضعفها[5] وقوة ما بعدها، لأنّه مجهور[6] وهي مهموسة، والسين والصاد وإن كانتا همسيتين[7] لكنّهما صفيريتان، وهو أيضاً حسن مقبول يضم إلى التعليل الذي ذكرت أولاً. لكنّه لا يتأتى فيما عينه تاء، كـ "قَتَلَ" – كذا قيل – وأقول : هو تعليل يحتاج إليه غير ما عينه تاء، لأنّ البحث في علّة رّد الأوّل إلى الثاني وما عينه تاء لا رد فيه، لأنّ المزيد بعد الفاء تاء، والعين تاء أيضاً فهو حسن مقبول على الإطلاق[8].

ومنع بعضهم القلب والإدغام في الماضي من ذلك، لئلا يلتبس ماضي "الافْتِعَال" بماضي "التَّفْعِيل" ، إلاّ إن كسرت الفاء، أو أُبقيت[9] الهمزة فلا

---

١ – في (ب) : بفتح التاء.
٢ – في (ب) : ثبات.
٣ – في (ب) : حركتها.
٤ – في (ب) : غارضة.
٥ – في (ب) : اضعفها.
٦ – (مجهور) يقصد به هنا حرف الصاد وذلك سهو، لأنّه مهموس. ينظر الممتع ٢/ ٦٧١.
٧ – في (ب) : همستين.
٨ – في (ب) : الإطلا.
٩ – في (ب) : وأبقيت.

لبس. وأمّا[1] المضارع ففتح حرف المضارعة فيه دليل، وإن كسرت الفاء فيه فدليل آخر.

ويجوز إبدال تاء "تَفَعَّلَ" و"تَفاعَلَ" كحرف بعدها، مع إسكان وإدغام، وجلب همزة الوصل لسكون الأوّل إذا كان الحرف بعدها دالاً، أو ذالاً، أو صاداً، أو ضاداً أو طاءً، أو ظاءً[2]، أو ثاءً، أو زاياً، أو شيناً. وأمّا إن كان بعدها تاءً مثلها فلا إبدال بل الإسكان والإدغام وجلب الهمزة، نحو: "ادَّارَكَ"[3]، أصله: "تَدارَكَ"، أبدلت التاء دالاً وسكّنت، وأدغمت، وجلبت الهمزة. و"اطَّيَّرَ، واظَّهَّرَ، واطَّهَّرَ، واصَّدَّقَ[4]، واثَّاقَلَ"؛ الأصل: "تَطَيَّرَ، وتَظَهَّرَ، وتَطَهَّرَ، وتَصَدَّقَ[5]، وتَثَاقَلَ"، أبدلت كحرف بعدها، فكان الإسكان[6]، والإدغام وجلب الهمزة. ولا إدغام في "اسْتَطْعَمَ واسْتَدْرَكَ" لسكون ما بعدها تحقيقاً. ولا في "اسْتَدَانَ واسْتَطَالَ" لسكونه حكماً؛ لأنّ الأصل: "اسْتَدْيَنَ واسْتَطْوَلَ" نقلت حركة الياء والواو للساكن، فقلبتا ألفاً[7].

نعم، يجوز حذف التاء تخفيفاً، فيقال: "اسْطَاعَ"[8] - بهمزة وصل إن نطق بها كسرت - و"يَسْطِيعُ". وأمّا "أَسْطَاعَ"[9] - بهمزة قطع مفتوحة - فمن باب "أَفْعَلَ" كـ "أَكْرَمَ"[10]، زيدت فيه السين على غير قياس - على حد ما مرّ في "أَهْرَاقَ"[11] - فيضم حرف المضارعة فيه. والله أعلم.

---

١ - في (ج): وما.
٢ - في (أ): ضاد أو طاء أو طاء. وفي (ب): ضاداً أو ظاءً أو طاءً أو ظاءً.
٣ - في (ب): إدراك.
٤ - في (أ): الطهر والصدق.
٥ - في (ب) تصق.
٦ - في (ب): الاسكنان.
٧ - ينظر: المفصل ص ٤٠٣. وشرح المفصل ١٠/١٥١-١٥٢.
٨ - في (ب): استطاع.
٩ - في (ب): يستطيع وأمّا استطاع.
١٠ - بعدها في (ب) واو.
١١ - في (أ) و(ج): هراق.
ينظر: فصل المضارع من التحقيق ص ١١٤ من التحقيق.

الباب الثالث

في المهموز[1]

الهمزة حرف صحيح[2] - على الصحيح - لتحملها الحركات كلّها مطلقاً، ولو كانت لا يقال لها في اصطلاح الصرفيين حرف صحيح، ناظرين[3] إلى قلبها ألفاً بعد فتح، وواواً[4] بعد ضم، وياءً بعد كسر، نحو: "آمَنْتُ وأومِنُ إيماناً"[5].

وقالوا: إنَّ تصرفها كتصرف الحرف الصحيح، إلا أنها قد تخفف [بالقلب أو بالتسهيل[6]، وتحذف إذا وقعت غير أول. فناسب أن يقدم المهموز على الأبواب الآتية، وهو مهموز الفاء كـ"أَكَلَ" والعين كـ"سَأَلَ" واللام كـ"قَرَأَ"[7].

وخفف الهمزة لشدة ثقلها؛ والتخفيف إما بجعلها "بين بين" وهو الأصل في تخفيفها لبقائها. والمشهور فيه جعلها بينها وبين الحرف الذي منه حركتها. [و][8] غيره جعلها بينها وبين حركة ما قبلها، نحو: "سُؤَال" على الوجهين، فهي عندي متحركة بحركة ضعيفة، وبه قال البصريون[9]. وعن الكوفيين[10] أنها ساكنة [بفنون تسهيلها إلى الألف، والألف ساكن لكنها

---

١ - ينظر موضوع هذا الباب في: شرح اللامية ١/١٩٩، وشرح المراح ص ٩٨ وما بعدها.

٢ - من القائلين بذلك المبرّد في المقتضب ١/١١٥، إذ صرح بأن الهمزة ليست من حروف العلة.

٣ - في (ب): ناظرت و.

٤ - في (ب): واواو.

٥ - بعدها في (ب): وأعني الإطلاق وإن قبلوها لها الحركات كلها موجود سواء كانت بعد ساكن أو بعد متحرك بخلاف الياء والواو فلا يقبلان الضمة والكسرة إلاّ بعد كسرة.

٦ - زيادة من (ب).

٧ - ينظر: شرح اللامية ١/١٩٩.

٨ - زيادة من (ب).

٩ - قال البصريون: "إذا جعلت بين بين فقد زال ذلك التمكن وقربت من الساكن...". الإنصاف ٢/٧٢٦ وما بعدها، وشرح المفصل ٩/١٠٩.

١٠ - في (ب): الكوفيون.

يراجع رأي الكوفيين في الإنصاف ٢/٧٢٦، وشرح المفصل ٩/١٠٩.

غير (بياض) السكون][1]. وإما بقلبها حرفاً آخر، وهذا تال للتخفيف الأول لوجود بدلها. وإما بحذفها وهو آخر، لأنه إذهاب بلا عوض.

وتخفف "بين بين" - على المشهور المذكور آنفاً - إذا تحركت وتحرك ما قبلها، كـ" سَأَلَ، ولَؤُمَ، وسُئِلَ"، فلا تحذف، ولا تقلب لقوّتها بالحركة، إلاّ إن فتحت، [فيجوز "سَاَلَ" - بالألف - من السُّؤال][2]. وخففت بعد ضم أو كسر، فتقلب واواً أو ياءً، لأنّ الفتحة كالسكون في اللين. وإن فتحت بعد فتح فلا تقلب ألفاً لقوتها بالفتح قبلها لمناسبة[3] فتحها. وشذّ "لاَ هنَاَهُ المَرْتَعُ"[4] بقلبها ألفاً.

وتقلب إذا[5] سكنت ألفاً بعد فتح كـ"الرَّأْس"، وواواً[6] بعد ضمّ، كـ"اللُّؤْم"، وياءً بعد كسر، كـ"البِئْر" لضعفها بالسكون مع استدعاء[7] الحركة قبلها /٣٥ أ/ ويجوز البقاء. وأما [إلَى الهُدَى ايتِنَا][8] فالأصل فيه إثبات الألف نطقاً - كالكتابة - بعد الدال، وإشباعها، وكسر الهمزة الوصلية بعدها، وإسكان الياء إسكاناً ميّتاً. لكن لمّا كانت همزة الوصل لا تثبت

---

١ - زيادة من (ب).

٢ - زيادة من (ب).

٣ - في (ب) : المناسبة.

٤ - "لا هناه المرتع" من بيت شعري للفرزدق، وهو قوله (من الكامل) :
رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ البِغَالُ عَشِيَّةً   فَارْعَيْ، فَزَارَةُ، لاَ هنَاكِ المَرْتَعُ.
ينظر : الكتاب ٣/ ٥٥٤، والممتع ١/ ٤٠٥، وشرح الملوكي ص ٢٢٩، والضرائر ص ١١٧،٢٢٩، والكامل ١/ ٢٢٩، والخصائص ٣/ ١٥٢ والمقتضب ١/ ١٦٧.

٥ - في (أ) : إذ.

٦ - في (ب) : وواو.

٧ - في (ب) : استداء.

٨ - الأنعام ٧١ - .
قال المؤلف في الهيمان ٦/ ١٣٢-١٣٣ : "من وقف على (الهُدَى) أثبت ألف (الهدى) وبدأ (ائْتِنَا) بهمزة وصل مكسورة، ومدّها مداً متوسطاً بالياء بعدها وصل هذه الياء همزة (أتى). ومن وصل حذف ألف (الهدى) للساكن بعده وهو الألف الذي تبدل به همزة (أتى) في فعل الأمر، فتمد به الدال مدّاً طبيعياً فهمزة (أتى) في فعل الأمر ياء في الوقف على (الهدى) وألف في الوصل نطقاً، وأمّا خطاً فياء، هذا ما اعتمدته من قراءات، منها إبقاء الهمزة بعد همزة الوصل ساكنة بلا قلب لها ياءً فتكتب همزة ساكنة وصلاً ووقفاً". ينظر أيضاً : شرح المفصل ٩/ ١٠٨، والتكملة ص ٣٤.

ﻓﻲ الدرج حذفت فالتقى ساكنان : ألف[1] "الهُدَى" وياء[2] "ايتَنَا"، حذفت الألف، فكانت الياء تالية ﻓﻲ النطق للدال فرجعت الياء إلى أصلها وهو الهمزة فقلبت الهمزة ألفاً، وجعلت هذه الألف مـدّة للدال. وأمّا [ألـف "الهُـدَى] [3]فحذفت نطقاً.

وعلى نسخ[4] المشارقة[5] : لمّا سقطت همزة الوصل عادت الهمزة[6] الثانية المنقلبة ياءً - التي هي فاء الكلمة - وهي همزة "أَتَى"[7] لزوال موجب القلب، فالتقى ساكنان : هذه الهمزة وألف "الهدى"، فحذف ألف "الهدى" لكونه آخر كلمة، فصار (إِلَى الهُدَى ائْتِنَا)[8] بدال مفتوحة متصلة ﻓﻲ النطق بهمزة ساكنة سكوناً حيّاً، لا ﻓﻲ الكتابة للفصل فيها بصورة ياء وصورة ألف، فانقلبت الهمزة ألفاً، ففيه الشاهد لمسألتنا[9].

و تخفف بالحذف إذا تحركت بعد ساكن صحيح، أو بعد واو أو ياء ساكنتين

---

١ - في (ب) : ألف ساكنان.
٢ - في (ب) : ياءاً.
٣ - (ألف الهدى) زيادة يقتضيها السياق.
في (أ) : وأمّا الدال. وفي (ب) : وأمّا الألف الدال.
٤ - من (فرجعت) إلى (نسخ) ساقط من (ج)، وجاءت مكانه العبارة : فكان سكونها حيّاً لانفتاح ما قبلها وهو الدال هذا تحقيق الآية وهو الموافق لنسخ المغاربة وليس كما تقول العامة من إثبات همزة الوصل مكسورة والمد بالألف قبلها لعدم إثبات ألف حمراء على ألف الهدى المكتوبة ياءً بلا نقط لكن لم يضبطوا ياء ايتنا بحلقة حمراء نظراً إلى سكونها في الأصل ميت يدل لهذا أنّه لما وقعت بعد كسرة في قوله عزّ وجلّ : (ان ايت القوم الظالمين) وهي كسرة النون بقيت على مدها وسكونها الميت وزعم بعض.
٥ - ثبتت هذه العبارة في (أ) مشطب عليها .
- بعدها في (ج) : أنّه.
٦ - بعدها في (ب) : الوصل.
٧ - (أتى) ساقطة من (ب).
٨ - في (ب) : أتينا تينا.
٩ - من (فانقلبت) إلى (لمسألتنا) ساقط من (ب).
بعدها في (ج) : لكن ذلك بعيد عن الخط والكتابة المذكورة ولو كان حقاً في نفس الأمر وموافقاً لنسخ المشارقة وكذا أن ايت على نسخهم هو بهمزة ساكنة فوق صورة ياء متصلة بالتاء ويمنع حمل نسخ المغاربة على ذلك كتابة همزة خضراء تحت صورة ألف في ايتنا وعدم كتابة همزة صفراء أو حمراء قبل التاء فوق صورة الياء.
ثبتت هذه العبارة في (أ) مشطب عليها.

سكوناً حيّاً - غير ياء التصغير - أصليتين أو زائدتين بدون زيادة معنى، وذلك بأن تنقل حركة الهمزة إلى الساكن، فتحذف تخفيفاً. وقيل: تحذف حركتها المجاورة الساكن، فتحذف لاجتماع الساكنين[1] ثمّ يعطى ما قبلها حركتها وهو ضعيف، كقولك في "مَسْألة" - بإسكان السين وفتح الهمزة - "مَسَلَة" - بفتح السين متصلاً باللام -وكـ "مَلَك" - بفتح الميم واللام - أصله في أحد الأوجه : "مَلْأَك"[2] - بفتح الميم، وإسكان اللام بعدها همزة مفتوحة - نقل فتحها إلى اللام فحذفت، وكقولك في "الأَحْمَر" بإسكان اللام، وفتح الهمزة بعدها - "الاَحْمَر"[3] - بفتح اللام، وحذف الهمزة[4] وإبقاء[5] صورة ألف مقترن باللام في الخط - وإبقاء همزة "الـ" في الكتابة فقط في الوصل، وفي النطق أيضاً في الابتداء إن لم يُعتدّ بالعارض وهو حركة اللام، وإن اعتدّ به لم تثبت ولو في الابتداء. وإذا لم ينطق بها جازت الكتابة المذكورة، وجاز إسقاط الهمزتين في الكتابة كالنطق، فيكتب هكذا : "لَحْمَر"[6] - بلام مفتوحة متصلة في الخط والنطق بالحاء بدون ألف قبلها أو بعدها -وكقولك في "جَيْئَل" بمعنى: الضَّبُع - بفتح الجيم وإسكان الياء وهي زائدة للإلحاق، وفتح الهمزة بعدها- "جَيَلاً" - بفتح الجيم والياء، ولا همزة بعدها - وكقولك[7]

---

١ - في (ب) : ساكنين.

٢ - حذف الهمزة للتخفيف، و(ملك) هو الأكثر استعمالاً. ينظر : المنصف ١٠٢/٢، والأشباه والنظائر ٢٣٥/٤، واللسان (فلك) ٤٨١/١٠.

٣ - ينظر : الكتاب ٥٤٥/٣، والتكملة ص ٣٤-٣٥، وشرح المفصل ١١٥/٩.

٤ - (الهمزة) ساقطة من (ب).

٥ - في (ب) : بقاء.

٦ - من قال : "لَحْمَر" فإنّه اعتد بالحركة لأنّ الداعي إلى الهمزة إنما هو ضرورة سكون اللام، واللام قد تحركت فوقع الاستغناء عنها. ينظر : شرح المفصل ١١٥/٩.

٧ - في (ب) : لقولك.

في "الحَوْأَب"[1] بمعنى:ماء من مياه العرب في طريق "البَصْرَة"[2] - بفتح الحاء، وإسكان الواو وهي زائدة وفتح الهمزة - "حَوَبَة"[3] - بفتحهما، وإسقاط الهمزة - و[4] كحذف همزة "شَيْء" وتحريك الياء بحركتها.

وأجاز غير واحد ذاك أيضاً في الواو والياء الساكنين[5] سكوناً ميتاً، كنقل حركة "سُوء" إلى الواو، وحذف الهمزة. وإنّما تحمّل حرف العلّة الحركة – ولو ضمة /٣٦أ/و كسرة - لضعفها بعروضها بالنقل، وقوة حرف العلّة لأنّه ولو كان مزيداً لكن لا لمعنى[6]، فكأنه أصل لا زائد،[ولا سيما المزيد للإلحاق، فإنّه أشبه بالأصل][7].

وإن كان الواو أو الياء[8] قبل الهمزة زائداً لمعنى يحدث بها جاز تخفيف الهمزة بقلبها مثله فيكون الإدغام ؛ تقول في : "خَطيئَةٌ، ومَقْرُوءَةٌ ،ومُسَيْئِلَةٌ– بالتصغير - "خَطيَّة ،ومَقْرُوَّة ،ومُسَيَّلَة" ؛[فالياء في "خَطيئَة" لمعنى الفاعل، والواو في "مَقْرُوءَة" لمعنى مفعول، وياء "مُسَيْئَلة" لمعنى التصغير. وتقول في "خَبيئَة" بمعنى مَخْبيَّة : "خَبيَّة" وياؤه لمعنى مفعول][9] و[10] إن كان قبل الهمزة ألف حُقّقت، أوخُفّفت[11] "بين بين" – بالطريق الذي تقدم أنه المشهور– كـ "قَائِل ،وبَائِع" بين همزة

---

١ - في (ب) : الحوأية. في (أ) و (ج) : الحوأبة.
الأصح ورودها بدون تاء للموضع. والحوأبة معناها : أضخم العلاب والدِّلاء. ينظر : القاموس المحيط ٥٢/١، ومعجم البلدان ٣٥٢/٢، ومراصد الاطلاع ٤٣٣/١، واللسان (حأب) ٢٨٩/١.

٢ - هي مدينة بالعراق، سميت بالبصرة العُظمى - ربّما تفريقاً بينهما وبين البصرة الموجودة بالمغرب الأقصى - ينظر : معجم البلدان ٤٣٠/١ وما بعدها.

٣ - تقول في "حَوْأَبَة" : "حَوَبَة" لأنّ هذه الواو ألحقت بنات الثلاثة ببنات الأربعة. ينظر : الكتاب ٥٤٨/٣، والمنصف ١٠٣/٢.

٤ - الواو ساقطة من (ب).

٥ - في (ب) : السانتين.

٦ - في (ب) : لا معنى.

٧ - زيادة من (ب) و(ج).

٨ - في (ب) : الواو والياء.

٩ - زيادة من (ب).

١٠ - الواو ساقطة من (ب).

وياء، و "تَسَاؤُل"[1] بين همزة وواو، [فيكتب نحو: "قَائِل، وبائِع" بالياء، ونحو: "التَّسَاؤُل" بالواو، لأنّ الهمزة تكتب بحرف تسّهل إليه ؛ فنحو : "قائِل وبائع" يسّهل إلى الياء. ونحو : "التَّسَاؤُل" إلى الواو، فلا بأس، لا كما خطّأ أبو عليّ[2] كاتب "قائِل"[3] بالنقط[4] وحده][5].

وإذا اجتمعت همزتان : الأولى مفتوحة، والثانية ساكنة في كلمة واحدة قلبت الثانية ألفاً، كـ"آخُذُ"[6] مضارع "أَخَذَ"، أو ماضي "المُؤَاخَذَة" — وكـ"آدَمُ، وآتَى"، ووزن الكلّ "أَفْعَل" كـ"أَحْمَد" ؛ فالمزيد الهمزة المبدوء[7] بها، إلاّ "آخُذُ" - مضارعاً - فوزنه "أَفْعُل" كـ"أَنْصُر" - بزيادة الهمزة أيضاً — [وإلاّ ماضي "المُؤَاخَذَة" فهمزته أصل، والألف بعدها زائد، ووزنه "فَاعَل" - بفتح العين-][8] ويدل على أن "آتَى" بوزن "أَفْعَل" مجيء مصدره على "إِفْعَال" - بكسر الهمزة - وهو "إِيتَاء" نحو: [وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ][9]، وعلى أنّ "آدَم" بوزن "أَفْعَل" منع صرفه للعلمية، وذلك الوزن. ولو كان وزنهما[10] "فَاعَل" — بفتح العين - وأصالة الهمزة الأولى لكان مصدر[11] "آتَى" : "إِتَاء"[12] و"مُؤَاتَاة" كـ"قِتَال ومُقَاتَلَة"، ولصُرِف "آدم" لتجرد العلمية عن الوزن المذكور[13]. وقد يقال : هو عجمي، فيمنع

---

١ - في (ب) و(ج) : التساؤل.
٢ - أبو عليّ هو الحسن بن أحمد بن عبد الغَفَّار النحوي، من المشاهير في علم العربية. أخذ عن الزَّجَّاج وغيره (٢٨٨هـ- ٣٧٧هـ). له التكملة، والتذكرة، والإيضاح. ينظر : الفهرست ص ٢٩٠، وبغية الوعاة ٤٩٦/١، ووفيات الأعيان ٨٠/٢.
٣ - تنظر هذه القصة في ص ٢٤٢ من التحقيق.
٤ - في (ب) : بالنطق.
٥ - زيادة من (ب).
٦ - في (ب) : آخَذَ.
٧ - في (أ) : المدوء.
٨ - زيادة من (ب).
٩ - الأنبياء - ٧٣، والنور - ٣٧.
١٠ - في (ب) : وزنها.
١١ - في (أ) : المصدر.
١٢ - في (أ) : إيتاء.
١٣ - في (ب) : المذكر.

الصرف للعلمية والعُجمة[1].

وإنما لم تقلب الهمزة الثانية ألفاً مع سكونها بعد فتحة في جمع "إمَام" كما فعل ذلك في جمع "إنَاء" فقيل: "آنيَة" – بالمد، وتخفيف الياء – لأنّه وقع بعدها مثلان. وأرادوا الإدغام فنقلوا حركة الميم الأولى –وهي الكسرة – إلى الهمزة قبلها، وأدغم الميم في الميم، ثمّ قلبوا الهمزة الثانية ياء محضة. ويجوز التسهيل.

وقرأ ابن عامر[2]، وعاصم[3]، وحمزة[4]، والكسائي، وخَلَف[5]، والأعْمَش[6]: [أئِمَّة][7] بالتحقيق – بالقافين – ولا يقاس عليه[8].

وقيل: قلبت الهمزة الثانية ألفاً، ثمّ الألف ياءً ليمكن[9] الإدغام بنقل الحركة إليها، فلا يلتقي ساكنان. وإن قلتَ: التقاؤهما هنا على حدّه، لأنّها في كلمة، والأوّل حرف مدّ، والثاني مدغم. قلتُ: ادّعى بعضهم أنّ هذه الألف ليست بمدّة، لأنّها لم تنقلب عن واو أو ياء. وليس بشيء، بل الألف مدة مطلقاً –كما لا يخفى – فالعرب كلّهم يمدّون الصوت في ألف

---

١ – في (ب): العجمية.

٢ – هو عبد الله بن عامر اليَحْصُبي، قاضي دمشق، وكنيته أبو عمران. من التابعين، وأحد القراء السبع. (ت: ١١٨ هـ). ينظر: الفهرست ص ١١٤، وتحبير التيسير ص ٥.

٣ – هو أبو بكر بن أبي النُّجود، ويقال له ابن بَهْدلة. كوفي من التابعين، وأحد القراء السبعة. (ت. ١٢٨ هـ). ينظر: الفهرست ص ١٤٣، ووفيات الأعيان ٣/٩، وتحبير التيسير ص ٦.

٤ – هو أبو عمارة بن حبيب الكوفي، المعروف بالزَّيّات. فقيه، وأحد القراء السبعة. (ت: ١٥٦هـ). له من التصانيف: الفرائض، والوقف، والابتداء. ينظر: الفهرست ص ١٤٦، ووفيات الأعيان ٢/٢١٦، وتحبير التيسير ص ٦.

٥ – هو أبو محمد بن هشام بن ثعلب البَزّار، أحد قراء الشواذ (ت: ٢٢٩هـ). ينظر: الفهرست ص ١٥٣، ووفيات الأعيان ٢/٢٤١، وتحبير التيسير ص ٧.

٦ – هو سليمان بن مَهران أبو محمد الكوفي، أحد قراء الشواذ (ت: ١٤٨ هـ). ينظر: الفهرست ص ١٥٢، ووفيات الأعيان ٢/٤٠٠.

٧ – الأنبياء – ٧٣.

ينظر: تحبير التيسير ص ١١٧، والخصائص ١/١٨٢ و٣/١٤٣، وشرح المفصل ٩/١١٦–١١٧.

٨ – (ولا يقاس عليه) ساقطة من (ب).

٩ – في (ب) ليتمكن.

جمع المؤنث[1] السالم، وليس عن واو ولا عن ياء، وفي "دُعَاء ،وبِنَاء وسَمَاء، وحِمَار" ، وغير ذلك.

وإن سكّنت بعد كسرة قلبت ياء نحو : "إيمَان" ، أو بعد ضمّة قلبت واوا، نحو: "أُومِنُ" ، و "يُومِنُ" [مطلقاً][2] و "أُوتُمِنَ" [عند الابتداء][3].

وشذ : "خُذْ، وكُلْ، ومُرْ" – بحذف الهمزتين – والقياس : "اُوخُذْ، واُوكُلْ، واُومُرْ" بضم همزة الوصل إذا لم تحذف، وإبدال[4] الهمزة بعدها واواً[5] – وهي فاء الكلمة – خفف بحذف همزة الوصل وفاء الكلمة لكثرة[6] الاستعمال.

وإذا اجتمعت همزتان مفتوحتان من كلمتين نحو : [جَاءَ اشْرَاطُهَا][7] و[جَاءَ احَدُكُم][8] جاز إثباتهما بلا تغيير، لأنّ اجتماعهما غير لازم لجواز الوقف على الكلمة الأولى، فليس ثقل اجتماعهما بلازم. وجاز إبدال الثانية ألفاً بعد فتحة، وجاز تسهيلها، وجاز[9] تسهيل الأولى، وتسهيلهما معاً، وجاز حذف إحداهما، فقال الخليل : المحذوفة الثانية، لأن الثقل إنّما حصل بها[10]. وقال أبو عمرو[11] : الأولى، كما أبدلوا أوّل المثلين ياء

---

١ – في (أ) : المنوث.
٢ – زيادة من (ب).
٣ – زيادة من (ب).
٤ – في (أ) : ابدل.
٥ – بعدها في (ب) : وتحقق أو تسهل.
٦ – (لكثرة) ساقطة من (ب).
٧ – محمد – ١٨.
٨ – الأنعام ٦١ – .
ينظر : شرح المفصل ١١٨/٩، وتحبير التيسير ص ٥٤–٥٥.
٩ – (جاز) ساقطة من (ب).
١٠ – ينظر : الكتاب ٥٤٩/٣، والأشباه والنظائر ٦٥/١، والمفصل ص ٣٥١.
١١ – هو زَبّان بن العلاء بن عمّار المازني، النّحوي، المقرئ. أحد القراء السبعة المشهورين، إمام أهل البصرة في القراءات والنحو. (٧٠ هـ – ١٥٤هـ). تنظر ترجمته في تحبير التيسير ص ٥، والبلغة ص ٨١، ووفيات الأعيان ٤٦٦/٣، والفهرست ص ١٤٠، وبغية الوعاة ٢٣١/٢.

للتخفيف في نحو: "دينَار، وقيرَاط"، الأصل: "دِنَّار، وقِرَّاط"[1] - بتشديد ما قبل الألف - بدليل "دَنَانِير ،وقَرَارِيط"[2] - بنونين، وراءين -.

وجاز زيادة ألف بين الهمزتين عند بعض العرب[3]، حرصاً على إثباتهما /٣٧ أ/وهرباً من اجتماعهما. ولا تكتب في الخط، حيث تكتب الهمزتان ألفين، لئلا تجتمع ثلاث ألفات. وقال ابن الحاجب[4]: لم تثبت زيادتها بينهما إلاّ في مثل: "آأَنْتَ ،و آإِذَا ،و آإِنَّا"[5].

ولا تخفف الهمزة ابتداء لقوة النطق في الابتداء لا بإبدالها ألفا لامتناع الألف أوّلاً. وإنّما تبدل ألفاً في نحو: [جَاءَ احَدُكُمْ][6] إذا وُصلت بما قبلها لا إذا ابتدئ بها[7]. ولا بإبدالها واواً أو ياءً، لأنّها تبدل كذلك إذا سكّنت، أو فتحت بعد ضمة، أو كسرة. وكل ذلك منتف، لأنّا فرضناها أوّلاً. ولا بالتخفيف "بين بين"[8]، لأنّ المخففّة بذلك شبيهة بالساكن عند البصريين[9]، وساكنة عند الكوفيين[10].

ولا يرد علينا حذفها من [أوّل][11] "خُذْ ،وكُلْ ،ومُرْ" لأنّها[12] لم تحذف للتخفيف، بل المحذوف له الهمزة الثانية، وحذفت بعد ذلك الهمزة

---

١ - القـرَّاط أو القيـرَاط: معيار في الوزن، وفي القياس، اختلفت مقاديره باختلاف الأزمنة، وهو أيضاً جزء من أجزاء الدينار. ينظر: اللسان (قرط) ٣٧٥/٧، والمعجم الوسيط ٧٢٧/٢.

٢ - ينظر: الكتاب ٥٤٩/٣ والأشباه والنظائر ٦٥/١، وشرح المفصل ١١٨/٩.

٣ - وهم أهل الحجاز، وبنو تميم. ينظر: الكتاب ٥٥١/٣.

٤ - هو عثمان بن عمر أبو عمرو الكُردي، المقرئ النحوي، المالكي الأصولي الفقيه (٥٧٠هـ-٦٤٦هـ). لـه الكافية وشرحهـا ونظمها، والشافية وشرحهـا، وشرح المفصل، ومختصر فـي الفقه، وآخر في الأصول. ينظر: بغية الوعاة ١٣٤/٢، والبلغة ص ١٤٠، ووفيات الأعيان ٢٤٨/٣.

٥ - ينظر: شرح الشافية، للرضيّ ٦٣/٣، وأدب الكاتب ص ١٨٨.

٦ - الأنعام - ٦١.

٧ - (بها) ساقطة من (ب).

٨ - (بين) ساقطة من (ب).

٩ - في (ب): البصرين.

١٠ - ينظر رأي البصريين والكوفيين في ص ١٩٦ من التحقيق.

١١ - زيادة من (ب) و(ج).

١٢ - في (أ): لا.

الأولى الوصلية، لا للتخفيف بل لعدم الحاجة إليها لتحرك ما بعدها. ولا "قُمْ وبِعْ"، فإنّ أصلهما: "اُقْوُمْ"[1] - بضم الهمزة، وإسكان القاف، وضم الـواو - نقلت ضمة الواو لثقلها إلى القاف، فحذفت الواو[2] لالتقاء الساكنين، فحذفت الهمزة لتحرك ما[3] بعدها - ولا بقاء لهمزة الوصل قبل متحرك - لا للتخفيف. "اِبْيِعْ" - بكسر الهمزة، وإسكان الباء، وكسر الياء - نقلت كسرتها للباء لثقلها، فحذفت لالتقاء[4] الساكنين، فحذفت همزة الوصل لتحرك ما بعدها، [لا][5] للتخفيف. ومن قال: إنّ الأمر بعض[6] المضارع المجزوم، فلا همزة فيهما عنده أصلاً[7].

وشذ حذف همزة "أُنَاس"، فيقال: "نَاس"، وكذا لفظ الجلاله أصله: "إلَاه" - في أحد قولي سيبويه[8] - حذفت الهمزة شذوذاً، وأدخلت "ال" [عوضاً][9]، فأدغمت لامها في لام "إلَاه"، ووجب حذف الألف التي بعد لام "إلاه" في "الله" من الكتابة[10]. وجاز الحذف والإثبات في "إلاه".

وقيل[11]: ليس أصل لفظ[12] الجلالة هو "إلاه"، بل "لَاه"، وما فيه إلاّ إدخال[13] "ال" والإدغام، فلا شذوذ فيه، ومعناه: الذي لا تراه العيون، ولا

---

١ - في (أ): اوقوم.
٢ - بعدها في (ب) واو.
٣ - (ما) ساقطة من (ب).
٤ - في (ب): للتقاء.
٥ - زيادة من (ب) و(ج).
٦ - في (ب): بعد.
٧ - ينظر: فصل الأمر من التحقيق ص ١٥٠.
٨ - ينظر: الكتاب ٢/١٩٥، و الممتع ٢/٦١٩، وشرح الملوكي ص ٣٥٦، وشرح اللامية ١/٥٦ وما بعدها، وهميان الزاد ١/٦٠ وما بعدها.
٩ - زيادة من (ب).
١٠ - وذلك لكثرة دوره واستعماله. ينظر: شرح الملوكي ص ٣٦٢.
١١ - وهو القول الثاني لسيبويه. ينظر: الكتاب ٢/١٦٢، وشرح الملوكي ص ٣٦١.
١٢ - (لفظ) ساقطة من (ب).
١٣ - في (ب): دخال.

شيء من خلقه. وقيل : أصله "الإِلاَه"، حذفت الهمزة من بين اللامين، فأدغمت اللام في اللام. ومعنى هذا والأوّل : المعبود.

ورجحّ بعضهم القول الوسيط، بأنّه لا دعوى فيه - وهو أحد قولي سيبويه - بخلاف الأوّل والثالث، ففيهما دعوى همز الفاء وحذفها، وصحة العين - وهي اللام الثانية - وكلّ ذلك مخالف لظاهر لفظ الجلالة، فإنّ ظاهرها أنّ الفاء صحيحة - وهي اللام بعد لام التعريف - وأنّ العين معتلة - وهي الألف - ولا يعدل عن الظاهر إلاّ بدليل. فيهما أيضا حذف الهمزة وهي متحركة بلا موجب، أو حذفها بعد نقل حركتها[1] إلى لام "ال"، ثمّ إسكان لام "ال" وإدغامها، وهذا عمل كثير. وأيضاً الهمزة في نية[2] التقدير، فهي مانعة من الإدغام.

قال الخليل وأبو حنيفة[3] : ليس لفظ الجلالة مشتقاً من شيء، ولا[4] مفرعاً[5] عن شيء، لا بزيد[6] عليه، ولا ينقص[7] منه.

[و][8]قيل :اتفقت العرب على حذف الهمزة من مضارع "رَأَى"[9]، [و][10]قد

---

١ - في (أ) : حركها.

٢ - في (ب) : بنية.

٣ - هو أحمد بن داود الدِّينَوَري، نحوي، وله معرفة بعلوم أخرى كالهندسة والحساب، أخذ عن البصريين والكوفيين (ت : ٢٨٦ هـ). له : لحن العامّة، والأنواء، والفصاحة، والجبر والمقابلة. ينظر : الفهرست ص ٣٥١، وبغية الوعاة ٣٠٦/١، والبلغة ص ٢٠.

٤ - (لا) ساقطة من (ب).

٥ - في (أ) : مرعا.

٦ - في (ب) : يزيد.

٧ - في (ب) : بنقض. ينظر قول الخليل وأبي حنيفة في : شرح الملوكي ص ٣٥٦، وشرح اللامية ٥٤/١ وفيه صرّح بأنّه من القائلين بعدم الاشتقاق من خلال نصّه : "وأكثر الفقهاء والأصوليين [قالوا] : إنّه غير مشتق، وهو مذهب الخليل وسيبويه ومختارنا ومختار الفخر الرازي"

٨ - زيادة من (ب).

٩ - في (ب) : رأي.
تنظر مسألة الفعل "رأى" وما يتعلق بها في : أفعال الأمر التي تبقى على حرف واحد ص ٤٢ وما يليها.

١٠ -زيادة من (ب) و(ج).

تثبت ضرورة[1].وقيل : ثبوتها لغة. وأصل "يَرَى" : "يَرْأَيُ" - بفتح الياء الأولى، وإسكان الراء، وفتح الهمزة، وضمّ الياء الأخيرة - بوزن "يَمْنَعُ"، قلبت الياء[2] الأخيرة ألفا لتحركها بعد فتح، فصار "يَرْأَى" كـ"يَسْعَى"، ونقلت فتحة الهمزة إلى الراء، فحذفت الهمزة على عادتها من الحذف عند نقل حركتها، و[3] لالتقاء الساكنين هنا.

هذا ما ظهر لي في تحقيق المقام، لا ما قيل من أنه[4] قلبت الياء ألفاً، وحذفت حركة الهمزة، فاجتمع ثلاث[5] سواكن، حذفت الهمزة، ونقلت حركتها إلى الراء. وذلك واجب لكثرة استعمال مضارع "رَأَى"[6] مع اجتماع حرف العلة بالهمزة، وثقل الفعل. وأمّا "يَنْأَى" مضارع "نَأَى"[7] فذلك فيه جائز لا واجب[8]، لعدم كثرة استعماله.

ويستوي في ذلك الإعلال مضارع "رَأَى" للواحد المذكر وغير/٣٨ أ/ إلا أن الألف تحذف لواو[9] الجماعة، وياء المخاطبة [و][10] ترجع إلى الياء في التثنية وجماعة الإناث، تقول: "تَرَيَانِ، وَيَرَيْنَ"[11] - بفتح الياء للألف - ولا تقلب ألفاً ولو تحركت بعد فتح لسكون ما بعدها، ولطرو[12] حركتها. ولأنها ولو قلبت ألفاً لالتقى ألفان، فيحذف أحدهما فيلبس عند النصب بفعل الواحد.

---

١ - هذا حذف غير قياسي، علته التخفيف لكثرة الاستعمال، كما جاء ذلك في : الكتاب ٣/٥٤٦، والممتع ٢/٦٢٠.
٢ - من (الأولى وإسكان) إلى (الياء) ساقط من (ب).
٣ - الواو ساقطة من (ب).
٤ - في (ب) : قيل راته.
٥ - في (ب) : ثلاثة.
٦ - (رأى) ساقطة من (ب).
٧ - في (ب) و(ج) : نئى.
٨ - في (أ) : وجب.
٩ - في (ب): الواو.
١٠ - زيادة من (ب) و(ج).
١١ - في (أ) و(ج): يريان .
١٢ - مكان الواو من (لطرو) بياض في (ج). وفي (ب) ساقطة.

و[1]اعلم أنّه يستوي فيه لفظ المخاطبة والمخاطبات[2] ؛تقول خطاباً للواحد: "تَرَيْنَ" ؛ فالياء ضمير لها، والياء الأصلية محذوفة، أو حذفت - وهي ألف - للساكن.وتقول خطاباً لإناث[3] "تَرَيْنَ"[4] ؛ فالياء أصل، والنون ضمير، وكلاهما بفتح الراء، و إسكان الياء حياً،وفتح النون[5]. وإذا[6] كان خطاباً لواحدة، وأكّد بالنون كسرت الياء الضمير للساكن، ولمؤاخاة[7] الياء والكسرة. وحذفت نون الرفع لكراهة توالي الأمثال - على ما مر -[8] وإن أكد وقد دخل الجازم فحذفها للجازم، نحو[9] : [فَإِمَّا تَرَيِنَّ][10] قلبت نون "إِنْ" الشرطية ميماً، وأدغمت في ميم "ما" الزائدة[11]. وإذا[12] كان خطاباً لإناث وأكد قيل : "تَرَيْنَانِّ"[13] - بفتح الراء، وإسكان الياء، وفتح النون، وزيادة ألف بعدها وكسر نون[14] التوكيد الشديدة بعد ألف - وأمر الواحد : "رَ" - براء مفتوحة - ويقال في الوقف "رَهْ" - بزيادة هاء ساكنة - وذلك أن عين الكلمة همزة محذوفة - لما علمت - ولامها محذوفة لشبه الجزم ؛ فالأصل : "اِرْأَيُ" - بكسر الهمزة قبل الراء، وإسكان الراء، وفتح الهمزة بعدها، وضم الياء - قلبت [ألفاً][15] لتحركها بعد فتح، فحذفت لشبه الجزم، ونقلت حركة الهمزة إلى الراء، فحذفت

---

١ - الواو ساقط من (ب).
٢ - في (ب):المخاطبة.
٣ - في (ب) : الإناث.
٤ - في (ب):تربين.
٥ - (النون) ساقطة من (ج).
٦ - في (أ) : إذ.
٧ - في (ب) : المؤاخذة.
٨ - ينظر : فصل الأمر من التحقيق ص ١٥٤ وما بعدها.
٩ - (نحو) ساقطة من (ب).
١٠ - مريم - ٢٦.
ينظر : هميان الزاد (ط.ح) ٢٠٦/١٠.
١١ - (الزائدة) سقطت منها الدال في (ب).
١٢ - في (ب) : وإن.
١٣ - في (ب) : تريتن.
١٤ - في (ب) : النون.
١٥ - زيادة من (ب) و(ج).

همزة الوصل التي قبل الراء لتحرك[1] ما بعدها. وأمر الاثنين والاثنتين "رَيَا" – بفتح الراء، وتخفيف الياء – وتصريفه كالذي قبله، لكن لم تحذف هنا الياء لشبه الجزم، بل النون. وأمر الواحدة[2] : "رَيْ" – بفتح الراء، وإسكان الياء حياً – وأمر جماعة الذكور : "رَوْا" - بفتحها، وإسكان الواو حياً – وأمر جماعة الإناث : "رَيْنَ" – بفتح الراء، وإسكان الياء ،وفتح النون –.

و[3] يقال في تأكيد فعل الواحد : "رَيَنَّ" بردّ الياء مفتوحة، و"تَرَيَنَّ" – بفتحها[4] أيضاً - وفي تأكيد فعل الواحدة الغائبة["تَرِيَنَّ"][5] كذلك - بتشديد النون، وإسكانها في الكل – و في تأكيد فعل الاثنين والاثنتين : "رَيَانِّ وتَرَيَانِّ يا زيدان أو يا هندان"، و"تَرَيَانِّ "[6] أي : "هند وزينب" مثلاً. "ويَرَيَانِّ"، أي[7] "زيد وعمرو" مثلاً – بتشديد النون بعد الألف على ما مر، وفتح الراءات، وتخفيف الياءات- وفي تأكيد فعل جماعة الذكور: "رَوَنَّ " – بفتح الراء والواو، وتشديد النون أو[8] إسكانها - وحذفت نون الرفع في مضارع التثنية[9] والجمع لتوالي الأمثال – على ما مر – وإن كان جازم فللجازم. وفي تأكيد فعل جماعة الإناث "رَيْنَانِّ" –بفتح الراء، وإسكان الياء، وتشديد النون بعد الألف- وقد مر الخُلف في جواز الساكنة بعد الألف[10] - و[11]لم تحذف واو الجماعة لعدم ما يدل عليها وهو الضمة،

---

١ – في (أ) : لتحر.
٢ – في (أ) : الواحد.
٣ – الواو ساقطة من (ب).
٤ – في (ب) : نفحتها.
٥ – زيادة من (ب).
٦ – في (ب) : ترين.
٧ – بعدها في (ب) : يا.
٨ – في (ب) : وإسكانها.
٩ – في (ج) : الثثنية.
١٠ – ينظر ص ١٥٥ ما بعدها من التحقيق.
١١ – الواو ساقطة من (ب).

بخلاف[1] "أُغْزُن"[2] فالضمة موجودة - ومر[3] بحث في ذلك[4].

واسم الفاعل "رَاءٍ" كـ "قَاضٍ"، أصله: "رائِي" - بضم الياء في الرفع، وكسرها[5] في الجر - ثقلت الضمة، أو الكسرة عليها، فحذفت، فبقيت الياء ساكنة، والتنوين بعدها ساكن، فحذفت الياء لأنها حرف علة، وجزء كلمة لا كلمة، بخلاف التنوين فإنه حرف صحيح وكلمة، ولأنها ليست لشيء والتنوين للتمكن.

قيل: ومن دأبهم حذف الساكن الأول، و[6] تثبت إذا لم يكن التنوين، لوجود[7] "ال"، أو للإضافة، أو لجعله علما لمؤنث[8] ولا تاء فيه، أو للوقف، وفي النصب -ولو مع التنوين- لخفة الفتح فتفتح فلا يلتقي ساكنان. و[9] قيل: الثابتة للوقف غيرها، وتثبت في المؤنث بالتاء، وفي التثنية مطلقا وجمع المؤنث.

وتحذف في جمع المذكر رفعا وجراً ونصباً؛ تقول في الرفع: "رَاءُونَ"، أصله "رَائِيُونَ"[10]؛ ثقلت الضمة عليها، فنقلت للهمزة بعد سلب كسرتها، فحذفت الياء للساكن /١٣٩أ/ بعدها لأنها الأول، وهي حرف علة، وبعدها ثان وجزء كلمة. وليست لمعنى بخلاف الواو فإنه لمعنى وثان، وليس بجزء كلمة محض.

---

١ - في (أ): بخلا.
٢ - في (ب): اعزن.
٣ - في (أ) و (ب): ومن.
٤ - ينظر ص ١٥٤ من التحقيق.
٥ - في (أ): كسر.
٦ - الواو ساقطة من (ب).
٧ - في (ب): الموجود.
٨ - في (ب): المؤنث.
٩ - الواو ساقطة من (ب).
١٠ - في (ب): رءايون.

وقيل: ثقلت الضمة فحذفت هي[1] ثم الياء للساكن بعدها، وضمت الهمزة لمجانسة الواو. وفي النصب والجر: "رَائِيِّينَ"، ثقلت الكسرة فحذفت هي[2]، ثم الياء للساكن بعدها - هو الياء -.

ولا تحذف همزة المفرد من ذلك وغير المفرد، لأن حذفها من المضارع الذي يبنى عليه اسم الفاعل على غير قياس لعدم حذفها من الماضي الذي يبنى عليه[3] المضارع. ولأن وجوب حذفها من المضارع على غير قياس، لأن علة الحذف كثرة الاستعمال، وليست علة موجبة[4] بل مجيزة[5]، ولا يقاس على ما ليس بمقيس – وكذلك في اسم المفعول – ولأنّ حذفها وهي متحركة خلافه الأصل، وحذفها بعد نقل حركتها غير ممكن، لأن الألف قبلها لا تقبل الحركة. ويجوز تخفيفها "بين بين".

واسم المفعول "مَرْئِيّ" – بفتح الميم، وإسكان الراء، وكسر الهمزة، وتشديد الياء - أصله "مَرْءُوي" بوزن "مَضْرُوب" اجتمعت الواو و الياء، وسكنت السابقة وهي هنا الواو فقلبت ياء، وأدغمت في الياء، وقلبت الضمة كسرة لتسلم[6] الياء. وقيل: قلبها متقدم على قلب الواو والإدغام.

والمصدر الميمي، واسم المكان، واسم الزمان "مَرْأَى" – بفتح الميم، وإسكان الراء، وفتح[7] الهمزة بعدها ألف[8] - تحذف نطقها – لا كتابةً[9]

---

١ - في (ب): هم.
٢ - (هي) ساقطة من (ب).
٣ - من (اسم الفاعل) إلى (عليه) ساقطة من (ب).
٤ - في (أ): موجة.
العلة المُوجبة: هي الأكثر في العلل- كما قال ابن جني- نحو: نصب الفضلة، ورفع المبتدإ والخبر والفاعل، وجر المضاف إليه. ينظر: الخصائص ١٦٤/١.
٥ - العلة المجُوِّزة نحو: علة قلب واو "أُقِّتَتْ" همزة، والعلة فيه كون الواو مضمومة ضماً لازماً، وأنت فيه على التخيير من إظهار الواو غير مبدلة. ينظر: الخصائص ١٦٤/١.
٦ - في (ب): ولسلم.
٧ - (فتح) ساقطة من (ب).
٨ - في (ب): لف.
٩ - في (ب): لكتابة.

– للتنوين، وتثبت حيث لا تنوين ولا ساكن. وفي الثابتة في الوقف الخُلف المذكور في الياء، والصحيح عندي أنهما [في "رَاءٍ" و"قَاضٍ" ونحوهما][1] ياء الأصل وألف الأصل، رجعا لزوال مانعهما وهو التنوين.

واسم الآلة "مِرْأًى"[2] كذلك، لكن بكسر الميم، بوزن "مِفْعَل"، و"مِرْآةٌ" بوزن "مِفْعَلَةٌ".

والماضي المبني للمفعول "رُئِيَ" - براء[3] مضمونة، فهمزة مكسورة فياء مفتوحة – والمؤنث "رُئِيَتْ" كذلك، لكن بزيادة تاء التأنيث[4]. والاثنان "رُئِيَا"، والاثنتان "رُئِيَتَا"، والإناث "رُئِينَ" – بإسكان الياء سكونا ميتا قبل النون - والذكور "رُءُوا" - بضم الهمزة كالراء[5] - والأصل : "رُئِيُوا" – بكسر الهمزة - نقلت إليها ضمة الياء للثقل، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء لأنها جزء كلمة لا تدل، وأول، وحرف بخلاف الواو. أو حذفت الضمة، ثم الياء، وضمت الهمزة للواو. [و][6] الخطاب[7] : "رُئِيتَ، ورُئِيتِ، ورُئِيتُمَا، ورُئِيتُمْ، ورُئِيتُنَّ" – بضم الراء، وكسر الهمزة، إسكان الياء سكوناً ميتاً في الكل - والتكلم : "رُئِيتُ ورُئِينَا" كذلك.

وقيل : يستغنى في ذلك كله بالمبنى للمفعول من "رَاءٍ"[8] – المقلوب قلباً مكانياً وهو لغة - فيقال : "رِيئَ" بوزن "بِيعَ"، فيتصرف فيه كتصرف "بِيعَ" وهو المشهور[9].

---

١ - زيادة من (ب).
٢ - في (أ) : مرأ.
٣ - في (ب) : ابراء.
٤ - في (أ) : الثأنيث.
٥ - (كالراء) ساقطة من (ب).
٦ - زيادة من (ب) و(ج).
٧ - في (ب) : المخاطب.
٨ - في (أ) : رأى.
٩ - بعدها في (ب) : في استعمال العلماء لا في كلام العرب.

والمضارع المبنى للمفعول : "أُرَى ونُرَى" – بالألف – و"تُرَيَانِ ويُرَيَانِ" – بالياء[1] – و"تُرَوْنَ ويُرَوْنَ"[2] – بلا ياء – أصلهما : "تُرَاوَنْ"[3] و "يُرَوَانْ" ؛ حذف[4] الألف للساكن. و"تُرَيْنَ يا هند، وتُرَيْنَ يا هندات" بوزن واحد، لكن الياء في الأول ضمير، والألف محذوف قبلها. وفي الثاني حرف – وهما ساكنتان سكونا حيا بعد فتح – و"يُرَيْنَ" للغائبات[5] – بوزن المخاطبات – وحكمها ذلك كله بعد حذف الهمزة. وعن بعض : أصل "يُرَوْنَ" "يُرْءَيُونَ" ،نقلت حركة الهمزة إلى الراء، فحذفت الهمزة، فقلبت الياء ألفا لتحركها بعد فتح، فحذفت الألف للساكن بعدها. وفيه أيضاً[6] أنه[7] إنّما تقلب الياء أو الواو ألفا للتحرك بعد فتح إذا لم يكن بعدهما[8] ساكن، إلاّ إن أراد البعض بذلك اعتبار ما قبل دخول الواو. [وفيه أيضاً أنه جعل قلب الياء[9] بعد حذف الهمزة مع أن فتحة الراء عارضة بالنقل][10] .

الرباعي بالهمزة "أَرَى" ، وأصله : "أَرْأَى" – بإسكان الراء – بوزن "أَعْطَى" ، نقلت فتحة الهمزة التي بعدها إليها، فحذفت – على حدّ ما مر في الثلاثي –والمضارع "يُري" – بياء مضمومة،فراء مكسورة، فياء ساكنة – والأصل[11] : "يُرْئِي" – بإسكان الراء، وكسر الهمزة – نقل كسرها إلى الراء، فحذفت.

---

١ – (بالياء) ساقطة من (ب).
٢ – (ويرون) ساقطة من (ب).
٣ – في (ب) : ترايان.
٤ – في (ب) : حذفت.
٥ – في (ج) : للغائب.
٦ – (أيضا) ساقطة من (أ) و(ب).
٧ – (أنه) ساقطة من (ب).
٨ – في (ب) : بعدها.
٩ – في (ب) : القلب ياء.
١٠ – زيادة من (ب).
١١ – من (يرى بياء) إلى (الأصل) ساقط من (ب).

والمصدر "إِرَاءَةٌ" كـ "إِقَامَةٌ"، الأصل: "إِرْءَاءٌ" – بألف بين همزتين – [بثلاث همزات؛ الأولى: همزة المصدر، والثانية: عين الكلمة، والثالثة: بدل من لام الكلمة وهي الياء][1]. نقلت فتحة الهمزة التي قبل الألف للراء قبلها، فحذفت وعوض عنها التاء. وبسطت[2] ذلك في غير هذا المختصر[3].

وأصل/ ١٤٠أ / الهمزة الأخيرة ياء، لكنها قلبت همزة لتطرّفها بعد ألف زائدة. ولم تعتبر تاء التأنيث[4] بعدها، لأنها عوض عن حرف في الوسط. ويجوز "إِرَايٌ" بإبقاء الياء، لأن الهمزة أثقل من الياء – لأنها من أقصى الحلق – ويجوز "إِرَايَةٌ" – بالياء – والتاء عوضاً.

واسم فاعل "أَرَى": "مُرٍ" – بضم الميم، وكسر الراء يليها التنوين – الأصل: "مُرْئِيٌ"، نقلت كسرة الهمزة للراء، فحذفت الهمزة. وثقلت الضمة، وكذا الكسرة جرّا على الياء، فحذفت، فبقيت الياء ساكنة بعدها ساكن، فحذفت. وتثبت إذا لم يكن بعدها ساكن. و[5] المؤنث "مُرِيَة" كذلك، لكن بإثبات الياء مخفّفة مفتوحة. و التثنية: "مُرِيَان ومُرِيَتَانِ" – بإثباتها[6] مخفّفة – والجمع: "مُرُونَ ومُرِيَاتٌ" – بضم الراء في الأوّل نقلاً من الياء المحذوفة، وكسرها في الثاني –.

واسم المفعول: "مُرًى" – بضم الميم، وفتح الراء يليها التنوين نطقاً،

---

١ – زيادة من (ب).

٢ – في (ج): بسط.

٣ – في شرح اللامية ٤/٣٨٥ أورد ما قيل في مسألة المحذوف من "إِرْءَاء"، هل هو همزة "رَأَى" أو ألف "الإِفْعَال". وخَلُصَ إلى "أنه لا خلاف في (إِرَاءَةٌ) ونحوه أنّ المحذوف همزة (رَأَى) لا ألف (الإِفْعَال)، فليس من باب (إِقَامَة) في كلّ وجه بل من حيث وجود النقل، والحذف ومطلق القلب للهمزة ألفا –إن قلنا به– واستحقاق التاء".

٤ – في (ب): الثأنيت.

٥ – الواو ساقطة من (ب).

٦ – في (أ): بإثباتهما.

والألـف خطّاً وهـي محذوفة للساكن بعدها- وفتح الـرّاء منقول من الهمزة المحذوفة بعدها. والمؤنث : "مُرَاة" - بإثبات الألف نطقاً وخطاً - والتثنية : " مُرَيَان" بإبقاء الياء غير مبدلة ألفاً، لأن[1] بعدها ألفاً، وإلاّ حذفت إحدى الألفين، فيلتبس[2] بالمفرد حال الإضافة لحذف النون حينئذ. وفتح الراء منقول من الهمزة المحذوفة. والمؤنثان :

"مُرَاتَان" - بقلب الياء ألفاً، لأن بينها[3] وبين الألف تاء - والجمع : "مُرَوْنَ" - بفتح[4] الراء نقلاً من الهمزة المحذوفة، وإسكان الواو حيًّا - و"مُرَيْن" كذلك - بإسكان الياء حيا - والإناث "مُرَيَات" بإثبات الياء بدون قلبها ألفاً - و[5] لو تحركت بعد فتح - لأن بعدها ألفاً. فلو قلبت - لحذفت إحدى الألفين - لالتبس في النطق بالمفرد المؤنث، وأما في الخط فلا، لأن تاءه تكتب هاء بخلاف تاء الجمع.

---

١ - في (أ) : لا.
٢ - في (ب) : فليلتبسوا.
٣ - في (ب) : بينهما.
٤ - في (ب) : يفتح.
٥ - الواو ساقطة من (ب).

[الفصل الأوّل : أبواب المهموز][1]

يجيء مهموز الفاء من "فَعَل يَفْعُل" - بفتح الماضي، وضم المضارع - كـ"أَخَذَ يَأْخُذُ". وبفتح الماضي وكسر المضارع كـ"أَدَبَ يَأْدِبُ"[2]، أي : عَمل "الأُدبة"، وهي طعام العرس، وطعام يُدعى إليه، وطعام، يُصنع للضيف. و[3] بالعكس كـ"أَرِجَ يَأْرَج"، أي : فاح طيباً. وبفتحهما كـ"أَهَبَ يَأْهَبُ"، أي : استعدّ. و[4] بضمهما كـ"أَدُبَ يَأْدُب" من الأدب ؛ وهو الظّرافة، وحسن التناول[5]. و"أَسُل يَأْسُل" ؛ أي : صار جديداً[6]، أو استدق طرفه، أو استوى وكان أملس. و"أَسُل[7] الخدُّ" : طال، واسترسل. ولا يجيء من مكسورهما بالاستقراء.

ومهموز العين من "فَعِل يَفْعَل" - بفتح المضارع، وكسر الماضي - كـ"يَئِسَ يَيْأَسُ". و[8] بضمهما كـ"لَؤُمَ يَلْؤُم". وبفتحهما كـ"رَأَى يَرَى، ونَأَى يَنْأَى" ؛ أي : بَعُد[9]. ولا يجيء من غير ذلك بالاستقراء.

ومهموز اللام من باب "نَصَرَ"[10] كـ"هَنَأَ يَهْنُؤُ"، ومن باب "مَنَعَ" كـ"سَبَأَ الخَمْرَ يَسْبَأُهَا" ؛ أي : اشتراها. وباب "عَلِم" كـ"صَدِئَ الحَدِيدُ يَصْدَأ" ؛ أي : علاه الوسخ، و"صَدَأ الرَّجُل" : انتصب فنظر، و"صَدَأ المِرْآة" : نزع صداها ليكتحل به، و"صَدِئَ الشَيْءُ" كانت به شُقرة إلى

---

١ - ينظر : شرح اللامية ١/١٩٩-٢٠١، وشرح المراح ص ١١٢ وما بعدها.

٢ - في (ب) : يأذب.

٣ - الواو ساقطة من (ب).

٤ - الواو ساقطة من (ب).

٥ في (ب) : التاول.

٦ - في (ج) : حديدا (بحاء مهملة).

٧ - في (ب) : أسهل.

٨ - الواو ساقطة من (ب).

٩ - في (ب) : بعت.

١٠ - قال في شرح اللامية ١/١٩٩ : "لا يأتي [أي مهموز اللام] على فعَل يفعُل بفتح الماضي وضم المضارع." وفي الكتاب نفسه ١٠٣/٢ قال : "هَنَأَ الجمل يَهْنَأه ويَهْنِؤه ويَهْنُؤه".

السّواد. و "صَدُئَ الفرس" كـ "فَرِحَ وكَرُمَ"[1]. وباب "ظَرُفَ" كـ "جَرُؤَ[2] يَجْرُؤُ" من "الجُرْأَة"، وهي الشجاعة. و "هَيُؤَ يَهيُؤُ": عظمت هيئته. ولا يجيء من غير ذلك بالاستقراء.

ولا يجيء من المضاعف مهموز إلاّ مهموز الفاء، كـ "أَنَّ يَئِنُّ"؛ أي :كان منه أنين، وهو صوت المتوجِّع، أو صبّ ماء. ولا من معتلّ الفاء إلاّ مهموز العين أو اللام، نحو: "وَأَد بِنْتَه": أثقل عليها بالتراب[3] حتّى ماتت. و "وَدَأَه"[4]: سوّاه. و "وَدَأَبهم"[5]: غشيهم بسوء. و "وَدَأَ الفَرَسَ": أدْلى. و "دَأَني"، أي: دَعَني. و "وَذَأه" – بالإعجام –[6] عابه، وحقره، وزجره. ونحو: "وَجَأه بِيَدٍ أو سكِّين": ضربه. و "وَجَأَ المَرْأَة": جامعها. و "وَجَأَ التَّيْسَ": دقّ عروقَ خُصْيَيْه. ولا من معتل اللام إلاّ مهموز الفاء فقط أو العين فقط، كـ "أَسَى"؛ أي: حَزِن، و "نَأَى"؛ أي: بَعُدَ. ولا ممّا فيه حرفا علّة أصلان مفروق بينهما /٤١ أ/ إلاّ مهموز العين، نحو: "وَأَى"؛ أي: وعد. أو مقرونان إلاّ مهموز الفاء كـ "أَوَى إليه"؛ أي[7]: التجأ، و "أَوَاه": ضمّه.

---

١ – من (وصدئ الفرس) إلى (كرم) ساقط من (ب).
٢ – في (ب): حرؤ (بحاء مهملة).
٣ – في (ب): بالثواب.
٤ – في (أ): وده.
٥ – في (أ): ودأهم.
٦ – في (أ): بلا إعجام.
٧ – (أي) ساقطة من (ب)

[الفصل الثاني : كتابة الهمزة]

تكتب الهمزة أولاً على صورة الألف، كـ"أَكَل ،واسْتَخْرَجَ" ، لأن الهمزة تشارك الألف في المخرج[1] ، والألف أخف الحروف[2] ، والكاتب[3] عند أول الكلمة أقوى على وضع الحركة للتمييز في الخط. ولأن التخفيف مطلوب في الخط كالنطق، فخففت في الخط، وإن لم يمكن في النطق[4] ، لوقوعها أول الكلمة.

وتكتب في الوسط كما تخفّف ؛ فإن سكّنت كتبت ألفا بعد فتح، وواوا[5] بعد ضم، وياء بعد[6] كسر، كـ "رَاسٌ ولُومٌ وبِيرٌ" ، لأن تخفيفها كذلك. [وينبغي كَتْبُها بصورتها المحدثة][7] فوق تلك الأحرف. وإن تحرّكت بعد سكون كتبت[8] على وفق حركتها كـ "يَسَالُ" ،وينبغي كتبها فوق أيضا أو بعد حركة فكما تخفّف كذلك، كـ "سَال ،وسُيِل ،ولُوَم" ، وينبغي كتبها أيضاً.

وإن تحركت في الآخر بعد حركة فعلى وفق الحركة قبلها، لا حركتها، لعروضها لكونها في الآخر، نحو : "قَرَأ ،وقُرِئَ ،ووَضُؤَ"[9] ، وينبغي كتبها أيضاً. أو بعد سكون، قيل[10] : فلا تكتب، كـ "جَا" و "رَأَيْتُ خَبًّا" و "هَذَا

---

١ - وهو أقصى الحلق. ينظر : شرح المفصل ١٢٢.١٠/.
٢ - جاء في كتاب الرّسم ص ٤٦ : "الألف أخف حروف اللين."
٣ - في (ب) : الكتاب.
٤ - إلى هنا ينتهي كلام الجار بردي، وهو منقول في : الرسم في تعليم الخطّ ص ٤٦.ينظر: مجموعة الشافية ٣٧٥/١.
٥ - في (ب) : ووواو.
٦ - (بعد) ساقطة من (ب).
٧ - زيادة من (ب). و(بصورتها المحدثة) ساقط من (ج).
٨ - في (ج) : كتب.
٩ - في (ب) : اضو.
١٠ - هو قول ابن الأثير، كما ورد ذلك في الرسم ص٤٦. ينظر أيضاً : أدب الكاتب ص ٢١٢ وما بعدها، ونزهة الطرف ص ٢٦٢.

خَبٌّ "[1]، و"مَرَرْت بِخَبٍّ". هذا ما قالته المشارقة، وتواطئوا عليه، وليس برشد.

والصواب كتبها على صورتها [المحدثة][2]، كـ"جاءَ، وخَبْئًا، وخِبْء، وخَبْءٍ". والعذر لهم أن أصل الكتابة على وفق الوقف، و تلك الهمزة تحذف في الوقف.

---

١ – (خب) ساقط من (ب).
الخَبُّ – بفتح الخاء أو كسرها – هو المخادع. ينظر :المعجم الوسيط ٢١٤/١.
٢ – زيادة من (ب).

[الفصل الثالث : كتابة همزتي القطع والوصل في نسخ المغاربة]

تكتب همزة القطع في نسخ المغاربة صفراء[1]. وإذا[2] نقلت حركتها وهي أوّل حذفت من النطق والخط، وجعل في موضعها خط[3] أحمر بطول السّطر إن وليها ألف [- إنما حذفت من الخط لئلا يتوالى ألفان نحو: [قَدِيرٌ[4] -امَنَ الرَّسُولُ][5]][6]- أو واو، أو ياء سواكن[7]. وإن لم يلها ذلك كتبت ألف مثلا بدون همزة، [وإن نقلت حركتها ولم تحذف جعل الوصل الأحمر فوق الألف إن كانت حركتها فتحة، وتحتها إن كانت كسرة، ووسطها إن كانت ضمة[8]، فهو حيث شكل الحركة][9]. وإذا سهِّلت كتبت حمراء، وهمزة الوصل خضراء؛ [يكتب الوصل فوق الألف إن كانت الفتحة قبلها وتحت الألف بعد الكسرة ووسطها بعد الضمة [10]. والنقطة[11] الخضراء تكون حيث تحرك لو ابتدئ بها فوق الألف إن كان حركتها فتحة وتحتها إن كانت كسرة ووسطها إن كانت ضمة][12]. وفي ذلك تصانيف[13]. والله أعلم.

---

١ - إنّ اختيار اللون الأصفر لهمزة القطع لمخالفة نقط الإعراب كما نصّ على ذلك القلقشندي في صبح الأعشى ١٦٣/٢.

٢ - في (أ) : إذ.

٣ - في (ب) : خطا.

٤ - في (ب) : قدر.

٥ - البقرة - ٢٨٤، ٢٨٥.

٦ - زيادة من (ب).

٧ - (أو واو، أوياء سواكن) ساقط من (ب).

٨ - أمثلتها على التوالي: (قَدَ اَفْلَحَ) المؤمنون - ١، و(أَمَّا مَنُ اوُتِيَ) الحاقة - ٢٥، و(قُلِ اِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي) الجن - ٢٢.

٩ - زيادة من (ب).

١٠ - أمثلتها على التوالي: (خَلَقَ الإنسان) النحل - ٤، و(رَبِّ العالمين) الفاتحة - ٢، و(هُمُ المُفْلِحُونَ) البقرة - ٥.

١١ - في (ب) : النطة.

١٢ - زيادة من (ب).

أمثلتها على التوالي: (الحمد لله) الكهف - ١، و(اتَّبِعْ ما أُوحِيَ إِلَيْكَ) الأنعام - ١٠٦، و(اُتْلُ ما أُوحِيَ إِلَيْكَ) العنكبوت - ٤٥.

١٣ -ينظر: صبح الأعشى في صناعة الإنشا، للقلقشندي ١٦٣/٣ وما بعدها.

الباب الرابع

في المثال

[الفعل المثال هو :] معتل الفاء بالواو أو بالياء[1]. سمي مثالاً لأن ماضيه يماثل[2] الصحيح في تحمّل الحركات، وعدم الإعلال، أو لأن بعض أوامره يشبه أمر الأجوف في البقاء[3] على حرفين، أو في [نحو][4] ذلك، وفي الوزن[5]، نحو : "عِدْ"، فإنه كـ "قُلْ، وبِعْ"[6]، أو لانتصاب حرف العلّة فيه أوّلاً، ومنه تسمية[7] عَلَم الأمير "مثالاً"[8] لانتصابه إماماً[9].

ويجيء من باب "ضَرَبَ" كـ "وَعَدَ يَعِد"، وباب "مَنَع" كـ "وَقَعَ يَقَعُ"، وباب "عَلِمَ" كـ "وَجِلَ يَوْجَل"[10]، وباب "ظَرُفَ" كـ "وَسُمَ يَوْسُمُ"[11]؛ أي: كان له جَمال – بفتح الجيم – وباب "فَعِل يَفْعِل" – بكسرهما – كـ "وَرِثَ يَرِث"، لا من باب "نَصَر" بالاستقراء، إلاّ "وَجَد يَجُدُ"[12] – بضم جيم المضارع – في لغة بني عامر. وحذفوا الواو لثقلها مع ضم ما بعدها وللإتباع لباب "وَعَدَ"، وهي ضعيفة خارجة عن القياس، ومعناه : أدرك الشيء، أو لقيه، أو غضب.

---

١ – بعدها في (ج) واو.

٢ – في (أ) : يماتل.

٣ – في (ب) : ابقاء.

٤ – زيادة من (ب).

٥ – بعدها في (ب) : الطبعي.

٦ – بعدها في (ب) : فعد كقل في ابقاء على حرفين وكبع في البقاء عليهما وفي الوزن الطبعي.

٧ – في (ب) : سمية.

٨ – في (أ) : مثلا.

٩ – ينظر هذا التعريف في شرح اللاّمية ١/١٩٥.

١٠ – في (ب) : يوجد

في هذا الفعل أربع لغات : "يَوْجَل، وياجَلُ، ويَيْجَلُ، ويِيْجِلُ"، وأجودها تصحيح الواو. وقد ثبتت الواو في "يَوْجَل" من قبَل أنّه لا كسرة بعد الواو يجب به – لاجتماع الياء معها – الحذف. ينظر : المنصف ١/١٨٨، وشرح الملوكي ص ٤٩ وشرح اللامية ١/٢٥٦.

١١ – في (ب) : وشم يوشم.

١٢ – ينظر : الكتاب ٤/٥٣، والمنصف ١/١٨٧، والممتع ٢/٤٢٨، والمزهر ٢/٣٩. وشرح الملوكي ص ٤٨، واللسان (وجد) ٣/٤٤٥، وشرح اللامية ١/١٩٦-٢٥٢.

ولا يعلّ[1] الماضي المسمّى "مثال"[2] بقلب أوّله من واو لياء، أو من ياء[3] لواو، إذ لا فائدة في ذلك، وبإسكانه، ولا بقلبه[4] ألفاً إذ لا يبتدأ بالسّاكن. ولا بحذفه لنقصانه عن القدر الصالح وهو ثلاثة أحرف. ولم يحذف من غير الثلاثي مع بقاء القدر إتباعا للثلاثي. ولم يحذف أوّل الثلاثي، ويعوض التاء، لأنها إن عوّضت أوّلا التبس بالمضارع، أو آخرا[5] التبس بالمصدر كـ "عِدَة و زِنَة" عند الجاهل، وعند الغافل – ولو حصل الفرق بالحركة – وفي الكتابة بلا ضبط. وأيضاً لم يعلّ بقلب أو حذف لقوّة المتكلّم عند الابتداء[6].

وحذفت واو المصدر، وعوّض عنها التاء في الآخر لا في الأول، لئلاّ يلتبس بالمضارع كـ "عِدَة وزِنَة"[7]. وعوّضت أوّلا في "التُّكْلان" –بفتح التاء، وإسكان الكاف– مصدر "وَكَلَ يَكِل" كـ "وَعَدَ يَعِد" لعدم اللبس، إذ لا مضارع بذلك الوزن، والأصل: "الوَكْلان". [وقيل: التاء بدل من الواو ولا حذف][8]، وقيل: هو اسم مصدر "تَوَكَّلَ".

---

١ – في (ب): يعدل

٢ – في (ج): مثالا.

٣ – في (أ): لياء ومن ياء.

في (ب): مثالاً يقلب أوله من واو الياء أو من ياء الواو.

٤ – في (ب): ولا بإسكانه بقلبه.

٥ – في (ب): آخر.

٦ – ينظر: شرح اللامية ١/١٩٥-١٩٦.

٧ – الأصل في "عِدَة": "وِعْدَة" على وزن "فِعْلَة"، و"زِنَة" أصلها "وِزْنَة" على نفس الوزن، حذفت الواو لثقل الكسرة فيها. ينظر: الممتع ١/٤٣٠.

٨ – زيادة من (ب).

ولا تحذف التاء المعوّضة عن الواو في نحو: "العِدَة والزِّنَة" - عند بعض - إلا للضرورة. وقيل: أو عند الإضافة لقيام المضاف إليه مقامها[1]، كقوله[2]:

وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذي وَعَدُوا

ولا دليل فيه لجواز أن يكون بألف بعد الدّال /٤٢ أ/جمع "عِدْوَة"[3] - بكسر فإسكان - لم يتفطّن لها السّامع، فكتبه بغير ألف. وقيل عن سيبويه أنّه يجوز الحذف مطلقاً، وأنّ التعويض عنده من الأمور الجائزة[4].

والكلام في التعويض وتركه في[5] باب "الإِفْعَال" - بالكسر - و"الاسْتِفْعَال" من معلّ العين كذلك. لكن اختلف في التعويض، هل هو عن عين الكلمة المبدلة ألفاً أو عن الألف[6] الزائدة نحو: "إِقَامَة واسْتِقَامَة"، أصلهما: "إِقْوَام" - بالكسر - و"اسْتِقْوَام"، قلبت الواو - وهي العين - ألفاً بعد نقل حركتها، فالتقى ألفان، فحذف أحدهما - على الخُلف -[7] فكان التعويض عنه.

---

١ - نسب هذا القول إلى "الفرّاء". ينظر: المخصّص ١٤/١٨٨، وشرح اللامية ١/٢٦١.

٢ - نسب إلى أبي أمية الفضل بن عبّاس بن عُتبة بن أبي لهب. وهو من البسيط، صدره: إِنَّ الخَلِيطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فَانْجَرَدُوا.

والشاهد في قوله: "عد الأمر"، فإنّ أصله "عِدَة الأَمْر" أو "عِدَى الأَمْر". ينظر: الأشباه والنظائر ٣/١٨٢، وحاشية الصّبّان على شرح الأشموني ٣/٣٤١، واللسان (وعد) ٣/٤٦١-٤٦٢، والخصائص ٣/١٧١، وأبنية الصرف ص٢٤٠، وتصريف الأسماء والأفعال في ضوء أساليب القرآن ص ١٢٣، وتوضيح المقاصد ٦/٩٤.

٣ - العدوة بمعنى الجهة. ينظر: القاموس المحيط ٢/٥٨٩.

٤ - ينظر: الكتاب ٤/٨٣ وشرح اللامية ١/٢٦١.

٥ - في (أ): من.

٦ - في (أ): ألف.

٧ - الخلاف المذكور هو بين البصريّين والكوفيّين حول أيّ الألفين حذفت فعند البصريّين والخليل وسيبويه الألف المزيدة قبل الآخر للدلالة على المصدر هي المحذوفة، لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصل. أمّا عند الكوفيّين والأخفش والفرّاء فالمحذوف هو حرف العلّة، لأن حذفه أولى من حذف حرف زائد للدلالة على معنى لئلا تفوت الدلالة بحذفه. ينظر: المنصف ١/٢٩١-٢٩٢.

وإذا اتصلت تاء الضمير بـ "وَعَدَ" جاز قلب الدال تاء، وإدغامها، وجاز الإخفاء. وتحذف واو الثلاثي المفتوح العين في المضارع، كـ "وَعَدَ يَعِد" للزوم الثقل؛ وهو الخروج من الكسرة التقديرية - وذلك أن الياء كالكسرة[1] - إلى الضمة التقديرية - فإن الواو كالضمة - ومن هذه الضمة التقديرية إلى الكسرة التي على العين. وانظر شرحي[2] على اللامية[3].

ولم يمكن[4] التخلّص بحذف حرف المضارعة، لأنه علامة[5]. وإنما يحذف[6] في بعض المواضع لالتقائه مع مثله، وأيضاً لو حذف لبقي الساكن أولاً. ولا[7] بحذف الكسرة لئلا يلتقي ساكنان. أو حذفت الواو[8] لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، فحمل غير الياء على الياء.

ولثقل الخروجين المذكورين لم يجئ "فِعُل" - بكسر الفاء، وضم العين[9] - ولم يجئ في الأسماء "فُعِل" - بضم الفاء، وكسر العين - وشذّ[10] الحِبُك[11] - بكسر الحاء، وضم الباء[12] - في قراءة السّمّاك[13]، وقيل: أبي مالك

---

١ - في (أ) و(ج): كالكسر.

٢ - في (ب): سرحي (بسين مهملة).

٣ - ينظر ج ١ ص ٢٥٤، حيث أورد عدة آراء، من ذلك: "الواو حذفت في نحو (يَعِدُ) استثقالا لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة، والفتح والكسر ضدّان، والواقع بين ضدّيه مستثقل".

٤ - في (ب): يكن.

٥ - قال في شرح اللامية ٢٥٦/١: "لو حذفوا الياء لم يعلم أنّ اللفظ مضارع، والياء علامته، والعلامة لا تحذف، وللزوم الابتداء بالساكن فيلزم تحريك الواو الساكنة، أو جلب همزة الوصل، ولو حذفت الكسرة لتوالى ساكنان".

٦ - في (أ): تحذف.

٧ - (ولا) ساقطة من (ب).

٨ - بعدها في (أ) واو.

٩ - ليس في كلام العرب "فِعُل"، لكراهتهم الخروج من الكسر الذي هو ثقيل إلى الضم الذي هو أثقل منه. ينظر: شرح الملوكي ص ٢٤.

١٠ - في (ج): وشد.

١١ - من قوله تعالى: (وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الحِبُك) سورة الذاريات - ٧. ينظر: المحتسب ٢/٢٨٦-٢٨٧.

١٢ - في (أ): بضم الباء. وفي (ب): ضَم الياء.

١٣ - الأصح "أبي السَّمَّال" - باللام - كما ورد في عدة مصادر، منها: تفسير البحر المحيط ١٣٤/٨، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٦١/٤. واسمه قُعنب بن أبي قعنب العَدَوِيّ البصري. له اختيار في القراءة شاذّ عن العامّة. ينظر: غاية النهاية في طبقات القرّاء ٢٧/٢.

الغفاري[1] وهو جمع "حِبَاك" - بكسر الحاء - وهو حرف الرّمل والماء المتُحصل بالريح، والمتكسر من الشعر، وطرائق النجوم[2]، والطريقة من خُصَل الشَّعر والبيضة. وقيل: مفرد، والمشهور ضم الحاء والباء. وقيل ذلك من تداخل اللغتين؛ كسر الحاء من لغة من يقول: "حِبِك" - بكسر الحاء والباء - وضم الباء من لغة من يقول: "حُبُك" - بضمهما[3] - واعترض بأنّ التداخل إنما يكون بين حرفي[4] كلمتين لا كلمة. وعبارة بعض: أنّ التداخل الشّائع بين حرفي[5] كلمتين[6]. وقيل: تلفظ بالحاء المكسورة من لغة الكسر، فغفل عنها إلى لغة الضمّ، فضم الباء[7]. وقيل: كسرت الحاء إتباعا لتاء "ذات"، ولم يعتد باللام لسكونه. [وفيه أن الكلمة يعتدّ[8] بها ولو مع السكون، كما اعتدّ بها في:] إِنِ الحُكْمُ[9] إلاَّ للهِ [[10]، فلم تضم النون تبعا للحاء][11]. وقيل: لم تثبت تلك القراءة[12].

---

١ - في (ب): وقيل لي ملك الغفاري.
نسبها ابن جنّي، وأبو حيان الأندلسي إلى أبي مالك الغفاري، وهو صاحب تفسير، قليل الحديث. هذا كلّ ما ورد عنه في الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٠٦/٦. ينظر أيضاً: المحتسب ٢٨٦/٢-٢٨٧، وتفسير البحر المحيط ١٣٤/٨.
٢ - في (ج): النحوم (بحاء مهملة).
٣ - في (ب): بضمها.
٤ - في (ب): حرف.
٥ - في (ب): حرف.
٦ - بعدها في (ب): كماض مع مضارع من مادة واحدة الماضي من لغة والمضارع من آخره.
٧ - في (ب): الياء.
٨ - في (ب): فيعتد.
٩ - في (ب): حكم
١٠ - الأنعام - ٥٧، ويوسف - ٤٠،٦٧.
١١ - زيادة من (ب).
١٢ - ينظر: المحتسب ٢٨٦/٢، والمزهر ٦/٢، وأبنية الصرف ص ١٣٩، وتفسير البحر المحيط ١٣٤/٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢١٥/٥-٢١٦.

وشذّ "دُئِل"[1] اسماً لدُوَيبَّة، واسما لقبيلة أبي الأسود[2] منقولاً من اسم الدّويبّة. و "رُئِم" اسما للعَجُز، أو لحلقة الدُّبُر. و "وُعِل"[3] –بضم الواو، وكسر العين – كما مرّ[4]. [إلاّ أنّ النّسب "الـدُّؤَليّ"[5] – بفتحْ الهمزة – لأنها لو كسرت لكان قبل ياء النّسب كسرتان، فيثقل اللّفظ بياءين وكسرتين[6]. وأقول: لا دليل في الأولين لجواز[7] كونهما منقولين من الماضي المبني للمفعول. والنقل كما يكون في علم الشخص، يكون في علم الجنس، بل أجازه السِّيرافي[8] في اسم[9] الجنس ولو غير علم[10].

وحذفت الواو في نحو: "يَقَع ويَضَع ويَسَع"، لأن الأصل كسر ما قبل الآخر. وإنما فتح تخفيفا لثقل حرف الحلق .ولم تحذف من مضارع "أَوْعَد" لقوّتها[11] بالضمة قبلها، ولأن الهمزة في التقدير فاصله بينها[12] وبين الياء.

---

١ – دئل: قبيلة من كنانة. ينظر: معجم البلدان ٢/٥١٣، ووفيلت الأعيان ٢/٢١٩.

٢ – أبـو الأسـود الدّؤلي: هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جَندل الكنانـي. شاعر وفارس من التابعين، ولـي إمـارة البصرة أيام خلافـة الإمام عليّ –كرّم الله وجهه– نسب إليـه وضع علم النحو (ت:٦٩ هـ). ينظر: وفيات الأعيان ٢/٢١٦ وما بعدها، والأعلام ٣/٢٣٦.

٣ – في (ب): وعد.

ينظر: المنصف ١/٢٠، وشرح المفصل ١/٣٠.

٤ – ينظر: فصل الأمر من التحقيق ص ١٥٦.

٥ – في (ب): بإسكان.

٦ – زيادة من (ب). في (ب): يايان و كسرتان.

٧ – في (ب): لجوازهن.

٨ – في (ب): السرافي.

السِّيرافـي: هـو أبـوسعيد الحسن بن عبـد الله بن المَرْزُبَـان، القاضي النحـوي (ت: ٣٦٨هـ). له من التصانيـف: شـرح كتاب سيبويه، وأخبـار النحويّين البصريّين. ينظـر: الفهرست ص ٢٨١، وبغية الوعاة ١/٥٠٧، والبلغة ص ٦١، ووفيات الأعيان ٢/٧٨. ينظر رأيه في: توضيح المقاصد والمسالك ٥/٢١٧.

٩ – (في اسم) ساقطة من (ب).

١٠ – بعدهـا فـي (ب): ولعلهـم لم يعتبروا النقل مسوّغا لأنه يمكنهـم أن الغير المنقول إلى ما لا يجوز فيوزن المنقول ولما لم يفعلوا مع الاستشهاد به وأنه شاذ كما أن البصريّين إذا سموا بمضارع مختوم بالواو قلبوها ياء والكوفيّين يبقونها.

١١ – في (ب): لقولها.

١٢ – في (ب): بينهما.

وإن قلتَ : هذه الهمزة المقدّرة[1] غير معتبرة[2]، بدليل قلب الياء واوا في "يُوئِسُ"، مع أنّ همزة التّعدية مقدّرة بين الياء والواو. قلتُ : لو لم تعتبر في مسألتنا فلزم الحذف للواو، لكان الانتقال من ضم لكسر.

والآلة "ميعَد"[3] –بقلب الواو ياء لسكونها بعد كسرة– بوزن "مِفْعَل" أو "ميعَاد" بوزن "مِفْعَال"، ويكون "ميعَاد" أيضاً مصدراً بمعنى "الوَعْد"، وهو المسموع والموجود في القرآن[4].

والله أعلم.

---

١ - في (أ) : المقدة.

٢ - في (ب) : معتوبة.

٣ - في (ب) : معيد

٤ - من ذلك قوله تعالى : (إِنَّ اللهَ لاَ يُخْلِفُ المِيعَادَ) الرعد - ٣١، وقوله : (وَعْدَ اللهِ لاَ يُخْلِفُ اللهُ المِيعَادَ) الزمر - ٢٠، وقوله : (وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لاَخْتَلَفْتُمْ فِي المِيعَادِ) الأنفال - ٤٢. ينظر : الكشّاف ٢/١٦٠، ٣٦١.

الباب الخامس

في الأجوف

[الفعل الأجوف][1] : هو ما جوفه – أي وسطه – خال من الحرف الصحيح ؛ فوسطه حرف علّة. ويقال له "ذُو الثلاثة" لصيرورته عند اتصال ضمير الرّفع المتحرّك به[2] – غير قولك "نَا" – على ثلاثة أحرف من حروف الهجاء [– إن أعلّ حرف العلّة –][3] في اصطلاح /١٤٣أ/ الصرف واللغة – ولو كان الثالث المُنَزَّل منزلة الجزء ضميراً[4] في اصطلاح النحو – وأمّا مع "نا" فأربعة أحرف نحو : "بِعْنَا"، ونصصت على إخراجه لشمول قولهم : "ضمير الرفع المتحرّك" له في اصطلاحهم نظرا إلى تحرّك أوّله المعتمد الذي هو حرف صحيح. ويخرج على النظر[5] إلى ظاهر اللّفظ بقولنا : "المتحرّك".

وليس في تسمية الأجوف الثلاثي بذي الثلاثة ما يستلزم اختصاصه بهذا الاسم عن الرّباعي والخماسي والسّداسي، إذا كنّ جوفا[6] كـ "أَقَمْتُ واخْتَرْتُ واسْتَقَمْتُ" فإن الباقي فيهنّ الفاء واللام مع الضمير، وحذفت العين لسكونها قبل ساكن كالثلاثي[7]، إلاّ أنّ "اخْتَرْت" فصلت فيه التاء بين الأصلين، ولذا لم يمثّل به بعض.

وعلى تسليم الاستلزام، فالجواب أن تسميتهم إيّاهنّ بذوات الثلاثة

---

١ – ينظر : شرح اللامية ١/١٩٦.
٢ – (به) ساقطة من (ب).
٣ – زيادة من (ب) و(ج).
٤ – في (ب) : ضمير.
٥ – في (ب) : بالنظر.
قوله : "على النَّظر" أو "بالنَّظر" بمعنى واحد، لأن العرب تضع "عَلَى" موضع الباء. ينظر : معاني الحروف ص ١٠٨.
٦ – في (ب) : أجوفا. وفي (أ) و(ج) : أجوف.
٧ – في (أ) : كما للثلاثي.

نظراً[1] إلى الأصل ؛ فإنّ الأصل[2] : "قُمْتُ وخِرْتُ" ، مع أنّ لباحث أن يمنع تسميتهن بذلك نظرا[3] إلى اللّفظ. واحترزت[4] بقولـي : "إن أعلّ حرف العلّة" من نحو : "عَوِرَ وحَوِلَ وسَوِدَ وبَيِضَ" - بكسر الواوات والياء - ممّا صحّ فيه حرف العلّة، فإنه لا يصير ثلاثة عند اتصال الضمير به، ومع ذلك يسمّى "أجوف".

ويجيء من باب "نَصَرَ" كـ"قَالَ"، و[5]باب "ضَرَبَ"[6] كـ"بَاعَ"، وباب "عَلِمَ" كـ"خَافَ". و[قلّ][7] من باب "كَرُمَ"[8] كـ"هَيُؤَ، وطَالَ"[9].

ويُتصور في حرف العلّة - في غير الفاء - خمسة عشر وجها[10] ؛ [و][11]ذلك أنّه يحرك بالحركات الثلاث، ويسكّن، وكذا ما قبله. وأربعة في أربعة بستّة[12] عشر، يسقط منها[13] سكونه مع سكون ما قبله، فتبقى خمسة عشر، منها :

- أن[14] يُحرّك حرف[15] العلّة بفتح، أو ضمّ، أو كسر بعد فتحة، فيقلب ألفاً. مثاله على الترتيب : "قَالَ وطَالَ وخَافَ".
- وأن يسكن بعد فتح، فلا قلب، لأن القلب للتخفيف وقد وُجد – لأن

---

١ - في (ب) و(ج) : نظر.
٢ - في (ب) : أصل.
٣ - في (ب) : نظر.
٤ - في (أ) : خترت. وفي (ب) : اخترت.
٥ - (الواو) ساقطة من (ب).
٦ - إلاّ فيما كان عينه ياء. أمّا الواوي فامتنع لألاّ تقلب الواو ياء. ينظر : شرح الملوكي ص ٥٢.
٧ - زيادة من (ب) و(ج). وفي (أ) مكانها بياض.
٨ - في (ج) : كزم.
٩ - ينظر : المنصف ١/٢٤٤.
١٠ - (وجها) ساقطة من (ب).
١١ - زيادة من (ب) و(ج).
١٢ - في (ب) : ستة.
١٣ - (منها) مكرّرة في (ب).
١٤ - (أن) ساقطة من (ب).
١٥ - في (أ) : حرفا.

الفتح خفيف، والساكن خفيف - كـ "القَوْل والبَيْع". فذلك أربعة أوجه. [و][1] أجاز بعضهم قلب الواو[2] ألفاً، لأن الألف أخفّ، كـ "القَال". وإن سكّن الواو بعد ضمّ كـ "يَقُول"، والياء بعد كسر[3] كـ "يَبِيعُ" فلا قلب في ذلك للمجانسة، وعدم داعي القلب.

- وأن يسكن الواو بعد[4] كسر، والياء بعد ضمّ فتقلب الواو ياء كـ "مِيعَاد ومِيزَان"، الأصل: "مِوْعَاد ومِوْزَان"، كـ "مُوقِن"، الأصل: "مُيْقِن". وإنما أعلّت[5] الواو بالقلب ياء في: "أَغْزَيْتُهُ"[6]؛ أي: جعلته غازياً، و"اصْطَفَيْتُ واسْتَدْعَيْتُ" مع فتح ما قبلها وسكونها تبعاً للمضارع وهو "أُغْزِي وأَصْطَفِي وأَسْتَدْعِي" بقلبها فيه ياء لتطرفها بعد كسرة. ومرادي بتبعية الماضي للمضارع موافقته له، وكونها[7] على طريق واحدة. فلا يُردّ علينا أنّه إنّما يتبعه لو سبقه المضارع، وليس بسابق، بل اُشتقّا[8] من المصدر، وأيضاً[9] المضارع مبنيّ على الماضي.

وأصل "كَيْنُونَة" - بفتح الكاف، وإسكان الياء المبدلة عن الواو، التي هي عين الكلمة،وضمّ النون الأولى بعدها[10] واو زائدةساكنة - "كَيَّنُونَة"[11]- بتشديد الياء مفتوحة وباقي الضبط- وأصل هذاالأصل: "كَيْوَنُونَة" -

---

١ - زيادة من (ب) و(ج).
٢ - بعدها في (ب) واو.
٣ - (كسر) ساقطة من (ب).
٤ - (بعد) ساقطة من (ب).
٥ - في (ب): أعدلت.
٦ - في (أ) و(ب): أغزيت.
٧ - في (ب): كونها.
٨ - في (ب): اشتق.
٩ - بعدها في (ب): لا يرد أن.
١٠ - في (أ): بعها.
١١ - قيل: إنما جاءت على الأصل، وقد حذفوا الياء الثانية من "كَيْوَنُونَة" المنقلبة عن الواو التي هي عين الفعلوهو حذف على اللزوم لطول الكلمة والتي هي على ستّة أحرف.ينظر: الكتاب ٤/٣٦٥، والمنصف ٢/١٠، والممتع ٢/٥٠٥

بإسكان الياء الزائدة، وفتح الواو التي هي عين – قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء لاجتماع الواو والياء وسكون السّابقة، ثمّ خفّف بحذف الياء الزائدة، أو التي عن واو. فقلب[1] الواو إنما هو عن تحرّك – على ما رأيت – فلا يقال: كيف تقلب وقد سكّنت بعد فتح ؟ وقيل: الأصل: "كُونُونَة"[2] –بضم الكاف – ثم فتحت وقلبت الواو ياء إتباعاً لليائيات لكثرتها، كـ"الصَّيْرُورَةُ"، وقلّة الواويات، حتى أنه لم يجئ منها – فيما قال بعض – غير "الكَيْنُونَة والدَّيْمُومَة والسَّيْدُودَة والهَيْعُوعَة": وهي صوت يُفزع [منه][3]، ويخاف من عدوّ، وضجر[4]، وغير ذلك.

وإنما قلب الواو والياء ألفا في نحو: "طَالَ وخَافَ وبَاعَ" بعد سلب حركتها لتعاصيهما عن القلب ألفا وهما متحرّكان[5]. وشرط ذلك القلب تحرّكهما تحرّكا أصلياً بعد فتح ليس في السكون، ولم يشرط هذا في الياء. وكون الفتح وحرف العلّة في كلمة واحدة، وعدم الاضطراب في معنى الكلمة، وعدم /٤٤أ/ اجتماع إعلالين بالقلب، وعدم ضم حرف العلّة في المضارع – لو أعلّ – وعدم تركه للدلالة على الأصل، وعدم كون الكلمة مختومة بزيادة تختص بالأسماء كالألف والنون وألف التأنيث وقد كانت عينها الواو أو الياء[6]. واشترط بعضهم ذلك لإعلال[7] الواو والياء؛ أيّ إعلال كان: بالقلب ألفا، أو بقلب أحدهما آخر. وزاد: أن تكون الكلمة على "فَعُل"

---

١ – في (ب) و(ج): فقلبت.

٢ – في (أ): كنونة.

٣ – زيادة من (ج). وفي (ب): عنه.

٤ – في (ب): صحر.

قال ابن عصفور: "وزن فعلولة في ذوات الواو والياء للمصادر قليل". الممتع ٥٠٥/٢.

٥ – في (ب): متحرّكان.

٦ – في (ب): الواو والياء.

٧ – في (ب): الإعلال.

بتحريك الوسط [بكسر، أو ضم، أو فتح، وبفتح الفاء][1]، وعدم التاء.

وقال: إنّ "دِيَارا" أعلّ بقلب الواو ياء تبعا للإعلال في المفرد بقلبها ألفا، و"قِيَاما" تبعاً لفعله، و"سِيَاطا" لمفرد؛ فإنّ واو "سَوْط" شبيه بألف "دار" في السّكون[2]. وليس ذلك بشيء، بل الإعلال لكونهما بعد كسرة.

قال: وصحّ نحو[3]: "الخَوَنَة والجَوَرَة والحَوَكَة"[4]، جموع "خَائِن وجائِر وحَائك" لعدم وزن "فَعَل" بوجود التاء. وقيل: ليدلّ على الأصل.

ولا يعلّ نحو: "دَعُوا[5] القَوْمَ" - بضمّ الواو لعروض ضمّه للسّاكن بعده - ولا نحو: "عَوِر، وسَوِد واجْتَوَرَ"، لأن المتحرك قبل الواو - في ذلك - في حكم الساكن، لأنها بمنزلة "اعْوَرَّ واسْوَدَّ وتَجَاوَرَ" - بتشديد آخري الأوّلين - ولم يعلّ الأوّلان لسكون ما بعد حرف العلّة، ولأنهما لو أعلاّ لكان الإعلال بنقل حركة الواو للسّاكن قبله وقلبها ألفاً[6] فيلتبس بالفعل الثلاثي في الكتابة إن حذفت الهمزة لتحرّك ما بعدها. وبه وبفَاعَل - بفتح العين - في الكتابة واللفظ، وباسم الفاعل الثلاثي المضاعف عند الوقف. ويلتبس بنحو: "أَقَامَ" في الكتابة، إن لم تحذف الهمزة لعدم الاعتداد بالحركة العارضة بعدها.

[و][7] لم يعلّ الآخر - وهو "تَجَاوَرَ" - لكون الألف فيه قبل حرف العلّة،

---

١ - زيادة من (ب).
تنظر شروط الإعلال في توضيح المقاصد والمسالك ٤٩/٦ وما بعدها.
٢ - ينظر: شرح المراح ص ١٢٢-١٢٣.
٣ - (نحو) ساقطة من (ب).
٤ - في (ب): الجوزة والحركة. وفي (ج): الحكوة. ينظر: المنصف ٣٣٢/١، والخصائص ١٢٣/١ وما بعدها، وشرح المراح ص ١٢٣-١٢٤.
٥ - في (ب): عدوا.
٦ - في (أ): قبلها ألف.
٧ - زيادة من (ب) و(ج).

وإن[1]لم يعتبر لخفّته فكان القلب لاجتمع ألفان، فبحذف[2] أحدهما يقع اللّبس.

و[3]لم يعلّ[4] "الحَيَوان، [والنَّزَوان"][5]، ونحوهما[6] لوجود الاضطراب في المعنى. ولا "المَوَتَان" - مع أنه لا اضطراب فيه - حملاً على نقيضه وهو "الحَيَوان"[7].

وإذا استحقّ حرفان الإعلال وهما متواليان أعلّ[8] الثاني، وقد يعلّ الأوّل؛ [فالأوّل كـ"غَايَة ورَدِيَّة"، والثاني][9] كـ"طَوَى" - بفتح الواو، و بالألف - أصل : "طَوَيَ" - بفتح الياء - قلبت ألفا، وخصّت لتطرّفها. ولم تعلّ الواو في "طَوَيَا"، - مع[10] أنه لا يجتمع فيه إعلالان - حملاً على فعل المفرد المذكور[11] ؛ وذلك أن الياء بعدها ألف، فلا تقلب ألفا، ولو قلبت لحُذف أحد الألفين، فيلتبس بفعل المفرد. ولم تعلّ الياء الأولى في "حَيِيَ"[12] -بكسرها- مع تحرّكها بعد فتح، لأنه يلزم ضمّ الياء بعدها في المضارع، فيقال : "يَحَايُ". ولم يعلّ "القَوَد" ونحوه للدلالة على الأصل [- بفتح القاف والواو-][13] .

---

١ - في (ب) : ولو.
٢ - في (ب) : فيحذف.
٣ - الواو ساقطة من (ب).
٤ - بعدها في (ب) : ياء.
٥ - زيادة من (ج).
٦ - في (أ) : ونحوه. وهي ساقطة من (ب).
٧ - ينظر : المنصف ٢/٢٨٥، ٦.
٨ - في (ب) : عل.
٩ - زيادة من (ب).
١٠ - (مع) ساقطة من (ب).
١١ - بعدها في (ب) : فهي في حكم الألف.
١٢ - في (ب) : حي.
١٣ - زيادة من (ب).

ومن تلك الأوجه الخمسة عشر :

• أن يكون حرف العلّة بعدضم ساكناً، أو مفتوحاً،أومكسوراً، أو مضموماً،نحو: "مُوقن ومُوسِر" ، بقلب الياء واواً لسكونها بعد ضم. ونحو : "لَنْ يَدْعُوَ"[1] ، ولا إعلال فيه لحصول الخفّة بالفتـح.

ولو أعلّ لم يزد على[2] الإسكان، وكأنه ساكن لعَروض الفتح بالنّاصب، ولكونه في الآخر الذي هو عرضـة للوقف. ونحو: "بِيعَ" أصله : "بُيِعَ" – بضم الباء، وكسر الياء – ثقل الكسر[3] عليها، فنقل للباء. وإن شئت فغلِّب[4] حكم ضمّ الباء[5]، واقلب الياء واواً، فتقول : "بُوعَ" . ونحو : "يَغْزو" ، أصله ضمّ الواو، أعلّ بإسكانه للنقل. وذلك أربعة أوجه. قيل : ولم يعلّ "غَيَبَة" و "نَوَمة" – بفتح الياء والواو، وما قبلهما[6] – للتخفيف.

ومن تلك الخمسة عشر :

• أن يسكّن حرف العلّة بعد كسر، أو يضمّ، أو يفتح، أو يكسر، وذلك أربعة، كـ"مِيزَان" أصله "مِوْزَان" قلب ياءً لسكونه بعد كسره. وكـ "رَضُوا" – بضم الضاد – أصله "رَضِيُوا" – بكسرها – نقلت إليها ضمّة الياء لثقلها، فسكّنت الياء، وحذفت للسّاكن بعدها، وأصلها واو قلبت ياء لانكسار ما قبلها. وكـ"دَاعِيَة" الأصل : "دَاعِوَة" – بكسر العين، وفتح الـواو – قلبت يـاء لوقوعها بعد كسرة. وكـ"تَرْمِينَ" ،

---

١ - في (ب) : ان يدعوا
٢ - (لم يزد على) ساقطة من (ب).
٣ - في (ج) : لكسر
٤ - في (أ) : فعلب (بعين مهملة).
٥ - في (ب) : الياء.
٦ - في (ب) : قبلها.

الأصل[1]: "تَرْمِيِينَ"، حذفت كسرة الياء للثقل، فحذفت الياء للساكن[2] بعدها وهو الياء. قيل: ولم تقلب واو "دِوَل"[3] -بكسر الدال، وفتح الواو- ياءً - مع أنه كـ"دَاعِيَة"[4] في الوقوع بعد الكسر[5] - لأن الفعل لا يجيء على هذا الوزن، والأسماء التي لم تشتقّ من الفعل لا تعلّ لخفّتها، إلاّ إذا كانت على وزن في الفعل.

و[6] من تلك الأوجه:

- أن يفتح حرف العلّة بعدسكون، أو كسر،أو يضم /١٤٥أ/ فتلك ثلاثة- وبهذا[7] تمّت الخمسة عشر-كـ"يَخَاف"، أصله "يَخْوَفُ" - بإسكان الخاء - نقل إليها فتح الواو، وسكّن، وقلب ألفاً.

ولم يقلب في "الخُوف"[8] لأن سكونه أصل لا عارض بنقل[9] الحركة. وكـ"يَبِيع" أصله "يَبْيِع" - بإسكان الموحدة - نقل إليها كسر الياء بعدها لثقله[10] وكـ"يَقُول" أصله "يَقْوُل" - بإسكان القاف - نقل إليها ضمّة الواو لثقلها.

ولم يعلّ "أَعْيُن وأَدْوُر" - بضم الياء والواو[11] - بنقل ضمهما للعين والدال، وقلب الياء واوا، لئلاّ يلتبس بمضارع "عَانَ، ودَارَ". ولا "جَدْوَل" بنقل فتحة الواو للدّال، وقلبها ألفاً لئلا يبطل الإلحاق، فإنه

---

١ - في (أ) و(ب): الا.
٢ - في (ج): لساكن.
٣ - دوَل ودُوَل: العُقبة في المال، والحرب سواء. ينظر: اللسان (دول) ٢٥٢/١١.
٤ - في (أ) و(ب): ذاعية.
٥ - في (ب): كسر.
٦ - الواو ساقطة من (ب).
٧ - في (ج): وبهن.
٨ - قوم خوفٌ وأخْيَاف: مختلفون. ينظر: القاموس المحيط ١٤٥/٣.
٩ - في (ب): بقل.
١٠ - في (ج): لثقه.
١١ - بعدها في (ب) واو.

ملحق بـ "جَعْفَر"، وكلاهما بمعنى: النّهر الصّغير[1]. قيل: [و][2]لا نحو: "قَوَّم" – بفتح القاف والواو[3] المشدّدة – لأنه لو أعلّ بنقل فتح الواو[4] الثانية للأولى، وقلبها ألفا لوجب قلب[5] الأولى ألفا أيضاً لتحرّكها بعد فتح، فيجتمع إعلالان. قلت: وليس بشيء، إذ لا وجه لقلب الأولى وقد كان بعدُ ألف. ولا نحو: "الرَّمْي" بنقل الحركة، وقلب الياء ألفا، لأن حركة الياء إعرابية. فلا[6] وجه لنقلها على اللّزوم، ولا لقلب الياء ألفاً لمجرّد فتحها الإعرابي المنقول لما قبلها، ولا لقلبها واوا لمجرّد ضمّها الإعرابي المنقول لما قبلها[7]. ولا يلزم في هذا كون الاسم العربيّ المعرّب مختوما بواو بعد ضمّة، لأن هذه الضمّة والواو وغير لازمين إن فرضنا[8] قبلها ألفا حال النّصب – كما مرّ – ولا بنقل[9] كسرة الياء إلى الميم قبلها في حال الجرّ على اللزوم، لأن كسرتها إعرابية.

هذا تحقيق المقام، لا ما قيل: لئلاّ يلزم السّاكن في آخر المعرب[10]. ولا ما قيل: لئلاّ يلزم اجتماع ساكنين على غير حدّه، مع عدم حذف أحدهما لبقاء أقلّ من القدر الصّالح. فإنّ هذا إنّما يتمّ على حذف حركة الياء، وإبقاء الميم ساكنا، والكلام في النقل. وأيضا كثيرا ما يبقى الاسم أقل من القَدْر الصالح لتقدير المحذوف فكأنه مذكور، وكأنّ الاسم على القَدر. ولم يعلّ[11] "تِبْيَانٌ ومِقْوَالٌ ومِخْيَاطٌ" بالنقل والقلب لوجود الألف بعد الياء

---

١ – الجعفر أكبر من الجدول. ينظر: فقه اللغة، للثعالبي ص ٢٨٨.
٢ – زيادة من (ج).
٣ – بعدها في (ب) واو.
٤ – بعدها في (ب) واو.
٥ – (لوجب قلب) ساقطة من (ب).
٦ – في (أ) و(ب): ولا.
٧ – من (ولا لقلبها واوا) إلى (قبلها) ساقطة من (ب).
٨ – في (ب): فرطنا.
٩ – في (أ) و(ب): ينقل.
١٠ – في (ب): العرب.
١١ – في (أ) و(ب): يعتلّ.

والواو. وأمّا "مِخْيَط"[1] - بفتح الياء، وإسكان الخاء، وعدم الإعلال، مع أنه لا ألف فيه بعد الياء - فمختصر من "مِخْيَاط" - بالألف - فالألف بعدها مَنْوِيّة.

وإنما أعلّ "الإقَامَةُ والاسْتِقَامَةُ" مع اجتماع الساكنين - كما مرّ[2] - تبعاً لـ "قَامَ" وهو ثلاثي أصيل في الإعلال. ولم يعلّ "التَّقْوِيمُ" تبعا لـ "قَامَ" لقوّة الأخوّة بين "التَّقْوِيمُ وقَوَّمَ" - المشدّد - فاستغنى به حتّى لا يحتاج أن يحمل على "قَامَ". وليس "قَوَّمَ" - بالتشديد - تابعاً لـ "قَامَ"، فضلا عن أن يكون مصدره تابعاً لـ "قامَ" بخلاف "الإقَامَة"؛ ففعله وهو "أَقَامَ" تابع لـ "قَامَ"، فكان هو تابعا لـ "قَامَ". وكذا "الاسْتِقَامَةُ" فعله تابع لـ "قَامَ" وهو "اِسْتِقَامَ".

[و][3] لا يعلّ "أَفْعَلَ" - بفتح العين - في التعجب، ولا "أَفْعِلْ" - بكسرها، وإسكان اللام - لئلاّ يلتبس بفعل غير التعجب. وصحّ نحو: "أَغْيَلَتِ المَرْأَة"[4]، و"اِسْتَحْوَذَ"[5] تنبيها على الأصل، وهو شاذ.

---

١ - في (أ) و(ب): خيط.

٢ - في ص ٧٨ من التحقيق.

٣ - زيادة من (ج).

٤ - أَغْيَلَت المرأة ولدها: سقته الغَيْلَ، الذي هو لبن الحُبْلى. ينظر: اللسان (غيل) ٥١١/١١.

٥ - في (أ) و(ب): استحود (بدال مهملة).

استحوذ بمعنى غلب. ينظر: اللسان (حوذ) ٢٠/٥.

قال بعضهم : إن شئت فقل في "قَالَ" : تحرّكت الواو، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. وإن شئت فقل : سكّنت وقلبت ألفا لاستدعاء ما قبلها[1] ولين عريكة[2] الساكن. وإن شئت فقل : عند اتصال الضّمير الرّفعي المتّصل بـ "قَال"، إنه دخل بعد القلب ألفا وسكّن اللام لدخوله، فحذف الألف للساكن بعده. وإن شئت فاعتبر أنه دخل عليه قبل القلب، ثمّ قلب فكان ما ذُكر. و[3] تضمّ القاف دلالة على الواو.

وقيل : لمّا اتصل الضمير نقل إلى "فَعُل" - بضم العين - فنقلت الضمّة[4] إلى الفاء، نحو: "قُلْتُ وقُلْنَ"، وكذا نظيره من الثلاثي المعلّ العين الواوي المفتوح. وأمّا المكسور كـ "خَافَ" فتحرّك الفاء بحركة العين عند اتّصال الضمير المذكور، وتحذف الألف. وإن شئت فقل : لمّا نقلت حركة الواو[5] قلبت ياء، وحذفت للساكن.

وأصل الإعلال نقل حركة الواو لما قبلها لسهولتها. ولم ينقل فتح الواو في "قَالَ" إلى القاف عند اتصال الضمير، لأنه لا فائدة في ذلك من دلالة على شيء، وقد كانت القاف من قبل مفتوحة.

ويستوي أمر جماعة الإناث وماضيهنّ من باب "قَالَ"، نحو : "قُلْنَ". فإن كان ماضيا فأصله : "قَالْن" /١٤٦أ/ - بإسكان اللام - فحذف الألف للساكن[6] وضم القاف -كما مرّ- وأصل "قَالْن" : "قَوَلَن" - بفتح الواو واللام - فوقع القلب والإسكان والحذف والضم. وإن كان أمراً[7]

---

١ - في (أ) : بعدها. وفي (ب) : بقبلها.
٢ - في (ب) : حريكة.
٣ - الواو ساقطة من (ب).
٤ - في (أ) و(ب) : الضم.
٥ - بعدها في (أ) و(ب) واو.
٦ - في (ب) : لساكن.
٧ - في (أ) و(ب) : أمر.

فالأصل: "أُقْوُلْنَ"[1] - بضمّ الهمزة والواو، وإسكان القاف واللام - فنقلت ضمة الواو للقاف للثقل، فحذفت الواو للساكن بعدها، وهمزة الوصل للمتحرك بعدها. وكذلك "طَالَ" يستويان فيه. وأمّا باب "خَافَ" فأمرهنّ منه: "خَفْنَ" - بفتح الخاء - وماضيهنّ بكسرها.

ويستوي الأمر والماضي المبني للفاعل والمبني للمفعول من باب "بَاعَ" للإناث، تقول: "بِعْنَ" - بكسر الباء[2]، و إسكان العين - فإن أردت أمرهنّ بالبيع، فالأصل: "اِبْيِعْنَ" - بكسر الهمزة، وإسكان الموحّدة، وكسر المثناة - فنقل كسرها لثقله إلى الموحّدة فحذفت الهمزة لتحرّك ما بعدها، وحذفت الياء السّاكنة لسكون ما بعدها. وإن أردت الإخبار بأنهن بائعات لشيء في الماضي فالأصل: "بَيَعْنَ" - بفتح الموحّدة والمثناة [والعين][3] - فقلبت المثناة ألفاً، وسكّنت العين. أو قل: دخلت النون على "بَاعَ"، وسكّنت العين. وعلى كلّ، حذفت الألف للساكن بعدها، وكسرت الموحّدة دلالة على المثناة. وإن أردت الإخبار بأنهنّ "مَبِيعَات" فالأصل: "بُيِعْنَ" - بضمّ الموحّدة، وكسر المثناة - حذف ضمّ الموحّدة، ونقل إليها كسر المثناة تخفيفاً، فحذفت المثناة لسكونها وسكون ما بعدها؛ فالفرق في ذلك تقديريّ، أو غفل الواضع عن الفرق، إن قلنا أنه المخلوق، لكن الصحيح أنه الخالق المنزّه عن الغفلة.

كما ترك الفرق بين ماضي المذكّرين وأمرهما، وبين ماضي الذكور وأمرهم من باب "تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ وتَفَعْلَلَ"، كـ"تَعَلَّمَا وتَعَلَّمُوا"، وكذا ماضي الإناث وأمرهنّ من ذلك، نحو: "تَعَلَّمْنَ".

ويدلّ على أنّ "طَالَ" - الذي هو ضدّ "قَصُرَ" - من باب "كَرُمَ"،

---

١ - في (ب): قولن.
٢ - في (ب): الياء.
٣ - زيادة من (ج).

كون الوصف على وزن "فَعيل"، و"فَعيل" أصل في "فَعُل" – بالضم – ودلّ على الواو: "يَطُولُ"، و"الطُّولُ". وعلى أن "خَافَ" مكسور، فتح مضارعه – وهو "يَخَافُ" – بالنقل، وليس فيه حرف الحلق عينا أو لاما ما يدّعي أن الفتح له، فعلم أنه لكونه من باب "عَلِمَ"، وعلى الواو "الخَوْف". وعلى أن "بَاعَ" مفتوح كسر مضارعه- و هو "يَبِيعُ" - بالنقل، وليس في أجوف الياء ما كسر ماضيه ومضارعه، فلا يتوهّم أنّ "بَاعَ" مكسور.

وحذفت واو "يَقُول" في: "لَمْ يَقُلْ، ولَمْ تَقُلْ، وقُلْ، وتَقُلْنَ، ويَقُلْنَ" للساكن بعدها. ولم ترجع في: [قُلِ الحَقَّ][1]، [وقُلِ الحَمْدُ لله][2]، ولم يقل ابن زيد[3] بكسر اللام للساكن بعده، لأن الساكن من كلمة أخرى، وحركة اللام عارضة، فكأنها ساكنة. [و][4]كذا في: [قُلْ آاللهُ][5] –وقل أي بفتح[6] لام الأول وكسر لام الثاني – لأن حركته عارضة بالنقل، فكأنه ساكن.

ورجعت في "قُولِي يَا هِنْد، وقُولاَ ،وقُولُوا ،وقُولَنَّ"[7] – بالتأكيد – لأن هذه المتصلات ولو كنّ عوارض لكنّهنّ بمنزلة جزء الكلمة؛ فالحركة المجلوبة لهنّ كأنها غير عارضة، فإنّ السكون في ذلك غير منويّ، لأن البناء في غير الأخير على حذف النون، وفيه على الفتح. والجزم في "لَمْ يَقُولُوا" – مثلاً – بحذف النون لا بالسكون في شيء من ذلك، ويدلّ لكون نون التوكيد كالجزء بناء المضارع معها. قيل: جعل آخره بها كالوسط، فتعذّر الإعراب لأنه للآخر لا للوسط. وفيه أنّ جعله كالوسط يقتضي أن تكون

---

١ - الكهف – ٢٩.
٢ - النمل – ٥٩، والعنكبوت – ٦٣، ولقمان – ٢٥.
٣ - لم أقف على ترجمته.
٤ - زيادة من(ج).
٥ - يونس – ٥٩.
٦ - في (أ) و(ب): يفتح.
٧ - في (أ) و(ب): قلنّ.

حركته حركة بِنْيَة لا بناء، لاختصاصه بالآخر، إلاّ أن يقال : نزل نون التوكيد منزلة التنوين، وهو كثيرا ما يقع بعد حركة البناء، كـ "صَهٍ"[1]، ولم يعرب على النون لأنها كالتنوين، وكأن البناء على الفتح للخفّة.

وحذفت الألف في "رَمَتَا ودَعَتَا"، لأنّ حركة التاء ولو كانت عارضة للألف بعدها، لأن تاء التأنيث لمجرّد الإعلام بأنوثية الفاعل، وليس هذا كالفاعلية والتأكيد في "قُولاَ، وقُولُوا ،وقولي، وقُولَنَّ"[2]، فإنّ الاحتياج إليهما أشدّ ؛ فتنزيل دالّهما منزلة الجزء أشَدّ من تنزيل التاء.

---

١ – بمعنى : اسكت. ينظر : القاموس المحيط ٤/٢٨٩.

٢ – في (أ) : قلنّ.

[الفصل الثاني : إبدال الواو والياء همزة]

تبدل الواو والياء المعلتان الواقعتان /١٤٧أ/ عينا همزة في اسم فاعل الثلاثي والصفة المشبهة الباقيين على الوصفية، أو المتغلّب[١] عليهما الاسمية اللّذين على وزن "فَاعل" كـ "قَائل"، و"بَائِع"، وكـ "قَائِمُ الأَنْف" و"جَائِز"[٢] : الخشبة[٣] تمدّ في أعلى السّقف. والاقتصار على النقط في ذلك خطأ، وفي المصحف النقط من الإمام مجرّداً - وهو سنّة متّبعة - وزيد عليه بعد ذلك همزة صفراء.

ودخل الفارسي ورفيق له على مشهور بعلوم العربية زائرين[٤] له، وبين يديه جزء مكتوب فيه[٥] : "قَايل" - بنقطتين - فقال الفارسي : "هذا خطّ من؟". قال : "خطّي". فقال لرفيقه : "أضعنا خطواتنا في زيارته". فخرجا من ساعتهما. فانظر المرادي[٦].

ولا يجمع أيضاً بين النقط والهمزة[٧] في غير المصحف، اللّهم إلاّ إن أريد التسهيل. وإنما كان الإعلال في ذلك تبعاً للفعل، وحملاً عليه، كـ "قَالَ وبَاعَ"؛ فإنّ الأصل : "قَوَلَ وبَيَعَ"، فقلب الواو والياء ألفاً. فقال الأكثر : قلبوا أيضاً عين اسم الفاعل ألفا لتحرّكها بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين، أو نـزل الألف منزلة الفتحة. قيل : أو الفتحتين[٨]. ثمّ قلبوا

---

١ - في (ب) : والمتغلّب.
٢ - الجَائِزُ من البيت : الخشبة التي تحمل خشب البيت في سقفه. ينظر : اللسان (جوز) ٣٢٨/٥.
٣ - في (ج) : لخشبة.
٤ - في (ب) : زائد. وفي (ج) : زائرا.
٥ - (فيه) مكرّرة في (ب).
٦ - هذه القصة في توضيح المقاصد والمسالك ١٤/٦، ونصّها : "قال المُطَرّزي : ومرّ بي في بعض تصانيف أبي الفتح ابن جنّي أن أبا عليّ الفارسيّ دخل على واحد من المتّسمين بالعلم، فإذا بين يديه جزء مكتوب فيه (قائل) منقوط بنقطتين من تحت، فقال أبو عليّ لذلك الشيخ : هذا خطّ من؟ فقال : خطّي. فالتفت إلى صاحبه، وقال : قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله. وخرج من ساعته." ينظر أيضاً : حاشية الصبان ٢٨٨/٣، والرسم ص ٥١، وشرح المراح ص ١٣٢.
٧ - في (ج) : الهمز.
٨ - في (ب) : والفتحتين.

الألف همزة على حدّ القلب في "كِسَاء". وقيل: قلب حرف العلّة في: "كِسَاء" ونحوه همزة من أول الأمر.

وقال المبرّد[1]: دخلت ألف "فَاعِل" على ألف "قَالَ وبَاعَ" ونحوهما، فالتقى ألفان، ولم يمكن الحذف للّبس بالفعل، فحرّكت العين لأن أصلها الحركة، والألف إذا تحرّكت صارت همزة[2].

وفي قول الأكثرين تكلّف؛ حيث ادّعوا أن الألف كالفتح أو كالفتحتين أولاً يحجز[3] هنا، وحيث لزم تغييرات شتّى؛ من قلب والتقاء الساكنين، والتحريك والقلب إلى الهمزة. وليس مرادهم بكون الألف كالفتحتين اجتماع حركتين على حرف واحد – كما عِيبَ به عليهم – بل المراد أن بينه وبين الفتح مناسبة قوية، وأنه لا يكون إلا بها، بخلاف الواو والياء؛ فكثيراً[4] ما يكونان بعدما لا يجانسهما من الحركة. وبعد، فالتحقيق أن الواو والياء في مسألتنا قلبتا همزة[5] من أول الأمر لثقل الكسرة عليها، فإن ثقلها عليهما أشد منه على الهمزة، ولو كانت الهمزة في ذاتها أثقل. ولئلاّ يلتبس الاسم في الخط بفعل المفاعلة. واحترزت بقولي: المُعَلَّتَان"[6] من "المعتلّتين" غير "المعلّتين"[7] وهما المصححتان كـ"عَوِرَ" – بكسر الواو – و"عَيِنَ" – بكسر الياء – أي: وَسِعَتْ عينه، فالوصف: "عَاوِر"، وعَايِن" – بالواو والياء –.

---

١ – هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، إمام العربية ببغداد في زمانه. أخذ عن المازني وغيره (٢١٠هـ–٢٨٥هـ). صنّف: الكامل في اللغة والأدب، والمقتضب، وإعراب القرآن، وغيرها. ينظر: الفهرست ص ٢٦٥، وبغية الوعاة ١/ ٢٦٩، والبلغة ص ٢٥٠، ووفيات الأعيان ٣١٣/٤.

٢ – المقتضب ١/ ٩٩. ينظر أيضاً: شرح الملوكي ص٤٩٣، والمنصف ١/ ٢٨٠، والخصائص ٤٩٣/٢.

٣ – في (ب): يجزء.

٤ – في (ب): فكثير.

٥ – (همزة) مكرّرة في (ب).

٦ – في (ب): المعتلتان.

٧ – في (ب): المعتلين. و(غير المعلتين) ساقطة من (ج).

وقد يحذف العين في اسم الفاعل، نحو: "هَاع ،ولاَع" ؛ المُتقيّء، والمحترق بالهمّ، الأصل: "هَائِع ولاَئِع" ، ومنه قول الله – سبحانه وتعالى – : [عَلَى شَفَا جرُفٍ هَارٍ][1]، أصله: "هَائِر"[2].

وقد يكون فيه القلب المكاني ؛ وهو تقديم حرف على آخر، كـ"شَاك" بوزن "قَاضٍ" ، أصله: "شَائِك" كـ"قَائِل، وبَائِع" ؛ نقلت الياء بلا قلبها همزة إلى موضع الكاف، فوزن "الشَّاكِي" : "الْفَالِع"، ووزن "شَاك" : "فَالٍ". وكـ"الحَادِي" ، أصله "الوَاحِد" ، قدّم الواو إلى موضع الدّال، فقدّمت الحاء على الألف لئلاّ يبتدأ بالألف، فإنه لا يمكن، فصار "الحَادِو" ، قلبت الواو ياء لتطرّفها بعد كسر، فوزنه "عَالِف" . كما كان القلب في جمع "قَوْس" وهو "قِسِيّ" – بضمّ القاف أو كسرها[3] وكسر السّين – أصله: "قُوُوس" –بضم القاف والواو الأولى، وإسكان الثانية – قدّمت السين عليها فضمّت، وسكّنت الأولى هكذا: "قُسُوو" بوزن "قُعُود وشُهُود" ، فأدغمت الواو في الواو حتّى كأنهما واو واحدة قبلها[4] ضمة – وقد علمت أنه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة – فقلبت الواو المشدّدة ياء مشدّدة، والضمة كسرة[5]، وتبقى ضمة الأوّل على حالها، أو تبدل[6] بكسرة تبعا لئلاّ يلزم الانتقال من ضمّ لكسر في الاسم، وهو أولى. وقيل: قلبت الواو الأخيرة ياء، فصار "قُسُوي" ، فاجتمعت الواو والياء،

---

١ – التوبة ١٠٩– .

في (أ) : سفا. وفي (ب) و(ج) : حرف.

قال المؤلّف في تيسير التفسير (مح) ١٤٥/٦ : "(هَار) : ألفه عن واو، أو عن ياء لغتان، أصله: (هور)، أو (هـيـر) –بكسر الـواو والياء – قلبت ألفاً وآخرهُ الراء ... لا كما قيل: أصله (هَارِوٌ) أو (هَارِيٌ) أعلّ كقاضٍ فأعرب على العين كيد وأخ، ولا كما قيل: قدّمت لامه وهي واو أو ياء على عينه، ثمّ حذفت فأعرب علّى العين، لأن ذلك كله خلاف الأصل".

٢ – قال سيبويه : "يحذفون الهمزة من (هائر) لاستثقالهم الياءات." الكتاب ٣٦٦/٤.

٣ – في (أ) و(ب) : وكسرها.

٤ – في (ب) : قلبها.

٥ – في (أ) و(ب) : كسر.

٦ – في (ب) : وتبدل.

وسكّنت السّابقة، فقلبت الواو ياء، وأدغمت وقلبت الضمّة قبلها كسرة لتسلم الياء ، وتكسر القاف أو تضمّ[1] كما كانت. وأن الـواو الأخيرة[2] قلبت ياء لأن الواو قبلها ساكنة، فليست حاجزاً حصينا، أو نزلت منزلة ضمّتين، فكأن الأخيرة[3] تالية للضمّ وهي في آخر المعرب من الأسماء. و[في][4] كون الواو بمنزلة ضمتين نظر[5]، فوزن "قُسِيّ" - بكسر القاف، أو ضمها - "فُلِيْع" - بكسر الفاء، أو ضمّها، وكسر اللاّم، وإسكان الياء - لا "فَعِيل".

ونظيره في قلب الواو ياء، والإدغـام، والكسر : "عِصِيٌّ" جمع /١٤٨أ/ "عَصًا"[6]، أصله : "عُصُوْو" -بضم العين والصاد، وإسكان الواو الأولى - قلبت الواو الأخيرة ياء، فصار: "عُصُوي" ، ثمّ الأولى ياء أيضا فأدغمت وكسرت الصاد ثم العين لمجانسة الصاد، ولو أبقيت[7] مضمومة لجاز.

ومن القلب المكاني : "أَيْنُق" ، أصله : "أَنْوُق : - بفتح أولهما، وإسكان ثانيهما وضم ثالثهما - قدمت الواو على النون، ثم قلبت ياء على غير قياس، فوزنه "أَعْفُل" وهو جمع "نَاقَة" .

---

١ - في (ب) : وتضم.
٢ - في (ب) : الاخرة.
٣ - في (ب) : الاخرة.
٤ - زيادة من (ج).
٥ - (نظر) مكانها بياض في (ب).
٦ - في (ب) و(ج) : عصى.
٧ - في (ب) : بقيت.

[الفصل الثالث : المبني للمفعول واسم المفعول وباقي المشتقات]

اسم مفعول "قَالَ" : "مَقُول" - بفتح[1] الميم، وضم القاف، وإسكان الواو[2] - أصله : "مَقْوُول" - بواوين - بوزن "مَضْرُوب"، نقلت ضمة الواو[3] للقاف، فاجتمعت واوان ساكنتان، فحذفت واو "مَفْعُول" عند سيبويه[4] - وهي الثانية - لأنها زائدة، فوزنه : "مَفُعْل" -بفتح الميم، وضم الفاء، وإسكان العين- وواو الفعل عند الأخفش[5] - وهي الأولى - وهي عين الكلمة، لأنّ[6] واو مفعول ولو كانت زائدة لكنها علامة، فوزنه : "مَفُول" -بفتح الميم، وضم الفاء، وإسكان الواو- وردّه سيبويه بأن العلامة يجوز حذفها إذا وجدت علامة أخرى، وهي هنا الميم.

واسم مفعول "بَاعَ" : "مَبِيع" - بفتح الميم، وكسر الباء[7]، وإسكان الياء المثناة - أصله : "مَبْيُوع" - بإسكان الموحّدة، وضم المثناة، وإسكان الواو - نقلت الضمة لثقلها إلى الموحّدة، فحذفت عند سيبويه[8] الواو للساكن قبلها، وهي ساكنة - كما في المسألة قبلها - وقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء. وما تقرّر من أن القاعدة حذف الساكن الأول، إنما هو فيما إذا كان حرف علّة، والثاني صحيحا. أما إذا كانا حرفي علة فالأصل حذف الثاني، إلاّ إنْ[9] كان له معنى على حدة[10] كالواو في "الأَعْلَوْن". فوزن "مَبِيع" : "مَفِعْل" - بفتح الميم وكسر الفاء، وإسكان العين -. وقال

---

١ - في (ب) : بالفتح.
٢ - بعدها واو في (أ) و(ب).
٣ - بعدها واو في (ب).
٤ - ينظر : الكتاب ٣٤٨/٤، وشرح الملوكي ص٣٥١، والتكملة ص٢٥٥، والممتع ٤٥٤/٢، والمنصف ٢٩٠/١، والخصائص ٢٥٩/١، والأشباه والنظائر ٦٥/١.
٥ - تنظر المصادر نفسها.
٦ - في (ب) : لا.
٧ - في (ب) : الياء.
٨ - ينظر : الكتاب ٣٤٨/٤، والممتع ٤٥٨/٢، وشرح الملوكي ص ٣٥١، والمقتضب ١٠٠/١.
٩ - في (ب) و(ج) : إذا.
١٠ - في (ب) : حدث.

الأخفش[1] : المحذوف بعد اجتماع السّاكنين بالنقل الياء، ثم قلبت الضمة كسرة، فالواو ياء لئلاّ يلتبس اليائي بذوات الواو، فوزنه : "مَفِيل" -بفتح الميم، وكسر الفاء، وإسكان الياء -.

واسم المكان، واسم الزمان، والمصدر الميمي : "مَقَال" -بفتح الميم- وأصله : "مَقْوَل" - بفتحها، وإسكان القاف، وفتح الواو - نقلت فتحته للقاف، وقلب ألفاً. واسم المكان واسم الزمان : "مَبِيع"[2] -بفتح الميم، وكسر الموحّدة، وإسكان المثناة - وأصله : "مَبْيِع" - بفتح الميم، وإسكان الموحّدة وكسر المثناة - نقل كسرها للموحّدة. فالفرق بينهما وبين اسم مفعوله تقديريّ، يظهر بالأصل - وقد بيّنته - كما أن الفرق بين "فُلْك" الذي هو جمع، والذي هو مفرد بالتقدير والنيّة ؛ فضم الفاء وإسكان اللام فيه جمعا مثلهما في "أُسْد ورُسْل" - بضم فإسكان - وهما فيه مفردا مثلهما في "قُفْل". ومن الجمع قوله - جلّ وعلا -[3] : [حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ][4] بدليل النون.

والمصدر الميميّ "مَبَاع" - بفتح الميم - والأصل "مَبْيَع" -بفتحها وإسكان الموحّدة وفتح المثناة - نقل فتحها للموحّدة، وقلبت ألفاً.

و[5] الآلة "مِقَال" -بكسر الميم - والأصل : "مِقْوَل" - بكسرها، وإسكان القاف، وفتح الواو - نقل فتحها للقاف، وقلبت ألفاً. ومن "البَيْع" : "مِبَاع" - بالكسر كذلك -.

---

١ - قيل : "مذهب أبي الحسن أقيس من جهة قاعدة حذف الأول إذا وليه ساكن. ومذهب الخليل وسيبويه أقل كلفة وعملا". وقال المازني : "كلا الوجهين حسن وجميل". ينظر : شرح الملوكي ص٣٥٢، والمنصف ٢٨٨/١، والممتع ٤٥٩/٢.

٢ - من (بفتحها وإسكان القاف) إلى (مبيع) ساقط من (ب).

٣ - في (ب) : على.

٤ - يونس ٢٢-.

ينظر : تيسير التفسير (مح) ٢١٦/٦.

٥ - الواو ساقطة من (أ) و(ب).

والمبني للمفعول من "قَالَ" : "قِيلَ" - بكسر القاف، وإسكان الياء - أصله : "قُوِلَ" - بضم القاف، وكسر الواو خفيفة - نقل كسرها[1] لثقله إلى القاف بعد سلب ضمه، فقلبت ياء[2] لسكونها بعد كسرة. وهذه اللغة الفصحى.

ومن العرب من يقول : "بِيعَ[3] [و][4] قِيلَ" بالإشمام[5]، والمراد به هنا الرّوم؛ وهو مزج الصّوت من ضم وكسر مثلا - كما هنا - وقيل : الإشمام[6] هنا على أصله؛ وهو أن تُهيّء الشفتين للنطق بالضمة، ولا تنطق بها، وذلك تنبيه على الضم[7]. قال بعضهم[8] :

عن الرّوم والإشمام قد سال سائل   وفهمهما في اللّفظ غير عسير

فقد[9] يدرك الروم البصير وغيره   ولا يدرك الإشمام غير بصير

يعني : أن الرّوم يُسمع ويُرى في الشّفتين، والإشمام يُرى فقط.

ومن العرب من يقول : "قُول" -بضم القاف، وإسكان الواو -[10] وأصله : "قُوِل" - بضم القاف، وكسر الواو - فأسكنت الواو تخفيفاً.

واللغات الثلاث في "بِيعَ وانْقِيدَ واخْتِيرَ" ؛ فالفصحى إخلاص كسر ما قبل المثناة، وبعدها لغة الإشمام، ولغة إخلاص /١٤٩أ/ الضم، فقال: "بُوعَ

---

١ - في (ب) : كسر.
٢ - في (ب) : الياء.
٣ - (بيع) ساقطة من (ج).
٤ - زيادة يقتضيها السياق.
٥ - في (ب) : بالاشياء.
٦ - في (أ) و(ب) : الاسمام (بسين مهملة).
٧ - قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٠/ ٧٤ : "عبّر الجماعة عن الحركة بالإشمام وهي في الحقيقة روم لأن الرّوم حركة خفيفة، والإشمام تهيئة العضو للنطق بالحركة من غير صوت". ينظر أيضا : شرح الكافية ٢/ ٢٧٠-٢٧١، والإتقان ١/ ٩١، واللّهجات في الكتاب ص١٦٥ وما بعدها.
٨ - لم أقف على مصدره.
٩ - في (ج) : قد.
١٠ - الواو ساقطة من (ج).

،وانْقُودَ ، واخْتُورَ" - بضم ما قبل الواو،وإسكان الواو -ومن أخلص الكسر أخلصه عند اتصال ضمير الرفع المرفوع مع البناء للمفعول.و من أخلص الضم أخلص[1] الضم عند ذلك. ومن أشمّ أشمّ، وذلك في الثلاثي.

وتعيّن الكسر في نحو : "أُقِيمَ واسْتُقِيمَ" ، ولا يجوز الضم ولا الإشمام، لعدم كون أصل ما قبل الياء فيه مضموما حتّى يُضم أو يُشار لضمه.

والفرق بين نحو : "قُلْتُ ،وقُلْنَ ،وبِعْتُ ،وبِعْنَ" إذا بُنين للمفعول، وبينهن إذا بُنين للفاعل تقديريّ يُعرف بالأصل – وقد بيّنته - إلاّ على لغة من يخلص الكسر في "قِيل" وهو الأفصح. أو يشمّه[2]، أو يخلص الضم في "بيعَ" ، أو يشمّه، فالفرق أيضا لفظيّ. ومعنى "قُلْتُ" إذا بني للمفعول : "ذُكِرْتُ" -بضم الذال[3]، وكسر الكاف - وكذا مثله.

وأصل "يُقَال" و "يُبَاع" – بالبناء للمفعول -[4] "يُقْوَل ويُبْيَع" – بفتح الواو والياء - نقل فتحهما[5] للساكن قبلهما، وقلبا ألفا لتحرّكهما[6] في الأصل، وانفتاح ما قبلهما[7] في الحال.

والله أعلم.

---

١ - بعدها في (أ) و(ب) : عند.
٢ - في (ب) : يسمه.
٣ - في (أ) و(ب) : الدال.
٤ - بعدها في (ب) واو.
٥ - في (ب) : فتحها.
٦ - في (ب) : لتحرّكها.
٧ - في (ب) : قبلها.

الباب السادس

في الناقص

[الفعل الناقص][1] : هو ما آخره حرف علة، سمّي بذلك لنقصان الآخر بالجازم كـ"لَمْ يَغْزُ[2]، ولَمْ يَرْمِ، ولَمْ يَخْشَ"[3]. أو لنقصان[4] الحركة حال الرّفع، نحو: "يغْزُوْ[5]، ويَرْمِي، ويَخْشَى"، ولحذف الآخر في نحو: "قَاضٍ، وغَازٍ، ورَامٍ[6]، وخَاشٍ".

وسمّي بذي[7] الأربعة، لأنه على أربعة أحرف بالضمير عند اتّصال ضمير الرّفع به المتحرّك، كـ"دَعَوْنَ"[8].

ولا يلزم تسمية الصحيح، والمثال ،والمضاعف ،والمهموز بذلك – ولو كانت على أربعة عند ذلك – لأن وجه التسمية لا يستلزمها، بل المضاعف كثيراً ما يكون على ثلاثة نحو: "ظَلْتَ"[9].

ويجيء مما سوى "فَعِل يَفْعِل" – بكسر عينيهما – وأصل "رَمَى ودَعَا"[10]: "رَمَيَ ودَعَوَ" –بفتح الكلّ – تحرّكت الياء والواو، وانفتح ما قبلهما[11]، فقلبا ألفاً. وأصل "رَضِيَ": "رَضِوَ"، قلبت الواو ياء لانكسار[12]

---

١ – ينظر: شرح اللامية١/٢٠٠، وشرح المراح ص١٣٧ وما بعدها.
٢ – في (ب): لم يغر (براء مهملة).
٣ – في (ب): لم ير، ولم يخشى.
٤ – في (ب): النقصان.
٥ – في (ب): يغرو (براء مهملة).
٦ – في (ب): ارام.
٧ – في (ب): بذلك.
٨ – في (ج): دعوت.
٩ – في جميع النسخ: ظللت.
١٠ – في (أ) و(ب): دعى.
١١ – في (ب): قبلها.
١٢ – في (ب): بالانكسار.

ما قبلها. وأصل "رَمَوْا ودَعَوْا"[1] : "رَمَاوْا ودَعَاوْا"، حذف الألف للساكن بعده.

وهذا أولى من أن يقال الأصل : "رَمَيُوا ودَعَوُوا"، تحرّكت الياء والواو بعد فتح، فقلبا ألفاً، فحذف الألف للساكن بعده. وعلى كلّ حال، فالميم والعين باقيان على الفتح للدلالة على الألف. وأصل "رَضُوا" : "رَضِيُوا"، نقلت ضمّة الياء للضاد، أو حذفت ضمتها، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء على كلّ حال، فوقعت الواو بعد ضمة على الوجه الأول، وبعد كسرة[2] على الثاني. فأبدلت ضمة لمناسبة الواو. وقيل : لئلاّ يخرج من كسرة إلى ضمة مقدّرة.

وأصل "رَمَتْ" : "رَمَاتْ"، حذف الألف للساكن بعدها– وقد مرّ أصل "رَمَى" – وهذا أولى من أن يقال : أصل "رَمَتْ" : "رَمَيَتْ"، قلبت الياء ألفا لتحرّكها بعد فتح، فحذفت الألف. وحذفت في "رَمَتَا" لعروض حركة التاء والألف بعدها ؛ إنّما جاء بعد حذف ألف "رَمَى"، لأنه جاء والتاء ساكنة، ففتحت له. ولم يعلّ "رَمَيْنَ ورَمَيْنَا" للخفّة بالسكون بعد الفتح. ولا "يَرْمِينَ" لسكونها بعد كسر. ويقال : "الزَّيْدَانِ رَمَيَا" – بالتصحيح – لأن بعد الياء ألفاً، و"تَرْمِيَانِ" و"يرميان". أصل "يَرْمُونَ وتَرْمُونَ وتَرْمِينَ يا هِنْد" : يَرْمِيُونَ وتَرْمِيُونَ وتَرْمِيِينَ"، نقلت ضمة الياء للميم في الأوّلين فحذفت للساكن، أو حذفت ضمتها للثقل، وحذفت هي للساكن، وضم ما قبلها. وحذفت كسرة الياء في الثالث، فحذفت الياء للساكن بعدها. وأصل "يَرْمِي" : "يَرْمِيُ" – بضم الياء – حذفت الضمة للثقل.

والكلام في "دَعَتْ" كـ"رَمَتْ"، وفي "دَعَتَا" كـ"رَمَتَا"، وفي "دَعَوْنَ" و"دَعَوْنَا" كـ"رَمَيْنَ" و"رَمَيْنَا"، وفي "الزَّيْدَان دَعَوَا" كـ"رَمَيَا"، وفي

---

١ – في (أ) و(ب) : ادعوا. إلى هنا تنتهي النسخة (ب).

٢ – في (ج) : كشرة.

"يَدْعُونَ وتَدْعُونَ" كـ "يَرْمُونَ" و "تَرْمُونَ"، وفي "يَدْعُو" كـ "يَرْمِي"، ومثلهما "تَرْمِي وتَدْعُو".

وأصل "تَدْعِينَ يَا هِنْد"[1]: "تَدْعُوِينَ" – بضم العين، وكسر الواو – نقل كسرها إلى العين فحذفت للساكن بعدها، أو حذف كسرها، وحذفت، وكسرت العين للياء، أو قلبت ياء بعد كسر العين بالنقل[2]، فحذفت.

وإذا دخل ضمير الرّفع المتّصل المتحرّك /١٥٠أ/ على "فَعِل"[3]– مكسور العين – بقيت العين على الكسر، وسكّنت الياء بعده سكونا ميّتا كـ "رَضِيتُ وخَشِيتُ، والهِنْدَات خَشِينَ ورَضِينَ". وإذا دخل نون الإناث على المضارع المعلّ[4] أبقي كما كان، فتقول: "يَرْضِينَ ويَخْشِينَ" – بكسر لما قبل الياء – و "يَسْعَيْنَ" – بالفتح – "يَدْعُونَ" – بالضم قبل الواو، وهي واو الفعل – ووزنه "يَفْعُلْنَ" –بضم العين – والنون فاعل، فلا تحذف لجازم أو ناصب، بل الفعل في محلّ رفع أو جزم أو نصب، نحو: [إلاَّ أَنْ يَعْفُونَ][5] بخلاف "الزَّيْدُونَ يَدْعُونَ" – بالضم أيضاً – فإن الواو فاعل، وواو الفعل محذوفة، والنون علامة الرّفع تحذف للجازم أو النّاصب، ووزنه "يَفْعُونَ" – بضم العين، وحذف اللام – فلا فرق إلاّ بالنّيّة والتقدير. كما لا فرق إلاّ بذلك بين ["تَرْمِينَ يَا هِنْد" و][6] "تَرْمِينَ يَا هِنْدَات"؛ [فإن ياء الأول فاعل، وياء الفعل محذوفة، والنون للرّفع، وياء الثاني ياء الفعل، والنون ضمير. واعلم أن حرف العلّة بمنزلة الحركة، ولذلك قد يسقط في حال

---

١ – في (أ) : هد.
٢ – في (ج) : بالثقل.
٣ – في (أ) : مفعل.
٤ – في (ج) : الفعل.
٥ – البقرة – ٢٣٧.
قال الفرّاء: "لو أسقطت النون منهنّ للنصب أو الجزم لم يستبن لهن تأنيث". معاني القرآن ١/١٥٥.
ينظر أيضاً: تيسير التفسير ١/٣٧٧.
٦ – زيادة من (ج).

الرّفع للوقف ؛ قرئ :] واللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ][1] بحذف الياء علامة للوقف.

والأمر كالمضارع ؛ فتقول : "ارْمِينَ يَا هِنْدَات "[2] - بكسر الميم- و "ارْمِي يَا هِنْد" ، والأصل : "ارْمِيِي"[3] ، و "ارْمُوا" ، والأصل : "ارْمِيُوا" ، فَفُعِل ما مَرَّ. و "ارْمِ يَا زَيْد" - بحذف الآخر - وكذلك في "دَعَا" ؛ تقول : "ادْعُونَ - بضم العين، وإسكان الواو وهو واو الكلمة - يَا هِنْدَات" و "ادْعِي يَا هِنْد" ، والأصل : "ادْعُوِي، وادْعُوا" ، والأصل : "ادْعُوُوا" ، ففعل ما مرّ.

واسم الفاعل : "رَام" كـ"قَاض" ، حذفت ضمّة أو كسرة الياء للثقل، فحذفت الياء للتنوين بعدها. وأصل "رَامُونَ" : "رَامِيُونَ" ، نقلت ضمة الياء فحذفت، أو حذفت ضمتها فحذفت، وضمت الميم للواو. وأصل "رَامِين" : "رَامِيِين" ، حذفت كسرة الياء ثمّ هي. وكذلك "دَاعٍ ودَاعُونَ ودَاعِين" ، إلاّ أنّ ياءه المحذوفة عن واو لكسر ما قبلها. وإذا أضفت التثنية للياء، قلت : "رَامِيَاي"[4] رفعاً، و "رَامِيَّ" - بكسر الميم، وفتح الياء بعدها، وهي ياء الكلمة، وتشديد الياء الثانية مفتوحة بإدغام ياء التثنية في ياء الإضافة - وإذا أضفت الجمع قلت : "رَامِيَّ" - بكسر الميم وتشديد الياء مفتوحة بإدغام ياء الجمع في ياء الإضافة - ففي الرّفع أصله : "رَامُوي" - بضمّ الميم، وإسكان الواو قلبت ياء وأدغمت في الياء، وكسرت قبل ذلك أو بعده الميم - وقد علمت أنّ أصل "رَامُون" : "رَامِيُون"[5] أيضاً. وفي الجرّ والنصب : "رَمِيي" - بكسر الميم، وإسكان الياء التالية لها، وأدغمت في الياء الثانية - ومرّ ما يُعلم منه ذلك وزيادة.

---

١ - الفجر ٤- .
ينظر : إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٨٣٨/٣.
٢ - زيادة من (ج).
٣ - في (أ) : ارمي.
٤ - في (أ) : رمياي.
٥ - في (أ) : رميون.

واسم المفعول : "مَرْمِي" - كما مرّ - وإذا ثنّي وأضيف الياء قيل : "مَرْمِيَّاي" رفعاً - بتشديد الياء الأولى - و"مَرْمِيّيّ"[1] - بتشديد الأولى والثانية مفتوحتين جرّاً ونصباً - فالأولى - كما مرّ - واو مفعول وياء الكلمة، والثانية ياء التثنية وياء الإضافة. وإذا جمع وأضيف قيل : "مَرْمِيّيّ" - بكسر المشدّدة الأولى، وفتح المشدّدة الثانية - ففي الرّفع أصله : "مَرْمِيُّوي"[2] - بضمّ المشدّدة قبل الواو - قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء بعدها بعد قلب الضمة قبلها كسرة أو بعده - وفي الجرّ والنصب : "مَرْمِيّيـي" - بكسر الياء الأولى مشدّدة، وإسكان الثانية، وفتح الثالثة، وأدغمت فيها الثانية -.

واسم المكان، واسم الزّمان، والمصدر الميميّ : "مَرْمًى" - بحذف الألف للتنوين بعده - والأصل : "مَرْمَى"، قلبت الياء ألفا لتحرّكها بعد فتح، فحذفت الألف. وتثبت حيث لا ساكن بعدها نحو : "المَرْمَى" - والميمان في ذلك مفتوحتان -.

والآلة : "مِرْمَى" بوزن "مِفْعَل"، و"مِرْمَاء" بوزن "مِفْعَال" - بكسر الميم الأولى فيهما، وقلب الياء في الثاني همزة لتطرّفها بعد ألف زائدة - و"دَعَا" في ذلك كلّه كـ"رَمَى".

---

١ - في (أ) : مربي.
٢ - في (أ) : مرموي.

فصل : الإبدال

[أوّلاً – تعريفه]

الإبدال : جعل حرف مكان حرف لغير إدغام[1]. فخرج بـ "مكان" نحو : "ابْنٌ واسْمٌ" ؛ فإنّ همزتيهما أوّلاً عوض عن لام الكلمة آخرا[2]. وقيل : المحذوف في "اسم" فاء الكلمة[3]. ونحو : "عدَة" ؛ فالتاء آخرا عوض عن الكلمة أولا، و[4]ذلك تعويض لا يسمّى إبدالاً إلاّ تجوّزاً. وخرج بـ "حرف" – الثاني – ردّ المحذوف في مكانه كـ "أَخَوَان، وأَبَوَان" في التثنية، و"أَبَوِيّ وأَخَوِيّ" في النسب ؛ وذلك أنّ الأصل في النكرة الثانية أن تكون غير الأولى. وخرج بـ "لغير إدغام" جعل حرف مكان آخر للإدغام، كـ "اذَّكَّرَ" – بتشديد[5] /51أ/ الذّال والكاف – فالأصل : "تَذَكَّرَ" جعلت الذّال مكان التّاء وأدغمت في الذّال بعدها، وجلبت همزة الوصل لسكون الأوّل. وكـ "اذَّكَرَ" – بتشديد الذّال فقط – أصله : "اذْتَكَرَ" جعل الذال مكان التّاء، وأدغمت فيها الذّال. وتسمية ذلك إبدالا[6] تجوّز – كذا قالوا – والصحيح عندي أنه حقيقة، فيسقط من الحدّ قولهم : "لغير إدغام".

ويقعَ الإبدال في الفعل كـ "قَال"، والاسم كـ "قَائل"، والحرف كـ "إلَيْكَ وعَلَيْكَ". و[في نحو قوله تعالى][7] : [إلاَّ تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ][8] ؛ أي : "إنْ لَا تَفْعَلُوهُ"، أبدلت النون لاما، وأدغمت في اللام.

---

١ – هذا التعريف هو للإبدال الشائع الضّروري في التّصريف، وحروفه مخصوصة اختلف في عددها – كما سيأتي –. ينظر : همع الهوامع ٢١٩/٢، وشرح المفصّل ٧/١٠، وشرح المراح ص ١٤٢ وما بعدها.

٢ – حذف اللام من "اسم" مذهب البصريّين، والأصل عندهم : "سمو" لأنه من "السُّموّ"، حذف لامه، وعوّض عنها همزة وصل. ينظر : الهمع ٢١٩/٢.

٣ – حذف الفاء من "اسم" مذهب الكوفيّين يقولون : أصله "وَسْم" من "السِّمَة"، حذف فاؤه. ينظر : الهمع ٢١٩/٢.

٤ – بعدها في (أ) : من.

٥ – في (أ) و(ب) : بالتشديد.

٦ – في (أ) : إبذالا.

٧ – زيادة يقتضيها السياق.

٨ – الأنفال – ٧٣.

[ثانياً - حروف الإبدال]

وحروف الإبدال أربعة عشر عند ابن الحاجب[1]، يجمعها قولك : "أَنْصَتَ يَوْمَ جَدٌّ طَاه زَلَّ" ؛ و"جَدٌّ" : مبتدأ خبره جملة "زَلَّ"، والمجموع مضاف إليه "يَوْمَ". و"طَاهٍ" : علم، أو الطّبّاخ، أو الشّوّاء، أو الخبّاز، أو معالج طعام ما. وهو كـ"قَاضٍ". وعند جار الله ثلاثة عشر[2] يجمعها قولك : "أَسْتَنْجَدَهُ يَوْمَ طَالَ" – بصورة الأمر، أو الماضي، أو المضارع – و"الاسْتَنْجَادُ" : الاستعانة، و"الطَّوْل" : المال، أو "الاسْتَنْجَاد" : طلب الشجاعة، أو طلب حضور القتال، أو غير ذلك، كطلب الارتفاع. وبقي عليه الصّاد والزّاي، وهما من حروف الإبدال. وزاد السّين وليس منها – فيما قالوا – لأنها ولو كانت بدل التّاء في "اسَّمَعَ"[3] – بتشديد السين – لكنّها للإدغام – وقد مرّ ما فيه[4] – وقيل : خمسة عشر يجمعها قولك : "استنجده يوم صَالَ[5] زُطّ"[6]. و"الصَّولة"[7] : الغلبة، والترفّع، والبطشة. و"زُطّ"[8] – بضم الزاي – مستوى الوجه، أو جبل بالهند[9] كأنه سمّي به رجل.

---

١ – ينظر : شرح الشافية، للرضيّ ٣/١٩٩.

٢ – بل هي خمسة عشر مجموعة في قوله : "استنجده يوم صال زط". ينظر : المفصّل ص٣٦٠، وشرح المفصّل ١٠/٧.

٣ – في (أ) : السّمع.

٤ – ينظر : باب المضاعف ص ١٩٠ من التحقيق.

٥ – في (أ) : طال.

٦ – على هذا الترتيب تناول المؤلف حروف الإبدال في مؤلفه هذا. وهذه الحروف اختلف في عددها فهذا سيبويه قد حصرها في أحد عشر حرفا، وكذا ابن جنيّ. واستدرك ابن عصفور ما فات سيبويه من أحرف الإبدال، فذكر اثني عشر حرفا مجموعة في قولهم : "أُجُدُ طُويَتْ مَنْهَلاً"، وهي تبدل من غير إدغام. وزاد ابن يعيش في شرح الملوكي أنّ بعضا أضاف اللام وجعلها اثني عشر حرفا مجموعة في قولهم : "طَالَ يَوْمَ أَنْجَدْتُهُ". وأضاف إليها الرّمّاني الصّاد والزّاي، وعلى ذلك فهي عنده أربعة عشر حرفاً. والأول هو الصحيح لكثرته وهو مذهب سيبويه. ينظر : الكتاب ٤/٢٣٧، والممتع ١/٤١٠،٣١٩، وشرح الملوكي ص ٢١٣ وما بعدها.

٧ – بعدها في (أ) : كأنّه.

٨ – زُطّ : نهر قديم من أنهار منطقة بين واسط والبصرة بالعراق. ينظر : معجم البلدان ١/٦٦٨ و٢/٩٣٠.

٩ – الهند : شبه جزيرة تقع في آسيا الجنوبية. ينظر : دائرة معارف القرن العشرين ص٥٤٠-٥٤١.

والإبدال للتخفيف أو لتشاكل الحرفين مخرجا، أو صفة كالجهروالهمس أو للضرورة، أو غير ذلك.

• **الهمزة** : تبدل من حروف العلّة،والعين،والهاء.أما إبدالهامن حروف العلّة فمطّرد لازم،وجائز،وغيرمطّرد. أما اللازم فكصَحْرَاء؛ فإنّ الهمزة فيه للتأنيث بدل من ألف التأنيث، زادواألفاً قبلها لمدّ الصّوت، فقلبت همزة–وبسطت ذلك في النحو–يدلّ لذلك قولهم : "صَحَارَى"–بفتح الرّاء بعدها ألف– قلبت الألف الأولى ياء لكسرما قبلها وهو الرّاء، وقلبت الثانية ياء أيضاً وأدغمت فيها الياء.وخفّف بحذف الياء الأولى،وفتحت الرّاء وأبدلت الياء الثانية ألفاً تخفيفاً. ولوكانت الياء الثانية عن همزة كـ"خَطِيَّة" لظهرت الهمزة في صورة ما كما يقال: "خَطِيئَة"– بالهمزة –ونحو: "أَوَاصِل"؛ فإن الهمزة عن الواو، أصله: "وَوَاصِل"، قلبت همزة لئلاّ تجتمع واوان بل ثلاث،إذا دخلت واو العطف.ونحو: "قَائِل وبَائِع وكِسَاء" بناء على التحقيق من أن الهمزة فيهنّ مبدلة عن واو وياء،لا بواسطة الإبدال ألفاً[1] أصل "كِسَاء" : "كِسَاو"، أبدلت الواو همزة لئلاّ يقع عليها الإعراب.

وأمّا الجائزفإبدالهامن الواوالمضمومة،نحو: "أُجُوه"[2]،الأصل: "وُجُوه"– كمامر–[3] وأمّا غير المطّرد فإبدالهامن الواوغير المضمومة[4]، كـ"إِشَاح" الأصل: "وِشَاح"–بكسرهما–و"أَحَد"،الأصل: "وَحَد"–بفتحهما– ومن الياء المفتوحة نحو: "قَطَعَ اللّهُ أَدَيْه" الأصل: "يَدَيْه"،قلبت الياء همزة، نظرا إلى أنّ الحركة على الياء في الجملة ثقيلة.ومن الألف

---

١ – الهمزة في الأصل بدل من الألف، والألف بدل من الواو، والقول بالإبدال مباشرة من الواو تجوُّز. ينظر : شرح التصريف الملوكي ص ٢٧٨.

٢ – معناه أنّ المتكلّم مخيّر بين الهمزة والأصل. ينظر : شرح المفصّل ١٠/١١.

٣ – في فصل المضارع ص ١٣٨ من التحقيق.

٤ – إذا كانت فاء لا غير. ينظر : شرح الملوكي ص٢٧٣.

كـ"المُشْتَئِق" – بهمزة بين التّاء والقاف – والأصل ألف. وليس منه قـراءة : [وَلاَ الضَّأَلِّين][1]و [دَأَبَّة][2] –بهمز الألف– فإنّه لغة لبعض العرب يهمزون الألف قبل السّاكن[3] المدغم ،هرباً من اجتماع ساكنين خـلافاً لبعـض . وأمّا إبدالها مـن الهـاء، فكـ"مَـاء" أصله: "مَاه"، بدليل تكسيره على "مِيَاه"، وتصغيره على "مُوَيْه" – وهما يردّان الشيء لأصله – وأما إبدالها من العين، فنحو : "أُبَابُ بَحْر"، أي : عُبَابه، وهو معظمه[4].

• **السّين** : أبدلت من التاء نحو : "اسْتَخَذَ" لقربهما في الهمس، الأصل: "اتَّخَذَ"[5]، أبدلت التاء المدغمة سيناً. قيل : ومن قال : ليس السين من حروف[6] الإبدال يمنع كون "اسْتَخَذَ" في الأصل : "اتَّخَذَ"، وليس بشيء. ونحو : [تَسَّاقَطْ عَلَيْكِ رُطَبًا][7]، الأصل : "تَتَسَاقَط"، أبدلت التاء سيناً وأدغمت.

• **التاء** : تبدل من الواو كـ"تُخَمَة وتُرَاث وتُجَاه"، الأصل : "وُخَمَة ووُرَاث ووُجَاه" لقرب مخرج التاء والـواو. ومن الياء – قيل – كـ"ثِنْتَان" الأصل : "ثِنْيَان". و"أَسْنَتُوا"، الأصل : "أَسْنَيُـوا/١٥٢أ/ أي : دخلوا

---

١ – الفاتحة – ٧.
هـذه القـراءة منسوبة إلـى أبي أيّوب السّختياني، وهـو تابعيّ من فقهاء البصـرة. ينظر : الخصائص ١٤٧/٣، والممتع ٣٢٠/١، وشرح المفصل ١٣٠/٩، وهميان الزاد ١٥٩/١.
٢ – البقرة – ١٦٤، والأنعام – ٣٨.
هذه القراءة منسوبة أيضا إلى أبي أيوب السّختياني. ينظر : شرح الشافية ٢٤٨/٢.
٣ – في (أ) : قبلا للساكن.
٤ – عُبَابُ كلّ شيء : أوّله، وعباب الماء : أوله ومعظمه. ينظر : اللسان (عبب) ٥٧٣/١.
٥ – في (أ) : اتخد (بدال مهملة).
الفعـل "اسْتَخَـذَ" شـاذ، فُعل ذلـك كراهية التضعيـف. وقيل : أصـل "اسْتَخَـذَ" "اسْتَتْخَـذَ" على زنة "اسْتَفْعَل"، ثم حذفت التاء الثانية التي هي فاء. ينظر : الكتاب ٤٨٣/٤، وشرح الملوكي ص ٢١٥.
٦ – في (أ) : حرف.
٧ – مريم – ٢٥.
هـذه القراءة منسوبـة إلى يعقوب الحضرميّ،كذا قـرأ بها أبو عمرو، والكسائيونافـع وآخرون. ينظر : الكشاف ٥٠٧/٢، والنشر ٣١٨/٢، وهميان الزاد (ط.ج) ٢٠٢/١٠-٢٠٣.

في السّنة، أو مضت عليهم سنة[1]. وأصل هذه الياء واو، وذلك لثقل الحركة على الياء في الجملة، وإلاّ فهي تحذف في المثال الأخير لو لم تبدل. ومن السّين كـ "سِتٌّ" الأصل: "سِدْسٌ"، قلبت تاء، وقلبت الدَّال قبلها تاء أيضاً وأدغمت التاء في التاء. وكقوله[2]:

عَمْرو بْنِ يَرْبُوعِ شِرَارِ النَّاتِ

الأصل: "شِرَارُ النَّاسِ". ومن الصّاد كـ "لَصَتٌ" في "لَصَصٌ"[3] للقرب في الهمس. ومن الباء الموحّدة كـ "الزَّعَالِت"[4] في "الزَّعَالب" جمع "زِعْلِبة"، وهي: النّعامة، أو الثوب الخَلِق، أو قِطَع الخِرَق، أو غير ذلك.

- **النّون**: أبدلت من واو كـ "صَنْعَانِيّ"، الأصل: "صَنْعَاوِيّ" لقرب النون من حرف العلّة[5]. ومن اللام كـ "لَعَنَّ"[6] في "لَعَلَّ"، لأنهما جهريان. والمشهور أنهما لغتان لقلّة التصرّف في الحرف.

---

١ - أَسْنَى القَوْمُ يُسْنُونَ إِسْنَاء: إذا لَبِثُوا في موضع سنة، وأسْنَتُوا: إذا أصابتهم الجُدُوبَة. ينظر: اللّسان (سنا) ٤٠٥/١٤.

٢ - في (أ): كقول.
هذا القول هو لعَلْبَاء بن أرقم اليَشْكُريّ، من بحر الرّجز، وصدره: يَا قَاتَلَ اللّهُ بَنِي السِّعْلاَت
ورواية أخرى: "يَا قَبَّح..." وهذا الإبدال هو لغة لأهل اليمن تسمّى "الوَتْم". ينظر: الممتع ٣٨٩/١، والمزهر ٢٢٢/١، والخصائص ٥٣/٢.

٣ - لصص: مصدر "لَصَّ" وهو فعل الشيء في سِتْر، أو تقارب المِنْكَبين، وتقارب الأضراس. ينظر: القاموس المحيط ٣٢٨/٢.

٤ - وردت كلمة "الزَّعالت" في (أ) و(ج) بالزّاي، والأصل ورودها بالذّال. ولعلّ مجيئها بالزّاي صحيح كونها لغة، من نحو قولهم: سَيْف مِخْزَم، ومِخْذَم -بالزاي والذال- وقد ذكرت بالذال في شرح الشافية ٢١٩/٣. وفي معجم = = مقاييس اللّغة ٢٧١/٢ ذكرت في باب "ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوّله ذال"، وفيه ما نصّه: "الذعْلبة: النّاقة السّريعة... ويقال إنّها النّعامة... والذّعالب: قطع الخرق". ينظر أيضاً: القاموس المحيط ٧١/١، والمعجم الوسيط ٨٢٥/٢.

٥ - لأن النون تقارب الواو في المخرج والقياس "صَنْعَاوِيّ". ينظر: المنصف ١٥٨/١، وشرح الملوكي ص ٢٨٥-٢٨٦.

٦ - في (ج): عن.
الأصل: "لَعَلَّ" لأنه أكثر استعمالا. ينظر: الممتع ٣٩٥/١، والرسم ص ٦٦.

• **الجيم** : أبدلت من الياء[1] المشدّدة، لكون الجيم والياء المشدّدة من وسط اللّسان، أو لاشتراكهما في الجهر، أو لئلاّ تقع الحركة المختلفة على الياء نحو : "أَبُو عَلِجٍّ" – بكسر اللام، وتشديد الجيم مكسورة – الأصل : "أَبُو عَلِيٍّ" . ومن الياء غير المشدّدة حملاً على المشدّدة نحو : "حَجَّتِجْ" – بكسر التاء، كما تكسر قبل ياء المتكلم وإسكان الجيم – مبدلاً من ياء المتكلّم السّاكنة، ولو فتحت لفتحت الجيم. و"بِجْ" – بكسر الباء، وإسكان الجيم – بدلاً من ياء المتكلّم السّاكنة، ولو فتحت لفتحت أيضاً، والأصل : "حَجَّتِي، وبِي" .

• **الدّال** : أبدلت من التاء، نحو: "فُزْدُ"، الأصل : "فُزْتُ" – كـ"قُلْتُ" – من "الفوز"، فالدّال فاعل. و"اِجْدَمَعُوا"، الأصل : "اِجْتَمَعُوا"[2]، وذلك لقرب المخرج.

• **الهاء** : أبدلت من الهمزة نحو : "هَرقْتُ"، الأصل : "أَرقْتُ" – على ما مرّ –[3] لأن الهمزة ثقيلة شديدة والهاء همسية خفيفة فخفف بها مع تقارب مخرجهما أيضاً. ومن الألف نحو : "حَيْهَلَه وأَنَهْ"، الأصل : "حَيْهَلاَ وأَنَا"[4]، والمشهور في "أَنَهْ" أن الهاء للسّكت. ومن الياء كـ"هَذِهْ" – بالإسكان – الأصل : "هَذِي"، وذلك لخفّة الهاء كحرف العلّة، ولخفّتها لم تمنع الإمالة في "يَضْرِبَهَا" – ولو شذّ – كأنه لم يفصل بين الكسرة والألف إلاّ حرف واحد. ومن التاء باللّزوم والاطّراد في الوقف

---

١ – نصّ ابن يعيش في شرح الملوكي ص٣٣٠ على أن "الجيم تبدل من الياء لا غير لأنهما أختان في الجهر والمخرج، إلاّ أن الجيم شديدة، ولولا شدّتها لكانت ياء، وإذا شدّدت الياء صارت جيما. وأصل هذا الإبدال في الوقف لكراهية الوقف على الياء لخفائها وشبهها بالحركة" . ينظر أيضاً : الكتاب ٢٤٠/٤، والممتع ٣٥٣/١.

٢ – هذا الإبدال غير مطرد، والأكثر التاء. ينظر : الرّسم ص ٥٩، وشرح المفصّل ٤٩/١٠.

٣ – ينظر : فصل المضارع ص ١٣٩ من التحقيق.

٤ – قال سيبويه : "تبيين الحركة بالألف قليل، إنما جاء في (أنا) و(حيهلا)" . الكتاب ٢٣٨/٤. وعند ابن يعيش يجوز كون الهاء لبيان الحركة كالألف، ولا تكون بدلا منها. ينظر : شرح الملوكي ص ٣١٥.

كـ "رَحْمَه"[1]. قيل: فرقا بين التاء في الاسم، والتاء في الفعل.

• **الياء**: أبدلت من الألف لزوماً مطّرداً في التّصغير كـ "مُفَيْتِيح" في "مِفْتَاح" لكسر ما قبل الألف. وفي التكسير كذلك في نحو: "مَفَاتِيح".
ومن الواو السّاكنة[2] بعد كسرة كذلك، كـ "ميعَاد وميزَان". وأبدلت من أحد حرفي التضعيف[3] كـ "التَّقَضّي" الأصل "التَّقَضُّض" – كما مرّ[4] – ومن النون كـ "أَنَاسِيّ" – بالتشديد – الأصل: "أَنَاسِين" لأنه جمع "إنسان"، قلبت النون ياءً لقربها من حرف العلة، فأدغمت الياء في الياء. وكـ "دينَار" الأصل: "دنَّار"[5] – بالتشديد كما مرّ – ومن العين كـ "ضَفَادِي"، الأصل: "ضَفَادِع" أبدلت العين لثقلها مع كسر ما قبلها.
ومن التاء – قيل – ومنه "ايْتَصَلَتْ" الأصل: "اتَّصَلَتْ" – بالتشديد – قلتُ[6]: بل هذه الياء بدل من الواو، وبقيت غير مقلوبة تاء على قلّة[7].
ومن الباء الموحّدة كـ "الثَّعَالي" في "الثَّعَالب"[8]، وسهّلة كسر ما قبلها.
ومن التاء المثلّثة كـ "الثَّالي"[9] في "الثالث"، ومنه:

قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ، وَهَذَا الثَّالي وَأَنْتَ بِالهِجْرَانِ لا تُبَالِي[10]

ومن الرّاء كقول: "عَلَيَّ عَاشِيهَا"، أي: عاشرها. وغير ذلك.

---

١ – في (أ): رحمة.
٢ – ما لم تكن مدغمة. ينظر: شرح الملوكي ص ٢٤٤.
٣ – ذلك بسبب ثقل التضعيف.
٤ – ينظر: باب المضاعف ص ١٧٧ من التحقيق.
٥ – أبدلت الياء من النون الأولى هروبا من ثقل التضعيف، بدليل قولهم: "دَنَانِير" في الجمع و"دُنَيْنِير" في التحقير، وهو إبدال على اللّزوم. ينظر: الممتع ١/٣٧١، والكتاب ٤/٢٣٩، وشرح الملوكي ص ٢٥٢، والرّسم ص ٧٠.
٦ – في (أ): قلبت.
٧ – كراهية التشديد، كما قال ابن عصفور في الممتع ١/٣٧٨.
٨ – هو إبدال على غير لزوم في الضرورة. ينظر: الممتع ١/٣٦٩، والهمع ١/١٨١.
٩ – في (أ): التالي (بتاء مثناة).
١٠ – هو بيت من الرّجز، قائله مجهول. ينظر: الممتع ١/٣٧٨، وضرائر الشعر ص ٢٢٧، وشرح الملوكي ص ٢٥٥، والمفصّل ص ٣٦٦، وحاشية الصّبّان على شرح الأشموني ٣/٣٣٧، وشرح المراح ص ١٥٠.

- **الواو** : أبدلت من الألف في "فَوَاعِل" لالتقاء السّاكنين مع قربها منها في العلّية، كـ"ضَوَارِب" جمع "ضَارِبَة" مطلقاً، أو جمع "ضَارِب" لغير العاقل. قال بعضهم : أو لعاقل. و"قَاعِدَة وقَوَاعِد" و"خَاتَم وخَوَاتم" بوجوب واطّراد. ومن الياء [بعد][1] ضمة كذلك كـ"مُوقِن".[و][2]من الهمزة جوازاً[3] مطّرداً إن سكّنت بعد ضمّة كـ"اللُّوم".

- **الميم** : أبدلت من الواو، كـ"فَمٌ" أصله "فَوَهٌ"، حذفت الهاء تخفيفاً على غير قياس وأبدلت الواو ميما لقرب المخرج، بل هما شفويان. قيل : ولئلاّ تقع الحركات على حرف العلّة[4]. ومن لام "الـ" في لغة طيء. ومن النون الساكنة كـ"عَمْبَر" في "عَنْبَر" لقرب المخرج، ولجهريتهما[5]. ومن المتحرّكة كـ"البَنَام" في "البَنَان". ومن الباء كقولهم : "مَازِلْتُ[6] رَاتِمًا"، أي : "رَاتِبًا"، والرَّاتِبُ : القَائِم المُنْتَصِبُ[7].

- **الألف** : تبدل من الواو والياء والهمزة، كـ"قَالَ وبَاعَ" وجوباً لتحرّكهما بعد فتح. وكـ"رَاسٌ" قياسا مطّرداً جوازاً لسكونها بعد فتح.

- **اللام** : أبدلت من النون، نحو: "أُصَيْلاَل"، الأصل : /١٥٣أ/ "أُصَيْلاَن". قيل : لأنهما جهريان، وذلك تصغير. ومن الضَّاد نحو : "الْطَجَعَ"

---

١ - زيادة من (ج).
٢ - زيادة من (ج).
٣ - في (أ) : جوزا.
٤ - عندما صار الاسم على حرفين، الثاني منهما حرف لين، كرهوا حذفه للتنوين فيجحفوا به، فأبدلوا فهم يقولون : "أَفْوَاه، وفَوْهَاء، وأَفْوَه، ومُفَوَّه". ينظر : الممتع ١/٣٩١، والرّسم ص ٦٦.
٥ - تشارك الميم النون في صفة الغنّة، والباء في المخرج لكونها من الشفة، فيتجانس الصّوت بهما، ولا يختلف. ينظر : شرح الملوكي ص ٢٩٠.
٦ - في (أ) : مازالت.
٧ - حسب الترتيب المتبع من طرف المؤلف لحروف الإبدال وهو : "استنجده يوم صال زط" يلحظ إسقاطه حرف الصّاد وهذا الحرف يبدل من السّين والزاي فمن السين قولهم : "صِرَاط" في "سِرَاط"، و"أَصْبَغَ" في "أَسْبَغَ" على سبيل الجواز، وذلك لقرب المخرج والاتحاد في الصّفير. ومن الزاي نحو: "مَصْدَر" في "مَزْدَر". ينظر : شرح المفصل ١٠/٥٣-٥٤، وشرح المراح ص ١٥١، والرسم ص ٦١-٦٢.

- بلام ساكنة مصرّح بها - أصله : "اِضْطَجَعَ" لأنهما - قيل - جهريان.

- **الزاي** : تبدل من السين[1] نحو : "يُزْدِلُ"، الأصل : "يُسْدِلُ"، وذلك لأن السين مهموس، و الدَّال مجهور[2]، فكرهوا الانتقال من مهموس لمجهور، والزاي تطابق الدال في الجهر، و[السّين][3] في الصَّفير - وهو الصَّوت[4] - فكانت أنسب. ومن الصَّاد كـ "فَزَدَ" أصله : "فَصَدَ"، أبدلت الصَّاد زاياً لأنها مطبقة مهموسة رخوة، والدّال منفتحة مجهورة شديدة، فثبت بينهما تناف، بخلاف الزاي، فتوافق الدَّال في المخرج - فيما قيل - والصّفير والجهر[5].

- **الطَّاء** : أبدلت من التاء وجوبا واطّرادا في "الافْتِعَال" من نحو : "اصْطَبَرَ"، وفي "فَحَصْطُ"، الأصل : "فَحَصْتُ" لقرب المخرج[6] - والله أعلم - وقد ذكر المرادي ذلك وزيادة، فانظره[7].

---

١ - في (أ) : تبدل من الدّال (وهوسهو).

٢ - في (أ) : مجهورة.

٣ - زيادة يقتضيها السياق.

٤ - الصاد والزاي والسين فيها صفير شبيه بصفير الطائر. ينظر : النّجوم الطّوالع ص٢٢١.

٥ - الأَوْلَى قوله : بخلاف الزاي فتوافق الصّاد في المخرج وهي أختها في الصّفير، وتُناسب الدَّال في الجهر. ينظر : شرح المفصل ٥٣/١٠.

٦ - أبدلت في "فَحَصْطُ" بغير اطّراد من تاء الضمير بعد الطاء والضاد، والأكثر التاء. والعلّة في هذا الإبدال كالعلّة في "افْتَعَلَ" من التباعد الذي بين التاء وبين الصاد والطاء، فَقَرّبوا ليسهل النطق. ينظر : الممتع ٣٦١/١، والرسم ص ٦٢.

٧ - ذكر المرادي أنّ الإبدال للإدغام يكون في جميع حروف المعجم إلاّ الألف، وأن الإبدال لغيره لا يكون إلاّ في اثنين وعشرين حرفا مجموعة في قولهم : (لِجَدٍّ صُرِفَ شَكسٌ آمنٌ طيَّ ثوْبِ عزّته)، وباقيها لا يدغم إلاّ على سبيل الشذوذ. وذكر عن بعضهم قوله : تتبّعت حروف الإبدال في كتبهم فلم تجُاوِز الخمسة عشر مجموعة في قولهم : (استنجده يوم صال زط). وردّ المرادي عليه بأنّ الطريق إلى حصرها هو الاستقراء والضروري في التصريف ثمانية أحرف مجموعة في (طويت دائما)، وما عداه فإبداله شاذّ أو لغة قليلة. وهذه الحروف الثمانية هي التي فصّلها في كتابه، وأردفها بذكر الإبدال في جميع الحروف موجزا مرتّبة حسب المخارج. ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٤/٦ وما بعدها.

الباب السابع

في اللّفيف

[اللّفيف][1] : هو ما فيه حرفا علّة لالتفافهما فيه ؛ أي : تتابعهما ولو بفصل، أو للفّ الصّحيح بالعليل، أي : خلطه به. وهو مقرون إن اقترن فيه حرفا علّة[2]، كـ "قَوِيَ ،وطَوَى ،وعَوَى ،ولَوَى، وعَيَا" . ومفروق إن فصل بينهما كـ "وَقَى، ووَفَى[3]، ووَلَى ،ووَلِيَ" .

وحكمه بالنظر إلى أوّله إن كان فيه حرف العلّة حكم المثال. وبالنظر إلى اعتلال اللام حكم النّاقص ؛ تقول : "وَقَى يَقِي" ، و "وَلَى – بفتح اللام – يَلِي" كـ "وَعَدَ يَعِدُ" ، و "وَلِيَ – بكسرها – يَوْلَى" – بفتحها – كـ "وَجِلَ يَوْجَلُ" ، و "طَوَى يَطْوِي" .

والأمر من "وَقَى" : "قِ" – بقاف مكسورة – وتلحقه هاء السّكت إن وُقف عليه، لئلاّ يلزم الابتداء والوقف على حرف واحد. والأصل : "اِوْقِي" – بكسر همزة الوصل، وإسكان الواو، وكسر القاف، بعدها ياء – أبدلت الواو ياء لسكونها بعد كسرة، ثمّ حذفت تبعا لحذف الواو من المضارع فحذفت همزة الوصل لأنها متلوّة[4] بمتحرّك، وحذفت الياء لشبه الجزم. وللمخاطبة : "قِي" بياء المخاطبة، وحذف ياء الكلمة. والاثنان والاثنتان: "قِيَا" ، والجمع : "قُوا" بحذف ياء الكلمة. والإنـاث كـ "قِينَ" . والمضارع والأمر متشابهان[5].

---

١ – أسقطت قبل (هو) الواو.

٢ – في (ج) : العلّة.

٣ – في (أ) : وقا ووفا. وفي (ج) : وفا. (وهو صحيح).

قال ابن جنيّ : "إن كان الفعل من الياء كتبته بالياء، وإن شئت بالألف" . ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود، ص٨٦. يُنظر الأفعال "وَقَى" ، و "وَفَى" ، و "وَلِيَ" وما يتعلق بها في : أفعال الأمر التي تبقى على حرف واحد ص٢٧ وما بعدها.

٤ – في (أ) : متلوّ.

٥ – في (أ) : متشابها.

والتأكيد بالنون : ["قِيَنَّ يَا زَيْد"][1]، [و][2] "قِينَّ يَا هِنْد" بكسر يائه- و"قِيَانٍّ يَا زَيْدَانِ أو يَا هِنْدَانِ" ، و"قُنَّ يَا زَيْدُونَ" ، و"قِنَّ يَا هِنْدَات" .

واسم الفاعل : "وَاقٍ" كـ "قَاضٍ". والمفعول : "مَوْقِيّ" كـ "مَرْمِيّ" . واسم المكان أو الزّمان والمصدر الميميّ : "مَوْقًى" كـ "مَوْلًى" . والآلة : ميقًى" كـ "مِفْعَل" ، و"مِيقَاء" كـ "مِفْعَال" . واسم فاعل "طَوَى" : "طَاوٍ" كـ "قَاضٍ" ، ولا تعلّ الواو كـ "قَائِل" لئلاّ يجتمع إعلالان، ولصحتها في الفعل لئلاّ يجتمعا فيه أيضاً. والمفعول : "مَطْوِي" كـ "مَرْمِي" . والمكان والزمان والمصدر الميميّ: "مَطْوَى" كـ "مَوْلَى" . والآلة : "مِطْوًى ومِطْوَاء" — بكسر الميم — ويقال : "رَوِيَ المَاءَ يَرْوَى" كـ "عَلِمَ يَعْلَم" . والأمر : "ارْوَ يَا زَيْد" و"ارْوَيْ يَا هِنْد" ، و"ارْوَيَا يَا زَيْدَان أو هِنْدَان" و"ارْوَوا وارْوَيْنَ" — بفتح واو الكلمة في ذلك كلّه، وحذف ألفها - والوصف : "رَيَّانُ، ورَيَّا" — بألف التأنيث بلا مدّ - و"رَيَّانَان ورَيَّيَان" — بقلب ألف التأنيث ياء لأنها رابعة غير ممدودة - و"رِوَاء ورَيَّيَات" .

ولم يعلّ "رِوَاء" لئلاّ يلزم إعلالان ؛ فإن الهمزة عن ياء أبدلت هذه الياء همزة لتطرّفها بعد ألف زائدة، والألف كأنّه غير فاصل بينهما. ويجوز "رِوَاء" في جمع المؤنّث أيضا. وأصل "رَيَّان، ورَيَّا، ورَيَّانَان، ورَيَّيَان، ورَيَّيَات" : "رَوْيَان، ورَوْيَا ورَوْيَانَانِ ورَوْيَيَان، ورَوْيَيَات" ، اجتمعت الواو والياء، وسكّنت السّابقة فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء. وتثنية المؤنث جرّا ونصبا : "رَيَّيَيْنِ" — بفتح الياء الأولى مشدّدة — الأولى منها واو في الأصل وهي عين الكلمة أبدلت ياء، وأدغمت — كما مرّ — والثانية منها لام الكلمة، وبفتح الياء بعد المشدّدة وهي بدل من ألف التأنيث كـ "حُبْلَيَيْنِ" ، وبإسكان الياء بعد هذه وهي ياء التثنية، فتلك أربع ياءات، فإذا أضيف للياء اجتمعت خمس، فيقال : "رَيَّيَيَّ" — بمشدّدة مفتوحة، فمخفّفة مفتوحة، فمشدّدة مفتوحة -.

---

١ - زيادة من (ج).

٢ - زيادة يقتضيها السّياق.

ويُكره الجمع بين إعلالين ؛ بإبدالين أو حذفين، أو إبدال وحذف في موضعين متّصلين، كـ"مَاء" أصله : "مَوْه"، قلبت الواو ألفا، والهاء همزة، فهو شاذ مستكره. ولذلك لم يُعلّوا "حَيَوَان" لأن واوه عن ياء[1] ؛ فلو أبدلت الياء قبلها ألفا لتوالي إعلالان، فيلزم الإجحاف /١٥٤أ/ بخلاف ما اجتمع إعلالان في حرف واحد بأن سكّن وحذف، أو سكّن وقلب، أو أبدل وحذف. أو في حرفين بفصل، كـ"مَقُول، وقَالَ ،وقُلْ، ويَقِي ،وقِ"، لأن توالي إعلالين على حرف واحد كتغيير واحد مع ما فيه من التحقيق - والعليل يستريح إذا تخلّلت علّته صحّة -.

وإذا وُكّد[2] الفعل المتّصل به واو الجماعة أو ياء المخاطبة ضُمّ ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء - سواءً كان صحيحاً أو معتلاً- وحذفتا إلاّ إن كان قبلهما ألف، فإنه يحذف ويبقى ما قبله مفتوحاً. وتضمّ الواو وتكسر الياء وتقلب الألف ياء إذا[3] لم يكن بعدها واو الجماعة، أو ياء المخاطبة كـ"يَرْضَيَنَّ زَيْد"، ولا تحذف ألف الاثنين.

سبحان المنزّه عن التّعدّد، المختصّ بالتفرّد، مرسل سيّدنا محمد رحمة للعالمين، وآية للمعتبرين، صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وجميع من تمسّك بمنواله من أوّل الألى[4] إلى ما اتّصل بالأخرى، ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله العليّ العظيم[5].

تمّ "الكافي في التصريف"، بعون الملك اللّطيف، لشيخنا الشريف الفاضل الحاج أمحمّد بن يوسف، على يد ناسخه لنفسه ولمن شاء الله بعده، من نسخة المؤلف إبراهيم بن صالح.

---

١ - قال الخليل : "(حَيَوَان) قلبوا فيه الياء واوا لئلاّ يجتمع ياءان استثقالا للحرفين من جنس واحد يلتقيان". ينظر : المنصف ٢/٢٨٥، والممتع ٢/٥٦٩.

٢ - في (ج) : أكد.

٣ - في (ج) : إن.

٤ - في (أ) : الأولى.

٥ - إلى هنا تنتهي النسخة (ج).

القسم الثاني

الدراسة

١. مفهوم التّصريف في (الكافي في التّصريف) :

تضمّن عنوان المخطوط كلمة (تَصْريف)، وهي لا تختلف عن كلمة (صَرْف) إلاّ من حيث دلالتها على الكثرة، لكونها مصدراً لفعل (صَرَّف) المضَّعف العين. وما ذلك إلاّ تلميح من المؤلف إلى كثرة تصرفات هذا الفنّ[١] ؛ فمسائله متشعّبة، وأبوابه واسعة.

ولا جدال في أهمية هذا العلم[٢]، إلاّ أنّ صعوبته جعلت كثيراً من المتعلّمين يعزفون عنه، وقد نبّه المؤلّف على قيمة هذا الفنّ ترغيباً في تعلّمه بقوله: "الصّرف أمّ العلوم، والنحو أبوها"[٣]. وبناء عليه فمن أراد تحصيل باقي الفنون، ينبغي أن يتمكّن من علم الصّرف أوّلاً، لأنّه مصنع الألفاظ التي تستخدمها مختلف العلوم : "علم الصّرف سبب لتولّد الكلمات"[٤]. وهذه الألفاظ جوهر اللّغة، كما قال ابن جنّي : "[اللّغة] أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم"[٥]. أمّا النحو فيأتي في الرّتبة الثّانية، لأنّه مصلح هذه الألفاظ ومهذّبها : "النحو سبب لإصلاح اللّفظ"[٦].

إنّ علم الصّرف علم دقيق، يبحث في الألفاظ المفردة، وما يعتري بناءها من تغييرات باشتقاق، أو جمع، أو غيرها. وما يعرض لحروفها من إعلال، أو إبدال، أو إمالة، وغيرها.

وقد وقع الاختلاف في تعريف هذا العلم - شأنه في ذلك شأن باقي العلوم - إلاّ أنّ المفهوم استقرّ على تعريفين: علمي وآخر عملي، وتفصيل ذلك على النّحو الآتي:

---

١ - ينظر ص ٦٧ من التحقيق.
٢ - ينظر: الممتع ١ /٢٧ - ٢٨
٣ - ص ٦٧ من التحقيق.
٤ - ص ٦٧ من التحقيق.
٥ - الخصائص ١/ ٣٣.
٦ - ص ٤٧ من التحقيق.

أ. **المفهوم العلمي** : ذكره مؤلّف الكافي بقوله : "ويطلقان أيضا [أي الصّرف والتّصريف] على معرفة أحوال الصّيغ"[1].

إن المقصود بكلمة (معرفة) العلم. أمّا (أحوال الصّيغ) - كما فسّرها ابن الحاجب - فقد تكون للحاجة، كالماضي، والمضارع، والأمر، واسمي الفاعل والمفعول، والصّفة المشبّهة، وأفعل التّفضيل، والمصدر، واسمي الزّمان والمكان، والآلة، والمصغّر والمنسوب، والجمع والتقاء السّاكنين، والابتداء والوقف. وقد تكون للتّوسّع كالمقصور، والممدود، وذي الزّيادة. وقد تكون للمجانسة كالإمالة. وقد تكون للاستثقال، كتخفيف الهمزة، والإعلال، والإبدال، والإدغام، والحذف[2].

وجاء في شرح اللاّمية[3] أنّ المراد بأحوال الأبنية العوارض التي تلحقها بحسب كلّ غرض، وأنّ قولهم : (معرفة أحوال الأبنية) الغرض منه تمييز التّصريف بمعنى العلم عن التصريف بمعنى الفعل. ومثال على أحوال الأبنية قولك : (طَلَبَ: مَاضٍ)؛ فطلب بناء، وماض حال عارض له، كالقلب العارض لـ(قال) ... والحاجة لهذا التّغيير أو التّحويل لفظي أو معنويّ.

ب. **المفهوم العملي** : أورد المؤلّف هذا المفهوم بقوله : "الصّرف اصطلاحاً: تحويل الأصل الواحد - وهو المصدر - إلى صيغة أو صيغتين، أو صيغ لمعنى أو معنيين، أو معان"[4].

إذا تمعّنت في هذا التّعريف، تجده قريباً جدّاً من تعريف العلاّمة الزّنجاني القائل: "[التّصريف] تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعانٍ مقصودة لا تحصل إلاّ بها"[5].

١ - ص ٦٧ من التحقيق.
٢ - ينظر شرح الشّافية١/ ٤
٣ - ج١ ص ١٥٢-١٥٤.
٤ - ص ٦٧ من التحقيق.
٥ - شرح التّصريف العزّي ص ٢-٣.

ويمكن استنتاج عدّة أمور من خلال تعريف مؤلّف (الكافي)، منها :

- عبّر بالتّحويل، الّذي هو فعل أي عمل. وأنّ التّعبير به أولى من التّعبير بالتّغيير -كما صرّح بذلك في (شرح اللاّمية)[1]-، لأنّ فيه "معنى التّنقيل، والتّصريف فيه تنقيل، فهو خاص، والتّغيير عامّ لمجرّد تغيير ...".

- عبّر بالأصل الواحد - وإن عدّه البعض حشوا مفسدا كما عند اللّقّاني[2] - عكس من عبّر بـ(الكلمة) كما في هذا التّعريف: "تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني ..."[3]. والسّبب في ذلك أنّ من عبّر بـ (الأصل الواحد) أخرج من الحدّ مجموع تحويلين لأصلين إلى أبنية[4].

- ضيّق المؤلّف مفهوم التّصريف بحصره الأصل الواحد في المصدر، وبناء عليه يكون تصريفاً حاصلاً بالمصدر[5].

- نصّ على أنّ الأصل الواحد هو المصدر، وهو تصريح باتّباع مذهب البصرة القائلين بأنّ الأصل في الاشتقاق هو المصدر. ولأنّ تبويب الكتاب مبنيّ على ذلك ؛ فأوّل الأبواب كان للمصدر الذي يحوّل إلى صيغ ذات معان. وهو بذلك يدفع اللّبس ؛ إذ قد يحوّل غير المصدر، كتحويل (زَيْدٌ) إلى (زُيَيْد)، و(زَيْدَان)ونحو ذلك.

- أكّد على أنّ كلّ صيغة تحمل معنى معيّنا، وبالتّالي تكون المعاني المتحصّل عليها بقدر الصّيغ المولّدة. ويؤكّد ذلك قوله : "تحويل

---

١ - ج١ ص ١٤٩.
٢ - ينظر : حاشية اللّقاني و٨ ، وشرح اللاّمية ١٤٨/١.
٣ - ينظر شرح اللاّمية ١٤٧/١.
٤ - ينظر المصدر نفسه ١٤٨/١
٥ - ينظر المصدر السابق ١٤٨/١.

الأصل الواحد ... إلى صيغة أو صيغتين، أو صيغ، لمعنى، أو معنيين، أو معان"[1]. وبناء على ذلك يمكن القول أنّ الغرض من التّحويل في هذا التّعريف هو غرض معنويّ، لا لفظيّ.

إنّ مؤلّف (الكافي) من خلال هذا التّعريف للتّصريف يسلك سبيل مجموعة من العلماء، كما نصّ على ذلك مختار بوعناني[2]، وفصّل فيه بذكر هذه المجموعة مع تعاريفهم للتّصريف ومضانّها، وهي تضمّ الأعلام الآتية:

أبو علي الفارسي، وابن جنّي، والميداني، وعلي حيدرة، وابن يعيش، وابن الحاجب، والزّنجاني، وابن عصفور، وابن مالك، وبدر الدّين بن مالك، والمرادي، والقلقشندي، وخالد الأزهري، والسّيوطي، والأشموني، والحملاوي، وعبّاس حسن.

وهؤلاء العلماء نصّوا على أنّ الصّرف هو جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني المختلفة[3].

٢. تبويب وتنظيم موضوعات (الكافي في التصريف):

إنّ المطّلع على خطبة (الكافي) تستوقفه إشارة المؤلّف إلى محتوى كتابه من خلال عباراته: "وفيه مقدّمة وسبعة أبواب "[4]، ولم يزد على ذلك شيئاً تحبيذاً في الاختصار.

المقدّمة: تناول فيها تعريف علمي الصّرف والنّحو، ثمّ علم الاشتقاق، الّذي فصّل فيه الحديث، محاولاً الإحاطة به لكونه مدخلاً هامّاً لفهم المشتقّات.

---

١ - ص ٦٧ من التحقيق.

٢ - ينظر: التّصريف موضوعاته ومؤلّفاته ص ٦٢-٦٣.

٣ - ينظر المرجع نفسه ص ٤٧—٦٤.

٤ - ص ٦٦ من التحقيق. وانظر المدارس الصرفية ص ٦٤-٦٥.

الباب الأوّل : خصّه للمصدر لأنّه الأصل في الاشتقاق عند البصّريّين وعند صاحب المخطوط. وقسّم هذا الباب إلى أربعة عشر فصلاً، تناول فيها الحديث عن أبنية المصادر، فأبنية الأفعال، فالمشتقات أفعالاً وأسماء.

الباب الثّاني : جعله للمضاعف، عرّفه، وبيّن موقعه بين الصحّة والإعلال. وذكر أبوابه، فالإدغام وما يتعلّق به.

الباب الثّالث : خصّه للمهموز. وفيه ثلاثة فصول عرض فيها أبواب المهموز، وكيفيّة كتابة الهمزة.

الباب الرّابع: جعله للمثال، عرّفه وعدّد أبوابه، وذكر إعلاله.

الباب الخامس : خصّه للأجوف، وضمّنه ثلاثة فصول، عرض فيها حكمه قبل الإسناد وبعده، وإبدال الواو والياء همزة، وكيفيّة صوغ المشتّقات منه.

الباب السادس : تضمّن موضوع الفعل النّاقص، عرّفه وعدّد أبوابه وكيفيّة تصريفه، والمشتقات منه.وحوى هذا الباب فصلا وحيدا في الإبدال؛حيث عرّفه، وذكر حروفه وما يبدل منها.

الباب السّابع : جعله للفعل اللّفيف بنوعيه؛ عرّفه، وذكر الأمر منه، وتوكيده، والمشتقّات منه، وحكم الجمع بين إعلالين. وختم الكتاب بالحديث عن حكم توكيد الفعل المتّصل به واو الجماعة أو ياء المخاطبة.

من خلال هذا التقسيم للمواضيع، وطريقة تبويبها، يتبادر السّؤال الآتي: لماذا حصر المؤلّف المواضيع الصرفيّة في سبعة أبواب، وقسّمها على تلك الفصول ؟

والإجابة تكون على النّحو الآتي :

إنّ الكلمة لا تخلو من حرف علّة، فتكون من المثال، أو الأجوف، أو الناقص أو اللّفيف. وقد تحوي ملحقا بحرف العلّة فتكون من المضاعف أو المهموز. وقد تخلو منهما فتكون من الصّحيح. وتجد هذه الأبواب في (الكافي).

أمّا ما ورد في الباب الأوّل فيعلّل بالآتي :

المصدر أصل في الاشتقاق عند صاحب المخطوط - كما عند البصريّين -[1] لذا خصّ الباب الأوّل له. وهذا المصدر تشتقّ منه أفعال وأسماء. فالأفعال قد تكون إخباريّة أو إنشائيّة؛ فالإخبارية الخالية من الزّوائد تكون من الماضي، وما فيها زوائد تكون من المضارع. والإنشائية قد تدلّ على طلب الفعل، فتكون من الأمر، أو تدلّ على ترك الفعل فتكون من النّهي.

أمّا الأسماء فلها دلالات كثيرة، منها :

- ما تدلّ على ذات من قام به الفعل، وهي أسماء الفاعل وما يتّصل بها من صفة مشبّهة، وصيغ المبالغة، وأسماء التّفضيل.
- ما تدلّ على ما وقع عليه الفعل، وهي أسماء المفعول.
- ما تدل على ما وقع الفعل فيه، وهي أسماء الزّمان والمكان.
- ما تدلّ على ما وقع الفعل بسببه، وهي أسماء الآلة[2].

٣. منهج تأليف (الكافي في التصريف) :

يختلف منهج التأليف من كتاب إلى آخر، حسب الفن المؤلف فيه، والفئة الموجه إليها الكتاب. وسأعرض لبعض ما تميز به منهج (الكافي)، باعتباره موضوعا للمبتدئين :

---

١ - ينظر ص ٧٦ من التحقيق.

٢ - هذا التّعليل هو لشارح مراح الأرواح ابن كمال باشا (ت : ٩٤٠هـ)، ينظر : شرح مراح الأرواح ص ٥.

أ. **شرح الألفاظ** : اهتمّ المؤلف بشرح الألفاظ التي ساقها أمثلة على ما يقرره من قواعد شرحا لغويّا. وقلّما يترك الشّرح، كما في لفظة (الخُوف) وعبارة (أَغْيَلَت المرأة)[1].

وقد يطنب في الشرح، فيورد معاني عدّة للّفظة الواحدة، رغبة منه في إفهام هذا المتعلّم المبتدئ، ويكفيه عناء الرّجوع إلى المعاجم. ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

- (طَاه) : عَلَم، أو الطبّاخ، أو الشّوّاء، أو الخبّاز، أو معالج طعام ما[2].
- (صَدِئَ الحديد) : علاه الوسخ، و(صَدَأَ الرَّجُل) : انتصب فنظر. و(صَدَأَ المِرآة): نزع صداها ليكتحل به. و(صَدِئَ الشيءُ):كانت به شُقرة إلى السّواد[3].

ب. **تجنّب التّكرار** : تجنّب تكرار بعض المسائل، وذلك بإيراد عبارات معيّنة نحو: "على ما مرّ"، و"قد مرّ"، و"كما مرّ"، أنتخل بعضا منها :

- مسألة أصل مصدر (فِعَال) : قال: "والمصدر فِعَال، وأصله فِيعَال – كما مرّ –"[4]
- مسألة إبدال الهمزة من الواو : قال: "وأمّا الجائز فإبدالها من الواو المضمومة، نحو: أُجوه، الأصل(وُجُوه) – كما مرّ –"[5].
- مسألة زيادة الهاء على غير قياس في (أهراق) : قال: "وأمّا أَسْطَاع فمن باب أَفْعَل كأَكْرَم زيدت فيه السِّين على غير قياس على حدّ ما مرّ "[6].

---

١ – ينظر ص ٢٣٧ من التحقيق.
٢ – ينظر ص ٢٥٦ من التحقيق.
٣ – ينظر ص ٢١٦ من التحقيق.
٤ – ص ٩٩ من التحقيق.
٥ – ص ٢٥٧ من التحقيق.
٦ – ص ١٩٥ من التحقيق.

ت. **الاختصار** : مال للاختصار في إيراد بعض المسائل قد تعرّض لها بتفصيل في مؤلفات سابقة. ومثال على ذلك الآتي :

- أحال على تفسيره في بحث بعض الآي ورد فيها المصدر على أوزان معينة بقوله : "وفي هذه الآي بحث في تفسيرنا وغيره"[1].
- ذكر بعضا من معاني (أَفْعَل)، وأحال على المعاني الباقية على (شرح اللامية) حيث قال : "وقد يكون للصيرورة ... ولغيرها، كما بسطته في شرح اللامية"[2].
- أورد في فصل أبنية المصادر جملة من المصادر، وصرّح بأنّه ذكر أكثر منها في غير هذا المختصر[3].

ث. **الأسلوب الجريء** : كان جريئا في دفع المتعلّم إلى الاكتفاء بما قرّره، يتضح ذلك من خلال عبارته : "هذا تحقيق المقام، ولا تلتفت إلى ما سواه من الكلام"[4].

هـ. **الاستطراد** : استعمل أسلوب الاستطراد في بعض الأحيان ؛ إذ حشد مواضع معينة بمعلومات شتّى محاولا الإحاطة بالموضوع، واستيفاء حقّه من البحث، قصدا منه إلى إفادة المتعلّم المبتدئ. من ذلك ما فعله في الجزء الخاصّ بالاشتقاق[5].

ح. **عدم عزو الأقوال** : استعمل صيغ التجهيل بكثرة ؛ إذ أغلب النصوص المنقولة غير منسوبة إلى قائليها، أوردها مسبوقة بعبارات مثل : "قال

---

١ - ص ٨٦ من التحقيق.
٢ - ص ٩٧ من التحقيق.
٣ - ينظر ص ٨٢ من التحقيق.
٤ - ص ١٨٣ من التحقيق.
٥ - ينظر ص ٦٧-٧٣ من التحقيق.

بعضهم"، و"قال بعض"[1]، و"قيل"، و"قالوا"[2]، و"عن بعض"، و"عن بعضهم"، و"ذكر بعضهم"[3].

ويظهر لي أنّ المؤلّف كان يهدف إلى أن يشتغل المتعلّم المبتدئ بالنّصوص لا بأسماء قائليها، أو مصادرها. وهو منهج كثيرا ما نراه في الكتب المدرسيّة الحديثة.

خ. **التصريح والتلميح**: صرّح باستنفاذ طاقة البحث كلّها، وذلك من خلال عبارته المتكررة في عدّة مواضع: "هذا ما ظهر لي في تحقيق المقام"[4]. أمّا التلميح فتجده في أمثلة نثرية ساقها لتوضيح قاعدة من القواعد، من ذلك قوله: "الحِرْمَان للمُشْرِكِين"[5]، و"أَوْعَد الكُفَّار إِيعَادًا"[6] وما هذا إلاّ دعاء على المستعمر الفرنسي وغيره ممن يستولي على بلاد المسلمين.

٤. مصادر (الكافي في التصريف):

وجد مؤلف (الكافي) في كتب المتقدمين، وفي مؤلفاته المادّة الخام التي يبني من خلالها قواعد وأحكاما، ويوسع فيها. ويمكن تقسيم مصادر المخطوط إلى صنفين: مصادر لصاحب المخطوط، ومصادر لغيره.

أولاً- مصادر لصاحب المخطوط:

للمؤلف مصنفات عدّة في شتّى الفنون، رجع إلى بعضها لوضع مؤلفه هذا، وبذلك يكون قد استفاد من مباحثه السابقة. تبين ذلك من خلال

١ - ينظر ص ٧٧، ٢٣١، ٢٣٨، ٢٦٢ من التحقيق.
٢ - ينظر ص ٧١، ٧٧، ٧٩، ٩٦، ١٠٩، ١٣٧، ٢٥٥ من التحقيق.
٣ - ينظر ص ٨٧، ١١٠، ١٣٢، ١٤٣، ١٩٤، ٢١٣ من التحقيق.
٤ - ص ٧١، ٢٠٧ من التحقيق.
٥ - ص ٨٣ من التحقيق.
٦ - ص ٨٩ من التحقيق.

ما ذكره من أسماء كتبه صريحاً، وما لم يصرّح باسمه، وكان لكتابه (شرح لامية الأفعال) أكبر نصيب من الذكر، يظهر ذلك من خلال كثرة المواضع التي أحال فيها على هذا المصنّف[1]. ضف إلى ذلك كتابه (حاشية في النحو) والمقصود بها (حاشية على شرح المرادي على الألفية)، وكذا تفاسيره، وكتبه في النحو. وبسط ذلك حسب الآتي:

أ. **شرح لامية الأفعال**: هو شرح لـ (لامية الأفعال) لابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)؛ وهو عبارة عن منظومة في الأفعال ومصادرها وما اشتقّ منها، شرحها أطفيش منتهياً منها عام (١٢٦٠هـ)[2]، وكان شرحاً جمع فيه آراء مختلفة من مصادر مختلفة، وأبدى برأيه في مواطن كثيرة، إضافة على إعراب أبيات المنظومة.

تمثل اعتماد هذا الشرح، من خلال إحالته عليه لمراجعة جملة من المسائل اختصرها في (الكافي)، وهي - دون شك - مفصّلة هنالك. من ذلك:

- **معاني (أَفْعَل)**: ذكر في (الكافي)[3] معنيين فقط بقوله: "... وغالب هذا النّوع التّعدية. وقد يكون للصيرورة ... ولغيرها، كما بسطته في شرح اللاّمية". أما في (شرح اللاّمية)[4] فذكر عدّة معاني منها: الكثرة، والتعريض، وبلوغ عدد، وبلوغ زمان، وغيرها كثير.
- **مسألة (حَسِب)**: صرّح في الكافي[5] أنّ (يَحْسِب) مضارع (حَسَب) بقوله: "وعندي أنّ يَحْسِب - بالكسر - مضارع حَسَبَ - بالفتح - فذلك من التداخل. فانظر شرحي على اللاّمية".

---

١ - سيأتي ذكر هذه المواضع.
٢ - أثبت هذا التاريخ في خاتمة شرح لامية الأفعال ٤٨٢/٤.
٣ - ص ٩٧.
٤ - ج ٢، ص ١٧٧ وما بعدها.
٥ - ص ٩٧.

وفي (شرح اللاّمية)[1] بسط هذه المسألة بقوله : "يجوز وجهان [أي في مضارع حَسِب] الفتح على القياس، والكسر على الشذوذ قياساً ... الأوّل حَسِب -بكسر السين- بمعنى ظنّ- يَحْسَبُ - بفتحها - ويحسب - بكسرها - مَحْسَبة ... وحِسْبَانا - بالكسر للحاء -.

وأمّا حَسَبَ بمعنى عَدَّ فهو مفتوح السين في الماضي مكسوره في المضارع، وأمّا حَسُب بمعنى شَرُفَ صار ذا حَسَب، فهو مضموم، وكذا مضارعه".

وتجد في بعض المواضع من (الكافي) يذكر عنوان المسألة ويحيل على (شرح اللاّمية) للاطلاع عليها، كونه أراد مؤلفه (الكافي) مختصراً. من ذلك :

- مسألة نيابة المفعول عن الفاعل، وأسباب هذه النيابة : قال في (الكافي)[2] : "وإنما قام المفعول مقام الفاعل، وارتفع ارتفاعه – وهو ضدّه في المعنى - لأنّ للفعل طرفين : طرف الصدّور، وهو الفاعل، وطرف الوقوع وهو المفعول ... وبسطت في النحو، وشرح اللاّمية أسباب حذف الفاعل، ونيابة المفعول عنه".

والعائد إلى (شرح اللاّمية)[3] يجد تفصيل هذه المسألة، إذ بدأ بقوله : "ولابدّ لحذف الفاعل ونيابة غيره عنه، وبناء الفعل للمفعول من سبب يقتضيه لأنّه على خلاف الأصل مثل الجهل بالفاعل ..." وهكذا راح يبسط الموضوع بسوقه الشّواهد من القرآن والحديث الشريف والشعر وأقوال العلماء، مع ضرب الأمثلة المختلفة للبيان.

- مسألة أوزان اسمي المكان والزمان الشّاذّة : ذكر في (الكافي)[4] أنّ

---

١ - ج ١، ص ٢١٩.
٢ - ص ١٥٧.
٣ - ج ٣، ص ١٠١ وما بعدها.
٤ - ص ١٧٢.

اسمي المكان والزمان يأتيان على وزن (مَفْعَل) إذا أُخذا من المضارع المفتوح العين. وعلى وزن (مَفْعِل) إن أخذا من المضارع المكسور العين. وإذا كانا من المضارع الواوي الفاء فالوزن مَفْعِل. ومن المضارع المعتلّ الآخر بوزن مَفْعَل. ثمّ أردف قائلاً: "وشذّ ما خالف ما ذكر. فانظر شرحي على اللاّمية"[1].

وفيه[2] ذكر الأسماء الشّاذّة ؛ منها ما جاء مكسور العين ومفتوحها، وعددها ثلاثة وعشرون، ومنها ما جاء مكسوراً وقياسه الفتح، وعددها ثمانية عشر.

ب. حاشية في النحو[3] : (حاشية على شرح المرادي على ألفيّة ابن مالك) :هي حاشية على أهمّ شرح من شروح ألفية ابن مالك، ذكرها مرّة واحدة صريحاً وذلك من خلال حديثه عن تعاريف علم الصرف، إذ ذكر بعضها، وأحال على هذه الحاشية لمعرفة باقيها، بقوله : "ويطلقان [أي الصّرف والتصريف أيضاً على معرفة أحوال الصّيغ، وعلى غير ذلك. فانظر المرادي وحاشيتي عليه"[4].

ج. كتبه في النحو : حظي النحو باهتمام القطب، لأنّه من العلوم التي تقوّم اللّسان. يتضح ذلك من خلال عناوين كتب عديدة، منها الموجودة ومنها المفقودة. ذكر هذه المؤلفات جملة بعبارات مختلفة مثل : "وفي هذا الفصل مباحث ذكرتها في النحو"[5]، و"بسطت في النحو"[6].

---

١ - ص ١٧٣.

٢ - ج ٤، ص ٤١٣ وما بعدها.

٣ - تراجع المعلومات الخاصة بهذه الحاشية في ص ٦٧ من التحقيق (الهامش).

٤ - ص ٦٧-٦٨ من التحقيق.

٥ - ينظر ص ١١١، ١٢٥ من التحقيق.

٦ - ينظر ص ١٤٣، ١٥٧، ٢٥٧ من التحقيق.

وحقيق بي ذكر عناوين كتب نحوية للمؤلف، لعلّها تكون كلّها المقصودة أو بعضها، وهي الآتية :

- حاشية التمرين[1] : يقصد بها كتاب (تمرين الطلاّب في صناعة الإعراب) للشيخ خالد بن عبد الله الأزهريّ (ت ٩٠٥هـ).
- حاشية ثانية على شرح الآجرّومية[2] : وهذا الشرح ليحيى بن أبي القاسم الدّاوي، من علماء غرداية (ت ١١٢٩هـ).
- حاشية على شرح الشذور[3] : (أي شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب) لابن هشام.
- حاشية على القطر وشرحه[4] : أي (شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى) لابن هشام.
- حاشية على المرادي على الألفية : جزء النّحو.
- شرح شرح أبي سليمان داود التلاّتي على الآجرّومية.
- المسائل التحقيقية في بيان التّحفة الآجرّومية.

إنّ الكتاب الوحيد الذي استطعت مراجعته هو (المسائل التحقيقية في بيان التّحفة الآجرّومية)، وذلك لتحقيق مسائل كثيرة منها : نيابة المفعول عن الفاعل، وأسباب حذف الفاعل[5]، وكذا أسباب بناء الفعل الماضي[6]، والفعل الماضي والمضارع والأمر[7] عامة.

---

١ - ذكرها في شرح اللاّمية، ٢/١٤٠، ١٥٢، و٣/٢٢٥.
٢ - هـذه الحاشية موجودة بمكتبة القطب مخطوطـة برقم (أ-م٣) والحاشية الأولى على الشرح نفسه معدودة من المفقودات.
يراجع : الآراء العقديّة ص٤٠٣.
٣ - ذكرها في كشف الكرب ١/١٢.
٤ - ذكرها في شرح اللاّمية ١/١١٠ و٣/٥٣،٩٥، وكشف الكرب ١/١٢.
٥ - ص ١٢٩.
٦ - ص ٨٩ وما بعدها.
٧ - ص ٨٩ وما بعدها.

ومن المسائل المحال فيها على كتبه النحوية ما يأتي :

- مسألة بناء الماضي : قال المؤلف : "اعلم أنّ البناء ضدّ الإعراب وضدّ الحركة السّكون.. وفي هذا الفصل مباحث ذكرتها في النحو"[1].
- مسألة فعل الأمر : ساق المؤلف عدّة أقوال في مسألة اشتقاق الأمر ثمّ أردفها بهذا القول : "وعن بعضهم أنّ الأمر مضارع حذف منه لام الأمر، وحرف المضارعة كما بسطته، وبسطت البحث فيه في النحو..."[2].
- مسألة همزة (صحراء) : ذكر في فصل الإبدال عند تعرّضه لحرف الهمزة والحروف المبدلة منها، وأنواع هذا الإبدال، أنّ اللاّزم منه في نحو "صحراء"، وهذه الهمزة للتأنيث مبدلة من ألف التأنيث بزيادة ألف قبلها لمدّ الصّوت، وقلبت همزة. ثمّ أعقب قائلاً : "وبسطت ذلك في النّحو"[3].
- مسألة الضميرين (هو-هي) : قال في هذه المسألة موجزاً : "واعلم أنّ لفظ (هو) كلّه اسم مضمر عند البصريّين. وقال الكوفيّون : الضمير الهاء، وأمّا الواو فاتّساع للحركة، وتقوية للاسم. وكذا الخلف في لفظ (هي). وهنا مباحث ذكرتها في النحو"[4].

د. **تفاسيره** : للقطب تفاسير ثلاثة : (هميان الزّاد إلى دار الميعاد)، و(داعي العَمل ليوم الأمل)، و(تيسير التفسير). وقد أشار في (الكافي) إلى تفسيره عند الحديث عن مجيء المصدر بوزن (فَاعله) و(مَفعُول) ممثلاً لذلك ببعض الآي من القرآن قائلاً : "وقد يجيء [أي المصدر]

---

١ - ص ١١١ من التحقيق.

٢ - ص ١٤٣ من التحقيق.

٣ - ص ٢٥٧ من التحقيق.

٤ - ص ١٢٥ من التحقيق.

بوزن (فَاعِل) ... وبوزن (فَاعِلَة) نحو قوله عزّ وجلّ : (فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ) أي بقاء. وقوله جلّ وعلا : (لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ)، أي كذب. وبوزن (مفعول) كقوله سبحانه : (بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ) أي الفتنة. وإن جعلت الباء زائدة فـ(أَيُّ) خبر و(الْمَفْتُون) اسم مفعول مبتدأ. وفي هذه الآي بحث في تفسيرنا وغيره"[1]. ولم يخصّص تفسيراً من تفاسيره، إلاّ أنّ المهمّ في الأمر كونه أحال في هذا الموضع الوحيد على تفسيره، لأنّ شرحه لتلك الآي كان مقتضباً في (الكافي)، وبحثه في أوجه تفسيريّة لها كان مسهباً في تفسيره ؛ وما ذلك إلاّ رغبة في الاختصار، وإفادة المبتدئ بهذه التفاصيل بإحالته على كتب أخرى سواء كانت له أو لغيره.

وقد راجعت كثيراً من الآيات المستشهد بها في (الكافي) في كتابه (تيسير التفسير) سعياً وراء معرفة مدى التّقارب بين ما أورده في المؤلّفين، فلمسته، ممّا يؤكّد اعتماده تفاسيره، واستفادته من مباحث الصّرف والنحو فيها. ولكي يتّضح ذلك أسوق بعض الأمثلة على النّحو الآتي :

- مسألة حذف العين في اسم الفاعل : قال في (الكافي)[2] : "وقد يحذف العين في اسم الفاعل نحو : (هَاعٍ) و(لاَعٍ) ... ومنه قول الله سبحانه وتعالى : (عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ) ؛ أصله (هَائِر). وقد يكون فيه القلب المكاني ... ".

وقد بحث المسألة نفسها في (تيسير التّفسير)[3] بقوله : "(هَارٍ) ألفه عن واو، أو عن ياء لغتان، أصله : (هَوِر)، أو(هَيِر) - بكسر الواو والياء - قلبت ألفاً وأخّر الرّاء ... لا كما قيل : أصله (هَارِوٌ) أو (هَارِيٌ) أعلّ كقاضٍ فأعرب على العين كيدٍ وأخٍ. ولا كما قيل : قدّمت لامه وهي واو أو ياء على

---

١ - ص ٨٥ من التحقيق.
٢ - ص ٢٤٤ من التحقيق.
٣ - ج٦، ص ١٤٥، (مح).

عينه، ثمّ حذفت فأعرب على العين، لأنّ ذلك كلّه خلاف الأصل".

• مسألة فَعِيل بمعنى فَاعِل وبمعنى مفعول : ذكر في (الكافي)[1] أن (فَعيل) بمعنى فَاعِل وبمعنى مفعول لا يقرن بالتّاء إذا كان صفة للمؤنّث بشرط وجود دليل التأنيث، وذلك للفرق بين (فَعِيل) بمعنى مفعول و(فَعيل) بمعنى فاعل. ونبّه على أنّه "قد لا يقرن نحو قوله تعالى : (إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ المُحْسِنِينَ) في أحد أوجه [ذكرها] في غير هذا [أي الكافي] تشبيهاً بفعيل بمعنى مفعول".

وهذه الأوجه المنصوص عليها في قوله هذا أوردها في تفسيره[2]، موضّحاً ما غَمُض. قال : "قلت : وأقرب ما يقال : إنّ فَعِيلا يُذكَّر مع المؤنّث سماعاً فصيحاً لشبهه المصدر، أو للنّسب، أو لشبهه وزن فعيل بمعنى مفعول...".

• مسألة وصل فعل الاثنين وفعل الإناث بالنّون الخفيفة : جاء في (الكافي)[3] قوله : "وانظر لمَ لَمْ توصل الخفيفة بنون الإناث بلا فصل بألف، مع أنّ المجتمع حينئذ نونان لا نونات، وكأنّه كُرِه اجتماع نونين أيضا كقوله تعالى : (قَالَ أَتُحَاجُّونِي فِي اللهِ)".

أمّا في تفسيره[4]، فتجد المسألة مبسوطة من خلال نصّه على أنّ نون الرّفع "حذفت ... لتوالي مثلين، وفيه عمل واحد، أو نون الوقاية لتطرّفها، والحذف بالآخر أليق، لأنّه محلّ التغيير، ولحصول التّكرير بها، ولأنّ الأولى نابت عن الضّمّة، ولأنّها تحذف للجازم، والنّاصب، وفيه عملان: حذف نون الوقاية، وكسر نون الرّفع للياء".

---

١ – ص ١٦٦ من التحقيق.
٢ – تيسير التفسير (مح) ٨١/٥.
٣ – ص ١٥٣ من التحقيق.
٤ – تيسير التفسير (مح)، ٣٥١/٤-٣٥٢.

• مسألة حذف همزة الوصل من (بسم الله) : أورد في (الكافي)[1] أنّ همزة الوصل حذفت "في (بسم الله الرّحمن الرّحيم) اتّفاقاً، وفي (بسم الله) خلافاً لكثرة الاستعمال، فلا تحذف في نحو (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) لقلّته".

وفي تفسيره[2] بحث المسألة بإيراده عدّة أقوال : "قيل: حذفت الألف لأنّ السّين محرّكة في الأصل . . . وحذفت الألف من (بسم الله) في الخطّ كما حذفت نطقاً . . . لكثرة الاستعمال في الكتابة . . . قال الفرّاء : وحذفها مختصّ باسم الله وبالباء، فلا تحذف في نحو : (وباسم)، ونحو : (ليس اسم كاسم الله). وقال الأخفش : تحذف عند الباء مع أسماء الله كلّها، وهكذا (بسم ربّك) . . . والنّاس على مذهب الفرّاء".

ثانياً- مصادر لغيره :

ممّا لا شكّ فيه أنّ صاحب (الكافي) رجع إلى كثير من مصادر اللّغة –على تنوّعها- لإخراج كتابه في أحسن حُلّة ينتفع به طلبته المبتدئون، ويكفيهم عناء البحث. إلاّ أنّك تجده لا يصرّح بأيّ عنوان منها، عدا واحداً وهو شرح المرادي على الألفية المسمّى (توضيح المقاصد والمسالك) بعبارتي : "انظر المرادي"، و"ذكر المرادي". ولقائل أن يقول : إنّ (المرادي) ألّف الكثير، فكيف حصرت ذلك في شرحه على الألفيّة ؟!

أقول – والله أعلم – إنّ صاحب المخطوط حشّى كتاب (المرادي) المذكور، وقد قرنها به في موضع من مواضع (الكافي) بقوله : "انظر المرادي وحاشيتي عليه"[3]. ولا أعلم عملاً آخر للقطب ذا علاقة بالمرادي

١ – ص ١٥٠ من التحقيق.
٢ – هميان الزّاد ٤٥/١ وما بعدها.
٣ – ص ٦٨ من التحقيق.

إلاّ ما ذكرته، وبالتالي يرجّح كتاب (توضيح المقاصد والمسالك).

ومن المسائل التي أحال فيها على هذا المصدر ما يلي:

- تعريف الصرف: ذكر في (الكافي)[1] تعريفين للصّرف، وأشار بأنّ هناك تعاريف أخرى، محيلاً على كتاب المرادي بقوله: "ويطلقان [أي الصّرف والتّصريف] أيضاً على معرفة أحوال الصّيغ، وعلى غير ذلك. فانظر المرادي، وحاشيتي عليه".

وتجد المرادي في كتابه[2] ينصّ على أنّ "المسمّى بعلم التّصريف قسمان:

الأوّل - جعل الكلمة على صيغ مختلفة، لضروب من المعاني كالتّصغير والتّكسير واسم الفاعل واسم المفعول ...

الثّاني - تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها، ولكن لغرض آخر، وتنحصر في الزّيادة والحذف والإبدال ..."

- حروف الإبدال: ذكر المؤلف جملة من حروف الإبدال[3] وعددها خمسة عشر حرفاً في قولهم: (استنجده يوم صال زطّ) -وهي التي اعتمدها- بعدما ذكر عددها عند ابن الحاجب، وجار الله الزمخشريّ. وبعدما انتهى من بسط هذه الحروف أشار بالرجوع إلى كتاب المراديّ للتّوسع في المسألة بقوله: "وقد ذكر المرادي ذلك وزيادة فانظره"[4].

وعندما تعود إلى (توضيح المقاصد والمسالك)[5] تجد صاحبه يطرق موضوع الإبدال عبر صفحات عديدة[6]؛ فيعرّف القارئ بأنّ الإبدال

---

١ - ص ٦٧ من التحقيق.
٢ - توضيح المقاصد والمسالك ٥/٢٠٩.
٣ - ينظر ص ٢٥٦ من التحقيق.
٤ - ص ٢٦٣ من التحقيق.
٥ - ج ٦، ص ٤ وما بعدها.
٦ - من ص ٦ إلى ص ٨٨.

الخاصّ بالإدغام يكون في جميع الحروف عدا الألف. أما الإبدال الخارج عن ذلك فيكون في اثنين وعشرين حرفاً مجموعة في قولهم : (لِجَدٍّ صُرِف شَكِس آمِنٌ طَيَّ ثَوْبِ عِزَّته). وذكر عن بعضهم أنّه يعدّ حروف الإبدال خمسة عشر مجموعة في قولهم : (استنجده يوم صال زطّ). ونبّه المرادي على أنّ الضّروريّ في التّصريف ثمانية أحرف مجموعة في (طويت دائما)، وما خرج عن ذلك فإبداله شاذّ أو معدود في اللّغات القليلة. وهذه الأحرف الثمانية هي التي فصّلها في كتابه، وأردفها بذكر الإبدال في جميع الحروف بإيجاز بترتيبها ترتيباً مخرجياً.

- قصّة أبي عليّ الفارسيّ مع العالم اللّغويّ : ذكر في فصل إبدال الواو والياء –الواقعتان عيناً- همزة من (الكافي)[1] أنّ "الواو والياء المعلّتان الواقعتان عيناً [تبدلان] همزة في اسم الفاعل الثلاثي والصّفة المشبّهة ... [التي] على وزن فَاعِل ... والاقتصار على النّقط في ذلك خطأ ..."واستدلّ على ذلك بقصّة حدثت للعلاّمة أبي عليّ الفارسيّ وصاحب له حين زيارتهما لعالم لغويّ، فقال : "دخل الفارسيّ ورفيق له على مشهور بعلوم العربيّة زائرين له، وبين يديه جزء مكتوب فيه (قائل) - بنقطتين - فقال الفارسيّ : هذا خطّ من ؟ قال : خطّي. فقال لرفيقه : أضعنا خطواتنا في زيارته. فخرجا من ساعتهما. فانظر المراديّ".

وجاء في كتاب المراديّ[2] القصّة نفسها مع بعض التّغيير في العبارة. قال : "قال المطرّزيّ[3] : ومرّبي في بعض تصانيف أبي الفتح ابن جنيّ أنّ أبا عليّ

---

١ – ص ٢٤٢.

٢ – ج ٦، ص ١٤.

٣ – المطـرّزيّ : هـو ناصر بن عبد السّيّد بن عليّ بن المطرّز أبـو الفتح (٥٣٨هـ-٦١٠هـ). نحويّ أديب معتزلـيّ مـن أهل خُـوارزم. صنّف : شـرح المقامات، والمعرب فـي لغة الفقه، والمغـرب في شرح المغرب، والإقناع في اللّغة، وغيرها. ينظر: بغية الوعاة ٢/٣١١.

الفارسيّ دخل على واحد من المتّسمين بالعلم فإذا بين يديه جزء مكتوب فيه (قائل) منقوط بنقطتين من تحت، فقال أبو عليّ لذلك الشّيخ : هذا خطّ من ؟ فقال : خطّي. والتفت إلى صاحبه، وقال : قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله، وخرج من ساعته".

وكان في كثير من الأحيان يشير إلى مصادر بعض المسائل بصيغ مختلفة، من ذلك مثلاً : "مباحث مبسوطة في محلّها"[١] عند حديثه عن همزة الوصل، و"كما بُسط في محلّه"[٢] حينما تعرّض لمسألة إعلال حرفين، وفي "ذلك تصانيف"[٣]، أي حول مسألة كتابة الهمزة.

٥. موقف المؤلف من مسائل الخلاف :

إنّ مؤلف (الكافي) يظهر لك من خلال مواقفه حيال آراء السّابقين ذلك النّاقد البارع ؛ إذ لم يكتف بمجرّد العرض لها، وإنّما تجده يؤيّد أحياناً، ويعارض أحياناً أخرى، فيختار لنفسه رأياً يتبنّاه. كما تجده يصدر أحكاماً خاصّة على بعضها، من مثل : حسن[٤]، مقبول[٥]، ليس بشيء[٦]، صحيح[٧]، أولى[٨]، ليس كذلك[٩]، لا وجه له[١٠]، باطل[١١] ليس برشد[١٢]. وقد لا يعلّق تماماً.

---

١ - ص ٩٨ من التحقيق.
٢ - ص ١٠٢ من التحقيق.
٣ - ص ٢٢١ من التحقيق.
٤ - ينظر ص ١٩٤ من التحقيق.
٥ - ينظر ص ٩٢، ١٩٤ من التحقيق.
٦ - ينظر ص ١٨٩، ٢٠٢، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٥٨ من التحقيق.
٧ - ينظر ص ٨٧، ٩٢، ٩٨ من التحقيق.
٨ - ينظر ص ١٤٤، ١٦٤، ٢٤٤، ٢٥١ من التحقيق.
٩ - ينظر ص ١٠٠ من التحقيق.
١٠ - ينظر ص ٢٣٦ من التحقيق.
١١ - ينظر ص ٨٦ من التحقيق.
١٢ - ينظر ص ٢١٩ من التحقيق.

ومن المسائل الخلافية التي وقف منها موقف المختار ما يأتي :

أ. الاشتقاق :

وقع الاختلاف في مسألة أصل الاشتقاق بين البصريّين والكوفيّين ؛ فالفريق الأوّل يرى أنّ المصدر أصل اشتقّت منه الأفعال، والصّفات، وأسماء المكان، والزّمان، والآلة. ولهم في ذلك أدلّة، بسط بعضها المؤلّف في هذا المؤلّف. أمّا الفريق الثّاني فينصّ على أنّ الفعل هو الأصل، والمصادر مشتقّة منها، مستدلّين بحجج كثيرة أورد بعضها أيضاً.

تبنّى المؤلّف رأي البصريّين، يتضّح ذلك من خلال تصريحه في المقدّمة بأنّ : "الصّرف ... اصطلاحاً تحويل الأصل الواحد - وهو المصدر - إلى صيغة، أو صيغتين، أو صيغ ..."[1]. وأنّ "المصدر أصل اشتقّ منه الفعل، والصّفات، وأسماء المكان، والزّمان، والآلة، والكثرة"[2].

ب. الهمزة :

- **حركة همزة "بين بين"** : إنّ من طرق تخفيف الهمزة جعلها "بين بين". وحكم هذه الهمزة عند البصريّين في حكم المتحرّكة بحركة ضعيفة، جعلتها قريبة من السّاكن. أمّا عند جمهور الكوفيّين فساكنة.

والمؤلّف مع البصريّين في حكمهم، يفهم ذلك من قوله : "[همزة بين بين] عندي متحرّكة بحركة ضعيفة، وبه قال البصريون"[3].

- **أصل همزة (اسم)** : إنّ أصل (اسم) عند البصريّين (سُمْو) من (السُّمُوّ) وهو الرّفعة، حذف اللاّم وهي الواو، وعوّضت بهمزة وصل

---

١ - ص ٦٧ من التحقيق.

٢ - ص ٧٦ من التحقيق.

٣ - ص ١٩٦ من التحقيق.

أوّلاً. أمّا الكوفيّون فـ(اسم) مشتقّ عندهم من (وَسْم) وهو العلامة، حذفت الفاء التي هي واو، وعوّضت بهمزة وصل[1].

وكان مذهب البصريّين هو القياس، لأنّ حذف اللاّم عوّض بهمزة أوّلاً، بخلاف دخول همزة الوصل على ما حذف صدره، وهو غير مألوف في كلام العرب[2].

إنّ صاحب (الكافي) يميل إلى مذهب البصريّين - وإن لم يصرّح بذلك - حسب ما أورده في فصل الإبدال من أنّ: "الإبدال جعل حرف مكان حرف لغير إدغام. فخرج بـ(مكان) نحو: اِبْنٌ، واِسْمٌ؛ فإنّ همزتيهما أولاً عوض عن لام الكلمة آخراً. وقيل: المحذوف في (اسم) فاء الكلمة"[3]. فتقديم رأي البصريّين على رأي مخالفيهم دليل على تبنّيه، كذا إيراد حكم الكوفيّين بعد كلمة (قيل) تبياناً لضعفه.

- **الهمزة المتطرّفة المتحرّكة بعد ساكن**: لكتابة الهمزة حيثما وقعت قواعد معيّنة متّفق حول بعضها، ومختلف حول بعضها الآخر. من ذلك ما هو كائن في مسألة الهمزة المتطرّفة المتحرّكة بعد ساكن. فالمشارقة يرون عدم إثبات صورة الهمزة المحدثة كما في نحو: (جَا)، و(رَأَيْتُ خَبًّا). وصرّح القطب أنّ هذا القول "ليس برشد"[4]. أمّا المغاربة فنصّوا على كتابتها، وهو الصّواب حسب المؤلف. ولعلّ العذر في ذلك هو رفع اللّبس عن القارئ.

- **الهمزة بين الصّحّة والإعلال**: اختلف في ماهية حرف الهمزة؛ فالبعض[5] يراها حرف علّة لأنّه يقلب حرف علّة. والجمهور على خلاف

---

١ - ينظر: همع الهوامع ٢/٢١٩.
٢ - ينظر: شرح اللاّمية ١/١١ وما يليها.
٣ - ص ٢٥٥ من التحقيق.
٤ - ص ٢١٩ من التحقيق.
٥ - ومنهم ابن مالك والميداني. ينظر: نزهة الطرف ص ١٢٥، وشرح اللاّمية ٤/٣٨٥.

ذلك، إذ يراها حرفاً صحيحاً لتحمّلها جميع الحركات، ولا يجري فيها ما يجري في حروف العلّة من تغيير. ولذلك تجدهم يقدّمون المهموز على المعتلاّت[1].

والمؤلّف ينص على أنّ "الهمزة حرف صحيح–على الصّحيح–لتحمّلها الحركات كلّها مطلقا "[2] وهذا دليل على أنّه تابع للجمهور فيما ذهبوا إليه، لأنّه أصحّ مذهباً بدليل قوله: "على الصّحيح".

ت. الأوزان :

- **الوزن (تَفْعَال)** : إنّ الأصل في الخلاف حول هذا البناء يعود إلى أمرين :

عدّ بناء لتكثير مصدر الثلاثي ؛ فـ(التَّهْدار) مثلا لتكثير (الهَدْر) وبه قال البصريّون تبعاً لسيبويه.

عدّ مصدرا لـ(فَعَّل) الدّالّ على الكثرة لشبهه بـ(التَّفْعيل) في الحركات والسّكنات والزّوائد[3].

ذكر المؤلف هذا البناء ضمن أوزان مصادر الثلاثي المجرّد، وعلّق في الختام قائلاً : "وما ذكرت من أنّ (تَفْعَال) مصدر للثلاثي مذهب البصريّين. وقال الكوفيون مصدر الرّباعي بالتشديد للمبالغة، وهو الرّاجح عندي[4].

إذن هو يرجّح رأي الكوفيّين على رأي مخالفيهم، مع أنه أورد هذا الوزن ضمن أبنية مصادر الثلاثي المجرّد.

---

١ - ينظر : شرح اللاّمية ١/١٩٩، وشرح العزّي ص ٢٤، وشرح المراح ص ٩٨.

٢ - ص١٩٦ من التحقيق.

٣ - ينظر : أبنية الصّرف ص ٢٤٤-٢٤٥.

٤ - ص ٨٧ من التحقيق.

- **الوزن (مُفْعُل)** : جاء اسم الآلة على أوزان معيّنة عدّت مقيسة، وهي: مِفْعَل، ومِفْعَال، ومِفْعَلَة. وشذّ عن هذه الأوزان –عند البعض– ما جاء على وزني (مُفْعُل)، و(مُفْعُلة) نحو: المُسْعُط، والمُكْحُلة. أمّا سيبويه فلا تعدّ عنده من أسماء الآلات، وإنّما هي أسماء أوعية، لم يذهب بها مذهب الفعل[1].

وعلّق مؤلّف (الكافي) على مذهب سيبويه بأنّه المذهب الصّحيح، لنصّه: "قال سيبويه : ليس ذلك وأخواته بأسماء آلات، وهو الصّحيح"[2]. وزاد على ذلك بأن استثنى من هذه الأسماء (المُنْخُل) لأنّه آلة للنّخل. إذن هو مع سيبويه في بعض ما ذهب إليه، حيث وافقه في بعض تلك الأسماء، وخالفه في البعض الآخر.

ث. الزّيادة :

بناء (فَعَّل) من مزيد الثلاثي بحرف واحد وسطا، اختلف حول هذا الزائد، هل هو العين الأولى أم الثّانية؛ فجمهور الصّرفيّين يقول بزيادة الثّانية بسبب قربها من الطّرف وهو أولى بالتغيير. كذا التكرار حصل بها، وهي التي تعقبها الياء في المصدر. أمّا الخليل فيرى أنّ الزائد العين الأولى لسكونها، بسبب أنّ السّاكن المزيد يعدّ حرفاً فقط، والمتحرّك يعدّ حرفاً وحركة، والأولى في ذلك تقليل الزّيادة.

إنّ المؤلّف مع الجمهور في رأيهم، لتصريحه بعد ما عرض له : "وهو الصّحيح عندي"[3]، لأنّ ما ذكروه من دلائل ترجّح قولهم، و"المصير إلى الرّاجح متعيّن"[4].

---

١ – ينظر : أبنية الصرف ص ٢٩٠-٢٩١، وشرح الشافية ١٨٦/١ وما بعدها.
٢ – ص ١٧٤ من التحقيق.
٣ – ص ٩٨ من التحقيق.
٤ – ص ٩٨ من التحقيق.

هـ - **الحذف** : اختلف حول المحذوف من اسم مفعول الأجوف، نحو : (مَقُول) الذي أصله (مَقْوُول) نقلت ضمّة الواو الأولى إلى القاف، فالتقى واوان ساكنان ؛ فسيبويه يرى حذف الواو الثّانية لكونها زائدة. والأخفش ينصّ على أنّ المحذوف هو الواو الأولى، لأنّ الثّانية علامة.

وقد أثبت المؤلّف تعقيباً على قاعدة حذف أحد السّاكنين المجتمعين الأوّل منهما معتلّ، والثاني صحيح، بقوله : "أمّا إذا كانا حرفي علّة، فالأصل حذف الثّاني، إلاّ إن كان له معنى على حدة"[1].

تبيّن أنّ صاحب (الكافي) يرجّح رأي سيبويه القائل بحذف الثّاني، وإن كان لمعنى في حالة وجود ما يدّل على المعنى نفسه.

ح. **اللّغة :**

اختلف حول وضع اللّغة، هل هي توقيف ووحي من اللّه تعالى، أم اصطلاح وتوفيق من البشر ؟

فالفريق الأوّل ومنهم الأشاعرة، وأحمد بن فارس، وأبو عليّ الفارسيّ، يقول أنّ اللغّة توقيف بدليل قوله سبحانه : (وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا)[2]، وغيرها من الحجج. أمّا الفريق الثّاني ومنهم المعتزلة وابن الحاجب فيقول بالاصطلاح والتّواضع، ولهم في ذلك أدلّة كثيرة[3].

إنّ المؤلّف مع الفريق الأوّل لتصريحه في حديثه عن مسألة التفريق بين الأمر والماضي والمبني للفاعل والمبني للمفعول من باب (بَاعَ) للإناث الذي يكون بالتّقدير، وإلاّ فالقول أنّ واضع اللّغة غفل عن الفرق بينها إن كان مخلوقاً، غير أنّ "الصّحيح [كونه] الخالق المنزّه عن الغفلة"[4].

---

١ – ص ٢٤٦ من التحقيق.
٢ – البقرة – ٣١.
٣ – ينظر : المزهر ١/٨ وما بعدها، والخصائص ١/٤٠.
٤ – ص ٢٣٩ من التحقيق.

٦. تأثره :

أولاً - التأثر في التبويب : وجد المؤلف في كتب المتقدمين ما يعينه على وضع مصنّفه من حيث تبويب وتنظيم موضوعاته، فسلك منهج مؤلّفين هما: (مراح الأرواح) لأحمد بن علي بن مسعود (ت حوالي القرن ٨هـ) و (كفاية المبتدئ في التّصريف) لمحمّد بن بير علي البركليّ (ت٩٨١هـ) .

سأعرض أوّلاً إلى تبويب (الكافي)، وأعقّبه بتبويب الكتابين الآخرين وأختم كلّ تبويب بتعليق .

أ. تبويب **(الكافي في التّصريف)** : ذكر المؤلّف في المقدّمة أنّه قصر كتابه على مقدّمة وسبعة أبـواب، هي :

الباب الأوّل : [المصدر]

الباب الثّاني : في المضاعف .

الباب الثّالث : في المهموز .

الباب الرّابع : في المثال .

الباب الخامس : في الأجوف .

الباب السّادس: في النّاقص .

الباب السّابع : في اللّفيف .

ب. تبويب **(مراح الأرواح)** : اشتمل أيضا على سبعة أبواب هي :

الباب الأوّل : في الصّحيح .

الباب الثّاني : في المضاعف .

الباب الثّالث : في المهموز .

الباب الرّابع : في المثال .

الباب الخامس : في الأجوف .

الباب السّادس: في النّاقص .

الباب السّابع : في اللّفيف .

إنّ الاتفاق باد في عدد الأبواب وأسمائها، إلاّ في الباب الأوّل الّذي ترك تسميته صاحب (الكافي) بخلاف باقي الأبواب الّتي وضع لها تسميات. وهذا الباب بدأه بالحديث عن المصدر قائلاً : " المصدر أصل اشتقّ منه الفعل والصّفات . . . "[1]، ثمّ ثنّاه بأبنية الأفعال فالمشتقّات الأخرى. وكان تغليب أحد المباحث المبدوء بها على الباب كلّه. أمّا صاحب المراح فسمّى هذا الباب بـ (الصّحيح) إذ بدأ الكلام فيه عن حدّ الصّحيح قائلا : " الصّحيح هو الّذي ليس في مقابلة الفاء العين واللاّم حرف علّة وتضعيف وهمزة "[2]. وتناول فيه الحديث عن أبنية الأفعال الصّحيحة والمشتقّات الأخرى، إضافة إلى المصدر .

إنّ صاحب (الكافي) لم يعلّل لهذا التّبويب الّذي اختاره، بينما صاحب (المراح) فعل ذلك بقوله : "اعلم - أسعدك اللّه - أنّ الصّرّاف يحتاج في معرفة الأوزان إلى سبعة أبواب : الصّحيح، والمضاعف، والمهموز، والمثال، والأجوف، والنّاقص، واللّفيف، واشتقاق تسعة أشياء من كلّ مصدر، وهي : الماضي، والمستقبل والأمر، والنهي، واسم الفاعل، والمفعول، والمكان والزمان، والآلة، فكسرته على سبعة أبواب"[3].

---

١ - ص ٧٦ من التحقيق.
٢ - شرح المراح ص ٧ .
٣ - المصدر نفسه ص ٦.

ج. تبويب (**كفاية المبتدئ في التصريف**) : كان تبويبه على النحو الآتي :

الباب الأوّل : في الصحيح.

الباب الثاني : في المهمور.

الباب الثالث : في المضاعف.

الباب الرابع : في المثال.

الباب الخامس : في الأجوف.

الباب السادس: في الناقص.

الباب السابع : في اللّفيف.

قال البركليّ معلّلاً لهذا التبويب : "... كلّ كلمة لا تخلو ... من أحد هذه الأقسام السبعة ... فهذه التقسيمات ... لابدّ من معرفتها لمن يريد تحصيل الصّرف، حتّى إذا ورد عليه كلمة يعرف أنّها ... من أيّ قسم من الأقسام السبعة ..."[1].

إنّ عدد الأبواب واحد بين المصنّفين، ولا اختلاف إلاّ في شيئين : الأوّل : تسمية الباب الأوّل ؛ فعند صاحب (الكافي) : المصدر، وعند البركليّ : الصّحيح. والثّاني : ترتيب البابين الثاني والثالث ؛ فالثاني في (الكافي) للمضاعف، والثالث للمهموز، وعكس الأمر في (كفاية المبتدئ).

وتقديم المضاعف على المهموز منطقيّ "لقربه من الصّحيح ... لأنّ إبدال حروف العلّة من أحد حرفي المضاعف قليل، وتخفيف الهمزة وتليينها كثير شائع حتّى كان المهموز كالمعتلّ في التخفيف والتّليين "[2].

---

١ - كفاية المبتدئ ص ٥٠-٥٩.

٢ - شرح المراح ص ٨٠.

ثانياً - التأثّر في الموضوعات : إنّ موضوعات التّصريف كثيرة ومتشعّبة، اقتصر المؤلّف على بعضها. وهذه الموضوعات هي :

- تعريف الصّرف.
- تعريف الاشتقاق.
- المصدر وأبنيته.
- أبنية الأفعال المجرّدة والمزيدة والملحقة.
- الماضي، والمضارع، والأمر.
- اسم الفاعل، والصّفة المشبّهة، وصيغ المبالغة، وصيغ التفضيل، واسم المفعول، واسم الآلة، واسما المكان والزمان واسما الهيئة والمرّة.
- الفعل المضاعف وأبوابه، والإدغام.
- الفعل المهموز وأبوابه، وكتابة الهمزة.
- الأفعال المعتلّة : المثال، والأجوف، والناقص، واللّفيف بنوعيه.
- الإبدال اللاّئق بالتّصريف.
- أحكام التوكيد.

يتّضح من خلال هذه الموضوعات أنّ المؤلّف لم يتناول كلّ ما يتعلّق بالتصريف ؛ إذ أسقط كثيراً من المسائل، نحو : المقصور، والممدود، والمنقوص، والنّسب، والتصغير، والجمع والتّثنية، والإضافة وغيرها، متبعاً في ذلك المازني (ت حوالي ٢٤٧هـ) وعلماء آخرين اقتفوا أثره[1]. وهؤلاء ركّزوا على الموضوعات التي لها صلة وطيدة بالإعلال والقلب والإبدال، مكوّنين بذلك مدرسة مستقلّة في علم الصّرف، رائدها المازني الذي ضمّن كتابه الموضوعات الآتية :

---

١ - وهم : ابن جنّيّ (ت ٣٩٢هـ)، وعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، والميداني (ت ٥١٨هـ)، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، والمكودي (ت ٨٠٧هـ)، والبركليّ (ت ٩٨١ هـ). ينظر: المدارس الصّرفية ص٥٠-٦٥.

- أبنية الأسماء والأفعال المجرّدة والمزيدة.
- الزيادة للإلحاق وغيره.
- الإعلال، والإبدال، والقلب، والحذف، والنقل، والإدغام.
- مسائل التمرين، والشاذ[1].

إنّ أتباع هذه المدرسة ومنهم صاحب (الكافي) تجنّبوا الخوض في موضوعات صرفية مثل : التصغير، والتكسير، والمقصور وغيرها، للعلّة التي ذكرها ابن عصفور، إذ قال : "ومن هذا النحو اختلاف صيغة الاسم للمعاني التي تعتوره من التصغير والتكسير، نحو : زُيَيْد، وزُيُود، وهذا النحو من التصريف جرت عادة النحويّين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف"[2].

ثالثاً - التأثّر في المحتوى :

أ. **التأثّر الصّريح :** إنّ المطّلع على المخطوط يجد آراء كثيرة غير منسوبة، أمّا ما نسب منها فقليل، لا تتجاوز العشرين، أصحابها هم على التوالي مرّتبين حسب تاريخ الوفاة :

أبو عمرو بن العلاء (١٥٤ هـ) ، و الخليل بن أحمد (١٧٠ هـ) ، وسيبويه (حوالي ١٨٠ هـ)، والكسائي (١٨٩ هـ)، والأخفش الأوسط (٢١٥ هـ)، والمازني (حوالي ٢٤٩ هـ)، والمبرّد (٢٨٥ هـ)، وأبو حنيفة (٢٨٦ هـ)، وثعلب (٢٩١ هـ)، والسِّيرافي (٣٨٠ هـ)، والفارسي (٣٧٧ هـ)، وابن جنّي (٣٩٢ هـ)، والزمخشريّ (٧٤٦ هـ)، وابن الحاجب (٦٤٦ هـ)، وابن عصفور (٦٦٩ هـ)، والجاربرديّ (٧٤٦ هـ)، والمرادي (٧٤٩ هـ)،

١ - ينظر المنصف (الأجزاء الثلاثة)، والمدارس الصرفية ص ٤٠.
٢ - الممتع ١/٣١.

واللّقّاني (٩٥٨ هـ)، وسعيد قـدّورة (١٠٦٦ هـ)، والسّيّد (؟)[١].

أمّا مواطن ذكرهم فتباعدت وتقاربت عبر مساحة المخطوط ؛ فأنت تجده أحياناً يذكر عدّة أسماء في المسألة الواحدة، ويكتفي بواحد أحياناً أخرى. أمّا الموضوعات التي دعّمت بآرائهم فهي الآتية :

- الاشتقاق الأكبر[٢].
- المصدر : عدّة أبنية المصدر[٣]، والأبنية الدّالّة على مبالغة المصدر[٤].
- أبنية الأفعال : معاني الأبنية[٥]، والزائد من العينين في فعّل[٦]، وتداخل اللّغات[٧]، والماضي والمضارع والمفتوحان[٨].
- الماضي : دلالة الياء في خطاب المفردة[٩].
- المضارع : المحذوف من التّاءين في (تتفاعل)[١٠].
- الأمر : حروف الزيادة، وأصل همزة (ال)[١١].
- اسم الآلة : الأبنية الشاذة[١٢].

---

١ – سبب إيراد (السيد) آخرا هو جهل هويته. ينظر ص ٧٣ من التحقيق.
لمعرفة مواضع ذكرهم ينظر فهرس الأعلام.
٢ – ينظر ص ٧٣ من التحقيق.
٣ – ينظر ص ٨٣ من التحقيق.
٤ – ينظر ص ٨٧ من التحقيق.
٥ – ينظر ص ١٠٠ من التحقيق.
٦ – ينظر ص ٩٩ من التحقيق.
٧ – ينظر ص ٩٢ من التحقيق.
٨ – ينظر ص ٩٣ من التحقيق.
٩ – ينظر ص ١٣٢ من التحقيق.
١٠ – ينظر ص ١٤٠ من التحقيق.
١١ – ينظر ص ١٤٤ من التحقيق.
١٢ – ينظر ص ١٧٤ من التحقيق.

- المضاعف : الحذف في الفعل المضاعف[1]، وثبوت الوصل فيه[2]، وحركة الأمر منه[3]، وتعريف الإدغام[4]، وفتح وكسر فاء (ظلت)[5]، والحركة عند اتصال المضاعف بساكن[6].
- المهموز : المحذوف من الهمزتين المجتمعتين في كلمتين[7]، وأصل لفظ الجلالة[8]، وتحقيق الهمزتين المجتمعتين[9].
- المثال : حذف تاء المصدر[10]، وشذوذ الأسماء على (فُعِل)[11].
- الأجوف : المحذوف من الواوين في (مفعول)[12]، والإعلال الواقع في (فَاعِل)[13]، ونقط (قائل) مع وجود الهمزة[14].
- الإبدال : عدد حروفه[15].

من هذه الآراء ما تطرقت له عند حديثي عن موقف المؤلّف من مسائل الخلاف[16]. وسوف أقتصر على بعض المسائل ممثّلة لكلّ علم بنصّ واحد - إن وجدت له عدّة نصوص -.

١ - ينظر ص ١٨٤ من التحقيق.
٢ - ينظر ص ١٨٨ من التحقيق.
٣ - ينظر ص ١٨٧ من التحقيق.
٤ - ينظر ص ١٧٩ من التحقيق.
٥ - ينظر ص ١٨٤ من التحقيق.
٦ - ينظر ص ١٨٨ من التحقيق.
٧ - ينظر ص ٢٠٣ من التحقيق.
٨ - ينظر ص ٢٠٦ من التحقيق.
٩ - ينظر ص ٢٠٢ من التحقيق.
١٠ - ينظر ص ٢٢٤ من التحقيق.
١١ - ينظر ص ٢٢٦ من التحقيق.
١٢ - ينظر ص ٢٤٦ من التحقيق.
١٣ - ينظر ص ٢٤٣ من التحقيق.
١٤ - ينظر ص ٢٤٢ من التحقيق.
١٥ - ينظر ص ٢٥٦ من التحقيق.
١٦ - وهذه المسائل هي : الزّائد من العينين في (فَعَّل)، والمحذوف من التّاءين المتصدّرتين الفعل المضارع، وأبنية اسم الآلة الشّاذّة، والمحذوف من الواوين في (مفعول). ينظر ص ٢٥٠ من الدراسة و ما بعدها.

١. **الاشتقاق الأكبر :**

ساق المؤلّف نصوصاً كثيرة في هذه المسألة، لم ينسب منها إلاّ اثنين ؛ واحد للسيّد[1]، وآخر للقّاني ونصّه : "قال اللّقّاني : إنّ الأكبر يشترط فيه الموافقة في أكثر الحروف، والمناسبة في باقيها في النوع والمخرج"[2]. وفي كتاب اللّقّاني : "أمّا الأكبر فالمعتبر فيه الموافقة في أكثر الحروف والمناسبة في باقيها في النوع أو المخرج كالثلم وثلب"[3]. ساق هذا الرّأي لتعزيز ما أورده العلماء في تعريفهم للاشتقاق الأكبر من أنّ الشّرط فيه المناسبة بين الحروف[4] من حيث المعنى نفسه. وفي تعريف اللّقّاني توضيح للمسألة، وردّ في الوقت نفسه على الرّأي السابق ؛ إذا اعتبر المناسبة في الحروف غير المتوافقة منحصرة في الصّفة والمخرج.

وتلحظ معي أنّ صاحب الكافي أدخل على قول اللّقّاني بعض التّغيير، من ذلك حذفه للمثال الوارد : "كالثّلم وثَلب"، حيث الميم والباء من مخرج واحد وهو الشفتان.

٢. **المصدر :**

أ. **الفرق بين (فاعَل) و(تفاعل) :** "فَاعَل" و"تَفَاعَل" بناءان يتفقان في المعنى الأصلي وهو المشاركة. وللتفريق بين الصّيغتين من حيث المعنى أو رد جواب الجاربردي، إذ قال : "قال الجاربرديّ : الفرق أنّ البادئ في (فَاعَل) معلوم دون (تفاعل)، ولذا يقال : أضَارَب زَيْد عمراً، أم ضارَب عمرو زَيْدا ؟ ولا يقال ذلك في (تَضَارب)"[5].

---

١ - ينظر ص ٧٤ من التحقيق.

٢ - ص ٧٤ من التحقيق.

٣ - حواشي على مواضع من شرح تصريف العزيّ ظ١٣.

٤ - ينظر ص ٧٢ من التحقيق.

٥ - ص ٩٩ من التحقيق.

وأصل هذا النّصّ : "قد يفرّق بينهما من حيث المعنى بأنّ البادئ في (فَاعَل) معلوم دون (تَفاعل) ولذلك يقال: أَضَاربَ زيدٌ عمراً أم ضاربَ عمرُو زيداً ؟ ولا يقال ذلك في تضاربَ"[1].

ترى أنّ لا فرق بين النّصّين إلاّ من حيث البدء. وكان صاحب (الكافي) قد عقّب على هذا النّصّ بقوله : "وأقول : ليس الأمر كذلك ..."[2] وراح يسرد الرّأي الأصوب في نظره.

ب. **فعَل يَفْعَل** : عُدّ هذا الباب شاذاً لعدم اختلاف الحركتين، قصر على ماكانت فيه العين أو اللاّم حرفاً حلقياً. ومن الأمثلة الواردة : "أبَى يَأْبَى"[3] شذّ لعدم ورود حرف حلق فيه، إلاّ أنّ تخريجات العلماء جعلته بمعنى "مَنَعَ يَمْنَعُ" الحلقيّ اللاّم. وزاد المؤلّف أنّ الاعتبار بالألف الذي هو حرف حلق، وإن كان الأمر كذلك لم يكن الفتح بسببها، لأنّه يستلزم الدّور، وهو أمر مستحيل. وإذا عُدّ دَوْراً مَعِيّاً فمقبول كما عند الشيخ سعيد قدّورة[4].

فالمؤلّف لا ينقل نصّاً لهذا العلم ليدلّل على ما ذهب إليه في المسألة التي يناقشها، وإنّما يثبت صحّته بما أقرّه.

٢. **الماضي** : تحدّث في هذا الفصل عن الضمائر، واستدّل بآراء كثيرة غير منسوبة إلاّ واحدا صرّح بصاحبه وهو الأخفش، إذ قال الأخفش : " الياء في نحو : (تَقُومِينَ) ليس فاعلاً، بل علامة تأنيث والفاعل مستتر"[5].

---

١ - مجموعة الشافية من علم الصرف والخط ص٤٨.

٢ - ص ٩٩ من التحقيق.

٣ - ينظر ص ٩٢ من التحقيق.

٤ - ينظر ص ٩٢-٩٣ من التحقيق.

٥ - ص ١٣٢ من التحقيق.

وإذا قورن النّصّ بما أورده الرّضيّ[1] وهو : "الياء في (تضربين) ليس بضمير بل حرف تأنيث كما قيل في (هذي) والضّمير لازم الاستتار" تجد أن لا فرق إلاّ من حيث الصّياغة .

وقد عقّب صاحب (الكافي) على قول الأخفش بقول بعضهم: إنّ اعتبار الياء علامة تأنيث زيادة على التّاء يؤدّي إلى اجتماع علامتي تأنيث، ثمّ أتى برأي للجمهور يحدّد دلالة التّاء. وهكذا حشد المصنّف أقوالا أخرى[2] في هذه المسألة منها المعارض ومنها المخالف لرأي الأخفش، وختمها برأي مؤيّد هو كون دلالة التّاء الأصليّة الخطاب. وهذا منهج المؤلّف في كثير من المسائل يمحّص البحث فيها .

٣. **المضاعف** : تضمّن هذا الباب آراء كثيرة المنسوب منها قليل، من ذلك ما أورده في مسألة طرائق التّخلّص من الثّقل في الفعل الثّلاثي المضاعف عند تعذّر الإدغام، وتتلخّص في القلب، والحذف، مع جواز الإتمام في نحو (ظَلِلَ) عند اتّصاله بضمير رفع متحرّك. وإذا اختير الحذف فتبقى حركة الفاء دون تغيير وهي لغة الحجازيّين، أو تتغيّر إلى كسرة عن طريق النّقل كما في لغة تميم. ثمّ أردف بقول معاكس لابن جنّي نصّه : "قال أبو الفتح : الفتح لتميم والكسر للحجاز"[3]. والأهمّ في المسألة أنّ الفتح والكسر في الفعل (ظَلِلَ) بعد حذف أحد المثلين واقع في لغات العرب. وعند العودة إلى المنصف[4] تجد نصّ ابن جنّي على اللّهجتين بقوله : "يقال : ظِلْتُ وظَلْتُ بمعنى : ظَلِلْتُ ... " . وبعد ذكر قول ابن جنّي عقّب بقوله : "وذلك الحذف بالوجهين من

---

١ - شرح الكافية ٢/ ٩ .
٢ - ينظر ص ١٣١-١٣٢ من التحقيق.
٣ - ص ١٨٤ من التحقيق.
٤ - ج ٣ ص ٨٤ .

لغة سليم وغيرهم "[1]، ثمّ بقول سيبويه وابن عصفور الّذي ينقض رأي ابن جنّي، إذ عدّاه شاذّا لم يرد إلاّ في ألفاظ معدودة.

٤. **المهموز**: من المسائل المتناولة في هذا الباب مسألة الهمزتين المفتوحتين المجتمعتين من كلمتين، وفيها آراء عدّة، منها جواز الإثبات، وجواز الإبدال، وجواز التّسهيل، وأخيراً جواز الحذف، وفيه وقع الاختلاف حول أيّهما تحذف. استدلّ على ذلك بقولين، الأوّل للخليل القائل: "المحذوفة الثّانية، لأنّ الثّقل إنّما حصل بها"[2] والثّاني لأبي عمرو القائل : "الأولى كما أبدلوا أوّل المثلين ياء للتّخفيف ..."[3] فهذان مذهبان معتمدان لقوله : "جاز حذف إحداهما "[4]؛ الأولى على مذهب أبي عمرو، والثّانية على مذهب الخليل، ولم يعلّق على الرأيين .

٥. **المثال** : تحدّث عن مسألة حذف التّاء المعوّضة عن الواو في المصدر، وما اشترطه العلماء لهذا الحذف ؛ فمنهم من قال تحذف للضّرورة، أو عند الإضافة لأنّها تقوم مقامها، ومن القائلين بهذا الرّأي الأخير الفرّاء. أمّا سيبويه فيجوّز الحذف مطلقا – أي دون قيد –.

أورد المؤلّف رأي الفرّاء دون نسبته إليه، واكتفى بلفظ "قيل"[5]. أمّا سيبويه فذكره بعبارة: " قيل عن سيبويه ..."[6].

أمّا التّعليق الوارد بعد قول الفرّاء، ونصّه : "ولا دليل فيه لجواز أن يكون بألف بعد الدّال جمع (عـدوة) ... لم يتفطّن لها السّامع فكتبه بغير ألف ..."[7] ينبئ عن ضعف مذهب الفرّاء .

---

١ – ص ١٨٤ من التحقيق.
٢ – ص ٢٠٣ من التحقيق.
٣ – ص ٢٠٣ من التحقيق.
٤ – ص ٢٠٣ من التحقيق.
٥ – ص ٢٢٣ من التحقيق.
٦ – ص ٢٢٤ من التحقيق.
٧ – ص ٢٢٤ من التحقيق.

٦. **الأجوف** : من مسائل الإعلال ما وقع في اسم فاعل الأجوف اليائي والواوي[1]، وقد فسّر بطرق شتّى، منها :

- قلب عين اسم الفاعل ألفا ثمّ قلبها همزة وهو قول الأكثريّة .
- قلب الواو أو الياء همزة مباشرة (غير منسوب) .
- قول المبرّد أن ألف فاعل دخلت على ألف الفعل، فالتقى ألفان وقد تعذّر الحذف للالتباس بالفعل، فالتجأ إلى تحريك العين – لأنّ أصلها الحركة – فصارت همزة .

وجاء الرّدّ بعد مذهب المبرّد بتوجيه النّقد إلى القائلين بالرّأي الأوّل، بأنّهم تكلّفوا، إذا اعتبروا الألف كالفتح أو كالفتحتين، و أنّ تعليلهم فيه عمل كثير: القلب ،والتقاء السّاكنين،والتّحريك ،والقلب. وختم بقوله : "التّحقيق أنّ الواو والياء في مسألتنا قلبتا همزة من أوّل الأمر لثقل الكسرة عليهما . . . ولئلاّ يلتبس الاسم في الخط بفعل المفاعلة "[2].

٧. **الإبدال** : اختلف في عدد حروف الإبدال، لم يذكر المؤلّف من المذاهب إلاّ ثلاثة؛ الأوّل لابن الحاجب الّذي عدّها أربعة عشر، والثّاني لجار اللّه الّذي نسب إليه القول بثلاثة عشر – وهو خطأ – وآخرها غير منسوب وأصله للزّمخشريّ ونصّه : "قيل : خمسة عشر يجمعها قولك : استنجده يوم صال زطّ "[3].

علّق على رأي ابن الحاجب بإعراب الجملة المتضمّنة حروف الإبدال، وشرح لفظة واحدة. أمّا القول بالثلاثة عشر فعقّب عليه بشرح لغويّ، وتنبيهات لما أسقط من حروف. أمّا مذهب الزّمخشري[4] فأردفه

---

١ – ينظر ص ٢٤٢-٢٤٣ من التحقيق.
٢ – ص ٢٤٣ من التحقيق.
٣ – ص ٢٥٦ من التحقيق.
٤ – ينظر المفصّل ص ٣٦٠ .

بتفسير لغوي لبعض ألفاظ المجموع. وهذا الرّأي الأخير هو المعتمد عند المؤلّف بدليل ما ورد من بسط لحروف الإبدال مرتّبة التّرتيب نفسه.

ب.التّأثّر غير الصّريح : تعدّدت النّصوص الغير منسوبة إلى أصحابها في كلّ باب من أبواب المخطوط. ويمكن عزو السّبب في ذلك إلى أنّ المؤلَّف موضوع للمبتدئين الذين يهتمّون بالمعلومة دون صاحبها. وسبب آخر هو عدم إثقال كاهل المصنّف بهذه الأسماء – مثل ما فعل في شرح لامية الأفعال –.

تنوّعت هذه النّصوص ما بين أبنية، وتعاريف، وتعليلات، ومذاهب وغيرها. وسيكون تفصيل الكلام فيها حسب العلماء مرتّبين وفق تاريخ الوفاة، ممثّلة لكلّ واحد بجملة من النّصوص، بادئة بما ورد في المخطوط، ومعقّبة بما جاء في مصدر صاحب النّصّ الأصلي لكشف أوجه التّشابه والاختلاف بينهما.

- **سيبويه** : (حوالي ١٨٠هـ) : تعدّدت مواطن ذكر اسم سيبويه في المخطوط. أمّا المواطن الّتي لم يذكر فيها فكثيرة ؛ فهو في كلّ موضوع من مواضيع (الكافي)، كون كتابه منبعا ينهل منه كلّ متصدّ لعلم الصّرف. ويظهر ذلك من خلال ما يأتي :

أ. **أوزان مزيد الثّلاثي في الأفعال** : نصّ المؤلّف على أنّ أبنية الثّلاثي المزيد هي : أَفْعَلَ، وفَعَّلَ، وفَاعَلَ، وانْفَعَلَ، وافْتَعَلَ، وتَفَاعَلَ، وَتفَعَّلَ، وافْعَلَّ، واسْتَفْعَلَ، وافْعَوعَل، وافْعَوَّلَ، وافْعَالَّ[١].

وعند سيبويه : أَفْعَل، وفَعَّل، وانْفَعَلَ، وافْتَعَلَ، وفَاعَلَ، وتَفَاعَلَ، واسْتَفْعَلَ،

١ – ينظر ص ٩٦–١٠٣ من التحقيق.

وتَفَعَّلَ، وافْعَوعل، وافْعَلَّ، وافْعَالّ، وافْعَوَّلَ[1].

إنّ عدد الأبنية عند العلمين اثنا عشر، اختلف في ترتيبها. ولم يلتفت صاحب المخطوط إلى ما زاده المتأخرون من أبنية[2].

ب. **أوزان الملحق بالرّباعي المجرّد** : هذه الأوزان عند المؤلّف هي :

فَعْلَلَ، نحو : جَلْبَبَ، وشَمْلَلَ.

فَوْعَلَ، نحو : حَوْقَلَ، وجَوْرَبَ.

فَيْعَلَ، نحو : بَيْطَرَ.

فَعْوَلَ، نحو : جَهْوَرَ.

فَعْنَلَ، نحو : قَلْنَسَ.

فَعْلَى، نحو : قَلْسَى[3].

وفي الكتاب[4] :

فَعْلَلْتُ، نحو : جَلْبَبْتُ.

فَوْعَلْتُ، نحو : حَوْقَلْتُ.

فَيْعَلْتُ، نحو : بَيْطَرْتُ.

فَعْوَلْتُ، نحو : جَهْوَرْتُ.

فَعْلَيْتُهُ، نحو : قَلْسَيْتُهُ.

فَعْنَلْتُ، نحو : قَلْنَسْتُ.

إنّ عدد الأوزان واحد، والأمثلة واحدة، ولا اختلاف إلاّ في ترتيب الوزنين الأخيرين.

١ - ينظر الكتاب ٤/٥٥-٧٦.
٢ - ينظر أبنية الصّرف ص ٤٠١.
٣ - ينظر ص ١٠٥-١٠٦ من التحقيق.
٤ - ج ٤ - ص ٢٨٦.

ت. **أوزان الملحق بالرّباعي المزيد (تَفَعْلَلَ)** : ذكر المؤلّف أنّ أبنية الملحق بتَفَعْلَلَ خمسة هي :

تَفَعْلَلَ، نحو : تَجَلْبَبَ.

تَفَوْعَلَ، نحو : تَجَوْرَبَ.

تَفَيْعَلَ، نحو : تَشَيْطَرَ، وتَفَيْهَقَ.

تَفَعْوَلَ، كتَرَهْوَكَ.

تَمَفْعَلَ، نحو : تَمَسْكَنَ، وتَمَدْرَعَ، وتَمَنْدَلَ ،وتَمَنْطَقَ[1].

وقال سيبويه : "قد تلحقها التّاء في أوائلها كما لحقت في (تَدَحْرَجَ)، وذلك قولك : قَلْسَيْتُهُ فتَقَلسَى، وجعْبَيْتُهُ فتَجَعْبَى[2]، وشَيْطَنْتُهُ فتَشَيطَنَ تَشَيطُنًا، وتَرَهوَكَ تَرَهْوُكًا ... وقد جاء (تَمَفعَلَ) وهو قليل، قالوا : تَمَسْكَنَ وتَمَدْرَعَ "[3].

تلحض أنّ عدد الأبنية الملحقة بتفعلل عند سيبويه ستّة أيضا، وإنّ مثّل لبعضها فقط. أمّا عند مؤلّف (الكافي) فخمسة، إذ أسقط وزن (تَفَعْلَى).

ث. **أوزان الملحق بالرّباعي المزيد (افْعَنْلَلَ)** : عدد هذه الأبنية عند المؤلّف اثنان هما : افْعَنْلَلَ، وافْعَنْلَى[4].

وقال سيبويه : " يكون الحرف على (افْعَنْلَلْتُ) و(افْعَنْلَيْتُ) "[5].

تأثّر المؤلّف يظهر في اقتصاره على ما أورده سيبويه. كذا في وزن (افْعَلَلَّ)

---

١ – ينظر ص١٠٦–١٠٧ من التحقيق.

٢ – جعب : صنع، وجمع، وقلب، وصرع ينظر : المعجم الوسيط ١/١٢٤.

٣ – الكتاب ٤/٢٨٦، وأبنية الصّرف ص٤٠٤.

٤ – ينظر ص١٠٧ من التحقيق.

٥ – الكتاب ٤/٢٨٦ – ٢٨٧.

الّذي لم يذكر له ملحقات محتذيا ما فعله سيبويه، مخالفا الّذين ابتكروا أبنية أخرى[1].

ج- **أوزان الآلة** : قال المؤلّف : "صيغته (مِفْعَل) ... ويأتي بوزن (مِفْعَال) كـ(مِفْتَاح)، و(مِفْعَلَة) كـ (مِكْسَحَة) ... "[2].

وقال سيبويه : "كلّ شيء يعالج به فهو مكسور الأوّل كانت فيه هاء التّأنيث أولم تكن، وذلك [قولك] : مِحْلَبْ، ومِنْجَلْ، ومِكْسَحَةٌ، ومِسَلَّةٌ[3] ... وقد يجيئ على (مِفْعَالْ) نحو : مِقْرَاضْ[4]، ومِفْتَاحٌ، ومِصْبَاح ... "[5] الاتفاق وارد في عدد الأبنية وهو : مِفْعَل، ومِفْعَلَة، ومِفْعَال.

- **ابن جنيّ (٣٩٢ هـ)** : عالج المؤلّف كثيراً من المسائل بطرق تشبه تلك التي اتخذها ابن جنيّ، فأورد تعليلات وآراء له، أقتصر على التمثيل ببعضها :

أ. **الإدغام** :

قال المؤلف : "في (افْتَعَلَ) من ... (الظُّلْم) : اظْطَلَمَ ... ويجوز إبدال الظاء طاء فيدغم، وإبدال الطاء ظاء فتدغم أيضاً، لأنّ الظاء والطاء مستويان في العظم "[6].

وقال ابن جنيّ : "يروى على ثلاثة أوجه : (فَيَظَّلِمُ) و(فَيَظْطَلِمُ) و(فَيَطَّلِمُ)، وأصله : (يَظْتَلِمُ). فمن قال : (يَظَّلِمُ) أبدل الزائد للأصلي ... ومن قال : (فَيَظْطَلِمُ) ... وهو الوجه أبدل التاء طاء، لأجل الظاء قبلها ... ومن قال : (فيَطَّلِمُ) أبدل الظاء طاء، وأدغمها في الطاء

---

١ – ينظر أبنية الصّرف ص ٤٠٥.

٢ – ص ١٧٤ من التحقيق.

٣ – هي الإبرة الضّخمة، ينظر: المعجم الوسيط ١/٤٤٥.

٤ – هو المقصّ، وهو ما يقرض به الثّوب أو غيره. ينظر : المعجم الوسيط ٢/٧٢٧.

٥ – الكتاب ٤/٩٤-٩٥.

٦ – ص ١٩٢ من التحقيق.

لقربها منها وموافقتها إيَّاها في الاستعلاء والإطباق"[1].

النّصّان متقاربان من حيث حكاية اللّغات الثلاثة، والتعليل للإبدال الواقع في الطاء والظاء، والإدغام، ولا اختلاف إلاّ في الصياغة.

قال المؤلّف : "يقال في (افتَعَل) من (الصَّبْر) : اصْطَبَرَ، ولا تدغم الصَّاد في الطاء لما مرّ من أنّ الصّفيريّ لا يدغم إلاّ في مثله، وذلك لئلاّ يذهب صفيره. وأمّا إبدال الطّاء بعد ذلك صادا وإدغام الصّاد فيه فجائز؛ تقول : (اصّبر)"[2].

قال ابن جنّي : "أمّا (اصتبر) فإنّها وإن كانت الصّاد مهموسة كالتّاء فإنّ فيها استعلاء ليس في التّاء؛ فأرادوا أن يكون عملهم من وجه واحد، فأبدلوا الزّائد للأصلي فقالوا : (اصَّبّرَ)، ولا يجوز في (اصْطَبرَ) : (اطَّبَرَ) على أن تدغم الصّاد في الطّاء : لأنّ في الصّاد صفيرا و تمام صوت، فلو أدغمتها لسلبتها ذلك؛ ومتى كان الإدغام ينقص الأوّل شيئا لم يجز"[3].

إنّ النّصّ الثّاني أطول من الأوّل لكون ابن جنّي فصّل في تعليلاته. والاتّفاق دائما في حكاية الأوجه الثّلاثة : الأوّلان الجائزان (اصطبر) و(اصّبر)، و الوجه الثّالث المرفوض (اطّبر).

ب. الإعلال :

• قال المؤلّف : "لم يعلّ (الحيوان، والنّزوان) ونحوهما لوجود الاضطراب في المعنى"[4].

---

١ - المنصف ٣٢٩/٢.
٢ - ص ١٩٢ من التحقيق.
٣ - المنصف ٣٢٨/٢.
٤ - ص ٢٣٣ من التحقيق.

وقال ابن جنّي : إنّما صحّت اللاّم في (النَّزَوَات، والغَلَيَان) لأنّها لو قلبت ألفا – وبعد ألف فعلان – لالتقى ساكنان فوجب حذف إحدى الألفين، فكان اللّفظ يصير بعد الحذف إلى (نَزَان، وغَلاَن) فيلتبس مثال (فَعَلاَن) ب(فَعَال) ممّا لامه نون، فكره ذلك لذلك "[1].

أفاض ابن جنّي في تعليل عدم قلب لام (غَلَيَان، ونَزَوَان) وتدرّج ليصل إلى السّبب وهو الاضطراب في المعنى. أمّا أطفيّش فاختصر. ووجه الشّبه النّتيجة الواحدة.

• قال المؤلّف : "شذّ (دُئِل) اسما لدويّبة، واسما لقبيلة أبي الأسود منقولا من اسم الدّويبّة. و(رُئِمَ) اسما للعجز، أو لحلقة الدّبر. و(وُعِلَ) ... إلاّ أنّ النّسب (الدّؤلي) – بفتح الهمزة – لأنّها لو كسرت لكان قبل ياء النّسب كسرتان، فيثقل اللّفظ بياءين وكسرتين "[2].

وقال ابن جنّي : " ليس في الكلام اسم على (فُعِلَ) ... إنّما هذا بناء يختصّ به الفعل المبني للمفعول... إلاّ في اسم واحد وهو (دُئِلَ) وهي دُوَيبَّة، وبها سمّيت قبيلة أبي الأسود الدُّؤَلي. وإنّما فتحت الهمزة في النّسب لتوالي الكسرتين مع ياءي الإضافة، فهربوا إلى الفتح "[3].

ذكر كلّ منهما البناء الشّاذّ (دُئِلَ)، وشرحاها، واتّفقا في تعليل فتح همزة (الدُّؤَلي).

- **الميداني (٥١٨ هـ)** : خصّص المؤلّف حيّزا واسعا لعلم الاشتقاق لصلته الوثيقة بعلم الصّرف، فأورد تعاريف، وتعليلات، وأمثلة كثيرة، وهي نصوص لعلماء مختلفين، منهم الميداني الّذي أورد له ما يأتي :

---

١ – المنصف ٢/٧.
٢ – ص ٢٢٥-٢٢٦ من التحقيق.
٣ – المنصف ١/٢٠.

التّعريف العلمي للاشتقاق الأصغر : قال الشّيخ أطفيّش : " من أراد تعريفه من حيث العلم به لا العمل به قال في الأصغر : هو أن تجد موافقة فرع لأصل بحروفه الأصول والمعنى فتردّه إليه "[1].

وقال الميداني : " الاشتقاق أن تجد بين اللّفظين تناسبا في المعنى والتّركيب فتردّ أحدهما إلى الآخر، نحو ردّك (ضَرَبَ) إلى (الضَّرْبِ) و (المَضرُوبِ) و (المَضْرَبِ) إليه أيضا للمناسبة بينهما في اللّفظ والمعنى "[2].

لا اختلاف بين النّصّين إلاّ في الصّياغة وزيادة أمثلة في النّصّ الثّاني.

- **الزّمخشري (٥٣٨ هـ)** : للزّمخشري تأثير واضح في هذا المصنّف، يظهر ذلك من خلال ما يأتي :

أ. **أبنية المصدر** : قال المؤلّف عن مصادر الثّلاثي : " مصادر الثّلاثي كثيرة، ترتقي عند سيبويه إلى اثنين وثلاثين ... "[3] وهذه الأبنية هي : فَعْلٌ، نحو : نَصْرٌ، ورَفْعٌ، وفِعْلٌ، نحو : فِسْقٌ، وفُعْل، نحو : شُغْل، وفَعَل كفَرَح، وفَعِل كحَنِقَ، وفِعَل كعِظَم، وفُعَل كالهُدَى، وفَعْلَة نحو رَحْمَة، وفِعْلَة، كنِشدَة، وفُعْلَة كحُمْرَة، وفَعَلَة كغَلَبَة، وفَعِلَة كشَرِكَة، وفَعْلَى كدَعْوَى، وفِعْلَى كذِكْرَى، وفُعْلَى كبُشْرَى، وفَعَلاَن كلَيَّان، وفِعْلاَن كالحِرْمَان، وفُعْلاَن كغُفْرَان، وفَعَلاَن كنَزَوَان، وفَعَال كذَهَاب، وفِعَال كخِرَاف، وفُعَال كسُؤَال، وفَعَالة كزَهَادَة، وفِعَالَة كدِرَايَة، وفُعُولٌ كدُخُول، وفَعُول كقَبُول، وفَعِيل كصَهِيل، وفُعُولَة كصُهُوبَة، ومَفْعَلٌ كمَدْخَلٌ، ومَفْعِل كمَرْجِع، ومَفْعَلَة كمَرْضَاة، ومَفْعِلَة كمَحْمِدَة[4].

---

١ – ص ٧٤ من التحقيق.
٢ – نزهة الطرف ص ٧٥-٧٦.
٣ – ص ٨٣ من التحقيق.
٤ – ينظر ص ٨٣-٨٥ من التحقيق.

وقال الزّمخشري : "أبنيته في الثّلاثي المجرّد كثيرة مختلفة، يرتقي ما ذكره سيبويه منها إلى اثنين وثلاثين بناءا، وهي : فَعْل، فِعْل، فُعْل، فَعْلَة، فِعْلَة، فُعْلَة، فَعْلَى، فِعْلَى، فُعْلَى، فَعْلَان، فِعْلَان، فُعْلَان، فَعَلَان، فَعَل، فَعِل، فِعَل، فُعَل، فِعِلَة، فَعِلَة، فَعَال، فِعَال، فُعَال، فَعَالَة، فِعَالَة، فُعُول، فَعُول، فَعِيل، فُعُولَة، مَفْعَل، مَفْعِل، مَفْعَلَة، مَفْعِلَة، وذلك نحو: قَتْل، وفِسْق، وشُغْل، ورَحْمَة، ونِشْدَة، وكُدْرَة، ودَعْوَى، وذِكْرَى، وبُشْرَى، ولَيَّان، وحِرْمَان، وغُفْرَان، ونَزَوَان، وطَلَب، وخَنِق، وصِغَر، وهُدًى، وغَلَبَة، وسَرِقَة، وذَهَاب، وصِرَاف، وسُؤَال، وزَهَادَة، ودِرَايَة، ودُخُول، وقَبُول، ووَجِيف، وصُهُوبَة، ومَدْخَل، ومَرْجِع، ومَسْعَاة، ومَحْمِدَة"[1].

يظهر الاتّفاق في عدد الأبنية وهو اثنان وثلاثون، وأغلب الأمثلة. أمّا الاختلاف فتمثّل في ترتيب هذه الأبنية، والتّمثيل لبعضها وعددها ثمانية، وهي: (فَعْل، فُعْلَة، فَعَل، فِعَل، فَعِلَة، فِعَال، فَعِيل، مَفْعَلَة).

ب. **حروف الإبدال** : ذكر المؤلّف أنّ حروف الإبدال عند جار اللّه ثلاثة عشر، وهو سهو وقع فيه بدليل ما أورده الزّمخشري نفسه في (المفصّل)[2] من أنّها خمسة عشر. وهذا الرّأي ساقه صاحب (الكافي) بقوله : " قيل : خمسة عشر يجمعها قولك: (استنجده يوم صال زط)"[3]؛ فهو لم يصرّح بصاحبه الّذي هو الزّمخشري القائل : " يقع الإبدال في الأضرب الثّلاثة [أي الأسماء والأفعال والحروف] كقولك : (أُجُوه، وهَرَاق، وألاّ فَعَلْت). وحروفه حروف الزّيادة، والطّاء، والدّال، والجيم، والصّاد، والزّاي، ويجمعهما قولك : (استنجده يوم صال زط) "[4].

---

١ – شرح المفصل ٤٣/٦.
٢ – ص ٣٦٠.
٣ – ص ٢٥٦ من التحقيق.
٤ – شرح المفصل ٧/١٠.

وقد علّل ابن يعيش هذا الرّأي بقوله: "أمّا حصر حروف البدل في العدّة الّتي ذكرها فالمراد الحروف الّتي كثر إبدالها، واشتدّت، واشتهرت بذلك"[1].

إنّ المؤلّف اختار هذا الرّأي تبعا لتعليل ابن يعيش السّابق بدليل ما سار عليه من بسط لهذه الحروف في مصنّفه.

- **ابن الحاجب** (٦٤٦ هـ): تعثر في المخطوط على نصوص مختلفة لابن الحاجب تمثّلت خاصّة في التّعاريف الآتية:

أ. **اسم الفاعل**: قال صاحب (الكافي): "اسم الفاعل ما اشتقّ من المصدر لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث"[2].

وقال ابن الحاجب: "اسم الفاعل ما اشتقّ من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث"[3].

لا فرق بين النّصّين إلاّ في بعض الألفاظ.

ب. **الصّفة المشبّهة**: قال المؤلّف: "الصّفة المشبّهة ما اشتقّ [من المصدر] لمن قام به الفعل على معنى الثّبوت"[4].

وقال ابن الحاجب: "الصّفة المشبّهة ما اشتقّ من فعل لازم لمن قام به على معنى الثّبوت"[5].

---

١ - المصدر نفسه ١٠/٧.
٢ - ص ١٥٨ من التحقيق.
٣ - شرح الكافية ١٩٨/٢.
٤ - ص ١٦٣ من التحقيق.
٥ - شرح الكافية ١٠٥/٢.

الأمر نفسه بالنّسبة لهذين التّعريفين؛ إذ لا اختلاف إلاّ في بعض الألفاظ.

ت. **اسم المفعول** : قال أطفيّش : "اسم المفعول ما اشتقّ من المصدر لمن وقع عليه الفعل"[1]. وعند ابن الحاجب : "اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه"[2].

إنّ المؤلف ينصّ في كلّ تعريف أنّ هذه المشتقّات مأخوذة من المصدر. أمّا ابن الحاجب فيقول باشتقاقها من الفعل أي المصدر على ما أثبته الرضيّ إذ قال : "قوله : (ما اشتقّ من فعل) أي مصدر وذلك على ما تقدّم أنّ سيبويه سمّى المصدر فعلاً وحدثاً وحدثاناً. والدليل على أنّه لم يرد بالفعل نحو : ضَرَبَ ويَضْرِبُ، وإن كان مذهب السيرافي أنّ اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل، والفعل مشتق من المصدر أنّ الضمير في قوله : (لمن قام) راجع إلى الفعل والقائم هو المصدر والحدث"[3].

- **أحمد بن عليّ بن مسعود (حوالي ق٨ هـ)** : في (الكافي) آثار عدّة لهذا العلم الذي صرّح بالأخذ عنه في (شرح لامية الأفعال)، وأغفل ذلك هنا. تمثلت هذه الآثار في المنهج والمحتوى ؛ فالأوّل خصّصت له نصيباً على حدة، والثاني سأمثّل له ببعض النّصوص هي الآتية :

أ. **تعريف الصّرف والنحو** : قال المؤلّف : "الصّرف أمّ العلوم، والنحو أبوها"[4]. وقال صاحب المراح : "اعلم أنّ الصّرف أمّ العلوم والنّحو أبوها"[5].

---

١ - ص ١٧٠ من التحقيق.
٢ - شرح الكافية ٢٠٣/٢.
٣ - شرح الكافية ١٩٨/٢.
٤ - ص ٦٧ من التحقيق.
٥ - شرح المراح ص ٣.

إنّ مؤلف (الكافيّ) أخذ التعريف كما هو دون تغيير يذكر.

ب. **الفعل الماضي : قال المؤلّف : "زيدت الألف في (ضَرَبا) و(ضَرَبَتا) ليدلّ على (هُمَا)، والواو في (ضَرَبُوا) ليدلّ على (هُمْ) بالإشباع، والنون في (ضَرَبْنَ) ليدلّ على (هُنَّ)"**[1].

وقال أحمد بن مسعود : "زيدت الألف والواو والنون حتّى يدللن على (هُمَا، وهُمُو، وهُنَّ)"[2].

تلحظ أنّ النّصّ الأوّل أطول من الثاني، زاد فيه صاحبه أمثلة للتوضيح.

- **علي الجرجاني** (٨١٤ هـ) : أورد المؤلّف نصوصا للجرجاني، تضمّنت تعاريف لأنواع الاشتقاق، تفصيلها على النّحو الآتي :

أ. **تعريف الاشتقاق الكبير** : عرّفه المؤلّف قائلا : " قيل : إنّ الكبير أن تكون المناسبة بين المشتق والمشتق منه في اللّفظ دون التّرتيب، كجبذ من الجذب"[3].

وقال الجرجاني : "الكبير أن يكون بين اللّفظين تناسب في اللّفظ والمعنى دون التّرتيب، نحو : جبذ من الجذب"[4].

النّصّان متشابهان في الصّياغة والأمثلة، عدا ما وقع من إسقاط لفظ (المعنى) من النّصّ الأوّل وتقديم وتأخير في الكلمات.

ب. **تعريف الاشتقاق الأكبر** : قال المؤلّف : " قيل : هو أن يكون بينهما

١ – ص ١١١ من التحقيق.
٢ – شرح المراح ص ٢٦.
٣ – ص ٧٢ من التحقيق.
٤ – التّعريفات ص ٢٨.

مناسبة في المخرج كنعق من النّهق"[1]. وقال الجرجاني : "الأكبر أن يكون بين اللّفظين تناسب في المخرج نحو: نَعَقَ من النَّهق"[2].

إنّ التّطابق التّام باد سواء في الألفاظ أو الصّياغة أو في الأمثلة.

٧. الشّواهد القرآنيّة :

إنّ الشّواهد القرآنيّة لتحظى في كتب اللّغة باهتمام كبير، ومنها كتاب (الكافي) الّذي حوى بين دفّتيه إحدى وستّين شاهدا، توزّعت حسب الآتي:

باب المصدر : مجموع الشّواهد ثلاث وعشرون، منها :

- في مبحث المصدر : شاهد واحد.
- في فصل أبنية مصادر الأفعال : ثلاثة شواهد.
- في فصل الماضي : عشرة شواهد.
- في فصل المضارع : شاهدان.
- في فصل الأمر : ستّة شواهد.
- في فصل صيغة فعيل بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول : شاهد واحد.

باب المضاعف : مجموع الشّواهد تسعة عشر شاهدا.

باب المهموز : ستّة شواهد.

باب المثال : شاهدان.

باب الأجوف : مجموع الشّواهد خمسة منها :

- في فصل حكم الأجوف قبل الإسناد : ثلاثة شواهد.
- في فصل إبدال الواو والياء همزة : شاهد واحد.

---

١ - ص ٧٢ من التحقيق.

٢ - التّعريفات ص ٢٨.

- في فصل المبني للمفعول وباقي المشتقّات : شاهد واحد.

باب النّاقص : شاهدان.

فصل الإبدال : أربعة شواهد.

من بين هذه الشّواهد ما تكرّر، عددها خمسة، وهي:

- (آوَوْا ونَصَرُوا) أورده في فصل الماضي[1] وفصل المضارع[2].
- (إلاّ أن يَعْفُونَ) أورده في فصل الماضي[3] وباب النّاقص[4].
- (قَالَتْ طَائِفَةٌ) تكرّر في موضعين من باب المضاعف ؛ الأوّل في الإدغام لتقارب المخرج[5]، والثّاني في حالة المدغم والمدغم فيه لفظا وكتابة[6].
- (أَلَم أَقُلْ لَكُم)، ورد في موضعين من باب المضاعف ؛ الأوّل في إدغام المتماثلين من كلمتين[7]، والثّاني في حالة المدغم والمدغم فيه لفظا وكتابة[8].
- (وَهُمْ يَخَصِّمُون) تكرّر في موضعين من باب المضاعف، الأوّل في أحكام الإدغام[9]، والثّاني في حكم عين الافتعال في الإدغام[10].

إنّ عدد الشّواهد متفاوت من باب لآخر، ومن فصل لآخر أيضا، تبعا لما اقتضته حاجة المسائل المطروحة للنّصّ القرآني. وقد اختلف منهج المؤلّف في إيراد هذه الشّواهد من موضع لآخر، سأعرض له ممثّلة ببعض النّصوص من كلّ باب أو فصل.

---

١ -ينظر ص ١١٣ من التحقيق.
٢ - ينظر ص ١٣٦ من التحقيق.
٣ - ينظر ص ١٢٤ من التحقيق.
٤ - ينظر ص ٢٥٢ من التحقيق.
٥ - ينظر ص ١٧٨ من التحقيق.
٦ - ينظر ص ١٨٠ من التحقيق.
٧ - ينظر ص ١٧٩ من التحقيق.
٨ - ينظر ص ١٨٠ من التحقيق.
٩ - ينظر ص ١٨٢ من التحقيق.
١٠ - ينظر ص ١٩٣ من التحقيق.

أ. **المصدر** : (بِأَيِّكُم المَفْتُون)

تحدّث عن أبنية مصادر الثّلاثي الكثيرة، وساق هذا النّصّ بعد عبارة (كقوله سبحانه) شاهدا على ورود المصدر على وزن (مَفْعُول) ووجه الشّاهد هو كلمة (المفتون).

علّق عليه بقوله : "أي الفتنة، وإن جعلت الباء زائدة فـ(أيّ) خبر، و(المفتون) اسم مفعول مبتدأ"[1] ولم يزد إلاّ إحالته على تفاسيره الّتي بحث فيها هذه الآية وغيرها بتفصيل. وهذا الشاهد تناوله علماء سابقون[2] في المسألة نفسها، وأثبت ما أثبتوا من تخريجات.

ب. **المضارع** : (وإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ)

صدّر هذا الشّاهد بعبارة (نحو قوله تعالى)، والشّاهد فيه كلمة (أُقِّتَتْ) الّتي أصلها (وُقِّتَتْ)، أورده في مسألة عدم زيادة الواو أوّل المضارع، وإن هي زيدت مضمومة أو مكسورة لا تثبت بل تقلب همزة. وعلّق عليها ببيان أصلها قائلا : "أي وقّتت"[3] وكان النّصّ الوحيد في هذه المسألة.

ج. **الأمر** : (اِقْرَأ بِاسْمِ رَبِّكَ)

صدّره بكلمة (نحو)، والشّاهد فيه لفظة (اسم)، أورده في مسألة حذف همزة الوصل؛ فـ(اسم) لم تحذف همزته خطّا في هذه الآية لقلّة استعماله خلافا لما في (بسم الله). قال فيه : " حذفت همزة الوصل في (بسم الله الرّحمان الرّحيم) اتّفاقا، وفي (بسم الله) خلافا لكثرة الاستعمال، فلا

---

١ – ص ٨٦ من التحقيق.

٢ – ينظر : شرح المفصل ٦/ ٥٠–٥٢، وشرح الشّافية ١/ ١٧٤–١٧٥، والصّاحبي في فقه اللّغة ص٢٣٦، والمزهر ١/٣٢٧، وشرح المراح ص ١٥.

٣ – ص ١٣٨ من التحقيق والمنصف ١/ ٢١٢.

تُحذف في نحو: (اقرأ باسم ربّك) لقلّته "[1]، متّبعا ما جاء في كثير من المصادر السّابقة[2].

د. **المضاعف**: (وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا)

صدّره بعبارة (قوله سبحانه)، والشّاهد في كلمة (دسّاها) حيث الأصل (دسّسها) فأبدل السّين الأخيرة ألفا. وساق هذا الشّاهد للتّدليل على أنّ المضاعف لا يدخل في قسم الصّحيح، بسبب صيرورة أحد حرفي التّضعيف حرف علّة. ولم يعلّق على الشّاهد إلاّ بإيراد أصله، إذ قال: "لا يقال له [أي المضاعف] صحيح ... لأنّ أحد حرفي التّضعيف قد يصير حرف علّة، كـ (قدّس تقديساً)، و(تقضّى البازي) ... وقوله سبحانه: (وقد خاب من دسّاها)، أي دسّسها..."[3] وأورد هذا الدّليل إلى جانب نص قرآني آخر في المسألة نفسها.

هـ. **المثال**: (الحِبُك)

لم يصدّره بشيء، بل قال: "وشذّ (الحِبُك)"[4] وهي شاهد في مسألة عدم ورود وزن (فِعُل) في كلام العرب بسبب الثّقل النّاتج عن الانتقال من كسر إلى ضمّ. وورود لفظة (حِبُك) شاذ وهي قراءة أبي مالك الغفاري. وعلّق المؤلّف بذكر نسبة القراءة، وشرح الشّاهد لغة، وأثبت تخريجات العلماء لهذا الشاهد.

---

١ – ص ١٥٠ من التحقيق.

٢ – ينظر: معاني القرآن، للأخفش ١/١٤٧–١٤٨، وشرح الشّافية ٣/٣٢٨ وأدب الكاتب ص ١٨٤، وشرح المراح ص ٥٨.

٣ –ص ١٧٧ من التحقيق.

٤ – ص ٢٢٤ من التحقيق.

إذا كان النّصّ المستشهد به مقتصرا على الشّاهد لاغير، والتّعليق مفصّلا، لم يرجّح أيّا من الآراء المعروضة، والمتناولة في كتب السّابقين[1].

ح. **الأجوف** : (حَتَّى إِذَا كُنتُم فِي الفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم)

صدّره بـ (قوله جلّ وعلا)، والشّاهد في الآية كلمة (فُلْك) ساقه في مسألة التّفريق بين اسمي المكان والزّمان واسم المفعول في (مبيع). ويكون هذا التّفريق تقديريّا من خلال أصله، ونظيره في ذلك كلمة (فُلْك) الّتي هي مفرد وجمع، يعرف ذلك بالتّقدير والنّيّة من خلال سياق الكلام كما في الآية، إذ وردت جمعا بدليل الفعل (جَرَيْنَ). ولم يعلّق المؤلّف إلاّ بقوله: "بدليل النّون"[2] أي الفعل (جَرَيْنَ) دليل على أنّ (الفُلْك) جمع.

خ. **الإبدال** : (تَسَّاقط عَلَيْكِ رُطَبًا)

صدّره بـ (نحو)، والشّاهد فيه كلمة (تَسَّاقَط)، أورده في مسألة إبدال السّين من التّاء ؛ فأصل (تسّاقط) : تتساقط، وقع الإبدال، ثمّ الإدغام. وكان التّعليق بإيراد أصل الكلمة، ثمّ شرح ما طرأ عليها من تغيير. قال : "الأصل : تتساقط، أبدلت التّاء سينا وأدغمت"[3].

إنّ المؤلّف علّق على الشّاهد باختصار، كما لم يذكر القارئ[4].

بعد عرض هذه الأمثلة يمكن استخلاص ما يأتي :

- يورد المؤلّف أحيانا الآية كاملة، وأحيانا أخرى جزءا منها، أو كلمة واحدة الّتي هي محلّ الشّاهد.
- ينوّع في الألفاظ الّتي يصدّر بها هذه النّصوص، من مثل : نحو، وقوله

١ - ينظر المحتسب ٢/٢٨٦-٢٨٧، والمزهر ٦/٢، وشرح الشّافية ١/٣٨-٣٩، وشرح المراح ص ١١٨.
٢ -ص ٢٤٧ من التحقيق. وشرح الشّافية ٢/٩٤، وشرح المراح ص ١٣٥.
٣ - ص ٢٥٨ من التحقيق.
٤ - ينظر الكشّاف ٢/٥٠٧، والنّشر ٢/٣١٨.

تعالى، وقراءة، ومثل، وكقوله سبحانه، وقال جلّ وعلا، وقرئ ...
وقد لا يصدّرها بأيّ لفظ من هذه الألفاظ.

- يعلّق أحيانا على هذه الشّواهد باستطراد، أو باقتضاب. وقد لا يعلّق إذا انتفى الإشكال في الشّاهد، وربّما هو الميل للاختصار.
- لم ينسب كثيرا من القراءات.
- يورد أكثر من شاهد في المسألة الواحدة، ويكرّر الشّاهد الواحد في موضعين مختلفين أحيانا.
- لم يهتم بشرح الشّاهد لغة، لأنّ مجال ذلك كتب التّفسير، أو قد يكون الميل للاختصار دائما.

٨. الشّواهد الشّعريّة :

لم تحظ الشّواهد الشّعريّة باهتمام المؤلّف في هذا المصنّف، يدلّ على ذلك نسبة النّصوص الواردة فيه، إذ بلغت عشرا فقط. وهذه الشّواهد موزّعة على الأبواب والفصول الآتية :

باب المصدر : ستّة شواهد.

- في فصل أبنية مصادر الثّلاثي : شاهد واحد.
- في فصل الماضي : ثلاثة شواهد.
- في فصل الأمر : شاهدان.

باب المثال : شاهد واحد.

باب الأجوف : شاهد واحد

فصل الإبدال : شاهدان.

وكان الاستشهاد بها في المواضيع الآتية :

- أوزان المصدر.
- زيادة الميم في ضمير المخاطب.
- حروف الزّيادة.
- الرّوم والإشمام في (قِيلَ وبِيعَ).
- حذف همزة (أَفْعَلَ) في المضارع.
- حذف تاء مصدر المثال الواوي.
- إبدال الياء من الثّاء، وإبدال التّاء من السّين.

سأعرض بعض هذه الشّواهد، بسوق الشّاهد وبابه، وتصديره، وتعليق المؤلّف عليه، فمنهجه في إيراده ختاما.

أ. **فصل الماضي :**

هَجَوتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

صدّره بـ(كقوله)، ولم ينسبه. والشّاهد فيه (لم تَهْجُو)، ساقه في مسألة كتابة الألف بعد واو الجماعة للتّفريق بينها وبين واو العلّة. وإذا غابت هذه الألف فإنّه يعتقد أنّ الواو هي واو علّة ثبتت مع الجازم على لغة تكتفي بحذف الحركة المقدّرة عليها، وفي البيت ثبتت للضّرورة. وعلّق المؤلّف على هذا الشّاهد بعدّة أقوال لم يرجّح أحدا منها[1]، ولم يول اهتماما للشّرح اللّغوي.

ب. **فصل الأمر :**

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا

---

١ - ينظر ص ١١٤ من التحقيق. والمنصف ٢/١١٥، وشرح المفصل ١٠/١٠٤، والضّرائر ص ٤٥، وشرح الشّافية ٤/٤٠٦، وشرح المراح ص ٢٧.

صدّره بـ (لقوله)، ولم ينسبه، والشّاهد فيه (يُؤَكْرَم)، ساقه في مسألة حذف الهمزة في المضارع المبدوء بالتّاء، أو الياء، أو النّون. وثبوتها في (يُؤَكْرَمَا) للضّرورة على الأصل الّذي رفض لأنّه يؤدّي إلى توالي همزتين في المتكلّم، فخفّف بحذف الهمزة في الخطاب والغيبة أيضا، كما نصّ على ذلك ابن الحاجب[1] ولم يعلّق المؤلّف على هذا الشّاهد[2].

ج. باب المثال :

وأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذي وَعَدُوا

صدّره ب (كقوله)، ولم ينسبه، والشّاهد فيه (عد الأمر). ساقه في مسألة حذف التّاء المعوّضة عن الواو،وهو من الشّواهد الّتي أثبتها الفرّاء في حذف هذه التّاء، لا تسقط إلاّ إذا كانت لفظتها مضافة، لكون الإضافة تنوب عنها. وكان تعليق المؤلّف بإيراد النّقيض، تمثّل في رأيين أحدهما لسّيبويه[3].

ت. فصل الإبدال :

قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالي وأَنْتَ بِالهِجْرَان لاَ تُبَالي.

لم يصدّره، ولم ينسبه، والشّاهد فيه كلمة (الثّالي) ساقه في مسألة إبدال الياء من الثاء، فأصل (الثّالي) الثّالث. ولم يعلّق عليه لعدم الإشكال[4]. وهو في ذلك يسير على منهج الزّمخشري[5]، والرّضي[6]، وغيرهما[7].

---

١ – ينظر : شرح الشّافية ١/١٣٩، وشرح المراح ص ٥٧.

٢ – ينظر ص ١٤٩ من التحقيق.

٣ – ينظر ص ٢٢٤ من التحقيق، والخصائص ٣/١٧١، وحاشية الصّبّان ٣/٣٤١، والأشباه والنّظائر ٣/١٨٢، وشرح الشّافية ١/١٥٨.

٤ – ينظر ص ٢٦٢ من التحقيق.

٥ – ينظر شرح المفصل ١٠/٢٤.

٦ – ينظر شرح الشّافية ٣/٢١٣.

٧ – ينظر الممتع ١/٣٧٨، وشرح المراح ص ١٥٠.

أفضى هذا العرض إلى النّتائج الآتية :

- لم ينسب واحدا من هذه الشّواهد.
- صدّرها بألفاظ متنوّعة، مثل : قال، كقوله، قوله، قال بعضهم.
- علّق على بعضها فأطال، واختصر، وأغفل التّعليق على بعضها الآخر حسب مقتضى الحال.
- لم يهتم بشرح هذه النّصوص لغة لتوافر ذلك في مظانّها، وميلا للاختصار.
- أورد بعض الشّواهد ضمن أبياتها التّامّة، وأخرى ضمن أشطار فقط.

٩. المصطلحات الصّرفيّة :

تعدّدت المصطلحات الصّرفيّة تعدّد المسائل الّتي عالجها. وهذه المصطلحات هي الآتية مرتّبة ترتيباً حسب الحرف الأوّل :

الابتداء، الإبدال، أبنية، الإتباع، الإتمام، الأجوف، الاختلاس،الإخفاء، الإدغام، الاستطالة، الاستعلاء، الاستقبال، الإسكان، الاسم، اسم الآلة، اسم التّفضيل، اسم الزّمان، اسم الفاعل، اسم الفعل، اسم الكثرة، اسم المرّة، اسم المصدر، اسم المفعول، اسم المكان، اسم الهيئة، الإشباع، الاشتقاق، الإشمام، أصمّ، الإطباق، الإعلال، التقاء السّاكنين، الإلحاق، الإمالة، الأمر، البدل، بناء، بنية، التّام، التّثنية، تحقيق الهمزة، تخفيف الهمزة، تداخل اللّغات، تسهيل الهمزة، التّصريف، التّصغير، التّضعيف، التّعدية، تعويض، التّكبير، التّكثير، التّكرار، التّكسير، التّكلّف، التّولّد، الثّبوت، الثّقل، الثّلاثي، الجمع، الجهر، الحال، الحدث، الحدوث، حذف، حركة، حروف الحلق، حروف العلّة، الخفّة، الخماسي، الدّرج، دعائم الأبواب، ذو الأربعة، ذو الثّلاثة، الرّباعي، رخوة، الرّوم، الزّنة،

الزّيادة، السّداسي، السّكت،سكون، سكون حيّ، سكون ميّت، الشّاذ، شديد، شفوي، الصّحّة، صحيح، الصّرف، الصّفات، صفة مشبّهة، الصّوت، الصّيرورة، الصّيغة، الضّمّة التّقديريّة، العلامة، علّة، الغنّة، الفعل، الفكّ، القلب، قلب مكاني، الكسرة التّقديريّة، اللّفيف (مفرون- مقروق)، اللّين، الماضي، مؤكّد، المؤنّث، المبالغة، المبني للفاعل، المبني للمفعول، المتقارب، المثال، المثلان، المجرّد، المخرج، المدّ، مدغم، مدغم فيه، المذكّر، المزيد، المشاركة، المشتقّ، المشتقّات، مصحّح، المصدر، المصدر الميمي، المضارع، المضاعف، مطاوع، المطاوعة، مطبق، معل، المفرد، ملحق، ملحق به، منفتح، النّاقص، النّسب، نقل، النّهي، نون التّوكيد، الهمزة، همزة القطع، همزة الوصل، الهمس، وزان، وزن، الوصل، الوقف.

إنّ المصطلحات الصّرفيّة المنثورة في المخطوط متداولة في كتب المتقدّمين، لم يخرج المؤلّف عمّا أخذوا به؛ فأنت تجد مثلا مصطلحات مثل: الإدغام، والابتداء، والإبدال، والثّقل، والجمع، والحذف، والزّيادة، والعلّة، والنّسب، والوزن، وغيرها عند أتباع المدرسة الصّرفيّة الأولى الّتي أسّسها المازني، وأتباع المدرسة الصّرفيّة الثّانية الّتي أسّسها الفارسي[1]. إلاّ أنّك تصادف مصطلحات قليلة التّداول، وأخرى جديدة - فيما أعلم - فمن المصطلحات القليلة التّداول مصطلحان هما :

- **السّكون الحيّ والسّكون الميّت :**

استعمل المؤلّف هذين المصطلحين في عدّة مواضع لضبط الكلمات الّتي يتوسّطها واو أو ياء غالبا.

إنّ مصطلح السّكون الحيّ يقصد به ظهور علامة السّكون على الياء

---

١ - ينظر المدارس الصّرفيّة ص٤٨-٤٩، ٨٢-٨٣.

والواو أمّا مصطلح السّكون الميّت فيعني به انعدام علامة السّكون من على الواو والياء.

من أمثلة ذلك ما يأتي :

- في باب المصدر : قال : "(الوَجَل) صحّح لصحّة مضارعه، فإنّه يقال : (وَجِلَ) – بكسر الجيم – (يَوْجَل) – بفتحها وإسكان الواو إسكانا حيّا بعد فتح "[1].
- في فصل الماضي : "واو الجماعة ... يضمّ الحرف المتّصل بها قبلها، وتسكّن سكونا ميّتاً ... كضَرَبُوا "[2].
- في فصل الأمر : "يثقل [التقاء الساّكنين] إذا كان سكون حرف العلّة حيّاً ... كقولك : ... (دُوَيبة) "[3].
- في باب المهموز : قال في قوله تعالى : (إلَى الْهُدَى ايتِنَا) أنّ : "الأصل فيه إثبات الألف نطقاً ... وإسكان الياء إسكانا ميّتا "[4].
- في باب النّاقص : "إذا دخل ضمير الرّفع المتّصل المتحرّك على (فَعِلَ) ... بقيت العين على الكسر وسكّنت الياء بعده سكوناً ميّتاً كرَضِيت "[5].

إنّ هذين المصطلحين استعملا عند الباحثين في مجال علم القراءات، ومنهم هذا القائل في حروف المدّ : "الأصل في حروف المدّ واللّين السّكون الميّت ... والسّكون سكون حيّ ... نحو:سَوْء، والسَّوْءَة، وكهَيْئَة، وشَيْء "[6].

---

١ – ص ٧٨ من التحقيق.

٢ – ص ١١٢ من التحقيق.

٣ – ص ١٥٥ من التحقيق.

٤ – ص ١٩٨ من التحقيق.

٥ – ص ٢٥٢ من التحقيق.

٦ – شرح الأرجوزة المسمّاة بالدّرر اللّوامع الموضوعة في أصل حرف نافع، لمحمّد بن الشّيخ أبي مدين شعيب. ص ٢٨، ٣٥.

وتجد المؤلّف يستعملهما في كتبه الأخرى، ومنها (شرح لامية الأفعال). مثال ذلك ما أثبته في حديثه عن صيغ الصّفة المشبّهة، ومنها صيغة (فَعيل)، إذ قال : "فَعِيل - بفتح الفاء وكسر العين بعده ياء ساكنة سكوناً ميّتاً -"[1] وذكر في مسألة أبنية مصادر الثّلاثي، ومنها بناء "(فُعْلَلٌ) - بضمّ الفاء وسكون العين وفتح اللاّم مخفّفاً - كسَادَ سُؤْدَدًا - بضمّ السّين، وسكون الواو سكوناً ميّتاً - "[2] وذكرهما في حديثه عن بناء (فَعْيَلٌ)، "وهو رباعي من مزيد الثّلاثي للإلحاق بالرّباعي المجرّد نحو : (عَذْيَطَ) – بالعين المهملة، والذّال المعجمة - فهو (عُذْيُوطٌ) -بضمّ العين والياء، وسكون الواو سكوناً ميّتاً - و(عِذْيَوْطٌ) - بكسر العين، وفتح الياء، وسكون الواو سكوناً حيّاً -"[3].

إنّ الجديد في مصطلحات (الكافي) مصطلح واحد هو :

- **اسم الكثرة :**

تعثر في كتب اللّغة على أنّ اسم المكان الدّال على الكثرة يكون على وزن (مَفْعَلَة)، وهو وصف للمكان يدلّ على كثرة مسماه فيه. يصاغ من أسماء الأعيان الغير مشتقّة الثّلاثيّة المجرّدة أو المزيدة[4]. وزاد المؤلّف أنّه بالإمكان صوغ هذا النّوع من أسماء المكان من أسماء المعاني، ليدلّ على الكثرة مطلقا[5].

ذكر الشّيخ أطفيّش هذا المصطلح بصيغة (الكثرة) حين تكلّم عمّا يشتقّ من المصدر، قائلا : " المصدر أصل اشتقّ منه الفعل و الصّفات، وأسماء

---

١ – ج ٣ – ص ١٩٨.
٢ – ج ٤ – ص ٢٨٤.
يظهر أنّ تعبيره بالسّكون الميّت سهو، إذ الصّواب هو إسكان واو (سؤدد) سكونا حيّا.
٣ – ج ٢ ص ٢٥٦.
٤ – ينظر ص ٧٦ من التحقيق (الهامش).
٥ – ينظر شرح اللامية ٤/٤٥٨-٤٦٠.

المكان والزّمان، والآلة، والكثرة"[1].

أشار أيضا إلى هذا المصطلح في (شرح اللاّمية)[2] بصيغة أخرى، متحدّثا عن محتويات المنظومة : "النّاظم خصّ هذا النظم بالفعل وما اجتمع معه في الاشتقاق ؛ وهو الوصف، والمصدر، والزمان، والمكان، والآلة، وما كثر". فقوله : "ما كثر" إشارة إلى اسم الكثرة.

وذكره ابن مالك في (لامية الأفعال) بعبارة (اسم ما كثر)، قال :

مِنْ اِسْمِ مَا كَثُرَ اِسْمُ الأرضِ مَفْعَلَةٌ   كمِثْلِ مَسْبَعَةٍ والزَّائِدُ اخْتُزِلاَ[3].

إنّ مؤلّف (الكافي) قصد بهذا المصطلح وزن (مَفْعَلَة) للمكان تميّزاً عن باقي أوزانه، بدلالته على الكثرة.

١٠. الموازنة بين (الكافي) و(شرح لامية الأفعال) :

وضع المؤلّف كتابه معتمداً على مصنّفاته السّابقة في التّفسير، والنّحو والصّرف. وكان أكثرها اعتماداً (شرح اللاّمية)، إذ أحال عليه في مواضع مختلفة، وكانت هذه الإحالات بصريح العبارة أحياناً[4]، وبدونها أحياناً أخرى.

إنّ (شرح اللاّمية) مؤلّف موسّع اعتنى فيه الشّيخ أطفيّش بالإكثار من المسائل دون تحقيقها -كما صرّح هو نفسه بذلك في إحدى مراسلاته[5]- فهو من المطوّلات المصنّفة في صغر سنّه، بينما (الكافي) كتاب مختصر[6]، يختلف منهجه عن منهج الأوّل لكونه متأخّراً، وكتبه المتأخّرة تنمّ عن قوّة

---

١ - ص ٧٦ من التحقيق.

٢ - ج ١ - ص ١١٨.

٣ - شرح العلاّمة بحرق الكبير على لامية الأفعال ص ١٥.

٤ - أوردت هذه الإحالات في ص ٢٩٣ من الدّراسة، فانظرها.

٥ - ينظر : كشف الكرب ١٢/١.

٦ - صرّح بذلك في موضعين من (الكافي) : باب المصدر ص ٧٦، وباب المهموز ص ٢١٦.

اجتهاده بتحقيقاته للمسائل التي يعرضها ونقدها.

سأعرض أمثلة عن نصوص لم يصرّح بوجودها في المؤلّف الأوّل، يسبقه النّص من (الكافي)، ويليها تعليق حول القضايا المهمّة.

أ. **تعريف التّصريف:**

قال في (الكافي): "الصّرف أمّ العلوم، والنّحو أبوها؛ شبّهوا الصّرف بالأم من حيث التّولّد؛ فكما أنّ الأمّ سبب لتولّد الأولاد، كذلك علم الصّرف سبب لتولّد الكلمات. والصّرف أصل للكلمات، كما أنّ الأمّ منشأ للولد، وهي أيضاً أصل له، لأنّ ماءها يخلط بماء الأب. وشبّهوا النّحو بالأب من حيث الإصلاح، كما أنّ الأب سبب لإصلاح الولد، كذلك النّحو سبب لإصلاح اللّفظ"[1].

وقال في (شرح اللاّمية): "ذكر بعض أصحابنا من أهل عُمان أن الصّرف أمّ العلوم والنحو أبوها. قلت: وأصله لأحمد بن مسعود بن عليّ في (مراح الأرواح). وأقول: وجه كون التصريف أمّا أنّه كما أنّ الأمّ من الحيوان سبب لتولّد الأولاد، كذلك علم الصّرف سبب لتولّد الكلمات، مثل أن يتولّد من الضَّرْب ضَرَبَ، ويَضْرِبُ، واضْرِبْ، وضَارِب، ومضْرَاب، وغيرها؛ فشبّه التصريف بالأمّ بجامع التولّد. ووجّه كون النحو أباً أنّه كما أنّ الأب سبب لإصلاح الأولاد، كذلك علم النحو سبب لإصلاح الألفاظ، فشبّه النحو بالأب بجامع الإصلاح..."[2].

وقع الاختلاف في الصِّياغة، وكون التعريف في الثاني منسوباً، وزاد فيه أيضاً أمثلة عن التوليد.

---

١ - ص ٦٧ من التحقيق.

٢ - ج ١، ص ١٥٨.

ب. الاشتقاق:

قال في (الكافي) : "قال بعضهم: وجه انحصار الاشتقاق في الثلاثة أنّ التغيير إمّا بالتقديم والتأخير، وهو الكبير. وإمّا بالتبديل، وهو الأكبر. وإمّا بغير ذلك، وهو الصغير"[1].

وقال في (شرح اللاّمية) : "وجه الاشتقاق ثلاثة؛ أنّه إمّا بالتّبديل فهو الأكبر، وإمّا بالتّقديم والتّأخير وهو الكبير، وإمّا بدونهما وهو الصّغير"[2].

اتفق النّصّان إلاّ في التّصدير، إذ سبق بعبارة (قال بعضهم)، ولم يسبق بشيء في النّصّ الثّاني، والتقديم والتأخير.

ت. أبنية الصّحيح :

قال في (الكافي) : "تسمّى الثلاثة دعائم الأبواب أي معتمدها، أو أصلها، وذلك لكثرتها، ولأنّ الأصل اختلاف اللّفظ لاختلاف المعنى. وقد علمت أنّ المضارع مخالف في المعنى للماضي من حيث الزّمان، فكان الأصل أن يتخالفا في اللّفظ والحركة"[3].

وقال في (شرح اللاّمية) : "الثلاثي من الصحيح يجيء على ستّة : فتح الماضي، وكسر المضارع ... وكسر الماضي وفتح المضارع ... وفتح الماضي وضمّ المضارع ... وتسمّى هذه دعائم الأبواب لكثرتهن، واختلاف حركاتهنّ في المستقبل مع الماضي. واختلافها يدلّ على الأصالة، لأنّ معنى الماضي مخالف لمعنى المضارع ..."[4].

---

١ - ص ٧٥ من التحقيق.
٢ - ج ٢ - ص ١٦٧.
٣ - ص ٩٠ من التحقيق.
٤ - ج ١، ص ١٩٥.

في النّصّ الثاني ذكر لأبواب الثلاثي الصّحيح، والتي ذكرها في (الكافي) قبل هذا النّصّ. وجاء التعليل لتسمية (دعائم الأبواب) متشابهاً ولا اختلاف إلاّ في الصياغة من تقديم وتأخير وزيادة بعض الألفاظ وطرح أخرى.

ث. ما جاء على (فَعَلَ يَفْعَل) :

قال في (الكافي) : "(بَقَى، يَبْقَى) و(رَضَى يَرْضَى)، ونحو ذلك من كلّ ثلاثي معتلّ، بالفتح في الماضي والمضارع فلغة طيء، ووجّهها أنّ الأصل : (بَقِيَ، ورَضِيَ) –بالياء بعد الكسرة– كما هو لغة غيرهم، فخفّفوه بقلب الكسرة فتحة، والياء ألفاً"[1].

وفي (شرح اللاّمية) : "قال صاحب المراح : وأمّا (بَقَى يَبْقَى)، و(فَنَى يَفْنَى)، و(قَلَى يَقْلَى) فلغات طيء. وقال شارحه : فإنّ قبيلة طيء يقلبون الكسرة التي قبل الياء فتحة، ثمّ يقلبون الياء ألفاً طلباً للخفّة"[2].

نسب النّصّ في (شرح اللاّمية) ،وأغفل ذلك في (الكافي)، واتفقا في إيراد الفعل (بَقِيَ) واختلفا في الأفعال الأخرى، والصّياغة.

١- الوزن (فعّل) :

قال في (الكافي) : "(فَعَّلَ) – بالتشديد – والزائد فيه حرف واحد وسطا، وهو العين الثّانية عند الأكثر، وهو الصّحيح عندي، لأنّها أقرب إلى الآخر، والآخر أولى بالتغيير بزيد أو نقص، ولأنّ التكرار حصل بها... قال الخليل : الزّائد الأولى لسكونها، لأنّ في زيادة السّاكن كون المزيد حرفاً فقط، وفي زيادة المتحرّك كون المزيد حرفاً وحركةً، والأولى

---

١ – ص ٩٣ من التحقيق.

٢ – ج ١، ص ٢٧٣.

تقليل الزّيادة. وقال سيبويه بجواز الوجهين"[١].

وقال في (شرح اللاّمية) : " (فَعَّلَ) - بفتح العين مشدّدة - بزيادة إحدى العينين ... قيل : الزائد العين الأولى لسكونها، وقيل : الثّانية لحصول التّكرير بها، ولأنّها قريبة من الآخر. وقيل بجواز الوجهين"[٢].

وقع الاتفاق في إيراد الآراء الثّلاثة مع الأدلّة، أمّا الاختلاف فهو في نسبتها؛ إذ نسبت في النّص الأوّل فقط، وأبدى فيه برأيه بترجيحه أحد الآراء.

ح. **الوزن (تَفْعَال)**:

قال في (الكافي) : "(تَفْعَال) مصدر للثّلاثي مذهب البصريّين. وقال الكوفيّون مصدر الرّباعي بالتّشديد للمبالغة وهو الرّاجح عندي"[٣].

وفي (شرح اللاّمية) : "[تَفْعَال] ... كقَطَعَ تَقْطَاعًا على القول بأنّ مثل هذا هو من الثّلاثي للمبالغة، والنّاظم على أنّه من الرّباعي المشدّد"[٤].

نسب المذهبين في النّصّ الأوّل، ورجّح أحدهما بخلاف النّصّ الثّاني.

خ. **الفعل (كَاد)** :

قال في (الكافي) : "لانسلّم أنّ ضمّة الكاف [في كُدْتَ] نقلت من الواو، بل الواو مفتوحة. وإنّما ضمّت الكاف دلالة عليها بعد قلبها ألفا وحذفها"[٥].

وفي شرح (اللاّمية) : "أصل (كُدْتَ) : (كَيُدْتَ) أو (كَوُدْتَ) - بضمّ الياء أو الواو - أسقطوا فتحة الكاف ونقلوا إليها ضمّة الياء فسكّنت الياء، وقلبت واوا لضمّ ما قبلها، أو نقلوا إليها ضمّة الواو، وأبقيت الواو

١ - ص ٩٨ من التحقيق.
٢ - ج ٢ - ص ١٩٦.
٣ - ص ٨٧ من التحقيق.
٤ - ج ٤ - ص ٢٩٣.
٥ - ص ٩٦ من التحقيق.

بدون إبدال لكونها بعد ضمّة، ثمّ سقطت الواو لسكونها، وسكون الدّال بعدها والضمّة دليل عليها"[1].

اختلاف النّصين في كون الأوّل عرض للرّأي الخاصّ بردّ رأي وإبداء آخر. بينما في الثّاني لا تجد هذا الموقف؛ إذ اكتفى ببسط المسألة لا غير، ولم يؤيّد أو يعارض.

د. الوزنان (فَاعَل) و(تَفَاعَل) :

في (الكافي) : "قال الجاربرديّ : الفرق أنّ البادئ في (فاعل) معلوم دون (تفاعل) ... وأقول : ليس الأمر كذلك، بل الفرق أنّ (تفاعل) معناه أنّ الفعل وقع من كلّ منهما على الآخر ..."[2].

وفي (شرح اللاّمية) : "قد يفرّق [بين فَاعَلَ وتَفَاعَلَ] من حيث المعنى بأنّ البادئ في (فاعل) معلوم دون (تفاعل)، ولذلك يقال : أَضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، أم ضَارَبَ عَمْرُو زَيْدًا، ولا يُقال ذلك في (تَضَارَبَ)"[3].

ذكر في النّصّ الأوّل صاحب الرّأي وأغفله في الثّاني. وأبدى موقفه من المسألة في الأوّل دون الثّاني.

ذ. حروف الزّيادة :

قال في (الكافي) : "الحروف الّتي تزاد ... حروف (سَأَلْتُمُونِيهَا)، وهذا أولى من جمع المازني لها في (هَوِيتُ السّمَانَ)"[4].

و في شرح (اللاّمية) : "ما زيد لغير تكرار ... مختصّ بعشرة حروف:

---

١ – ج ١، ص ٢٠٦.
٢ – ص ١٠٠ من التحقيق.
٣ – ج ٢ – ص ٢٦٨.
٤ – ص ١٤٤ من التحقيق.

السّين، والهمزة، واللاّم، والتّاء المثنّاة فوق، والميم، والواو، والنّون، والياء المثنّاة تحت، والهاء والألف. وقد جمعت في تراكيب كثيرة "[1]. وراح يذكر بعضها مثل : (أمان وتسهيل)، و(هناء وتسليم)، و(اليوم تنساه) وغيرها .

الاختلاف بين النّصّين في طريقة عرض هذه الحروف؛ ففي الأوّل ذكرت مجموعة، وفي الثّاني عرضها مفردة إضافة إلى اقتصار الأوّل على تركيبين، وأفاض الثّاني في ذكر تجميعات أخرى. زد على ذلك تفضيل مجموع على آخر في الأوّل، وهو ما لم يفعله في الثّاني .

ر. الفعل الأجوف :

في (الكافي) : " هو ما جوفه – أي وسطه – خال من الحرف الصّحيح؛ فوسطه حرف علّة. ويقال له ذو (الثّلاثة) لصيرورته عند اتّصال ضمير الرّفع المتحرّك به ... على ثلاثة أحرف من حروف الهجاء "[2].

وفي شرح (اللاّمية) : " سمّي بالأجوف لكون جوفه – أي وسطه – خاليا من حرف صحيح، أو لحذف جوفه عند اتّصال ضمير الرّفع المتحرّك به، أو لوقوع حرف العلّة في جوفه أي وسطه ... "[3].

اختلف النّصّان في التّركيب، وزيادة مصطلح (ذو الثّلاثة) في النّصّ الأوّل .

ز. الفعل اللّفيف :

قال في (الكافي) : " حكمه بالنّظر إلى أوّله إن كان فيه حرف العلّة حكم المثال، وبالنّظر إلى اعتلال اللاّم حكم النّاقص "[4].

---

١ – ج ٢ – ص ١٧٣.
٢ – ص ٢٢٧ من التحقيق.
٣ – ج ١ – ص ١٩٧.
٤ – ص ٢٦٤ من التحقيق.

وفي (شرح اللاّمية) : "قال صاحب التّحقيق[1]، وصاحب مراح الأرواح : حكم فاء المفروق حكم فاء المثال، وحكم لامه حكم لام النّاقص، وحكم المفروق حكم النّاقص"[2].

في النّصّ الثّاني ينصّ على القائل، وأغفل ذلك في الأوّل. كما تتغيّر الصّياغة، وعرض حكم هذا النّوع من الأفعال، فالنّصّ الأوّل فيه إجمال لحكم المفروق والمقرون، والثّاني فيه بيان حكم كلّ نوع.

بعد هذا البسط يمكن استخلاص ما يأتي :

- معظم مادّة (الكافي في التّصريف) محتواة في (شرح لامية الأفعال) لكون المواضيع الصّرفيّة المتناولة في الكتابين واحدة تقريبا : المصدر، ومشتقّاته وأبنية الأفعال الصّحيحة والمضاعفة والمهموزة والمعتلّة.
- (شرح لامية الأفعال) يعضّد (الكافي في التّصريف) ويجبر النّقص الّذي فيه، وذلك من خلال الإحالات الكثيرة في الثّاني على الأوّل.
- كان الغرض من تلك الإحالات عدم تكرار مسائل مستوفاة البحث في (شرح لامية الأفعال)، ولإتمام الفائدة بالتّوسّع في مسألة ما ذكر منها جزءا في (الكافي).
- في (الكافي) مواقف بائنة من مسائل متعدّدة لم يفصل فيها في (شرح اللاّمية)، لكون هذا الأخير ممّا ألّف في صغر سنّه، اهتمّ فيه بالجمع والإكثار من المسائل دون التّمحيص غالباً.

١١. ملاحظات على قضايا في المخطوط :

بعد دراسة المخطوط،تراءت لي جملة من الملاحظات تتعلّق باضطراب

---

١ - هو محمّد بن العبّاس التّلمسانيّ (ت٨٧١ هـ). له شرح على لامية الأفعال سمّاه : " تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال"، اعتمده كثيرا صاحب (الكافي) في شرحه على اللاّمية. ينظر : معجم أعلام الجزائر ص ١٥٣.

٢ - ج١ - ص ١٩٨.

في المنهج خاصّة، حصرتها في الآتي :

أ. أخّر الكلام في مسألة فتح فاء كلمة (الزّلزال) عن بابها – وهي تدخل ضمن الجزء الخاصّ بأبنية مصادر الرّباعي – إلى الجزء الخاصّ بأبنية مصادر الخماسي والسّداسي[1]. ولعلّ ذلك استدراك منه

ب. أخّر الحديث عن مصدر الثّلاثي المضعّف العين (كَذَّبَ) وشذوذه إذ أدرجه في جزء مصادر الخماسيّ[2]. وكان الأولى إدراجه في بابه.

ت. أورد أبنية الملحق بالرّباعي المجرّد والمزيد دون تعريف مسبق بمصطلح الإلحاق، حتّى يكون المتعلّم على بيّنة من الأمر. إنّما أخّر ذلك إلى نهاية الفصل[3].

ث. أخّر الكلام في المبنيّ للمجهول إلى آخر فصل الأمر[4]. وكان الأولى إدراجه في فصل الماضي.

ج. لم يتعرّض المؤلّف في سياق حديثه عن مسألة الإدغام في باب المضاعف لمخارج الحروف، وما يتعلّق بها – على سنّة سابقيه من أمثال سيبويه، والزّمخشري وغيرهما كثير – ولعلّ السّبب في ذلك كونه أسلف الحديث عنها في كتابه (هميان الزّاد)[5] رغبة منه في عدم التّكرار، أو كون الفئة الموجّه لها هذا التّأليف على علم بمبادئ التّجويد الذي يهتمّ بمسألة مخارج الحروف وصفاتها.

ح. ذكر في مبحث الإدغام ردّا على تعريف الزّمخشري للإدغام قائلا: " قيل : إسكان الأوّل، وإدراجه في الثّاني، فيكون اللّسان يرتفع بهما

---

١ – ينظر ص ٩٠ من التحقيق.
٢ – ينظر ص ٩٠ من التحقيق.
٣ – ينظر ص ١٠٩ من التحقيق.
٤ – ينظر ص ١٥٦ من التحقيق.
٥ – ج ١ – ص ١٨٠.

كارتفاعه بحرف واحد. ولا إشكال فيه خلافا لمن توهّمه.بل هو أوفق من قول جار اللّه للإدغام اللّغوي: وهو الإدخال "[1].وهذا - فيما يظهر - وهم، لأنّه بعد الرّجوع إلى (شرح المفصّل) لابن يعيش، تبيّن أنّ التّعريف اللّغوي للإدغام هو للشارح وليس للمصنّف[2].

خ. ذكر في فصل الإبدال أنّ حروف الإبدال عند الزّمخشري ثلاثة عشر مجموعة في قولهم: (استنجده يوم طال). والصّحيح أنّها خمسة عشر مجموعة في: (استنجده يوم صال زطّ)، وذلك من خلال ما ورد في مفصّله[3]. والحقيقة كونه تابعا في وهمه هذا الشّارح الثّاني لمراح الأرواح القائل : "وعند الزّمخشري ثلاثة عشر يجمعها قولك : (استنجده يوم طال)"[4].

د. أخّر الكلام عن علّة الإبدال إلى ما بعد الحديث عن حروف الإبدال[5]. وكان الأولى الحديث عنها في تعريف الإبدال . وهو في ذلك تابع الشّارح الثّاني للمراح[6].

ذ. ارتضى المؤلّف جمع الزّمخشري لحروف الإبدال، وسار في تفصيلها حسب ترتيبه، إلاّ أنّه أغفل الحديث عن حرف (الصّاد)[7].

ر. تحدّث عن مسألة (اختصام) في باب المضاعف[8]، وذكر أنّ الصّاد مجهورة . وما ذلك إلاّ سهو منه، إذ هي حرف من الحروف المهموسة المجموعة في قولهم: (سكت فحثّه شخص) .

---

١ - ص ١٧٩-١٨٠ من التحقيق.
٢ - قال ابن يعيش : "معنى الإدغام إدخال شيء في شيء". شرح المفصّل ١٢١/١٠.
٣ - ص ٣٦٠.
٤ - مراح الأرواح ص ١٤٢.
٥ - ينظر ص ٢٥٦ من التحقيق.
٦ - مراح الأرواح ص ١٤٣.
٧ - ينظر ص ٢٦٣ من التحقيق.
٨ - ينظر ص ١٩٤ من التحقيق.

ز. قال: "الألف ليس حرف حلق، وهو الصّحيح "[1]. إلاّ أنّه ذكر في فصل المضارع[2]، أنّ الهمزة شبيهة بالألف خطّا ومخرجا. كما أورد قولا مفاده أنّ الهمزة أصلها ألف، والألف من أوّل المخارج[3]، ولم يعقّب على هذا القول. وكونها شبيهة بالهمزة مخرجا، يستلزم اتحاد المخرج، وبالتّالي عدّها حرفا حلقيّا.

١٢. قيمة المخطوط :

تكمن قيمة هذا المخطوط في كونه من الكتب القليلة التي ألفت في فنّ الصّرف في الجزائر.

وقد حمل المخطوط معلومات هامّة حول جملة من المواضيع - قد تكون مفقودة في كتب صرفية كثيرة - نحو ما أورده من تعاريف في الاشتقاق، وكيفية كتابة الهمزة عند المغاربة.

كما حوى مواقف المؤلّف في كثير من المسائل، تنبئ عن تطوّر فكره ونضوجه مقارنة بكتابه (شرح لامية الأفعال).

وتضمّن مصطلحات قليلة التداول عند الصّرفيّين من نحو : "السّكون الحيّ"، و"السّكون الميّت"، وأخرى جديدة – فيما أعلم - تمثّلت في "اسم الكثرة".

---

١ – ص ٩٢ من التحقيق.
٢ – ينظر ص ١٣٦ من التحقيق.
٣ – ينظر ص ١٣٧ من التحقيق.

الخاتمة

الانتهاء من عملية تحقيق ودراسة (الكافي في التصريف) بداية لجولة أخرى في فضاء اهتمامات المؤلف اللغوية المتشعبة، انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها، مختصرة في الآتي:

١. اهتم علماؤنا بعلوم اللغة تدريساً وتأليفاً خاصة، بهدف المحافظة على لغة الضاد في وقت اشتدت فيه سطوة المستعمر للقضاء عليها.

٢. نشطت حركة تيسير اللغة العربية في هذه الفترة، بدليل تلك الشروح، والحواشي، والمختصرات، والمتون، لتجعل أبناء هذا الوطن على صلة بلغتهم.

٣. لا يعاب على لغويّي هذه المرحلة تقليدهم، لأن ظروف حياتهم لم تبعث على الإبداع والابتكار. فكفاهم أنهم أحيوا تراث الغابرين، وحافظوا عليه من الاندثار – ولم يكن ذلك بالهيّن أبداً -.

٤. يدلّ وضع (الكافي) على أنّ مادّة الصرف من الموادّ الهامة المقرّرة في "معهد القطب".

٥. حوى (الكافي) مواد هامة من مثل المصطلح الذي أبدعه المؤلف وهو (اسم الكثرة)، وهي تنمّ عن فكر مرن قادر على الابتكار. ومصطلحات قليلة التداول مثل: "السكون الحي"، "والسكون الميت".

٦. ضمَّن المؤلف مصنفه مواقفه المختلفة من الآراء الخلافية وغيرها، توضح تطور فكره ونضوجه، وتلك الصفة امتلكها في النصف الثاني من حياته. وعليه يرجح كون المخطوط من مؤلفات الشيخ المتأخرة. والأكيد أنه ألفه بعد كتبه التي أحال عليها فيه.

٧. توفر (الكافي) بين أيدي الباحثين ييسّر لهم العبور إلى مباحث كثيرة، من مثل:

- جهود الشيخ أطفيش في التصريف من خلال (الكافي) و(شرح اللاّمية).
- تطور الفكر اللغوي عند أطفيش من خلال (الكافي).
- تيسير تعليم الصّرف في الحقبة الاستعمارية - "الكافي في التصريف" نموذجاً.
- آراء الشيخ أطفيش اللغوية من خلال (الكافي).
- المصطلح الصّرفي في (الكافي).
- عقد موازنة بين (الكافي) وأحد المؤلفات الصّرفية في المشرق أو المغرب.

الفهارس الفنيّة

١. فهرس الآيات

٢. فهرس شواهد الشّعر

٣. فهرس شواهد الحديث

٤. فهرس شواهد الأمثال

٥. فهرس الكتب

٦. فهرس اللّغات

٧. فهرس الألفاظ المفسّرة في المخطوط

(الحاء)

(الخاء)

(الدّال)

(الذّال)

(الرّاء)

(الضّاد)

(الطّاء)

(الظّاء)

(العين)

(الغين)

(الفاء)

(القاف)

٨. فهرس الأفعال المصرّفة في المخطوط

(الألف)

(الباء)

(الجيم)

(الحاء)

(الخاء)

(الدّال)

(الرّاء)

(السّين)

(الصّاد)

(الضّاد)

(الطّاء)

(الظّاء)

(العين)

(الغين)

(الفاء)

(القاف)

(الكاف)

(اللاّم)

(الميم)

(النّون)

(الهاء)

(الواو)

(الياء)

٩. فهرس المصطلحات الصّرفية

(الهمزة)

(الباء)

(التّاء)

(الثّاء)

(الجيم)

(الحاء)

(الخاء)

(الدّال)

(الذّال)

(الرّاء)

(الزّاي)

(السّين)

(الشّين)

(الصّاد)

(الضّاد)

(العين)

(الغين)

(الفاء)

(القاف)

(الكاف)

(اللاّم)

(الميم)

(النّون)

(الهاء)

(الواو)

١٠ فهرس الأعلام

١١. فهرس القبائل والأماكن

١٢. فهرس مختارات صاحب المخطوط

مبحث الاشتقاق

- **لا مانع** من أن يقال[في وَعْدٌ] بفتح الواو حذفت مفتوحة ٦٩

- إنما سمي [الاشتقاق الصغير] صغيرا لتضييقه بالقيود؛ كقيد الترتيب، وقيد الموافقة

في المعنى. هذا ما **ظهر لي في تحقيق المقام** ٧١

- قد يقال : ليس "جَبَذَ" مشتقا من " الجَبْذ" لوروده، وهو **التحقيق** ٧١

- لو لم يرد [الجَبْذ] **لقلنا** بأنه [أي جَبَذَ] مشتق منه لوروده بالقوة ٧٢

- **قلت**: وخرج أيضا " ضَرَبَ" و "الضَّرْبُ" [أي لم يشتق "ضَرَبَ" من " الضَرْب]

لعدم مناسبة المعنى ٧٢

- توهم [البعض] أن المراد بمناسبة المعنى في الصغير مشابهته

في شيء، **وليس كذلك** ، بل المراد الموافقة في أصل المعنى ٧٣

باب المصدر

- المصدر الميمي قيل أصل برأسه، و هو **الراجح عندي** ٧٧

- **التحقيق** أنّ تسمية [أي المصدر] مصدرا لكونه

محلا صدر عنه الفعل و غيره ٨١

فصل أبنية مصادر الأفعال

- مَفْعَلَة كمَرْضَاة أصله : " مَرْضَيَة " **بل** " مَرْضَوَة ٨٥

- **قال الكوفيون [في تَفعَال] مصدر الرباعي بالتشديد للمبالغة ، وهو الراجح عندي ٨٧**

- [فَعَّلَ] إذا كانت لامه همزة قيل [مصدره] " التَّفْعِلَة "

و هو **الصحيح** .٨٧

- قيل: [فِعْلَال] مقيس مطلقا. و لم يسمع " دِحْرَاج " و عليه فلا يستعمل إلا على قول من أجاز القياس مع ورود السماع؛

فإن المسموع عند البعض "دَحْرَجَة" فقط .لكن هذاالقول **ضعيف** ٨٨

فصل أبنية الأفعال

- الألف ليس حرف حلق ، و هو **الصحيح** ٩٢

- **لا نسلّم** أنّ ضمة الكاف [في كُدْت] نقلت من الواو ، بل الواو مفتوحة. و إنما ضمت الكاف دلالة عليها بعد قلبها ألفا و حذفه . ٩٥

- **لا نسلّم** أنّ " يكاد " مضارع لـ " كادَ " بل مضارع لـ " كادَ " من لغة كسر عينها ٩٦

- **ليس** " فَضِلَ يَفْضُلُ " شاذا ، **بل** من التداخل

- **عندي** أنّ " يَحْسِب " مضارع " حَسَبَ ٩٦

- " فَعَّلَ " الزائد فيه حرف واحد وسطا ، و هو العين الثانية عند الأكثر ، و هو **الصحيح عندي** . ٩٨

- قال الجاربردي: " الفرق أنّ البادىء في (فَاعَلَ) معلوم دون (تَفَاعَلَ) " **وأقول** :

ليس الأمر كذلك ، بل الفرق أنّ (تَفَاعَلَ) معناه أنّ الفعل وقع من كل منهما على الآخر ، و (فَاعَل) معناه. ١٠٠

- ابْهَرَّ القَمَرُ " إذا قوي ضوءه . و سهّله أنّ الضوء كلون [لمجيئه على " افْعَلَّ " الدالّ على لون أو عيب] ، **بل** هو لون- فيما **يظهر لي**- ١٠٢

فصل الماضي

- قيل : الميم في "هما "زائدة.و يبحث فيه بأنّ **الصحيح** أنّها فيه بدل من الواو ١٢٠

- زعم بعضهم أنّ النون الأخيرة [في " ضَرَبْتُنَّ "] اسم ، و **لا وجه له** لأنّ الاسم هو التاء و هي الفاعل. ١٢٣

- المضاف إليه مجرور بالمضاف- **على الصحيح**- لا بحرف محذوف ولا بالإضافة ١٢٩

- الضمير المستتر متصل – **على الصحيح** – لامتناع استتار المنفصل لانفصاله عن العامل ١٣١

- **ليس** ألف "ضَارِبَان" وواو "ضَارِبُونَ" فاعلا لتغيرهما جرا و نصبا ١٣٣

- تاء التأنيث في الماضي حرف ، و لو كانت اسما و فاعلا - كما قال بعض – للزم عند مجيء الظاهر إما حذف الفاعل ، وإما تكرره بلا تبعية ، وكلاهما **باطل** ١٣٣

فصل المضارع

-تقلب [الواو المبتدأ بها]همزة **أقول** : ليست واجبة الإبدال في شيء من ذلك ١٣٨

-إن قيل : الخماسي و السداسي أقلّ من الرباعي ، **قلنا: لا نسلّم** أنّهما أقلّ من الرباعي – كما هو ظاهر – و **على التسليم** أنّ الفتح فيهما تخفيف لكثرة حروفهما ١٣٩

فصل الأمر

- الحروف التي تزاد حروف " سألتمونيها " ، و هذا **أولى** من جمع المازني لها في هَوِيتُ السِّمَانَ" ١٤٤

- **نقول** : الأصل عدم الضرورة ١٤٩

فصل اسم الفاعل

- سمّيت صيغة اسم الفاعل من الثلاثي أو غيره " اسم فاعل " نظرا إلى أنّها اسم من فَعَلَ الفعل و **ليس كما زعم بعض أنّها** سميت بذلك تغليبا لصيغة اسم الفاعل الثلاثي لكثرته ١٥٩

فصل الصفة المشبهة

- "أَفْعَل" يختص بفَعِلَ المكسورالعين. وأمّا" أَحْمَق" فمن"حَمُقَ" وذلك شاذ أو من المكسورات العين،لأنّ فيهنّ لغتين،

وهو **أولى** ولا يخفى أنّ عدم الشذوذ **أولى** ١٦٣

فصل صيغة " فَعِيل " بمعنى فاعل و بمعنى مفعول

- **لا أسلّم** قلة " فَعَّالة" و " مِفْعَال" . ١٦٧

فصل اسم المفعول

- **ليست** التسمية باسم مفعول لكثرة اسم المفعول الثلاثي – كما قيل– **بل لأنه** اسم لمن وقع عليه الفعل ١٧١

اسما المكان و الزمان و المصدر الميمي

- **فتحت العين [في"مَرْمَى"] للتخفيف لا لما قيل من أنّه لوكسرت لتوالت كسرات.** ١٧٣

فصل اسم الآلة

- قال سيبويه : ليس [" مُسْعُط ،و مُنْخُل، و مُدْهُن" ، وما شابهها] بأسماء آلات ،و هو **الصحيح** إلا في "المُنْخُل" ١٧٤

باب المضاعف

- **عندي** تجوز تسمية المضاعف الذي ليس فيه حرف علة صحيحا ١٧٧

- إذا كان الإدغام من كلمتين **لم يصح** أن يقال في إحداهما أنها مضاعفة إلا مجازا.وصح أن يقال في ذلك الحرف أنه مضاعف ١٧٩

- قيل [في الإدغام هو] إسكان الأول و إدراجه في الثاني **ولا إشكال فيه** خلافا لمن توهمه، **بل هو أوفق** من قول جار الله للإدغام اللغوي: و هو الإدخال ١٧٩

- لو سكّن التاء الأول [من" تَتَبَاعَدُ"] ليُدغم لجاءت همزة . الوصل. قيل: فيلتبسان بالماضي في الكتابة **قلت**: و ذلك الالتباس **بعيد**، إذ لا وجه لماض يكون كذلك ١٨٢

- زعم بعض عن الحجازيين و غيرهم من العرب أنهم يدغمون إذا اتصل [بالفعل المضاعف] واو الجماعة أو ياء المخاطبة أو نون التوكيد، لأن الفعل حينئذ مبني على هذه العلامات، و ليس تحريكه بعارض. و **ليس ذلك بشيء** ، **بل** تحريكه عارض والفك جائز ١٨٨

- لو قلبت [الواو في "اِوْتَصَلَ"] ياء لسكونها بعد كسرة قيل يلزم توالي الكسرات **وليس بشيء** ١٨٩

- **لا يقال**: لا تقلب الياء التحتية فوقية [في نحو: " اِيْتَصَلَ"] لتدغم كما في الياء المنقلبة عن الهمزة،**لأنا نقول**: يجوز ذلك هنا للفرق بين المنقلبة عن الواو، والمنقلبة عن الهمزة ١٨٩

- أصل [اخِصَّام] "اِخْتِصَام" ثم "اِخْصِصَام" ثم وقع الإدغام

وإن قلتَ: لمَ أبدلت التاء في ذلك كحرف بعدها و لم يعكس؟

قلت : لأنها زائدة ، والحرف بعدها أصل، وجعل غير الأصل تابعا

للأصل أولى- ذ كره بعضهم- و **هو حسن** ١٩٤

- قيل: لضعفها [أي تاء "اِخْتِصَام"] وقوة مابعدها،لأنه

مجهور وهي مهموسة **وهوأيضاحسن مقبول** ١٩٤

- **لا** يتأتى[الإدغام] فيما عينه تاء كـ"قَتَلَ"-كذا قيل- **وأقول:**

هو تعليل يحتاج إليه غير ما عينه تاء، لأن البحث في علة رد الأول إلى

الثاني وماعينه تاء لا رد فيه، لأن المزيد بعد الفاء تاء أيضا

فهو **حسن مقبول على الإطلاق** ١٩٤

باب المهموز

- الهمزة حرف صحيح-**على الصحيح**- ١٩٦

- [همزة بين بين] **عندي** متحركة بحركة ضعيفة و به قال البصريون ١٩٦

- ادعى بعضهم أنّ[الألف المنقلبة عن الهمزة الثانية في "أَئِمَّة"]

ليست بمدة، لأنها لم تنقلب عن واو أو ياء. **وليس بشيء، بل الألف**

مدة مطلقا ٢٠٢

- أصل "يَرَى" : "يَرْأَيُ" قلبت الياء الأخيرة ألفا لتحركها بعد فتح

و نقلت فتحة الهمزة إلى الراء، فحذفت الهمزة هذا **ماظهر لي في**

تحقيق المقام، لا ماقيل من أنه قلبت الياء ألفا و حذفت حركة

الهمزة، فاجتمع ثلاث سواكن ٢٠٧

- **الصحيح عندي**[أنّ الياء في"رَائِي" والألف في "مَرْأَى"الثابتان في

الوقف هما] ياء الأصل وألف الأصل رجعا لزوال مانعهما وهو التنوين ٢١٠

فصل كتابة الهمزة

- [الهمزة المتحركة في الآخر بعد سكون] قيل: فلا تكتب هذا ماقالته المشارقة وتواطئوا عليه، **وليس برشد. والصواب** كتبها على صورتهاالمحدثة ٢١٩

باب المثال

- **أقول: لا دليل** في ["دُئِل، ورُئِم" ، كونهما على وزن"فُعِل" ولا يكون ذلك في الأسماء] لجواز كونهما منقولين من الماضي المبني للمفعول ٢٢٦

باب الأجوف

- ["دِيَار، وسِيَاط" أعلتا] بقلب الواو ياء تبعا للإعلال في المفرد بقلبها ألفا و **ليس ذلك بشيء، بل الإعلال** لكونهما بعد كسرة ٢٣٢

- "قَوَّمَ" [لم يعل] لأنه [لو فعل ذلك] بنقل فتح الواو الثانية للأولى وقلبها ألفا لوجب قلب الأولى ألفا أيضا لتحركها بعد فتح، فيجتمع إعلالان

قلت: وليس بشيء، إذ لا وجه لقلب الأولى وقد كان بعدُ ألف ٢٣٦

-"الرَّمْي" [لاتعل] بنقل الحركة وقلب الياء ألفا،لأن حركة الياء إعرابية. فلا وجه لنقلها على اللزوم ، ولا لقلب الياء ألفا لمجرد فتحها الإعرابي المنقول لما قبلها **هذا تحقيق المقام، لا ما قيل**: لئلا يلزم الساكن في آخر المعرب ٢٣٦

فصل حكم الأجوف قبل الإسناد وبعده

- يستوي الأمر، والماضي المبني للفاعل، والمبني للمفعول من باب "بَاعَ" للإناث الفرق في ذلك تقديري، أو غفل الواضع عن الفرق إن قلنا أنه المخلوق، لكن **الصحيح** أنه الخالق المنزه عن الغفلة ٢٣٩

فصل إبدال الواو والياء همزة

- الاقتصار على النقط في [اسم فاعل الثلاثي نحو: "قَائِل"] **خطأ** ٢٤٢

- قال الأكثر: قلبوا عين اسم الفاعل [في مثل: "قَائِل"]

ألفا لتحركها بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين، أو نزل

الألف منزلة الفتحة. قيل: أو الفتحتين وفي قول الأكثرين **تكلف**؛

حيث ادّعوا أنّ الألف كالفتح أوكالفتحتين ٢٤٢

- **التحقيق** أنّ الواو والياء في ["قَائِل" و"بَائِع"] قلبتا همزة من

أول الأمر لثقل الكسرة عليها ٢٤٣

- تبقى ضمة الأول من["قُسِيّ"] على حالها،أو تبدل بكسرة تبعا

لئلا يلزم الانتقال من ضم لكسر في الاسم وهو **أولى** ٢٤٤

باب الناقص

- أصل "رَمَوْا" و"دَعَوْا" : "رَمَاوْا" و"دَعَاوْا" وهذا **أولى** من أن يقال

الأصل: "رَمَيُوا" و"دَعَوُوا ٢٥١

- أصل "رَمَتْ" : "رَمَاتْ" وهذا **أولى** من أن يقال:أصل "رَمَتْ" : "رَمَيَتْ ٢٥١

فصل الإبدال

- خرج [بقوله] "لغير إدغام" جعل حرف مكان آخر للإدغام (كاذَّكَرَ)

أصله (اِذْتَكَرَ) جعل الذال مكان التاء وأدغمت فيها الذال. وتسمية ذلك

إبدالا تجوّز- كذا قالوا- **والصحيح عندي** أنه حقيقة،فيسقط من الحد

قولهم: "لغير إدغام ٢٥٥

- **بناء على التحقيق** [الهمزة في] "قَائِل" و"بَائِع" و"كِسَاء" مبدلة

عن واو و ياء بواسطة الإبدال ألفا ٢٥٧

- قيل: ومن قال: ليس السين من حروف الإبدال يمنع كون "اِسْتَخَذَ" في الأصل "اِتَّخَذَ"، **وليس بشيء** ٢٥٨

- "اِيْتَصَلَتْ" [أصلها] "اِتَّصَلَتْ" [أبدلت التاء الأولى ياء]. **قلت: بل هذه** الياء بدل من الواو، وبقيت غير مقلوبة تاء على قلة ٢٦١

١٣. فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع. دار الهدى للطّباعة والنّشر والتّوزيع – عين مليلة – الجزائر.

المخطوطات :

١. آراء الشّيخ محمّد بن يوسف أطفيّش العقديّة، لمصطفى بن النّاصر وينتن. رسالة ماجستير، جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلاميّة،معهد الدّعوة وأصول الدّين،قسم العقيدة– قسنطينة.(١٩٩٥م-١٩٩٦م) .

٢. حواشي على مواضع من شرح تصريف العزّي، لناصر الدّين اللّقّانيّ. رقم (خ-م-٣٣) ، بني يزقن – غرداية، مكتبة آل فضل.

٣. شرح الأرجوزة المسمّاة بالدّرر اللّوامع الموضوعة في أصل حرف نافع، لمحمّد بن الشّيخ أبي مدين شعيب بن عبد الواحد المجّاجي. ضمن مجموع رقم (٤٣)، بني يزقن – غرداية: مكتبة القطب.

٤. شرح السّلّم المرونق في علم المنطق، للشّيخ سعيد قدّورة بن إبراهيم.ضمن مجموع رقم (٦٨)، بني يزقن – غرداية، مكتبة القطب .

٥. الشّيخ محمّد بن يوسف أطفيّش ومذهبه في تفسير القرآن الكريم بالمقارنة إلى تفسير أهل السّنّة، ليحي صالح بوتردين. رسالة ماجستير. قسم اللّغة العربيّة، كليّة الآداب، جامعة عين شمس،القاهرة.(١٩٨٩م) .

٦. مجموع قصائد القطب، لامحمّد بن يوسف أطفيّش. (دون رقم) ، بني يزقن – غرداية: مكتبة الاستقامة.

٧. محمّد بن يوسف أطفيّش ومنهجيّته في تفسيره " التّيسير " ، لمحمّد عكّى علواني. رسالة ماجستير. المعهد الوطني العالي لأصول الدّين – جامعة الجزائر. (١٩٩٠م-١٩٩١م) .

٨. المسائل التّحقيقيّة في بيان التّحفة الآجرّوميّة، لامحمّد بن يوسف أطفيّش. رقم (أ-م٥) ببني يزقن -غرداية : مكتبة القطب .

٩. ملحق السّير، لأبي اليقظان إبراهيم. (دون رقم)، نسخة مصوّرة. بني يزقن - غرداية، مكتبة الشّيخ ابصير محمّد .

المطبوعات :

١ .الإباضيّة في الجزائر، لعلي يحي معمّر، تصحيح: أحمد عمر أوبكّة. المطبعة العربيّة - غرداية. (١٩٨٥م).

٢ .ابن عصفور والتّصريف، لفخر الدّين قباوة. ط٢، دار الآفاق الجديدة - بيروت. (١٩٨١م).

٣ . أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، لخديجة الحديثي. ط١، مكتبة النّهضة - بغداد. (١٩٦٥م).

٤ . أبو إسحاق إبراهيم أطفيّش،لأبي راس عبد اللّه بن محمّد الكامليّ.مطبعة الشّهاب- قسنطينة. (١٩٦٦م).

٥ .الإتقان في علوم القرآن ، لجلال الدّين السّيوطي. دار الفكر للطّباعة والنّشر و التّوزيع - بيروت.(١٣٦٨هـ).

٦.أدب الكاتب، لأبي محمّد عبد اللّه بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد. ط٤، مطبعة السّعادة - مصر. (١٩٦٣م).

٧.إدغام القرّاء، لأبي سعيد السّيرافي، تحقيق: محمّد علي عبد الكريم الرّويني. دار الشّهاب - باتنة.

٨. الأشباه والنّظائر في النّحو، لجلال الدّين السّيوطي، مراجعة: فايز ترحيني. ط١، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان. (١٩٨٤م).

٩. الاشتقاق ودوره في نموّ اللّغة، لفرحات عيّاش. ديوان المطبوعات الجامعيّة الجزائر. (١٩٩٥م).

١٠.إصلاح المنطق،لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق السّكيّت، تحقيق : أحمد محمّد شاكر وعبد السّلام هارون. ط٢، دار المعارف – مصر. (١٩٥٦م).

١١.الأصوات اللّغويّة، لإبراهيم أنيس. ط٥، مكتبة الأنجلو المصريّة – القاهرة. (١٩٧٩م).

١٢.الأصول في النّحو، لأبي بكر محمّد بن سهل بن السّرّاج، تحقيق : عبد الحسين الفتلي. ط١، مؤسّسة الرّسالة – بيروت. (١٩٨٥م).

١٣.إعراب الحديث النّبويّ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ، تحقيق : عبد الإله نبهان. مطبعة زيد بن ثابت – دمشق. (١٩٧٧م).

١٤.إعراب القرآن، المنسوب إلى الزّجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياريّ. مطبعة الأميريّة – مصر. (١٩٦٤م).

١٥.الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرّجال والنّساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، لخير الدّين الزّركليّ.ط٥، دار العلم للملايين – بيروت – لبنان. (١٩٨٠م).

١٦.أعلام الإصلاح في الجزائر من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٧٥، لمحمّد علي دبّوز. ط١، مطبعة البعث – قسنطينة- الجزائر. (١٩٧٦م).

١٧.فعال الأمر الّتي تبقى على حرف واحد، لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق ودراسة : مختار بوعناني. ط١، مطبعة فبريم، وهران. (١٩٩٦م).

١٨.الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، لكمال الدّين أبي البركات الأنباريّ. المكتبة العصريّة – صيدا –بيروت. (١٩٩٣م).

١٩.أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، لابن هشام الأنصاريّ. مطبعة المكتبة العصريّة – بيروت .

٢٠.الإيضاح في علل النّحو، لأبي القاسم الزّجاجيّ، تحقيق: مازن المبارك . مطبعة دار العروبة – القاهرة. (١٩٥٩م).

٢١.البحر المحيط، لمحمّد بن يوسف أبي حيّان الأندلسيّ. ط٢، دار الكتب الإسلاميّ،القاهرة. (١٩٩٢م) .

٢٢.بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحّاة، لجلال الدّين السّيوطي، تحقيق:محمّد أبو الفضل إبراهيم. ط١، مطبعة الحلبيّ. (١٩٦٥م).

٢٣.البلغة في تاريخ أئمّة اللّغة، لمجد الدّين محمّد الفيروز أباديّ، تحقيق : محمّد المصريّ. وزارة الثّقافة والإرشاد القومي، دمشق. (١٩٧٢م).

٢٤.تاريخ الأدب الجزائريّ، لمحمّد الطّمّار. الشّركة الوطنيّة للنّشر والتّوزيع، الجزائر.

٢٥.تاريخ بني ميزاب (دراسة اجتماعية واقتصادية وسياسيّة) ليوسف بن بكّير الحاج سعيد. المطبعة العربيّة، غرداية. (١٩٩٢م).

٢٦.تاريخ الجزائر الثّقافيّ من القرن العاشر إلى الرّابع عشر الهجريّ، لأبي القاسم سعد الله. الشّركة الوطنيّة للنّشر والتّوزيع، الجزائر. (١٩٨١م).

٢٧.تاريخ الجزائر الثّقافي من ١٨٣٠م إلى ١٩٥٤م ، لأبي القاسم سعد اللّه.ط١، دار الغرب الإسلامي. (١٩٩٨م).

٢٨.تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال) لأبي القاسم سعد اللّه. معهد البحوث والدّراسات العربيّة.(١٩٧٠م).

٢٩.تاريخ الجزائر العامّ، لعبد الرّحمان الجيلالي.ط٦، دار الثّقافة بيروت لبنان.

٣٠.تاريخ الجزائر العامّ، لعبد الرّحمان الجيلالي. ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر (١٩٨٢م).

٣١.التّبيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق : عبد الرّحمان بن سليمان العثيمين.ط١، دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان (١٩٨٦م).

٣٢. تحبير التّيسير في قراءات الأئمّة العشرة، لمحمّد بن محمّد الجزري، تحقيق : عبد الفتّاح القاضي، ومحمّد الصّادق قمحاوي.ط١، دار الوعي – حلب. (١٩٧٢م).

٣٣. تراثنا بين ماض وحاضر، لعائشة عبد الرّحمان. ط٢، دار المعارف- القاهرة. (١٩٩١م).

٣٤ .صريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن، لمحمّد سالم محيسن. ط١، دار الكتاب العربي – بيروت. (١٩٨٧م).

٣٥ .لتّصريف موضوعاته ومؤلّفاته، لمختار بوعناني. ط١ (١٩٩٦م).

٣٦ .تطوّر النّثر الجزائري الحديث، لعبد اللّه الرّكيبي. ط٢، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب. (١٩٨٣م).

٣٧ .التّعريفات، لعليّ بن محمّد الشّريف الجرجاني. مكتبة لبنان – بيروت (١٩٨٥م).

٣٨ .تعريف الخلف برجال السّلف، لأبي القاسم محمّد الحفناوي، تحقيق : محمّد أبو الأجفان وعثمان بطّيخ.ط١، مؤسّسة الرّسالة – بيروت (١٩٨٢م).

٣٩ .تفسير ابن كثير، لعماد الدّين أبي الفداء إسماعيل بن كثير.ط٣، دار الأندلس. (١٩٨١م).

٤٠ .التفسير الكبير ،لفخر الدين الرازي . المطبعة البهية المصرية .

٤١ .تفسير المراغي، لأحمد مصطفى المراغي. دار إحياء التّراث العربيّ – بيروت.

٤٢ .تقريب الوصول إلى علم الأصول، لأبي القاسم محمّد الغرناطي المالكي، تحقيق ودراسة : محمّد علي فركوس.ط١، دار التّراث الإسلامي – الجزائر. (١٩٩٠م).

٤٣ .التّكملة، لأبي علي بن أحمد الفارسيّ، تحقيق : حسن شاذلي فرهود. ديوان المطبوعات الجامعيّة – الجزائر. (١٩٨٤م).

٤٤ .توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: عبد الرّحمان علي سليمان.ط١، مكتبة الكلّيّات الأزهريّة – القاهرة. (١٩٧٦م).

٤٥ تيسير التّفسير للقرآن الكريم، لامحمّد بن يوسف أطفيّش.٬وزارة التّراث القومي والثّقافة – سلطنة عمان. (١٩٨٦م).

٤٦ .تيسير التّفسير للقرآن الكريم لامحمّد بن يوسف أطفيّش، تحقيق: إبراهيم بن محمّد طلاّي. المطبعة العربيّة – غرداية. (ج١ : ١٩٩٦م)، (ج٢ : ١٩٩٧م)، (ج٣، ٤، ٥ : ١٩٩٨م)، (ج٦ : ١٩٩٩م).

٤٧ .التّيسير في القراءات السّبع، لأبي عمرو بن سعيد الدّاني، تصحيح : أوتويرتزل. مطبعة الدّولة – إستانبول. (١٩٣٠م).

٤٨ .جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمّد بن جرير الطّبري. دار الفكر – بيروت – لبنان. (١٩٨٨م).

٤٩ .الجزائر بين الماضي والحاضر، لأندري برينان وآخرين، ترجمة: اسطنبولي رابح ومنصف عاشور. ديوان المطبوعات الجامعيّة – الجزائر. (١٩٨٤م).

٥٠ .الجني الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق: فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل . ط١ ، دار الكتب العلمية–بيروت–لبنان. (١٩٩٢م).

٥١ .جواب أهل زوّارة (ط.ح)، لامحمّد بن يوسف أطفيّش. (١٣٢٥هـ).

٥٢ .حاشية الصّبّان على شرح الأشموني على الألفيّة (ومعه شرح الشّواهد للعيني)، لمحمد علي الصبان. مطبعة البابي الحلبي ، مصر.

٥٣ .الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: محمّد علي النّجّار. ط٢، مطبعة دار الهدى – بيروت – لبنان.

٥٤ .دائرة معارف القرن العشرين، لمحمّد فريد وجدي.ط٣، دار المعرفة للطّباعة والنّشر – بيروت – لبنان. (١٩٧١م).

٥٥ الدرّ الثّمين في معجزات سيّد المرسلين (ومعه القلائد الدرّيّة في مدح خير البريّة). المطبعة العربيّة لدار الفكر الإسلامي. (١٩٧٣م).

٥٦ .الدّعاية إلى سبيل المؤمنين، لأبي إسحاق إبراهيم أطفيّش. المطبعة السّلفيّة. (١٩٢٣م).

٥٧ .ديوان أبي اليقظان، تقديم : محمّد ناصر. ط٢، جمعيّة التّراث – العطف – غرداية. (١٩٨٩م).

٥٨ .الذّهب الخالص المنوّه بالعلم القالص، لامحمّد بن يوسف أطفيّش، تعليق : أبي إسحاق إبراهيم أطفيّش. ط٢، مطبعة البعث – قسنطينة – الجزائر. (١٩٨٠م).

٥٩ .رسالة "إن لم تعرف الإباضيّة يا عقبي يا جزائريّ"، لامحمّد بن يوسف أطفيّش.

٦٠ .الرّسالة الشّافية في بعض التّواريخ (ط.ح)، لامحمّد بن يوسف أطفيّش. الجزائر. (١٢٩٩هـ).

٦١ .الرّوابط الثّقافيّة بين الجزائر والخارج، لمحمّد الطمّار. الشّركة الوطنيّة للنّشر والتّوزيع – الجزائر. (١٩٨٣م).

٦٢ .سليمان الباروني باشا في أطوار حياته، لأبي اليقظان الحاج إبراهيم. المطبعة العربيّة – الجزائر. (١٩٥٦م).

٦٣ .شجرة النّور الزّكيّة في طبقات المالكيّة، لمحمّد بن محمّد مخلوف. مطبعة دار الكتاب العربي – بيروت.

٦٤ .شذرات الذّهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاّح عبد الحيّ بن العماد الحنبلي. المكتب التّجاري للطبّاعة والنّشر والتّوزيع – بيروت – لبنان.

٦٥ .شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، لبهاء الدّين عبد اللّه بن عقيل، تحقيق : الفاخوري. ط١، دار الجيل – بيروت.

٦٦ .شرح التّسهيل، لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق : عبد الرّحمان السّيّد. مكتبة الأنجلو المصريّة.

٦٧ .شرح التصريف العزّي، لسعد الدّين التّفتازاني. مطبعة دار إحياء الكتب العربيّة مصر. (١٣٤٧هـ).

٦٨ .شرح شافية ابن الحاجب، لرضيّ الدّين محمّد الاستراباذي، تحقيق : محمّد نور الحسن وآخرين. دار الكتب العلميّة – بيروت – لبنان. (١٩٨٢م).

٦٩ .شرح الكافية في النّحو، لرضيّ الدّين محمّد بن الحسن الاستراباذي. ط٢، دار الكتب العلميّة – بيروت – لبنان. (١٩٧٩م).

٧٠ .شرح لامية الأفعال (الكبير)، لبحرق اليمني. دار رحاب للطّباعة والنّشر والتّوزيع- الجزائر.

٧١ .شرح لامية الأفعال، لمحمّد بن يوسف أطفيّش. وزارة التّراث القومي والثّقافة – سلطنة عمان.(١٩٨٦م).

٧٢ .شرح مراح الأرواح في فنّ الصّرف، لأحمد المعروف بديكوز، وابن كمال باشا. مطبعة البابي الحلبي وأولاده – مصر. (١٣٤٦هـ).

٧٣ .شرح المفصّل، لابن يعيش موفّق الدّين بن عليّ. إدارة الطّباعة المنيريّة. مصر.

٧٤ .شرح الملوكي في التّصريف، لابن يعيش موفّق الدّين بن علي. تحقيق : فخر الدّين قباوة. ط١، مطبعة المكتبة العربيّة حلب. (١٩٧٣م).

٧٥ .الشّعر الدّيني الجزائري الحديث، لعبد اللّه ركيبي. ط١، الشّركة الوطنيّة للنّشر والتّوزيع، الجزائر. (١٩٨١م).

٧٦ .الشّيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتّربية في الجزائر، لتركي رابح. ط٣، الشّركة الوطنيّة للنّشر والتّوزيع. الجزائر. (١٩٨١م).

٧٧ .الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأبي الحسين أحمد بن فارس الرّازي، تحقيق : عمر فاروق الطّبّاع. ط١، مكتبة المعارف بيروت – لبنان. (١٩٩٣م).

٧٨ .صبح الأعشى في صناعة الإنشا، لأبي العبّاس أحمد بن عليّ القلقشندي. نسخة مصوّرة عن الطّبعة الأميريّة.

٧٩ .صحيح البخاري، لأبي عبد اللّه محمّد البخاري. دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع. (١٩٨١م).

٨٠ .ضرائر الشّعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق : السّيّد إبراهيم محمّد. ط٢، دار الأندلس للطّباعة والنّشر والتّوزيع – بيروت – لبنان. (١٩٨٢م).

٨١ .العقود الفضيّة في أصول الإباضيّة، لعبد اللّه سالم بن حمد الحارثي العمّانيّ. دار اليقظة العربيّة للتّأليف والتّرجمة والنّشر – سوريا ولبنان.

٨٢ .العلم الخفّاق من علم الاشتقاق، للسّيّد محمّد صدّيق خان بهادر. مطبعة الجوائب – القسطنطينيّة. (١٢٩٦هـ).

٨٣ .غاية النّهاية في طبقات القرّاء، لشمس الدّين محمّد بن الجزريّ. نشر : ج.برجستراسر، دار الكتب العلميّة – بيروت. (١٩٨٢م).

٨٤ .الفصيح، لأبي العبّاس ثعلب، تحقيق : صبيح التّميمي. دار الشّهاب للطّباعة والنّشر – باتنة.

٨٥ .فقه اللّغة وسرّ العربيّة، لأبي منصور إسماعيل الثّعالبي النّيسابوري. دار الكتب العلميّة – بيروت – لبنان.

٨٦ .الفهرست، لمحمّد بن إسحاق النّديم، تحقيق : مصطفى الشويمي. الدّار التّونسيّة للنّشر – تونس، والمؤسّسة الوطنيّة للكتاب – الجزائر. (١٩٨٥م).

٨٧ .في صوتيات العربية ، لمحيي الدين رمضان. مكتبة الرسالة الحديثة – عمان.

٨٨ .القاموس المحيط، لمحمّد الدّين محمّد الفيروز آبادي. ط١، دار الجيل – بيروت.

٨٩ .قطب الأئمّة العلاّمة محمّد بن يوسف أطفيّش (حياته-آثاره الفكريّة-جهاده)، لبكّير بن سعيد أعوشت. المطبعة العربيّة – غرداية. (١٩٨٩م).

٩٠ .الكامل في اللّغة والأدب، لأبي العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد. مؤسّسة المعارف – بيروت.

٩١ .الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق : عبد السّلام محمّد هارون. ط١، دار الجيل – بيروت.

٩٢ .كتاب الجزائر، لتوفيق المدني. المطبعة العربيّة – الجزائر. (١٣٥٠هـ).

٩٣ .كتاب الرّسم في تعليم الخطّ، لمحمّد بن يوسف أطفيّش. المؤسّسة الوطنيّة للكتاب – الجزائر. (١٩٨٦م).

٩٤ .كتاب الوفيات، لأبي العبّاس أحمد بن حسن بن قنفذ القسنطيني، تحقيق : عادل نويهض. مؤسّسة نويهض الثّقافيّة للتّأليف والتّرجمة والنّشر – بيروت – لبنان.

٩٥ .الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، لجار اللّه الزّمخشري. ط١، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع – بيروت. (١٩٨٣م).

٩٦ .كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد اللّه حاجّي خليفة. مكتبة المثنّى، بغداد .

٩٧ .كشف الكرب، لمحمّد بن يوسف أطفيّش. وزارة التّراث القومي والثّقافة- سلطنة عمان. (١٩٨٥م).

٩٨ .كفاية المبتدئ في التّصريف، لمحمّد بن بير علي البركلي. تحقيق : أحمد محمّد عبد النّعيم. ط١، دار الطّباعة المحمّديّة- القاهرة. (١٩٨٩م).

٩٩ .لسان العرب، لابن منظور جمال الدّين أبو الفضل. دار صادر – بيروت. (١٩٦٨م).

١٠٠ .اللّهجات في الكتاب" لسيبويه أصواتا وبنية، لصالحة راشد غنيم آل غنيم. ط١، دار المدنيّ للطّباعة والنّشر والتّوزيع – جدّة. (١٩٨٥م).

١٠١ .ما ذكره الكوفيّون من الإدغام، لأبي سعيد السّيرافي، تحقيق : صبيح التّميمي. دار الشّهاب – باتنة- الجزائر.

١٠٢ .ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصود وممدود، لأبي الفتح بن جنّي، تحقيق : عبد الباقي الخزرجي. دار الشّهاب، باتنة.

١٠٣ .مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد الميداني النّيسابوري. ط٢، دار مكتبة الحياة – بيروت – لبنان.

١٠٤ .مجموعة الشّافية من علم الصّرف والخطّ، لأحمد بن الحسن الجاربرديّ . دار الطّباعة المعاصرة. (١٣١٠هـ).

١٠٥ .المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق : علي النّجدي ناصف وعبد الفتّاح إسماعيل شلبي. مؤسّسة دار التّحرير للطّبع والنّشر – القاهرة. (١٩٦٩م).

١٠٦ .مختصر تاريخ الجزائر السّياسي والثّقافي والإجتماعي، لعبد اللّه شريّط ومحمّد مبارك الميلي. المؤسّسة الوطنيّة للكتاب – الجزائر. (١٩٨٥م).

١٠٧ .المخصّص، لأبي الحسن عليّ بن سيّدة الأندلسّي. المكتب التّجاري للطّباعة والتّوزيع والنّشر – بيروت.

١٠٨ .المدارس الصّرفيّة، لمختار بوعناني. ط١، ديوان المطبوعات الجامعيّة وهران. (١٩٩٨م).

١٠٩ .مراصد الإطّلاع على الأمكنة والبقاع، لصفيّ الدّين عبد المؤمن بن عبد الحقّ البغدادي، تحقيق : علي محمّد البجاوي. ط١، دار إحياء الكتب العربيّة. (١٩٥٤م).

١١٠ .المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، لعبد الرّحمان جلال الدّين السّيوطي، شرح وضبط: محمّد أحمد جاد المولى بك وآخرين. المكتبة العصريّة – صيدا – بيروت. (١٩٨٧م).

١١١ .معاني الحروف، لأبي الحسن عليّ بن عيسى الرّمّانيّ، تحقيق : عبد الفتّاح إسماعيل شلبي. دار النّهضة مصر للطّبع والنّشر – القاهرة.

١١٢ .معاني القرآن لسعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق : عبد الأمير محمّد أمين. ط١، عالم الكتب. (١٩٨٥م).

١١٣ .معاني القرآن، لأبي زكريّاء يحي بن زيّاد الفرّاء :

- الجزء الأوّل : تحقيق : أحمد يوسف نجاتي، ومحمّد علي النّجّار. مطبعة دار الكتب المصريّة- القاهرة، (١٩٥٥م).
- الجزء الثّاني : تحقيق : محمّد علي النّجّار. الدّار المصريّة للتّأليف والتّرجمة – القاهرة .
- الجزء الثّالث : تحقيق : عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، وعلي النّجدي ناصف. الهيئة المصريّة العامّة للكتاب – القاهرة. (١٩٧٣م).

١١٤ .معجم أعلام الإباضيّة منذ نشأة المذهب إلى نهاية ق١٤هـ (جزء المغرب). إشراف : محمّد صالح ناصر ولجنة من الأساتذة. جمعيّة التّراث – القرارة : (١٩٩٥م).

١١٥ .معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتّى العصر الحاضر، لعادل نويهض. ط١، مؤسّسة نويهض الثّقافيّة للتّأليف والتّرجمة والنّشر – بيروت – لبنان. (١٩٨٣م).

١١٦ .معجم البلدان، لأبي عبد اللّه ياقوت. مكتبة خيّاط – بيروت – لبنان.

١١٧ .معجم شواهد العربية ، لعبد السلام محمد هارون . ط١، مؤسسة الخانجي- القاهرة. (١٩٧٢م).

١١٨ .معجم قبائل العرب القديمة و الحديثة ،لعمر رضا كحالة . ط٢، دار العلم للملايين- بيروت.(١٩٦٨م).

١١٩ .معجم القراءات القرآنيّة،لعبد العال سالم مكرم، وأحمد مختار عمر. ط١، جامعة الكويت. (١٩٨٤م).

١٢٠ .معجم المفسّرين من صدر الإسلام حتّى العصر الحاضر، لعادل نويهض. ط١، مؤسّسة نويهض الثّقافيّة للتّأليف والتّرجمة والنّشر. (١٩٨٣م).

١٢١ .المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النّبوي، لمجموعة من المستشرقين. مكتبة بريل – ليدن. (١٩٣٦م).

١٢٢ .المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، لمحمّد فؤاد عبد الباقي. دار المعارف – القاهرة. (١٩٤٥م).

١٢٣ .المعجم الوسيط، لأحمد حسن الزّيّات وآخرين. ط٢، دار الدّعوة – استانبول – تركيّا. (١٩٨٩م).

١٢٤ .المغني في تصريف الأفعال، لمحمّد عبد الخالق عضيمة. دار الحديث.

١٢٥ .المفصّل في علم العربيّة، لأبي القاسم محمود الزّمخشري. دار الجيل – بيروت.

١٢٦ .المقالة الصّحفيّة الجزائريّة (نشأتها-تطوّرها-أعلامها من ١٩٠٣م إلى ١٩٣١م)، لمحمّد ناصر. الشّركة الوطنيّة للنّشر والتّوزيع – الجزائر. (١٩٧٨م).

١٢٧ .مقاييس اللّغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون. دار الجيل – بيروت.

١٢٨ .المقتضب، لأبي العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة. دار التّحرير للطّبع والنّشر – القاهرة. (١٣٨٥هـ).

١٢٩ .الممتع في التّصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدّين قباوة. ط١، المكتبة العربيّة – حلب. (١٩٧٠م).

١٣٠ .المنصف، لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد اللّه أمين. ط١، مطبعة البابي الحلبي – مصر. (١٩٥٤م).

١٣١ .منظومة في ما ورد من الأفعال بالواو والياء، لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق ودراسة: مختار بوعناني.

١٣٢ .موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلاميّة (المعروف بكشّاف اصطلاحات الفنون)، لمحمّد علي بن علي التّهانوي المولوي. شركة خيّاط للكتب والنّشر – بيروت – لبنان.

١٣٣ .نبذة من حياة الميزابيّين الدّينيّة والسّياسيّة والعلميّة من سنة ١٥٠٥م إلى ١٩٦٢م، لحمّو محمّد عيسى النّوري. دار الكروان – باريس. (١٩٨٤م).

١٣٤ .النّجوم الطّوالع على الدّرر اللّوامع في أصل مقرإ الإمام نافع، لإبراهيم المارغني. ط٢، المطبعة التّونسيّة. (١٣٥٤هـ).

١٣٥ .نزهة الطّرف في علم الصّرف، لأحمد بن محمّد الميداني، تحقيق: محمّد عبد المقصود درويش. ط١، دار الطّباعة الحديثة – مصر. (١٩٨٢م).

١٣٦ .النّشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تصحيح: محمّد أحمد دهمان. ط١، دمشق (١٣٤٥هـ).

١٣٧ .نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، لمحمّد علي دبّوز. ط١، المطبعة التّعاونيّة. (١٩٦٥م).

١٣٨ .هديّة العارفين في أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين، لإسماعيل باشا البغدادي. وكالة المعارف – استانبول. (١٩٥١م).

١٣٩ .همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربيّة، لجلال الدّين السّيوطي، تصحيح : محمّد بدر الدّين النّعساني. ط١، مكتبة الكلّيّات الأزهريّة – القاهرة. (١٣٢٧هـ).

١٤٠ .هميان الزّاد إلى دار الميعاد (ط.ح) ، لمحمّد بن يوسف أطفيّش . المطبعة السّلطانيّة – زنجبار. (١٣١٠هـ).

١٤١ .هميان الزّاد إلى دار الميعاد، لمحمّد بن يوسف أطفيّش. وزارة التّراث القومي والثّقافة - سلطنة عمان. (١٩٨٠م).

١٤٢ .وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، لأبي العبّاس شمس الدّين أحمد بن خلّكان، تحقيق : إحسان عبّاس. دار الثّقافة – بيروت – لبنان.

المقالات والمحاضرات :

١.أخبار التّراث العربي، ع٣٧ – مج٤ – معهد المخطوطات العربيّة – مايو – (١٩٨٨م).

٢."جوانب من تاريخ قسنطينة السّياسي والحضاري" لعبد العزيز فيلالي. محاضرات ملتقى الفكر الإسلامي السّابع عشر – ج٤ – قسنطينة – (١٩٨٣م).

٣." القولة الشّافية بشرح القواعد الكافية – منهجه ومحتواه "، لمختار بوعناني. مجلّة دراسات جزائريّة – ع١ – جوان. (١٩٩٧م).

٤." المجابهات الثّقافيّة في الجزائر المستعمرة من١٨٣٠م إلى ١٨٨٠م "، لإيفون تورين، تقديم: بوعمران الشّيخ. مجلّة الأصالة – ع٦ – الجزائر – جانفي – (١٩٧٢م).

٥." مدينة الجزائر: تاريخها وحياتها الثّقافيّة "، لرابح بونار. مجلّة الأصالة – ع٨ – الجزائر – جوان – (١٩٧٢م).

٦." المصطلح الصّرفي عند روّاد المدرسة الصّرفيّة "، لمختار بوعناني. محاضرة ألقيت في ملتقى " المصطلح العلمي في التراث الإسلامي". مجلة المعهد العالي للحضارة الاسلامية - ع٢ – وهران- أفريل - (١٩٩٦م).

٧." مكتبة الشّيخ أطفيّش ذخر الماضي وزاد المستقبل "، لعلي غرزولي. مقال بجريدة العقيدة، ٢٨ مارس (١٩٩١م).

٨." النّهضة العربيّة بالجزائر في النّصف الأوّل من القرن الرّابع عشر للهجرة "، لسعد الدّين بن أبي شنب. مجلّة كلّيّة الآداب – ع١ – جامعة الجزائر – (١٩٦٤م).

١٤. فهرس الموضوعات

القسم الثّاني : الدّراسة

ص.ب : ٦٦٨ - الرمز البريدي : ١٠٠ - مسقط - سلطنة عُمان

رقم الإيداع :٢٠١٢/٥١

طبع بشركة مطبعة عُمان ومكتبتها المحدودة ش.م.م
هاتف : ٢٤٧٨٨٨٣٩ - فاكس : ٢٤٧٨٩٣٩٨